٣٦٩٢

King Saud University 1957
جامعة الملك سعود
Copyright © King Saud University

٤١٥
ن.أ

نتائج الأفكار شرح اظهار الاسرار للبيركلي، تأليف مصطفى بن حمزة بن ابراهيم بن ولي الدين بن مصلح الدين الرومي، الحنفي، الشهير بالآدهوي (كان حيا سنة ١٠٨٥ هـ). لعلها بخط المؤلف في سنة ١٠٨٥ هـ.

٣٦٩٦

١٨٧ ق ١٧ س ٢٠×١٢٫٥ سم

نسخة جيدة، خطها معتاد، مجدولة بالحمرة وبأولها دائرة مزخرفة، المتن فوقه خط بالحمرة، طبع هدية العارفين ٢: ٤٤١، دار الكتب المصرية ٢: ١٧٠

١ - نحو، لغة عربية أ - الآدهوي، مصطفى بن حمزة (كان حيا ١٠٨٥ هـ). ب - الناسخ ج - تاريخ النسخ د - شرح الآدهوي على اظهار الاسرار للبيركلي.

الرقم العام ٣٦٩٦

ف ٢٦٨٤ ع١
١/١٢٩ - ٤٠

جامعة الملك سعود
King Saud University 1957

عثلو سلطانلو ضريبه
مجتلو

نتايج الاظهار

1957

والاضمار قبل الذكر جائز في خمسة مواضع احدها في ضمير الشان نحو هو زيد منطلق وكقوله تعالى قل هو الله احد والثاني في ضمير ربّ نحو ربّه رجلا والثالث في ضمير نعم نحو نعم رجلا والرابع في تنازع الفعلين نحو ضربني واكرمني زيد والخامس في المظهر اذا ابدل من الضمير نحو ضربته زيدا تمت

الفرق بين النعت والصفة ان الصفة يستعمل في المدح والذم مثل حسن زيد وقبح زيد والنعت لا يستعمل الا في المدح نحو كرم زيد

صحاح

الفُجاءة بضم الفاء ومدّ الالف مصدر من الباب الثالث الفجاءة والفجأ بكسر الفاء ومدّ الالف من باب علم يعلم

صحاح

قد وقف هذا الكتاب المستطاب بعض نتائج الظهار صاحب الخيرات والحسنات بكر افندي بن بكر اغا اوغلو سماعيل وقفا صحيحا بفضل الله ووالبا الله درجة من الله بحيث لا يباع ولا يشترى ولا يرهن فمن بدّله بعد ما سمعه فانما اثمه على الذين يبدلونه ان الله سميع عليم وقفه غفلت اولونسون المتولي حصكوي حسن افندي زاده محمد افندي كمستانع

اولنسون

تمت

بيان الحمد والثناء والشكر واعلم ان الحمد يستعمل في الخالق لا غير والثناء يستعمل في المخلوق فقط والشكر يستعمل في الخالق والمخلوق واعلم ان الحمد يستعمل قبل النعمة وبعدها والثناء قبل النعم فقط والشكر بعد النعمة لا غير فقعد واعلم ان الحمد والثنا يحصلان باللسان والشكر يحصل باللسان والاعضاء كاليد والعين وغيرهما صورة الشكر بالاعضاء ان تعمل الانسان بالاعضاء عملا صالحا وهو الشكر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل الالفاظ قوالب للمعاني وفضلها على سائر الاصوات بنظم درر حروف المباني وبفضله رفع الخطاء عن الامة عامة وبتكوينه كان الافعال تامة ولا يتسع ظروف الكنايات تعريف موصوفيات نعمائه ولا يتاتى بالاشارة اظهار مظمرات آلائه والصلوة والسلام على من اوتي جوامع الكلم من بين المرسلين محمد الذي اعرب عن نهج الدين للعالمين وعلى آله الجازمين العاملين بمرفوعات الحكم والمتمايزين عن اهل الخفض بالاضافة الى منصوبات اعلام

قوله بديع الفضل اه المخترع في الفضل او فضله

اللهم اجعل اصدورنا مصادر صفات الكرام واصرف جوارحنا عما منع في الاسلام وابدل بمغفرتك عما جنايه غلطا واجعنا مع الموحدين لا القائلين شططا اما بعد فيقول العبد المفتقر الى لطف ربه القدير الشيخ مصطفى بن حمزة اسكنهما الله بفضله في الجنة ان كتاب اظهار الاسرار لما اضر اصحاب اهل الوفاق بديع الفضل في الاعصار ما رأت مثله الابصار خلف السلف الاخيار سند الخلف الاحبار مولانا الشيخ محمد المحقق الحقاني والنحرير المدقق الرباني الشهير المعروف بالبركوي الفائز بالنوال الوفي اسكنه الله في جنة مفتحة الازهار فاركنة وكنة تجري من تحتها الانهار لما كان مشتملا على مسائل دقيقة وتحقيقات عميقة واعتبارات لطيفة ورموز خفية ومرتبا بالتراتيب البديعة ومنكبا في الاساليب البريعة ومقصورا على محض الفوائد ومحذوفا ما هو كالزوائد مع غاية الاقتصار ونهاية الاختصار ولهذا طار كالامطار في الاقطار وصار كالامثال في الا

Copyrig... ...rsi

ونال في الآفاق حظا من الاشتهار واستهلر الشمس
في نصف النهار وكان لاظهار اسراره والتعمق في
الاغوار وقد اوقد في افئدة الطالبين التلو سألني
بعض الاخوان واخص الخلان ان اكتب له شرحا
يحل عقد الفاظه ومبانيه ويوضح المغلق والعويص
من معانيه ويبين ماله وما عليه وما فيه مشتملا
على نكت دقيقة ورموز خفية وجيزا غاية الايجاز
بلا اخلال تسهيلا للضبط والحفظ بلا املال
فقلت لعمري قد وهن العظم مني ووهنت
الطبيعة والقوى وفاحت القطيعة والجوى وجبت
ولا تزيني عدة العلل ووجبت وقارنني علة الاجل
مع انكدار اواني وانتشار جناني من نائبات وحول
واين الصفاء هيهات ايفاع الامل وقد صدمني
الوعد بمنزلة العهد في اثناء هذا الكلام اي ان وهب
لي ولدا ذكرا اصرف عنان الهمة نحو هذا المرام ثم
لما وهب لي ولدا جميلا في الاتمام اعادوا الاقتراح
على وجه الاهتمام فتذكرت لوكثرة الاعتذار والالتماس

لوصل

الايفاع يوجبه ويوكسكل يوويقال ايفع الغلام
اذا ارتفع فهو يافع ولا يقال موفع وغلام
يفع ويفعة وغلمان ايفاع ويفعة ايضا
اختري

قوله لوصل الى ضرب اخماس باسداس اي الكلام المشتمل عليهما الى ضرب اخماس باسداس اي تبيعا بها جمع خمس وسدس
بالكسر فيهما وهو من اظماء الابل فالخمس ان ترعى الابل اربعة ايام وايراده الماء في الخامس والسدس ان ترعيه خمسة ايام وايراده الماء
في السادس وذلك ان الرجل اذا اراد سفرا بعيدا عود ابله الخمس ثم السدس الى العشر ثم ان هذا شرب ضرب لمن يخدع ويحتال الخطوب
شيئا ويريد غيره واصلان جماعة من العرب يرعون ابلا بارهم للتعويد المذكور فيقولون للربع والخمس والخمس السدس بالكسر فيهما
وصار مثلا لمن ذكر كذا في الصحاح في حاشية الضوء

لوصل الى ضرب اخماس باسداس فلاح لي ان ليس
فيه فلاح سوى اسعاف حاجتهم وانجاح فنظرت
الى ما عندي من البضاعة فوجدتها مزجاة وتاملت
ضعف استطاعتي فوجدتها غير منجاة علما اني امت
بان الضرورات تبيح المحظورات فشرعت فيه
معترفا بان شروع مثلي ومثل هذا من الفضاعة كما ان
كتابة الاشرار من الضياعة ولكن تضرعت الى من
هو عليه هين يسير وما من ممكن عليه
بعسير وتوكلت على الحي الذي لا يموت وكل حي
غيره يموت ومن يتوكل على الله فهو حسبه ومن
يدعوه صادقا فهو مجيبه ثم لما وهب لي شقيقة
عبد الله الموعود الكريم بقوله تعالى لئن شكرتم لازيدنكم
لان يدي نعم بفضله العظيم لزم علينا الاقدام على
وجه الاهتمام فلما تيسر الاتمام بعون الملك
الغفار سميته بنتائج الافكار سائلا منه تعالى
ان ينفع به هذا بي وسائر الطلاب ويكون لنا
ذخرا يوم يقوم الحساب ثم اقتفى الكلمة الاطيبة

ومن هذا ظهر ان للحمد معنيان عرفي ولغوي وللشكر ايضا معنيين عرفي ولغوي والنسبة بين هذه المعاني الاربعة
تتصور على ستة اوجه الاول النسبة بين الحمد اللغوي والعرفي بالعموم والخصوص من وجه لتصادقهما في الوصف
باللسان في مقابلة الفاضلة وهي النعمة السارية الى الغير كحمد زيدا على انعامه وصدق الحمد العرفي بدون اللغوي
في فعل القلب والجوارح وصدق الحمد اللغوي بدون العرفي في الوصف باللسان في مقابلة الفضيلة وهي النعمة الغير

انتقالهما الى دار الاخرة. انا لله وانا اليه راجعون.
لا يسئل عما يفعل وهم يسئلون. جعل الله بفضله
جنة المأوى لهما مأوى. وجعل كلا منهما فرطا
شافعا مشفعا وذخرا لنا في العقبى. والمرجو من اخوان
الصفا ان لا ينسوهما من الدعا لانهما كالعلة الغائية
لهذا التعليق مستجيبين وعد الاستجابة لمن دعا على
ادركت ونظمي فتور. وههنا في بيان المعاني. فلا تنسب
نقصانه الى قصوري على مقدار تنشيط الزمان ولما اراد
الافتتاح بالبسملة والحمدلة كما هو اسلوب الكتاب
المجيد. وعليه الاجماع في الدفتر العتيق والجديد. صيانة
لتأليفه عن الاقطعية والاجزمية. على ما نطقت به
المقالة الهاشمية. على قائلها الصلوات الاحدية والتسليمات
الابدية. قال بسم الله الرحمن الرحيم الحمد
له معنى لغوي وهو الوصف بالجميل تعظيما على الجميل
الاختياري مطلقا وعرفي وهو فعل يشعر بتعظيم
المنعم قصدا الى انعامه مطلقا وللشكر ايضا معنى
لغوي وهو فعل ينبئ عن تعظيم قصدا الى انعامه

ومنهم من لم يشترط كون المحمود
عليه اختياريا فيكون مرادفا
للمدح عنده

على الشاكر وعرفي وهو صرف العبد جميع ما
انعم عليه الى ما خلق له والمدح هو الوصف بالجميل تعظيما
على الجميل مطلقا والثناء فعل يشعر بالتعظيم فهو
اعم مطلقا من الكل لانه يكون باللسان وغيره وبمقابلة
الانعام وغيره اختياريا او غيره والحمد اللغوي اخص مطلقا
من المدح ومن وجه من الحمد العرفي والشكر اللغوي
واعم من وجه منهما ومباين للشكر العرفي
بحسب الحمل واعم مطلقا منه بحسب الوجود والحمد
العرفي اعم مطلقا من الشكر اللغوي والعرفي ومن وجه
من المدح واخص من وجه منه والشكر العرفي مباين للمدح
بحسب الحمل واخص مطلقا منه بحسب الوجود كذا في الواضح
شرح المصنف المقصود في لامه للجنس او الاستغراق
او لما كان فتعريف المسند اليه كما في التوكل على الله وكرمه
او العرف فيكون جميع افراده متصفا بالمسند اما في
الاستغراق فقط واما في الجنس فلان المسند اليه
الماهية في نفسها الا في ضمن الفرد فيكون المسند لازما
للماهية كما في قولنا الاربعة زوج فلو يوجد فرد من الحمد

copyright

www.al-mostafa.com

بدون الاتصاف بالكينونة لله تع كما لا يوجد عند من الازمنة
بدون الاتصاف بالزوجية ومما وقع لغيره تعالى ظاهرا
فراجع اليه تعالى في الحقيقة والمص رح اختار الثاني في الاسعاف الظهره
في اداء المرام ولان معنى الاستغراق يدل على وجود المحامد
وحصولها له تعالى كلو في معنى الجنس افاد وجود له في الخارج وكم
في الافادة او في ومقام الثناء احرى فان قلت فاته معين
الحمد اعني الجنس والاستغراق يكون بعض افراد الاخ خارجا
عن التخصيص الذي يفيده تعريف المسند اليه باللام الجنس
او الاستغراق فلا يكون حمد المختص على وجه الكمال قلت
فان اردت الكمال فعليك بعموم المجاز اعلم ان الحامد
في بداء تصنيفه اما حامد لغة فقط ان لم يقابل حمد نعمة
او حامد لغة وعرفا وشاكر لغة ان قابلها بها او حامد لغة
وعرفا وشاكر لغة وعرفا ان جعل جزء من تشكره عرفا بان صرف
سائر ما انعم عليه كما صرح به نشأ وذلك اعلامه ان الحامدين
لله اللام للاستحقاق لا للاختصاص عند من يفرق بينهما
بان يعتبر الاول بين الذات والصفة نحو العزة لله والثاني
لله والتاني بين الذاتين نحو الجنة للمؤمنين والنار للكافرين

والاختصاص

والاختصاص عند من لم يفرق بينهما وعممه الكافي
للاول فهو اختيار ابن هشام لما فيه من تقليل الاشتراك
ذكره مولانا نور الدين صاحب المواهب وهو المختار
عند المص حيث قال في الامعان ان اللام للاختصاص والله
علم لذات واجب الوجود واصله لاه من لاه يليه
اي تستر ثم ادخل عليه الالف واللام فجعل علما لهما
وحذف الف لاه في الخط لئلا يكون على صورة النفي فلما
ادخل عليه اللام حذف همزة الوصل لئلا يلتبس بالنفي
ولام لاه لئلا يجتمع ثلاث لامات وكذا كل ما في اوله
لام اذا دخل عليه الالف واللام ثم اللام نحو اللحم ذكره
في الامعان رب العالمين اي مالكهم ومبلغهم الى كمالهم
شيئا فشيئا والعالم اسم لما يعلم به كالخاتم والقالب
غلب فيما يعلم به الصانع وهو كل ما سواه من الجواهر
والاعراض وانما جمع ليشمل ما تحته من الاجناس
المختلفة وغلب العقلاء منهم فجمع بالياء والنون
كسائر اوصافهم وقيل اسم وضع لذوي العلم من
الملائكة والثقلين وتناوله لغيرهم على سبيل

لان المراد به ما سوى الله تعالى ايضا

الاستتباع والصلوة هي في اللغة الدعاء او التعظيم
تتنوع بالاضافة الى محلها على ثلثة انواع تنوع الاثر
بالفصول فهي في الصلوة من الله تعالى الرحمة ومن
الملائكة الاستغفار ومن المؤمنين الدعاء ثم نقلت
في عرف الشرع من احد المعنيين الى العبادة المخصوصة
لتضمنها اياه والمراد هنا المعنى اللغوي المتنوع على
الانواع الثلثة ولام الصلوة كلام الحمد في تحمل الجنسية
والاستغراق وافادة التخصيص وكره مولانا ناصر
الصوادي في مراده الله تعالى اعلم القصر الادعائي او للا
او الاستغراق العرفي اذ جنس الصلوة او جميعها
غير مختص بنبينا عليه الصلوة والسلام ولذا قال
والامعا الامها للجنس باعتبار وجوده في بعض الافراد
والظاهر ان مراده انه للعهد الذهني ويحتمل ان يكون
مراده مما اراده مولانا المذبور فالمعنى جنس الدعاء
او جميعه او جنس التعظيم او جميعه وارد او نازل
على محمد ودعاؤه تعالى ذاته العلية مغفرته تعالى له عليه
السلام والله تعالى اليه عم وكذا تعظيمه ودعاء

قال مولانا المذبور الاستغراق العرفي في التحقيق نوع من العهد الذهني

الملائكة

الملائكة والمؤمنين وتعظيمهم طلب المغفرة و
الاحسان منه تعالى بما ذكرنا ظهر انها مشتركة معنوية
بين الانواع الثلثة لا لفظية فلا يلزم عموم المشترك
اي صلوات
اذ ان يراد كل منها في اطلاق واحد اذ لا اشتراك لفظا
فضلا عن العموم فان قيل اذا استعمل الدعاء بعلى
يكون للمضرة فكيف يصح استعمالها بعلى على تقدير
كونها بمعنى الدعاء قلت هذا مختص بلفظ الدعاء
صلوات
قال الله تعالى ان الله وملائكته يصلون على النبي يا ايها
الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما ومحمد في
الاصل يقال لمن كثر خصاله الحميدة ثم جعل علما لافضل
الرسل لكثرة خصاله الممدوحة واخلاقه الحميدة قال الله
تعالى في حقه عم انك لعلى خلق عظيم وما ارسلناك
الا رحمة للعالمين واله اي اتباعه صحابة او غيرهم
فلذا ترك عطفها او لتركه عم في كيفية التصلية عليه
٢ تعليمه
حيث قالوا كيف نصلي عليك فقال قولوا اللهم
صل على محمد وعلى محمد الحديث والجملة الصلوتية
عطف على الحمد لتجامع الاولى ثناء على الله

Copyright ... University

والثانية

على رسوله وكل منهما خبر لفظا وانشاء معنى جمعه
تاكيد للآل فيه دفع احتمال ان يراد منه البعض بحمل الاضافة
على الجنس والتنبيه على انه للاستغراق وبعد اى بعد
الفراغ عن البسملة والحمدلة والتصلية والواو اما ابتدائية
قائمة مقام اما او عاطفة مع سابقة على الجملة السابقة
بطريق عطف القصة على القصة فهذه الفاء جواب اما المقدرة
او الموهومة اجراء لها مجرى المحققة رسالة وهي الوساطة
بين المرسل والمرسل اليه في ايصال الاخبار والاحكام ثم
اطلقت في العرف على العبارات المؤلفة المشتملة على القواعد
العلمية على سبيل الاختصار وعلى المعاني المدونة كذلك كاطلاق
القضية والقياس ونظائرهما على القضية معنا فيهما من
ايصال كلام المؤلف ومراده الى المؤلف له فعلى الاول يكون
هذه اشارة الى الالفاظ والعبارات التي تلي بعد او التي
بين الدفتين وعلى الثاني يكون اشارة الى المعاني المرتبة الموجودة
في الذهن او فيه وفي الالفاظ او فيهما وفي الكتابة وتكون
لا تحتاج الحذف في المضاف في المبتداء او في الخبر فافهم فيها
احوال ما يحتاج اليه كل معرب او في تحصيله اذا كان نثرا

والتفصيل

وفي اشياء ثلثة مذهب
مذهب الخليل وسيبويه

والتفصيل يطلب من الباب الاول اى كل من يريد معرفة
اجراء الاعراب على الكلمة على قاعدة النحاة اذ من عرف
بالفعل لا يحتاج فضلا عن كونه اشد اشدة الاحتياج و
اى ما يحتاج اليه كل معرب اشد الاحتياج ثلثة اشياء العامل
والمعمول والعمل اذ ما لم يعلم العامل وكيفية عمله
وشرائطه وفي اى لفظ يعمل لا يمكن اجراء الاعراب
على الالفاظ المستعملة على قاعدة النحو واما احتياجه
الى معرفة الاصطلاحات النحوية ومعرفة المذكر والمؤنث
والتثنية والجمع والمعرفة والنكرة وغير ذلك فليس
بمثابة ولذا لم يجعل لكل منهما بابا على حدة بل ذكر بحث كل
منها في اثناء بحث هذه الثلثة على سبيل التبع كما لا يخفى
على من تتبع كلامه اى الاعراب انما فسره به للتنبيه على
ان المراد به المعنى المصدري الذي هو الحدث
وانما لم يقل او لا الاعراب حتى لا يحتاج الى التفسير ليوافق
الاوليين في الحروف الاصلية واذا كانت شدة الاحتياج
اليها مقتضية لكمال الاعتناء بشانها المقتضي لبيان
كل منها في باب على حدة فوجب ترتيبها اى جعل

Copyright

الرسالة ثابتة على ثلثة ابواب فعلى يتعلق به الا بتضمين
معنا الدلالة على المعنى اللغوي وهو جعل الشيء متصفا
بالترتيب وهو الثبوت وان حمل على العرفي وهو وضع
الاشياء بتقديم بعضها وتاخير بعضها فلا بد
له من معمول متعدد فيعتبر اجزاء الرسالة فيتعلق على
باعتبار تضمين معنى القصر او الاشتمال اى فوجب ترتيب
اجزائها مقصورة او مشتملة على ثلثة ابواب او قصرها
او اشتمالها عليها مرتبة على اختلاف المذهبين قال الفاضل
في حقيقته فقيل انه حذف متعلق ما هو اجنبي عن العامل المذكور
واورد عليه بانه هو الحذف فلا معنى للتسمية بالتضمين
ودفع بانه لا بعد في تسمية قسم منه شائع في كلامهم
باسم خاص وقيل هو كناية عن متعلق ذلك الاجنبي ورد بان
المعنى المكنى به قد لا يقصد ثبوته وفي التضمين لا بد من قصده
فيتنافيان ودفع ايضا بانه لا اتجاه له اذ لا بعد في ان يلتزم
في بعض الكنايات شيء لا يجب في جنسها وليكن التسمية
باسم خاص لهذا التمييز وقيل هو عبارة عن ان يقصد
باللفظ المذكور معناه الحقيقي ويلاحظ معنى لفظ مناسب غيره

استعماله فيه ومن غير تقدير لفظ اخر يدل عليه
ويدل عليه بذكر متعلقه ورد بانه يلزم ح جعل
المتعلق معمولا من غير تقدير عامل لمجرد فهم معناه في
ضمن عامل اخر لا سيما اذا كان المتعلق هو المعمول
او اعمال المذكور فيه من غير استعماله في معناه وهو بعيد
منتهى كلامه وقوله لا يقصد ثبوته اى تحققه في نفس
الامر هذا الرد انما يكون بناء على ما ذهب اليه بعض
المحققين من المتاخرين من ان امكان المعنى الموضوع له
ليس بشرط فضلا عن تحققه وعلى ما ذهب اليه صاحب
الكشاف من ان امكانه شرط لا تحققه واما على ما اختاره
في شرح الفوائد وما يستفاد من شرح التلخيص من
ان تحققه شرط فلا يصح يحتاج الى الدفع ولكن يرد ان
الموضوع له في الكناية لا يقصد لذاته بل للانتقال الى
المكنى عنه واما في التضمين فالمعنى المذكور والمعنى المضمن
مقصودان لذاتهما ولو فرض انهما مرادان باللفظ
المذكور لزم ارادتهما بلفظ واحد في اطلاق واحد
معناه الموضوع له وغيره معا لذاتهما وهو غير صحيح

opyrig ... vers

قوله في بعض الشروح الباب مقام ويريدون به المدخل في الكلام مجازا او استعارة وفي الباب لطائفة من الكتاب لا ولا واخر معلوما ان وليست مدخلا في شيء بل هي بيت من المعاني نعم لو كان الباب اسما للجزء الاول منها يكون له وجه فالوجه ان يقال هو بمعنى النوع اذ هو من معانيه على ما في القاموس وكل باب نوع من انواع الكلام سمي بابا للاختلاف بينه وبين باب اخر كاختلاف الوجوه الآن جمع المؤلفين له على الابواب بلا تم الاول شرح نشا

كما صرح به في شرح الفوائد والعلامة التفتازاني في التلويح

فلا وجه لكونه كناية فافهم قوله من غير استعماله فيه

فلا يلزم ما لزم في الكناية قوله ومن غير تقدير لفظ آخر

فلا يكون باحذف فاحتج يرد الايراد المذكور الباب الاول الذي

عقد بجزء من الرسالة لفظا او معنى كما قدنا وبيان احوال

العامل ومسوقلد وجعل المعاني وفي الالفاظ بتقدير

البيان توسع شايع باعتبار انه كما يحصل بها يحصل بغيرها

وكانه شيء يحيط بها احاطة الظرف بمظروفه كجعل الالفاظ

ظرفا في الحاجب قالوا انها قوالب المعاني باعتبار انها تؤخذ

منها وتزيد بزيادتها وتنقص بنقصانها وقيل

يصح بلا تقدير ايضا فانهم يجعلون ان المعاني محال

للالفاظ توسعا حيث قالوا عند الاستدلال على امتناع

الجمع بين الحقيقة والمجاز ان الموضوع له بمنزلة المحل للفظ

والشيء الواحد لا يكون مستقرا في محلين ومتجاوزا عنه في حالة

واحدة او في تحصيل ادراكها فلا يلزم ظرفية الشيء لنفسه

والتفصيل كما يحصل بهذه المعاني من حيث انها مدلولات

هذه الالفاظ يحصل بغيرها فكانه شيء يحيط بها

ويكون

ويجوز ايراد اللام بدل في الوجود معناها هنا وهو

الاختصاص علما قال السيد السند والتعليل على ما قيل

حتى قيل ان في هنا ايضا للتعليل كما في قوله تعالى فذلكن الذي

لمتنني فيه فيقدر متعلق يصلح ان تكون معلولا لما بعدها

فلا حاجة الى ما ذكر من التوسع في تصحيح الظرفية وهكذا

سائر العبارات المعنون بها المباحث كالمقاصد والمواقف

والمقدمة وقدم لتوقف صحة اكثر تعريفات المعمول عليه

كالمنسوب ولشرفه لكونه مؤثرا بخلاف المعمول فانه متاثر

ولما كان البحث عن احوال العامل موقوفا على معرفته ومعرفة

اقسامه ومعرفتهما موقوفة على معرفة اقسام الكلمة الموقوفة

على معرفتها اذ بعضه فعل وبعضه اسم وبعضه حرف

اراد ان يقسم الكلمة اولا ليعرف العامل وكل من اقسامها وبيّن

كون كل منها عاملا كلا او بعضا في اثنائه ويعرف العامل وتقسيمه

ثانيا فقال اعلم خطاب عام اولا اي قبل الشروع في المقصود

في المقصود في الصحاح والقاموس اذا جعلت اولا صفة

لم تصرف تقول لقيته عاما اولا واذا لم تجعله صفة صرفته

تقول لقيته عاما اولا في معناه في الاول اول نتهت العام

وانما قال اعلم ولم يقل افهم
لان اعلم يستعمل في الكليات
والفهم يستعمل في الجزئيات
لان المقام مقام الكلي
لا مقام الجزئي

اعلم ان استعمال اعلم على ثلثة اوجه الاول بالفاء والثاني بالواو والثالث مجردا منهما وان استعمل بالفاء يكون تنبيها على ان ما قبله يجب الاصغاء اليه لوجود معنى التفريع فيه وان استعمل بالواو يكون تنبيها على ما قبله وما بعده مما يجب الاصغاء اليهما لوجود معنى الجمع في الواو وان استعمل مجردا عنهما يكون تنبيها على ان ما بعده مما يجب الاصغاء اليه الواحدة ثلثة انواع الواحدة الجنسية كالحيوان والواحدة النوعية كالانسان والواحدة الفردية او الشخصية كرجل وزيد وعمرو افندي فان قيل الخطاب في اعلم لطب عبده قلنا الى ... منه

وفي الثاني قبل هذا العام اي الكلمة لا مهيتي من حيث وجوده

في ضمن الكل اذ المقصود التقسيم وهو للافراد لا الماهية

على ما هو اي البعض والتعريف تبعي فعلى هذا في الضمير

استخدام اي من حيث هو هو او التقسيم كالتعريف لها

لا للافراد على ما حققه الفاضل العصام في اوائل شرح الكافية

وتنافيها الوحدة الشخصية الكلية اللازمة لحقيقة الكلمة

ولا تنافي بينهما وبين الجنس لا من حيث وجوده ولا من حيث وجوده

في ضمن الفرد وانما التنافي بينها وبين المركب او بين الوحدة

الشخصية الجزئية والجنس ثم الكلمة والكلام ماخوذان

من الكلم بسكون اللام بمعنى الجرح للتاثير في القلوب في قال

الشيخ الرضي وهو اشتقاق بعيد وهي الواو اعتراضية

اللفظ في الاصل بمعنى الرمي وفي العرف صوت من شانه

ان يخرج من الفم معتمدا على المخرج وتعريف المشهور

ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما وفيه لتوقف

التلفظ على اللفظ ولا مجال هنا الجواب المشهور مثاله

وهو كون المراد بما في التعريف لغويا لما عرفت ان الرمي

فلا يصح تفسيره الا صطلاحي كما لا يخفى كذا في الحاشية

خرج

قال الشيخ الرضي ويجوز الاحتراز بالجنس كما في الفصل اذا كان بينهما عموم وخصوص من وجه وههنا كذلك لان الموضوع قد يكون لفظا وقد لا يكون وكذا اللفظ قد يكون موضوعا وقد لا يكون

وههنا سؤال وجواب ومن اراد الاطلاع فليرجع الى حاشيتنا للامتحان

خرج به الدوال الاربع كالخطوط والعقود والاشارات

والنصب عرفه باللام للتنصيص على الجنسية والماهية

ولذا عدل عن قولهم وضع الى قوله الموضوع ولان

اسم المفعول ادل على المقصود وهو المتبادر في الحقيقة

المتبادر منه بخلاف المصدر فانه يفهم منه بالاستصحاب ولان

الاصل في الصفة الافراد والوضع المطلق تعيين شيء

لشيء متى ادرك الاول فهم الثاني والتعيين للعالم

والوضع اللفظي نوعا شخصي هو تعيين اللفظ معين

بنفسه بمادته وجوهره لمعنى وجعله بازائه ونوعي هو تعيين

هيئة افرادية او تركيبية لمعنى والمتبادر عند الاطلاق

هو الوضع الشخصي والاستعمال ذكر اللفظ الموضوع

ليفهم معناه او مناسبه فهو فرع الوضع ذكره في الاستعمال

عدل عن التخصيص لان استعمال الوضع بالام دون الباء

يأباه وليشمل التعريف وضع المشترك والمرادف

بلا تكلف قوله للعالم بما اي بالتعيين اذ على المشهور

ولا بكلمة متعلق بفهم قوله هيئة افرادية كما في الافعال

وسائر المشتقات والمصغر والمنسوب والمثنى

والمجموع فقوله او تركيبية كما في المركبات كالابنية اوغيرها
وخرج بهذا القيد المصطلحات كالدين والميز ومقتضيات
الطبع كاخ والمحرفات عن الوضع غلطا كالمشوم المحرف عن
المشئوم فان المحرف الاول لم يقصد جعله لمعنى بل قصد
به توهما انه مجعول له وبقي الحرف لان احتياجه الى متعلقه في
الدلالة وفهم معناه لا في التعيين والجعل المذكورين فيحتاج
اليه استعمالا لا وضعا والمجاز فلا وضع فيه لا شخصيا ولا
نوعيا نعم قد يقال ان المجاز موضوع بالنوع بمعناه كل
موضوع لمعنى يجوز استعماله في غيره اذا وجد علاقة
من العلاقة المعتبرة لكن هذا استعمال لا وضع ولو قيل انه
وضع فلا مشاحة في الاصطلاحات فظهر ان الوضع
يختص بالحقيقة والاستعمال يعمها والمجاز والكناية لمعنى
هو في الاصل مصدر ميمي ثم نقل ابتداء او بعد جعله بمعنى
المفعول الى ما يقصد بشيء او اسم زمان او اسم مكان
ثم نقل اليه او اسم مفعول وفي الاصل مخفف معني ثم
خفف ونقل قال الفاضل العصام وهو اقرب الوجوه
كتب المحشي لكن لا نظير لتخفيف خرج به حرف الجحاد او موضوع

لغرض

لغرض التركيب لا بازاء المعنى ثم انه ذكر بعد الوضع مع كونه
داخلا في مفهومه لتصريح بما علم التزاما لان دلالة الالتزام
مهجورة في التعريف فعلى هذا يرد عليه انه يلزم ان يذكر الدلالة
ايضا لان دلالة الوضع عليها التزامية ايضا بل دلالة النوع
على المعنى اوضح منها عليها الذكر في مفهومه كما سبق والمعنى
في هذا المقام يحقق مذكور في الاصطلاح ومن اراد التفسير فليرجع
اليه لكن تبع في هذه الرسالة ابن الحاجب في تركه الدلالة لا ليهم
لكن مقامه مقام مفهوم صفة لمعنى وهو ما لا يدل جزء لفظه
على جزئه فان قيل هذا يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى
المتصف بالافراد وليس الامر كذلك فان اتصافه بالافراد بل بالمعنوية
انما هو بعد الوضع فيحتاج الى ان يرتكب فيه تجوز كما ارتكب
في مثل من قتل قتيلا وذا مما لا يجوز في التعريف قلت لا تجوز
فيه لان زمان وقوع نسبة الوضع واتصاف المعنى بالافراد
بل بالمعنوية واحد فيكون حقيقة وانما يكون مجازا لو كان
حصول الافراد بعد زمان الوضع وليس كذلك نعم الوضع
تقدم ذاتي على الافراد بل على المعنوية وذا غير معتبر في الحقيقة
كما ان زمان القتل والمقتولية واحد لان القتل لا يقع على الحي

Copyright

حيث هو حي بل على المقتول بذلك القتل فالقتيل حقيقة فيما
حقيقة المصنف فيما علقه على الامتحان في بحث المعطوف وغيره
بهذا المركبات كالامة او غيرها ومثل قائمة وبصري مما له
معنى يدل جزء لفظه على جزئه لكن بشدة امتزاجه يعد لفظا
واحدا فان قيل يخرج ايضا مثل ضرب وضارب ومضروب
لان صيغة كل منها كالمادة تدل على معنى فلا يكون مفرد مع انه
كلمة اتفاقا فينتقض تعريفها جمعا قلت ان الصيغة ليست
بلفظ عند المص كالحركات لان المختار عنده مذهب من جعل
اللفظ نفس الصوت المكيف لا الكيفية كما هو مذهب
الشيخ ابي سينا فيصدق عليه تعريف المفرد والكلمة ولا يخرج
مثل عبد الله علما لانه مما المعنى لا يدل جزء لفظه على جزئه
وفي هذا المقام تحقيق وتفصيل يطلب من الامتحان ثالثة فعل
سمي باسم مدلوله التضمني وهو الحدث وقدمه على الاسم
على عكس ما في الكافية لان الكلام في العامل وهو اصل في العمل
ولانه كله عامل بخلاف الاسم كما سيصرح به وهو اي الفعل
وانما فصل من الاسم بالدلالة على احد الازمنة بالهيئة
وكان ظاهر عبارة القوم وهي الاقتران باحد الازمنة

غير مفيد لذلك بل مفيد الاقتران لفظ مع انه ليس كذلك ولا
يحتاج الى التاويلات التي ذكرت في الامتحان او مفيد الاقتران
المعنوي فيحتاج الى ان يراد به المعنى التضمني الذي هو الحدث
وهو تكلف لا يستحسن لفظ عدل عنها فقال بلا ول
وما عبارة عما كانت الكلمة عبارة عنه فذكر الضمير في دلالة اعتبار
لفظه ومعناه كما حققه الفاضل العصام لا عن لفظها حتى
يكون التذكير باعتبار لفظه كما زعم الفاضل الجامي بهيئته
وضعا اي دلالة وضعية او زمانه او دلالة وضعية او حال
كونه موضوعا اي موضوعا على احد الازمنة الثلثة اي الماضي والحال
والاستقبال بالوضع هيئة الافرادية لم يوضع نوعيا كوضع
مادته للحدث بوضع شخصي ولكن لم يذكر دلالته عليه
بنفسه بهذا الوضع كما ذكرها القوم لعدم الاحتياج اليه فانه
بما ذكره يخرج الحرف لعدم دلالته على الزمان اصلا كما يخرج الاسم
لانه منه ما لا يدل على الزمان اصلا ايضا كرجل ومنه ما
يدل عليه لكن بمادته لا بهيئته كامس وغدا والآن وكذا
الصبوح والغبوق وكذا يخرج اسماء الافعال واسما
الفاعل والمفعول لان هيئة كل منها غير موضوعة للزمان

الدلالة في اللغة عبارة عن ايصال الطريق المستقيم وفي الاصطلاح فهم المعنى من اللفظ

opyrig … versi

حتى تدل عليه وضعا بل انما يدل كل منها عليه عقلا او بمعونة
الاستعمال وهذه غير معتبرة فان قيل انه قد اتهم ان كلا من اسمي
الفاعل والمفعول حقيقة في الحال ومجاز في الاستقبال بالاتفاق ويشيع
كون هيئة موضوعة للزمان فينتقض التعريف به منها قلت
معنى قولهم انه حقيقة في الحال انه حقيقة في المعنى الكائن في الحال
فلا يلزم كونه موضوعا للزمان ولا يخرج الافعال المنسلخة
عن الزمان بحسب الاستعمال لدلالة هيئة كل منها في الاصل على الزمان وضعا
او يخرج نحو يزيد علما لان واضع العلم لم يضع هيئة للزمان
كما لا يخفى على اصحاب الاذعان فان قيل ان المضارع لكونه دالا
على الزمانين يخرج بقوله على احد الازمنة فينتقض التعريف
جمعا قلت ذلك ممنوع لانه لاحد الازمنة في اصل الوضع والاشتراك
انما نشا في الاستعمال ولو سلم الاشتراك فيه فلا خروج
ممنوع لان الدال على الاثنين دال على الواحد ضمنا فالدلالة عليه
اعم منه واما اذا لم يكن مشتركا اصلا بل كان في احدهما
حقيقة وفي الاخر مجازا فلا اشكال اصلا وانما ما تمييز للافراد
بالخاصة اوضح منه بالحد وانتفاع المبتدي بها اكثر منه
بالحد وان كان الحد اشرف لكونه من الذاتيات وامنع

ونفسه

ونفسه لافادة التبعيض الذاتي ولذا قدم قال ومن خواصه
خبر مقدم على المبتداء وهو دخول قد اي بعض خواص
الفعل لا كلها دخول مجموع هذه الاشياء الثمانية وهذا
مبني على ان يكون الواو لعطف الجزء على الجزء فالعطف قبل
الحكم او على ان حق المبتداء التقدير مع ما يتعلق به فيكون
معه مقدما فيكون الخبر المجموع كما اذا كان معه مقدما
وان من للتبعيض والا فلا دليل على بعضية المجموع التي هي
المقصودة بل على بعضية كل منه على تقدير كون من للتبعيض
وحده وهي ليست بمرادة لكونها من اوضح الواضحات
وعلى تقدير عدمه ايضا فلا دليل عليها في اللفظ وان حصلت
بالمشاهدة وانما قلنا ان دخول المجموع بعض منها لانه بقي
ما لم يذكر هنا كتاء التانيث الساكنة والضمير المرفوع البارز
المتصل ونون التاكيد وهي جميعا خاصة وخاصة الشيء
ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع افراده
او غير شاملة وما ذكر هنا من القسم الثاني والحد لا يكون
الا شاملا دخول قد الاولى حذف الدخول لعدم الاحتياج
اليه اذ يصدق تعريف الخاصة عليها كما يصدق عليه

opyrig … versi

والايجاب مطرد والخاصة المنطقية لا تصدق عليهما
لاشتراط الحمل فيها اذكره في الامتحان وجه الاختصاص كونها
لتحقيق الحدث الفعلي او تقليله او توقعه او تقريب الحدث
الماضي الى الحال وشيء منها لا يتحقق الا في الفعل فان قيل ذلك
معلوم من الاختصاص اذ لم يجزه الواضع ولو عرف الاختصاص
بلزم الدور قلت ذلك معلوم بالاستقراء لا من الاختصاص
فلا دور فافهم والسين اي سين الاستقبال بقرينة سوف
وسوف ويسميان حرفي تنفيس لكن في الثاني زائد وجه
الاختصاص كونهما لتخصيص الحدث الفعلي [illegible]
[illegible] بحدث الفعل بالاستقبال المعلوم باستقرائه وان لانه
لتعليق الشيء بالحدث الفعلي وله ولما لانهما لنفي الحدث الفعلي
ولام الامر لانه لطلب الحدث الفعلي ولا النهي لانه لطلب تركه
ولا يتصور كل منها الا في الفعل ثم انه اما بالاضافة بتنكير المضاف
والا يلزم تعريف المعرفة لانه علم لنفسه او بتجويز نحو زيد
الشجاع كما جوزه الرضي او الوصف او ايضا بتاويل الدال
على النعت كذا في الامتحان قال السيد السند في حواشي الكشاف
ان امثال اذا اريد بها انفسها قد يزاد في اخرها الهمزة

كما

كما تزاد اذا جعلت اسما وقد لا تزاد فاحفظه وكلمة
عامل على ما يجيء في بحث العامل القياسي واسمها ماخوذ من السمو
وهو العلو سميت به لاستعلائه على اخويه من جهة كونه
مسندا اليه وتركب الكلام منه وحده بخلافهما وهو ما
اي كلمة بقرينة جعله قسما منها دل على معنى وضعا اذ هو
المتبادر من الدلالة التي وصف بها الكلمة بما تكون الكلمة
باعتبارها وهي الدلالة الوضعية او اكتفي بما ذكره في تعريف
ولما كان كون المعنى في نفسه او في نفس الكلمة راجعا الى كونه
مستقلا بالمفهومية وكان هذا غير ظاهر من ظاهر قوله
في نفسه عدل عنه الى قوله مستقل بالفهم اي بالمفهومية
تصريحا بالمقصود وايضاحا للمراد يعني يفهم ذلك المعنى
من غير حاجة الى تحقق متعلقه مخصوصا ويفهم من اللفظ
الدال عليه من غير حاجة الى ذكر اللفظ الدال على المتعلق وخرج
بهذا القيد الحرف فان معناه غير مستقل كما سيجيء غير مقترن
وضعا تركه اكتفاء بما ذكره في تعريف الفعل اي في الفهم
عند اطلاقه عليه باحد الازمنة الثلاثة والظاهر المناسب للسابق
ان يقول غير دال بهيئته على احد الازمنة بل الاظهر لا بنفسه

copyright

اي يقول ما دل بمادته على معنى مستقل بالفهم غير الزمنية
على احد الازمنة لكنه اراد التنبيه على انه يمكن اصلاح عبارة القوم
في الجملة بذكر قيدا ههنا كما اصلح الفاضل الجامي عبارة ابن
الحاجب بان يعني ان المراد بعدم الاقتران عدم الاقتران عند
فهم ذلك المعنى من لفظه الدال عليه فلا يقدح في عدم الاقتران
وجود المعنى مقارنا بالزمان في الواقع في الضارب مع ان الضرب
انما يقع في احد الازمنة فيقترن به في الواقع لكونه غير مقترن
في الفهم ولا كونه منه ما قبل فهم الزمان من لفظه
الدال او بعده فلا يخرج مثل ضارب في قولنا زيد ضارب امس
او في الآتي بل ضارب ويخرج بهذا القيد الفعل ودخل بهما خرج
عن حد الفعل مثل رجل وزمان واسم وورد بدونه ومنها
ما ذكر في الفعل دخول التنوين وهو نون ساكنة
تتبع حركة الآخر لا للتاكيد والمراد به ما سوى الترنم والغالي
فانهما غير مختصين بالاسم اه يستفهما كما اشار البيضاوي
لانهما لكونهما في غاية الندرة لا يردان عند الاطلاق صرح به
في الامتحان اما اختصاص تنوين التمكن فلانه لتمكين مدخوله
في الاسمية واصالته في الاعراب الذي لا يوجد في الحرف اصلا

ولا في الفعل اصالة واما اختصاص تنوين التنكير
فلانه للتنكير المعنى المطابق المستقل وهو لا يوجد الا في الاسم
وقد عرفت ان ذلك معلوم بالاستقراء واما اختصاص
تنوين العوض عن المضاف اليه فلاختصاص الاضافة به ويجيء
وجهه واما اختصاص تنوين المقابلة فلانه لمقابلة نون
الجمع المذكر السالم الذي لا يوجد الا في الاسم فانه لما وجد
في حرف يسقط بالتكونه الفرع جعل ونحوه الا في الا يوجد الا في
الجمع المؤنث الذي لا يوجد الا في الاسم بشهادة الاستقراء هذا
على راي ابن الحاجب وانكر الزمخشري تنوين المقابلة وبعض
التفصيل فليرجع الى الامتحان وحرف الجر لانه لافضاء معنى
الفعل او شبهه الى الاسم او المؤول به فلا يدخل الا عليهما وورد
بان هذا منقوض بالهمزة وبتضعيف العين اللذين للتعدية فانهما
مع كونهما للافضاء يدخلان الفعل فلا يصح جعل الافضاء
وجه الاختصاص وكونهما جزءا من حروف المبنى وحرف الجر
كلمة لا يدفع هذا كما لا يخفى لوجود الافضاء في كل منها ولو
سلم ذلك فالافضاء انما يوجد في البعض دون الكل كالكاف
والمقصود بيان اختصاص الكل دون البعض فلا يتم التقريب

copyright ... university

اعلم ان اللامات ثمانية انواع لام التعريف ولام القسم ولام الموطئة للقسم ولام الجواب لو ولولا ولام الامر
ولام الابتداء ولام الفارقة بين ان المخففة وان النافية ولام الجزاء
وما عداها كلام الابتداء وجواب لو ولام الامر ولام جواب القسم لا يختص بالاسم
افصح

والمختار عندي في وجه الاختصاص فيه وفي امثاله الاستقراء

ليس الا كما صرح في الامتحان ولام التعريف وهذا اظهر

من قولهم اللام لانهم ارادوا به لام التعريف والعهد واوفق ذلك

على الاشتهار وقد نبه في الامتحان انه لا يكون قرينة الابتداء

ثم ان في هذا اشارة الى ان المختار ما ذهب اليه سيبويه من ان

حرف التعريف هو اللام وحده زيد عليه همزة الوصل لتعذر

الابتداء بالساكن لا ما ذهب اليه المبرد من ان الهمزة وحدها

زيد عليه اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام ولا ما ذهب اليه

الخليل من انه كلاهما ووجه الاختصاص انه لتعيين المعنى المطابق

المستقل بالمفهومية بشهادة الاستقراء وهو لا يوجد

الا في الاسم ولما كان المراد بقوله الاسناد اليه كونه مسندا

اليه وهو معنى التزامي مجازي له والحقيقة اولى واظهر عدل

عنه الى قوله وكونه مبتدأ او فاعلا وانما لم يقل كونه مسندا اليه

مع كونه اشمل واخصر تنبيها على ان الاصل في المسند اليه المبتدأ

او الفاعل والبواقي فروع قدمه اولا اشارة الى انه حقيق بالتقدم

وحق الثاني التأخير ثم الظاهر ان الضمير راجع الى الاسم فيرد عليه ان

الاختصاص معلوم عقلا فلا يفيد الخبر بانه مختص

واما

لأن الحق في هذه المسئلة معه وإن كان للخليل كما صرح به المحقق الشريف قدس سره في شرحه للكشاف ويشهد له ما قال في اعراب الفاتحة لم يسبقه احد مثله من علماء النحو فلم يخالفه عصام الدين

مفتوحة مع انها مكسورة في سائر المواضع لان الفتحة فيها مع كثرة استعمالها ... الغفور

وان معرفته بعد معرفة الاسم والغرض معرفة الاسم

اي معرفة كونه مبتدأ او فاعلا

بالخاصة كما سبق الاشارة اليه فيندفع الدور ويدفع بانه

راجع الى الاسم باعتبار جنسه الاعم وهو الشيء فلا يلزم المحذور

وانما لم يرجع اليه باعتبار خصوص النوعي فالمعنى

كون الشيء مبتدأ او فاعلا ووجه الاختصاص ان الفعل موضوع

للاسناد مفهومه وصدره الى شيء هو المسند اليه مبتدأ

او فاعلا فلا يكون الا ذاتا فلو كان مسندا اليه بان كان مبتدأ او فاعلا

يلزم الخروج عن وضعه اذ اللفظ الواحد لا يراد منه الذات

والمفهوم معا في حالة واحدة والحرف لا يصلح ان يكون مسندا

ولا مسندا اليه كما يجيء فثبت الاختصاص بالاسم ضرورة او مضافا

اي كون الشيء مضافا فوجه الاختصاص كون الاضافة المعنوية

مفيدة للتعريف او التخصيص اللذين يستدعيان استقلال

المعنى ومطابقته بشهادة الاستقراء وهما لا يوجدان معا

الا في الاسم واللفظية فرع المعنوية فتختص بما تختص هي به

وبعضه عامل كاسم الفاعل ... التام ...

وبعضه غير عامل كانا وانت والذي ونحو ... بعض

الطرف والجانب ثم نقل الى ما كان في طرف الكلام غير جزء منه

اي الاضافة المعنوية

وما قيل من اختصاص التخفيف بالاسم فمنقوض ... لقلة الاستعمال من الخفة الى الكسر

ولا مستقل بنفسه و في الاصطلاح ما دل على معنى غير مستقل
بالفهم ولا مقصود بالملاحظة بل آلة وتابع لفهم حال غيره
وهو المتعلق حتى اذا قصد بالملاحظة صار معنى مستقلا
ويعبر عنه باسم مثلا معنى من في قولك سرت من البصرة ابتداء مخصوص
ملحوظ من حيث هو حالة بين السير والبصرة وآلة لمعرفة
حالهما ولذا لا يصلح ان يحكم عليه وبه واذا لوحظ ذلك
الابتداء قصدا صار معنى مستقلا بالمفهومية قابلا للحكم عليه
وبه وهو معنى لفظ الابتداء تقول ابتداء سيري من البصرة وقع
في يوم كذا فلما لزم كون معنى الحرف ملحوظا في ضمن معنى
الاسم والفعل من غير قصد لزم ذكر المتعلق ليلاحظ
معناه قصدا ومعنى الحرف ضمنا فيحصل الدلالة وهذا هو المراد
بقولهم على معنى في غيره لكن لما لم يكن هذا ظاهرا من ظاهره
عدل عنه الى ما ذكره ايضاحا واظهارا للمراد وخرج به عن
التعريف الاسم والفعل فان قلت ان اريد بالدلالة المطابقية
لزم دخول الفعل في التعريف لدلالته على الحدث المستقل
والنسبة الغير المستقلة فالمجموع غير مستقل لا بد ون الالة
عليه من ذكر الفاعل كما بينه الشريف وان اريد التضمنية لزم
الفساد

الفساد لعدم صدقه على الحرف لعدم دلالته على معنى
تضمني غير مستقل مع صدقه على الفعل لدلالته على معنى
تضمني غير مستقل وهو النسبة الى الفاعل معين وان اريد الالتزام
لزمهما الزم في المطابقية قلت المراد الاعم ولفظ فقط مقدر
ولكن لا قرينة ظاهرة تدل عليه كما صرح في الامتحان وصح
فيما علقه عليه ابن مجد وسرو والاعتراض لا يكون وبعضه
وبعضه غير عام كما مر وقد تم اعلم اي بعدما علمت الكلمة
واقسامها وما يتعلق بها ان مفهوم الكلام الذي هو
المقصود فثم للتراخي الزماني او الرتبي اظهر مع ان الظاهر
الاضمار لسبق المرجع لبعده لفظا او للتنبيه على المغايرة اذ المراد
بالاول ما صدق عليه وبالثاني المفهوم وما قيل ان المعرفة
اذا اعيدت معرفة فهي عين الاولى فليس على الاطلاق بل
اذا لم يوجد صارف وهنا وجد لما عرفت وهو اي شيء
لفظا او غيره اوجب بواسطة بالتنوين زيادة على الجمهور
ولا بد منها والا ينتقض التعريف بالاثر الموجب ايضا كما لا يخفى
من كلام لكن ايجابها ليس بسبب الواسطة كونه بالنصب آخر الكلمة
فعلا او اسما حقيقيا او حكميا معربة او مبنية على وجه مخصوص

من الاعراب بيان للوجه المخصوص وزيادة على قول بعضهم
لئلا ينتقض بياء المتكلم في مثل غلامي فانه يوجب بواسطة
المجانسة والاتصال كون آخر الغلام مكسورا لكن الكسر ليس
باعراب فيخرج به فان قيل انا لو اسقطنا المعاني الخفية او المشابهة
التامة المقتضية للاعراب على ما سنبينه فيخرج ياء المتكلم بها فانه
وان كان موجبا لكنه ليس بهذه الوجوه قلت كونه المراد بها مذكور
انما فهم من الاعراب ولولاه لم يفهم فافهم لكن لزم بذكر الحد
لذكر العامل في تعريفه فيما بعد الا ان يقال ان هذا تعريف لفظي
يقصد به تعيين صورة حاصلة وتمييزها عما عداها فيجوز فيه
التعاكس كالقصاص القود والقود القصاص فلا دور واما
يلزم ان لو كان هذا تعريفا اسميا يقصد به تحصيل الصورة ولا
يخفى ان هذا لا يصلح له لان معرفة العامل اخص الاعم في جميع
اقسامه وكيفية اعماله وشرائطها كما صرح به في الامتحان وتفصيل
الفرق بين الاسمي واللفظي مذكور فيه ايضا وفقك الله تعالى بمطالعته
والمراد بالواسطة مقتضى بالكسر الاعراب فيخرج بها عن التعريف
ما لا يعمل بالاصالة بل بالجر على الاصل من الحروف الجارة الزائدة ومثل
رب والمضاف بالاضافة اللفظية وان وانّ الداخلين على الماضي

الواقع

الواقع موقع المضارع فيكون تعريفا للعامل الاصلي فيندفع
كونه ذكرها فيه بيانا لاستقلالها مع كونه من مقاصد الفن وان
بعد قوله من الاعراب او حملا عليه لاصاب كذا اعترض في الكافي
على تعريف البيضاوي على حرف الجر يمكن ان يقال انا شارح الكافي
ها بانه اخرجها عن التعريف وادخلها في التقسيم كما يجيء
وهذا مفهوم من كلامه ايضا في بحث المجرورات في الكافي
وهو اي مقتضى الاعراب في الاسماء حال من المبتدأ او العامل معنى
الفعل المفهوم من نسبة الجر اليه وظرف له وهو الحال توارد
المختلفة عليها اي كل واحد من الاسماء بناء على ان الجمع اذا
اذا قوبل بالجمع يقتضي انقسام الآحاد الى الآحاد في المقتضي
في التحقيق هو المعاني كما يشعر به قوله فانها الخ وقوله وهو
تقتضي الخ لا توارد ها اي عليها فانها اي المعاني المختلفة امور خفية
تستدعي علامة اي كل منها يستدعي علامة على حدة ظاهرة
لكن قد يمنع من ظهورها مانع فان كان حال الاواخر الكلمة تقديرية
وان تعرف نفسها لفظية كما يجيء في الباب الثالث لتعرف مثلا اذا قلنا
ضرب زيد غلام عمرو فضربا اوجب كون آخر زيد مضموما
وآخر غلام مفتوحا بواسطة وجود الفاعلية اي بواسطة

Copyright ... Universit

الفاعلية الواردة على زيد وبواسطة ورد المفعولية على غلام
بسبب تعلق ضرب بهما لتعلق القيام بالاول وتعلق الوقوع
بالثاني واوجب غلام ايضا كون آخره مكسورا بواسطة
ورود الاضافة عليه لكونه منسوبا اليه الغلام بسبب تعلقه
فالعامل يحصل المعاني الخفية في الاسماء بسبب تعلقه بها وهي
اي المعاني الخفية تقتضي بنفسها الاثر هي الاعراب فالعامل يحصل
الاعراب بالواسطة وجعل العامل محصلا وموجبا للمعاني وعلامة
انما هو اعتبار النحويين واما في التحقيق فالفاعل المؤثر هو المتكلم و
والعامل هو الآلة وجعلها النحويون كانها هي الموجدة على ما هو
راي الرضي وقال الفاضل العصام بل الآلة هو اللسان وجعل العامل
آلة مبني على التجوز ايضا اعلم ان للاعراب معنيين عام وهو
ما اقتضاه ومن معنى يتعلق العامل ليكون دليلا عليه وهو تابع
لمقتضيه فيوجد في غير الحرف والماضي والامر بغير اللام والمراد به هنا
هذا المعنى وخاص بالاعراب اللفظي والتقديري وهو ليس بمراد
هنا كما لا يخفى على من تتبع كلامه وفي الافعال اي مقتضي الاعراب
فيها المشابهة التامة للاسم اي لاسم الفاعل كما سيجيء التصريح به
وهي في المضارع فقط لا في سائر الافعال واعلم انه وقع في المصنع

اولا لانه لا يحتاج الى بيانه ثانيا لتحقق المقابلة بالاسماء انما
اتى بصيغة الجمع مع ان المناسب للمضارع الافراد للمشاكلة
او للتنبيه على تنوع المضارع كالمجرد المطلق والمستقبل وغير
ذلك او للنظر الى الافراد فانه مشابه لاسم الفاعل ولو صورة
كما في صورة دخول اللام عليه فانه ح فعل محض كما سيجيء لفظا
ومعنى واستعمالا اما الشبه الافراد هو الشبه لفظا فلموافقته
اي المضارع على اي لاسم الفاعل في الحركات اي في مطلقها او في
في نوعها اولا او السكنات في عددها او ترتيبها وصيغة الجمع
اما بالنظر الى الافراد او للمشاكلة فقال المص واما التنبيه فممنوع
لا ضمحلال الجمعية باللام فليس مفيدا هنا اذ ليس فيه معنى
الاضمحلال بطلان اعتبار التعدد اصلا حتى يجوز ان يقال
بطل الرجال اذا جاء واحد بل معناه بطلان معنى الجمع فيما نسب
اليه وكونه بمعنى كل الافراد حتى فان يعتبر كل فرد منه كان يقصد
غيره نحو ضارب ويضرب ومدحرج ويدحرج مثل بمثالين
من الاصلي والثاني هو الشبه معنى فلقبول كل منهما
اي المضارع واسم الفاعل التنوع والانتشار بين المعاني
والاحتمال لها على سبيل البدل عدل عن الصيغة الشائع في الاصل

البتة أو لا عموم حقيقة في كل منهما والحمل على الشيوع بعيد والتفريع
بأولى والخصوص فإن الاسم أي اسم الفاعل عند تجرده عن اللام
يفيد الشيوع بين الافراد وعند دخول حرف التعريف عليه
يتخصص أما قال حرف التعريف ولم يقل عند دخوله بالتعيين
الراجع الى اللام مع كونه أخصر وعلى مقتضى الظاهر للتنبيه على أن
اعتبار المشابهة لاسم الفاعل عند دخوله عليه مبني على اعتبار كونه
ليس داخلا عليه اسما موصولا والا فالمدخول عليه ليس كالاسم فلعل
فضلا عن المشابهة له بل في علة الفعل والتحقيق على ما هو المشهور من الجمهور
كما سيجي وأما لم يقل أو لا حرف التعريف لعدم الحاجة إليه إذ
التنبيه عند التجرد ثم أن في اختيار اللام إشارة الى أن الاختلاف
الجاري في حرف التعريف أنه الالف واللام أو كلاهما جار في الموصول
ايضا كما صرح به الفاضل العصام وان المختار عنده مذهب
سيبويه كما في حرف التعريف نحو ضارب فإنه يحتمل زيدا
وعمرا وغيرهما والضارب فإنه يختص بمعين سواء كان اللام
حرف التعريف أو اسما موصولا فإنه معرفة يجب أن يكون صلته
معلومة عند المخاطب كذلك المضارع عند تجرده عن حرف
الاستقبال والحال فقد تقدم لا أولوية لاختصاصه بخلاف

الثاني

الكاف بمعنى المثل منصوب المحل مفعول مطلق مجازا باقامة مقام الموصوف لتحمل
التقدير المضارع يحتمل الحال والاستقبال احتمالا مثل احتمال ذلك
الاسم الفاعل فالمضارع مبتداء وجملة يحتمل بعده خبره وكذلك خبر مقدم
مقرب

الثاني فإنه يوجد في الاسم ايضا ولأن الاحتياج الى الاول اشد لعدم
تبادر الاستقبال عند التجرد عنهما بخلاف الحال فإن المتبادر فلا
يشتد الحاجة الى حرف الحال بخلاف الحال والاستقبال وقدم الاول
لأن الاحتمال الراجح لتبادره بخلاف الآخر نحو يضرب وعند
دخولهما أي دخول أحدهما عليه يختص بالاستقبال أو الحال
نحو سيضرب وما يضرب ولمبادرة الفهم فيهما عند التجرد
عن القرائن حالية أو مقالية وهي حرف الاستقبال في المضارع
واسمية الاسم وحرف الحال والآن وعدم فهمهما الا بالقرائن
مفهومهما الوقوع وأما الثالث وهو التشبه له ما الا في وقوع
كل منهما صفة لنكرة بحسب الظاهر وأما في التحقيق في موصوفها
نحو جاءني رجل ضارب أو يضرب فإنها في الأول مركبة وفي الثاني
جملة فاطلاق الصفة عليهما مبني على التسامح لظهور المراد
او على التجوز باطلاق اسم الكل على الجزء ولدخول لام
الابتداء عليهما نحو ان زيدا لضارب أو ليضرب فهذه
المشابهة لفظا ومعنى واستعمالا تقتضي تطفل المضارع أي
تبعيته للاسم فيما أي في شيء سواء الاسم أصل فيه وهو أي
ذلك الشيء الاعراب والمراد به هنا ما يتعدد والاختلاف بالحركات

ظرف المبادرة وضمير التثنية راجع الى المضارع واسم الفاعل
مقرب

عطف على وقوع ومضاف الى اللام مضاف الى الابتداء
عليهما متعلق بدخول
مقرب

وان كان بمعنى الماضي لم يكن موافقا للمضارع في المعنى ولا الماضي في اللفظ يعني لا يكون موافقا في المعنى كما كان موافقا في اللفظ ولا يكون موافقا في اللفظ كما كان موافقا في المعنى فسقطت قوة المشابهة وضعف في كلا الجانبين حاله فلم يعمل

العامل بهو عدم الامتناع لفظا وتقديرا وبقيا بلا البناء
لا في العامل كالاسم كما تقتضي تطفلا اسم الفاعل المضارع
فيما هو حاصل فيه وهو العمل ولهذا اعتبر هذه المشابهة والتقوي
اعتبروا النسبة التي بينه وبين اسم الجنس ونظر المصادق
وبالتبول احوالا الوكانت كما اعتبروا الم يكن مشابهت
لكل منهما تامة كما اعتبروا في سياده وجا فراط احد الزمانين
في عمل اسم الفاعل حيث قالوا وكان بمعنى الماضي لم يكن المشابهة
لفظا ومعنى تامة بل سقطت قوتها في كلا الجانبين ولا نسخ لا
لا يلزم منه التشبيه في اسم الجنس بخلاف اسم الفاعل
والمقصود من هذا التشبيه الجمع بين الشيئين في امر جامع
قصد الى الحاق الناقص بالكامل فيجوز في مثله التعاكس كما لا يخفى
ذا الحمى تتبع كلامه فاعرفه ليس بالاصالة فاذا قلنا
لن يضرب فلان او حسب كونه اخ يضرب مفتوحا او لعله
المشابهة لاسم الفاعل ثم اعلم اي بعد ما علمت مفهوم العامل
ومما يتعلق به ان العامل المراد به ما يعم الاصيل وما يلحق به
لذكره في الاقسام ولذا اعاده مظهرا ولانه يراد به فيما سبق
المفهوم وهنا الافراد على ضربين لفظي ومعنوي فاللفظي
ما

ما يكون للسان فيه حظ ولا يكون معنى يعرف بالقلب
وهو اي اللفظي على ضربين سماعي وقياسي فالسماعي
في الاصطلاح هو الذي يتوقف اعماله بخصوصه على
السماع والمراد به اللغوي فلا دوس فلا يمكن ان يذكر
وعمله قاعدة كلية موضوعها غير محصور في المحل
به ما يتبادر من ظاهره بحسب اللغة من سماعية صيغته اذ
اذ قد يكون ما صيغته سماعية فيما سيأتي ذكر القاعدة
الكلية في عمله كالصفة المشبهة كما سيجيء وانما قدم
على القياسي عكس ما في المصباح لسهولة ضبط افراده
المقصود معرفتها لتجري الاحكام عليها لقلتها وانحصارها
بخلاف افراد القياسي فانها اكثر من ان تحصى ولان من
اقسام القياسي ما يتوقف معرفته على معرفة بعض
اقسامه وهو حرف الجر كالظرف المستقر وبعض اسماء
الافعال والمضاف معنى والاسم التام بالاضافة ولان
الفعل وشبهه ومعناه قد تحتاج في العمل في بعض
المعمولات الى حرف الجر وهو من تمام العامل لا المعمول
كما سيجيء فلا بد من معرفته قبلها فان قيل ان الحرف

copyright ... universit

يحتاج اليه اما اذ لابد له من متعلق على ما يجئ كما يحتاج اليه
فلا بد من معرفته قبله قلت ان الفعل من حيث الماهية معلوم مما سبق
ومن حيث الصيغة من الصرف الذى يتعلم عادة قبل النحو وكذا شبهه
بخلاف حروف الجر فانه غير معلوم قبله اصلا ومعنى الفعل وان كان غير
معلوم منهما الا انه اخر الاطراد واما تقديمه سائر السماعى فلو
فلا اطراد لحرف الجر وهو اى السماعى ايضا منقسم اللفظى على نوعين
عامل فى الاسم وعامل فى المضارع والعامل فى الاسم ايضا كالسماعى
على قسمين عامل فى اسم واحد وعامل فى اسمين على المبتدا
والخبر فى الاصل اى قبل دخول العامل ويسميان بعد دخول الكل
اسما وخبرا له اى يسمى الاول اسما والثانى خبرا له والعامل فى اسم
واحد قدمه لكونه معمولا واحدا ولكونه اكثر استعمالا وهو فى
فائدة وكلمة من ان تقدم بعضه على القياسية للاطراد له
حروف تجر اى اسما واحدا اسماء على البناء سبب عملها اللفظى عملها
المعنوى فى الاصل والمحمول عليه فى غيره وتسمى حروف الجر وحروف
الاضافة لوجودهما فى مفهومها او ترتيلها اضافة ... الفعل
او معناه الى الاسم او المؤول به او محمول عليه وهى عشرة فى الباء
هو للالصاق اى لافادة لصوق امر الى مجروره وهو اما

الصاق حقيقى نحو به داء وامسكت الحبل بيدى او مجازى نحو مررت
بزيد اى التصقت مرورى بمكان يقرب منه زيد ومنه القسم
ولذا لا ينفك باء موهو يستلزم المصاحبة بلا عكس فاذا قلت
اشتريت الفرس بسرجه لا يلزم ان يكون السرج ملصقا به
حال الشراء ذكره فى الامتحان ولما كان الالصاق اصلا وغالبا كما
ذكره الحلافية ولذا اقتصر سيبويه عليه الكنية به ولم يذكر
سائر معانيه ولان المقصود الاصلى بيان العامل لا بيان معانيه
قدمه لبساطته وكثرة الاستعمال وعدم خروجه عن كونه
حرف جر ولذا يكسر لانه يوافق عمله بخلاف اللام فانه يخرج عنه
فيكون للابتداء والامر ولذا لم يكسر فى المضمر الا فى ياء المتكلم ومن
هى للابتداء فى المكان بالاتفاق وفى الزمان ايضا عند الكوفيين
كقوله تعالى من اول يوم قيل علامته صحة ايراد الى او ما يفيد فائدتها
فى مقابلتها نحو اعوذ بالله منه اى التجئ اليه فيه انه لا يمتنع
فى نحو من التفضيلية ذكره فى الامتحان واجاب عنه بعض الكمل
بان عدم التشبيه ممنوع اذ مثل زيد افضل من عمرو فى تقدير
... المفضل منه اليه واقول المنع مكابرة والتقدير بالمذكور
فاسد ولما كان هذا المعنى غالبا فيها جعلها المحققون

انه الاصل والبواقي راجعة اليه ذكره ابن الكمال الكامل
في الاصول اكتفى بذكره وقد عرفت ان مقصوده بيان العامل
لاستيفاء المعاني قد مر ههنا لمناسبة معناها في الجملة والى هي للانتهاء
في المكان نحو خرجت الى السوق والزمان نحو اتموا الصيام الى
الليل بلا انظلاف وغيرهما نحو قلبي اليك اي منتهٍ ميله
وشوقه اليك لم يذكر كونها بمعنى مع كقوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم
الى اموالكم لان ذلك ممنوع بل المحققون على معناها
بتضمين معنى الضم كما ذكره في الامتحان ولو سلم فلقلته قد مر ما
على حتى ملقاه بالمتقابلين ولم يذكر حتى معها مع كونها بمعناها بالكثرة
مجيئها بمعنى مع وكونها لا تدخل الا على المظهر فلا تنحو التقديم
على ما قدم عليها وعن هي للبعد لم يذكر البصريون لها معنى
سواه وذكر الدماميني في شرح التسهيل والمجاوزة اي تعدية شيء
عن شيء الى آخره هي انما تكون حقيقة بزوال عن الثاني ووصوله الى
الثالث كرميت السهم عن القوس الى الصيد والاول عام لتفاوتها كان
بالوصول بلا زوال كاخذت عنه العلم وبالزوال كاديت عنه
كما ذكره في الامتحان فذكر هنا بعينه للاظهار وما ذكره من
عمومها للآخرين فانما هو بالتعميم بما هو بحسب التوهم لا بحسب الحقيقة

كما

كما صرح به الفاضل العصام فقدمها لمناسبتها الى اذ قد يجوز
استعمال المعاني في محل وكونها بالاعتبار من نحو سقاه عن العيمة اي بعده
عنها بالارواء ويجوز من بمعنى سقاه من جهة العيمة فان رموا انا
للتبعيض يقال خرجت عن البلد اذا اريد الرجوع اليه ومن البلد اذا لم
يرد وعلى هي للاستعلاء اي استعلاء شيء على شيء حقيقة كزيد على السطح
او مجازا كعليه دين كانه تعلق بها عليه قد مر على اللام مع كونها من
البسائط لمناسبتها للعن في انهما قد يكونان اسمين نحو من عن
يميني ومن علي وعن معناهما بمعنى عن كقوله اذا رضيت علي بنو قشير
اي عني لعمر الله اعجبني رضاها واللام هي للتعليل اي لبيان علة شيء
ذهنا كضربت للتاديب او خارجا كخرجت لمخافتك لم يذكر كونها
للعاقبة كقوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا ومثل لدوا للموت وابنوا
للخراب لان المحققين على انها للتعليل مجازا كما ذكره في الامتحان وفي
والتخصيص اي لبيان اختصاص شيء وارتباطه بمجروره اما باعتبار الملكية
نحو المال لزيد او التمليك نحو وهبت لزيد او الاستحقاق نحو الجل
للفرس او النسب نحو الاب لزيد فان الاختصاص الحصر كما ظن فقيل
الحمد لله مشتمل على حصر الحمد فيه تعالى بناء على لام الاختصاص كما ذكره
الفاضل العصام فان الحصر مبني على تعريف المسند اليه فانه يفيد اختصاصه بالمسند

فمن يرجو من الدنيا وفاء
يكن يرجو سرابا من سراب
له ملك ينادي كل يوم لدوا للموت وابنوا للخراب

opyrigh … versit

كما في التوكل على الله فيلزم اما التزام التكرار او بيان الفرق وفي
تخصيص هذين المعنيين بالذكر على انهما الاول والغالب فيها قدمها
على في لبساطتها وفي هي للظرفية ظرفية مدخولها حقيقة كالماء في الكوز
او مجازا كالنجاة في الصدق ومنه قوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع
النخل فان التحقيق انها للظرفية فيه على ضرب من الاستعارة لتمكن المصلوب
في الجذع تمكن المظروف في الظرف وقيل انها فيه بمعنى على قال بعض الكمل
اعلم ان كل موضع فيه معنى الاشتمال والاستعلاء يصلح لفي وعلى ومنه
قوله تعالى اذا كنتم في الفلك وقوله تعالى واذا استويت انت
ومن معك على الفلك قدمها على الكاف مع بساطتها لانها لا يدخل
على المضمر الا على قلة في الموضع نحو انا كانت وتكون اسما بمعنى المثل ولذا
لم يكتب بها بخلاف في والكاف وللتشبيه نحو زيد كالاسد قدمها
على حتى لبساطتها ولانه حتى لا يدخل على المضمر اصلا وحتى هو للغاية
نحو اكلت السمكة حتى راسها ونحو نمت البارحة حتى الصباح ولكونه
عاملا اصليا قدمه على رب ورب للتقليل الانشائي نحو رب رجل
كريم لقيته وتستعمل غالبا للتكثير كما في مقام المدح والذم نحو رب
تال يلعنه القران قدمه على واو القسم وتائه لان الواو بدل من الباء
والتاء من الواو ولوجود انحطاط رتبة الفرع عن رتبة الاصل الحق

الواو

الواو بالظاهر والتاء بلفظ الله ولذا لم يكثر بدا في واو القسم
وتائه ولم يذكر باء لما عرفت من ان مقصوده بيان العامل
للمعنى وانه داخل في الالصاق قدمهما على حاشا لانه قد يخرج عن
الجارية بخلافهما او حاشا وللاستثناء اي لاستثناء ما بعده عما قبله
ومعناه تنزيه المستثنى عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم
حاشا زيدا ومنه غير ضرب عمرو وحرفا في الاول كما يشبه
قدمه على مذ ومنذ لانه وان شاركهما في الخروج عن الجارية لكنه
لا يخرج عن العاملية بخلافهما ومذ قدمه مع انه قال ان اصله
منذ بدليل تصغيره بعد التسمية به على منيذ وجمعه على امناذ في لغتهم
ولانه لغة عامة العرب بخلاف منذ فانه مختص بالحجازيين على ما صرح
به الفاضل العصام على ان قولهم المذكور غير موثوق به لما قال صاحب
المغني انه غير منقول عن العرب ومنذ هما للابتداء اي لابتداء زمان
الفعل لكونهما في الزمان الماضي يعني اذا اريد بما بعدهما الزمان
الماضي فمعناهما ان مبدأ زمان الفعل مثبتا او منفيا هو ذلك الزمان
لا جميعه كما اذا قلت سافرت من البلد او ما رايته مذ سنة
كذا ولم تكن في تلك السنة يكون المعنى مبدأ المسافرة وعدم
الرؤية كان في هذه السنة وامتد الى الآن واما اذا اريد بما بعدهما

واما اذا اريد بهما الزمان الحاضر فهما للظرفية لنفعلهما مع التساوي كما اذا قلت ما رايته مذ شهرنا او يومنا ولم يمضيا فيكون بمعنى جميع زمان عدم رؤيتي هو هذا الشهر واليوم الحاضر لانهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ما وراءهما فلا يصح اعتبارهما مبتدأ اه

شرح عوامل

الزمان الحاضر ولو باعتبار البعض بان مضى بعضه فهما
ظرفية للفعل بهما مع التساوي كما اذا قلت ما رايته مذ شهرنا
او يومنا وكنت في ذلك الشهر او اليوم يكون المعنى جميع زمان
عدم رؤيتي هو هذا الشهر او اليوم الحاضر لانهما لم ينقضيا بعد
ولم يمتد زمان الفعل الى ما وراءهما
فلا يصح اعتبارهما مبتدأ وقد يكونان اسمين بمعنى اول المدة
او جميعها فيكون كل منهما مبتدأ وما بعدهما خبر وفي هذا البيان
استطرادي قدمهما على خلا وعدا لان خروجهما عن الجارة اقل
بخلاف خلا وعدا وخلا قدمه لتقدم الخاء وعدا بها الاستثناء ويكونان
فعليين وحاشا الاكثر في التفصيل في بحث المستثنى قدمهما على لولا
لان كونها حرف جر مختلف فيه مع قلتها في الاستعمال ولولا الامتناع
شيء لوجود غيره فانها يجر بها اذا اتصل ضمير كما ورد في بعض اللغات
نحو لولاك لهلك عمرو فسيبويه تعرفه في الفعال لئلا يلزم التأويل في
الفاظ كثيرة فجعل لولا حرف جر نزل منزلة لاذ في المكان واقع موقع
التعليقات المختلفة لهلك عمرو لوجودك والاخفش تصرف في
الضمير لان الاشكال جاء من قبله فهو احق بالتأويل فجعله مستعارا
للمرفوع كما في قولهم ما انا كانت والاكثر لولا انت بانفصال الضمير

لكونه

لكونه مبتدأ حذف خبره وجوبا ولكنها بالنسبة اليه فيتمها
عليه لان كونها حرف جر وان كان مشروطا باتصال الضمير لكن
الضمير الفاظ كثيرة بخلاف كي الاستفهامية وكي فانه يجر به اذا دخل
على ما الاستفهامية هو للتعليل نحو كيمه فعلت اي لاي غرض
فعلت ويدل على كونه حرف جر حذف الف ما كما في لم وعم
قال الدماميني في شرح التسهيل ان فيه ثلثة اقوال احدها انه
حرف نصب دائما وهو قول الكوفيين والثاني انه حرف جر دائما
وهو قول الاخفش والثالث انه يكون حرف جر تارة وناصبا
للفعل تارة وهو قول اكثر البصريين ولعل التي فانه يجر به
في لغة عقيل ولذا اخره بضم العين مصغر ذكره الدماميني كقوله
فقلت ادع اخرى وارفع الصوت مرة لعل ابي المغوار منك قريب
ولا بد اي لا افتراق حاصل لهذه الحروف اي لحروف الجر من متعلق
بفتح اللام ولو محذوفا وانظاهر لابد الظهور تعلق الجار وكونه
شبه مضاف قال الرضي يجب صرف مثله عن الظاهر بجعل الظرف
مستقرا متعلقا بمحذوف وكل مصدر يتعدى بحرف من الحروف
الجارة يجوز جعل هذا الجار مع مجروره خبرا عن ذلك المصدر
لان فيه معنى المصدر لتضمنه ضميره كما في قوله تعالى لا تثريب

Copyright ... University

عليكم اى حاصل عليكم وحكى ابو علي عن البغداديين جواز تعلق
الظرف بالمنفى المبنى وفيه نظر لوجوب اعراب المشابه بالمضاف
بلا خلاف وذهب ابن مالك الى ان مثل هذا معرب لكنه انتزع
تنوينه تشبيها بالمضاف هذا كلام المحصّل وفعل او شبهه
وهو ما دل على الحدث من الاسماء المتصلة بالفعل او بمعناه والمراد
به ما يشبه كره سواء كان لفظا يفهم منه معنى الفعل كاسماء الافعال
والظرف وسيجئ تحقيق الا الزائد بالجر او النصب استثناء من
هذه الحروف منها كفى بالله تعالى مثال للفاعل وبحسبك درهم مثال
للمبتدا ولا رب وحاشا وخلا وعدا ولولا ولعل فانه لها
تعلق المتعلق فانما اى هذه المستثنيات لا تتعلق اصلا بشيء
من الفعل او شبهه ومعناه اى لا توصل ذلك الشيء الى ما يليها بل
يتعدى بنفسه الجر ففائدة الزائد والتحسين اللفظ او غير ذلك
وفائدة رب التقليل او التكثير لا تعدية العامل وحمل الزائد في العمل
على غيره مما هو للافضاء للاشتراك في الصورة والحرفية ونحو
معانيه فيه بضرب من التاويل فرب على الزائد للاشتراك في عدم
الافضاء او على غيره للاشتراك في افادة المعنى او على من الاستغراقية
للاشتراك في افادة التاكيد ذهب الى هذا الرماني وابن طاهر

وتبعهما المص وذهب الجمهور الى انها معدية لعاملها كسائر
الحروف الجارة وفرق بان المراد وابن العامل المذكور فهو متعد
بنفسه وايضا فانه يستوفى في معموله كما في ربت رجل صالح لقيته
فلا حاجة الى التعدية وان اراد وانه المحذوف فهو حصل
او مثله كما صرح به جماعة منهم وهو تقدير ما يستغنى عنه
معنى الكلام ولم يلتفظ به قط وايضا لو كانت [illegible] كما ذكروا
لم يجز العطف على محل مجرورها رفعا ونصبا وقد جاز في الفصيح
كما يقال رب رجل واخاه اكرمت ابي واخوه اكرمتهما ولا يجوز
بزيد واخاه مررت او واخوه مررت بهما فمجرورها الزائد ورب
باق على محله عليه فيزاد خولها بين كونه فاعلا ومبتدا كما مر او خبرا
كما بيناه بعلامة او مفعولا كقوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة
ومثل رب رجل صالح لقيته فمجرورها منصوب في الثاني ومبتدا
في الاول او مفعول كما في مثل رب [illegible] بتقدير الناصب
بعد المجرور لان لرب صدر الكلام ومجرور حرف الاستثناء
وهي حاشا وخلا وعدا كالمستثنى بالا على ما يجيء في بحث المستثنى
في وجوب النصب ولو محلا في كلام موجب تام وفي جواز
النصب واختيار البدل ولو محلا في كلام غير موجب والمستثنى

Copyright ... University
www.مكتبة-المصطفى.com

مذكور وغير ذلك ثمانية كرب في بحثه ذهب بعض النحاة الى انها
غير متعلقة بشيء كرب وتبعه المص والمنصوب ابن هشام
وقال لانها لا توصل معناها الى الاسم بل تثبته كالاحرف
على الزائد في العمل للاشتراك في عدم التعدية وقال البعض
كون معنى التعدية ما ذكرتم ممنوع بل معناها جعل مجرورها مفعولا
ولا يلزم اثبات ذلك المعنى للمجرور بل ايصاله اليه على الوجه
الذي يقتضيه الحرف وحروف ما يفيد انتفاء ثم غيره وافق لا المنع
مكابرة ولا ينتقض تعريف حرف الجر منعا باداة الاستثناء
لوجود التعدية والافضاء على هذا المعنى فيها وذهب بعضهم
الى انها متعلقة بشيء كسائر حروف الجر ومجرور لولا ولعل
مبتدأ مرفوع المحل وما بعده لفظا كما في الثاني او تقديرا كما
في الاول خبره فهما غير متعلقين بشيء ومحولات
في العمل اما على الزائد او على غيره لما سبق نحو لولاك سوجود
لحلك زيد ولعل زيد قائم ومجرور ما عدا هذه السبعة
منصوب المحل على انه مفعول فيه لمتعلقه اي ماعدا هذه ان كان
الجار في او ما كان بمعناه كالباء نحو صليت في المسجد او بالمسجد
هذا على رأي ابن الحاجب واما على رأي الجمهور فمفعول به غير

صريح

صريح اذ المفعول فيه عندهم مشروط بتقدير في او على انه
مفعول له لمتعلقه ان كان الجار اللام او ما بمعناه كالباء نحو ضربت
زيدا للتاديب وكبه عصيت وهذا كالمفعول فيه في الاختلاف
او على انه مفعول به غير صريح ان كان الجار ما عداهما نحو
مررت بزيد وقد يسند المتعلق الى الجار والمجرور اي يسند
المتعلق الى المجرور بواسطة الجار ففي العبارة مسامحة اذ الجار
آلة ووسيلة في افضاء معنى المتعلق الى المجرور فيكون من جملة
المتعلق الذي هو الفاعل فكيف يكون من جملة المسند اليه الذي هو نائب
الفاعل كما حققه في الامتحان فيكون اي مجموع الجار والمجرور على ما هو
المناسب للسياق فعلى هذا يكون في قوله مجرور المحل تسامح
او تجوز بتسمية الكل باسم الجزء او الضمير راجع الى المجرور فقط
لتبرم فيه لا تسامح ولا تجوز في محل على انه نائب الفاعل نحو مر بزيد
ويجوز تقديم ما بعدها هذا اي ما يكون نائب الفاعل من الجار
والمجرور على متعلقه نحو بزيد مررت لانه معمول ضعيف بعامله
العامل بما اوجد ولانه من قبيل الظرف وهو كالعدم فيه فيدخل
فيما لا يدخل الاجانب واما نائب الفاعل فكالفاعل كما يجيء
في بحث المرفوع وقال العلامة التفتازاني في شرح مختصر

ثم ان هذه العبارة تدل على ان الاسناد الى
مجموع الجار والمجرور باعتبار ان الجار
كالجزء الاول من المجرور فيكون من تتمة
واعتبار ان المتعلق لا يتعدى الى المجرور
الا به يكون من تتمة كالهمزة والتضعيف
في هذا الجار في حدثان ايصال المتعلق
الى المجرور والدلالة على ان الاسناد الى
مجموع الجار والمجرور وحينئذ يجب تذكير العامل
وان كان المجرور مؤنثا اصليا مفردا

والافضاء اما بحصول قوة التاثير للعامل
بواسطتها او بحصول قابلية التاثير للمعمول
وتعلق معنى العامل به واما ما كان حاصلا الا
معنى العامل والنون كما صرح في محله ومعنى
فلا غيره هذا قال ان معناها مع معنى في مدخولها
ومن جعل مدخولها صالحا لتعلق الفعل اللازم بايصال
معناها فيه لا لجعل العامل صالحا للعمل في الاسم
الصحيح كالهمزة والتضعيف انتهى لا يقال
ان الباء ليس بحرف حقيقة ولا يعد في العوامل
كما في ضربت فاستعاد كونه من
جملة الحروف مستبعد لان القاضي على نائبه
متعد لان الفعل عمل فيه لئلا يلزم تنافيه
بلا في على ولا ضرورة فيما نحن فيه

copy[illegible]

عن التعيين ظاهر كلام صاحب الكشاف ان النائب اذا كان جارا
ومجرورا يجوز تقديمه على عامله فيقال زيد به مرورا لانه ذكر
في قوله تعالى ولئك كان عنه مسئولا ان عنه فاعل مسئولا قدم
عليه وقد يحذف المتعلق فان كان المتعلق المحذوف فعلا اصطلاحيا
فاكتفى بهما نسيا او المادة الدالة على الحدث فعمهما عاما
لكل الموجودات كالكائن والحاصل والموجود والمستقر
متضمنا في الجار والمجرور اى مفهوما معناه منهما عرفا سمّيا
اى الجار والمجرور في الاصطلاح ظرفا مستقرا فيه لاستقرار معنى
العامل وحاوى محله وضميره ولغابه فيهما اما الاولى فظاهر
واما البواقي فلانتقال كل منها منه اليهما فهما مقامه فقد يقع
كونا او فعلا نحو في الدار اى حصل او حاصل وان لم يكن كذلك
اى ان لم يكن المحذوف عاما متضمنا فيهما كما اذا حذف متعلقهما
اى الجار ولم يكن عاما يسميان ظرفا لغوا اى فضلة مستغنى عنه
ابدا في الكلام لعدم انفهام معنى العامل منهما وعدم انتقال شيء
الامور الثلثة منه اليهما او لالغاء العامل في انفسهما واما الاعراب
المحلي فللمجرور فقط لا سبق نحو زيد في الدار اى اكل او ركب
بقرينة حالية او مقالية وما حذف بها فكالمذكور والظرف مع
المذكور

انه منسوبة الى القياس الذى هو القضية الكلية التي موضوعها امر كلى هو مجرور الجار محذوف ومحمولها مفهوم حذف الجار المحذوف في بعض حذف الجار المطلق في بعض اخر ونسبة الحذف الجزئي الى القياس نسبة المستنبط منه وطريق استنباط الا بجعل الاسم الذى وقع فيه حذف الجار موضوعا وجعل موضع القضية المذكور محمولا على ذلك الاسم وجعل القضية المجتمعة منهما صغرى وجعل تلك القضية الكلية المذكورة كبرى ثم نقول حينا في سرت حينا اسم وقع فيه الفعل الزمان يحذف في منه واستنبط في هذا القياس الاقتراني فحينا يحذف في منه في
احمد نارى

المذكور يكون فضلة ولغوا بلا شبهة فكذا مع الناصب المحذوف
بها وهذا مسلك الجمهور في قراءته مع الخاص المحذوف بما يكون مستقرا
ومررت بزيد ووجدته بزيد في الدار وقد يحذف الجار وهو
اى حذف الجار على نوعين قياسي اى مضبوط بضابط كلى
بحيث اذا وجد في جزئي من الجزئيات لم يحتج الى السماع فيه بخصوصه
وسماعي اى غير مضبوط بضابط كلى بل يحتاج
الى السماع في كل جزئي فالقياسي في ثلثة مواضع الموضع
الاول المفعول فيه فان حذف في لا بمعناه اذ لا يحتمل الا التبادر
لتبادره فحذف الفاضل العصام تقديرها بمعنى منه قياسي
اى قياسي ان كان المفعول فيه ظرف زمان مبهما كاليوم او محدودا
اذ الاول جزء من مفهوم الفعل فصح انتصابه به بلا واسطة
كالمصدر واما انتصابه بتشبيهه لفظا ومعنا وان لم يكن ذلك
جزءا من مفهومهما فالجهل عليه والثاني محمول على الاول لاشتراكهما
في الزمانية نحو سرت حينا او زمانا وصمت شهرا او يوما
الاول للاول والثاني للثاني او كان ظرف مكان مبهما للحمل على
الزمان المبهم لاشتراكهما في صفة الابهام ونحوها ثبت له اسم
بسبب امر غير داخل في مسماه بل خارج عنه ونحو مبهم فخذ

يتعين الاسم بذلك الخارج ومنهم من فسره بالنكرة ورد بانه
غير مانع لدخول نحو بيت ومسجد فيه مع انه من المحدود
وقيل غيرها مع ايضا الخروج نحو خلفك عنه ورد بان
الجهات الست مثل غير ومثل في عدم التعرف بالاضافة ومنهم
من فسره بما لا يعتبر له حد ونهاية وبخرج منه المقادير الممسوحة
مع انها مما يحذف منه في ويجب ان يستثنى منه لفظ جانب
ولذا لم يسلك المص مسلكهما واختار ما هو المرضي عند ابن
الحاجب على ما ذكره الفاضل العصام ولقد اصاب في التنبيه
بالمستثنى هذا وابن الحاجب سكت عنه مع انه لا بد منه
كما ذكره الرضي كالجهات الست وهي امام وقدام وخلف
ويمين ويسار وشمال وفوق وتحت كجلست امامه
فان تسمية المكان اماما مثلا بوقوعه ازاء وجه انسان
او غيره واذا حول وجهه الى جانب آخر زال عنه اسم الامام
والوجه عنه داخل في ذلك المكان وقس عليه غيره وكعند
نحو جلست عندك فان تسمية المكان بعنده بوقوعه حول
المخاطب او في حمايته كداره ومملكته اعاد الجار لتعيين
العطف على الجهات ولا يتوهم العطف على امام فانه ليس

بصحيح

بسكون السين قال المولى العصام هذه العبارة تروى ولا تقرأ فهي كالاعجام انتهى فحينئذ لا تعرب وقال محمد الكردي لا بأس في القراءة لجواز كون القيد اتفاقيا لا احترازيا فحينئذ تعرب بكونها ظرفا مستقرا صفة وسط او خبر مبتدأ محذوف اي هو وقيل حال من وسط لكونه مفعولا لكاف في المعنى تامل انتهى والسين مضاف اليه للسكون معرب ديه زاده

بصحيح اذ يلزم ح كونه من الجهات الست وليس كذلك ولانه
بمعنى عند الا انه يختص بالحضرة عطف عليه وكذا غيره ووسط
ووسط بسكون السين بمعنى بين قال في مختار الصحاح كل
موضع يصلح فيه بين فهو وسط بالسكون تقول جلست وسط
القوم كما تقول بين القوم وبين وازاء وحذاء وتلقاء
والنكتة الاخيرة بمعنى الجهة تطبيقها بالممثل ظاهر وكالمقادير
الممسوحة اي المعلومة بالمساحة اعاد الجار اشارة الى انه نوع
نوع آخر من المبهم حتى ظن البعض انها خارجة عنه حيث قال الا
ان كان مبهما المحدود نحو فرسخ فانه مقدار من المسافة
يعرف بالمساحة باثني عشر الف خطوة وهي امر غير داخل في
وميل فانه ايضا مقدار من المسافة يعرف بالمساحة باربعة آلاف
خطوة فهو ثلث الفرسخ وبريد وهو ايضا مقدار من المسافة
اغلب يطلق على البريد باعتبار كونه مقدرة باثني عشر ميلا الى غير ذلك
يحذف فيه في قياسا من الكلام المبهم لا جانبا وجهة ووجها
كانها بمعنى وسطا بفتح السين وهو محدود على التفسير
الثالث لانه اسم لعين ما بين طرفي الشيء وهو مبهم على التفسير
المص لكنه محرم نحو عكس وخارج الدار وداخل الدار وجوف

البيت والاكثر اسم مكان هو في العرف ظرف مشتق بزيادة الميم
في اوله لا يكون ملتبسا بمعنى الاستقرار بان لا يكون مشتقا من حدث
بمعنى الاستقرار والكون في مكان مع القرار في الجملة نحو المقتل
والمضرب فان كلا من القتل والضرب الذي اشتق منهما المقتل
والمضرب عرض غير قار الذات فلا يظهر كونهما ظرفا للمضمون
فضلا عن كونهما للعامل بها الا بمعنى الظرفية كون الشيء مستقرا
لآخر فلا بد من التنصيص على الظرفية وكذا اي كما يستثنى
كل اسم مكان ان لم يكن بمعنى الاستقرار يستثنى ايضا ما كان بمعناه
اي الاستقرار ولو لم يكن مشتقة بمعناه نحو مقام ومكان
فانه وان ظهر كونهما ظرفا لمضمونهما لكن لم يظهر
كونهما ظرفا للعامل بها مع انه المقصود لعدم كونه بمعنى الاستقرار
فلا بد من التنصيص على ظرفيتهما له فان هذه المستثنيات
لا يجوز حذف في منهما مع كون تنصبهما اما مثل جانب
فلانه مما ثبت له اسم بسبب الاضافة الى شيء خارج المسمى
واما اسم المكان فلانه انما ثبت مثل هذا الاسم للمكان
بسبب اعتبار الحدث الواقع فيه الخارج عنه وذلك معلوم
بالاستقرار وقد عرفت سره في مثل جانب انه كمثل خارج

ليس

ليس باصل في الظرفية بل ظرفيتها انما حصلت بالاضافة الى
المحدود بين شكله الي في لسجانب الدار وبوبيه قول بعض
الكملة ويستثنى من حكم المبهم ما اضيف الى محدود كجانب مصر
وخارج الدار وجوف البيت وكذا وجه الدار وجهة الباب
هذا كلامه فيكون في حكم المحدود ولو سلم ان الاضافة الى
المحدود ليست بلازمة في مثل الجانب كما يدل عليه ذكر الاضافة
بخلاف مثل الخارج فالتحقيق انه باصل في الظرفية بل يستعمل
كثيرا في غيرها فلا بد من التنصيص على الظرفية لا سيما اذا كانت
جانب الدار او جهة البيت او وجه الخان او وسط الدار
بالفتح كما نص عليه سيبويه او مضرب زيدا ومقامه بل يقال
كنت في جانب الدار او في مضرب زيد او في مقامه واما ان كان
عامل القسم الاخير وهو ما يكون بمعنى الاستقرار من اسم المكان
بمعنى الاستقرار كما كان نفسه بمعناه سواء كان مشتقا
من الحدث الواقع فيه او لا يجوز حذف في منه لانه لكونه متضمنا
لمصدره بمعناه يشعر بكونه ظرفا للحدث بمعناه فلا حاجة الى ذكر في
نحو قمت مقامه وقعدت مكانه الاول للاول والثاني
الثاني وان كان ظرف مكان نحو دار وهو مما ثبت له الاسم بسبب

اما حرف في حتى لا ينقض ... المتكلم في الذهن
وعدمه بما تقدم معنى فكانه قيل اما ان لم يكن
عامل القسم الاخير بمعنى الاستقرار فلا يجوز
حذف في او لم يجد الاخير في لا حاجة الى
تقدير العدل والمبتدا بعد اما مقدر على
القول بلزوم الاسم بعدها او غير مقدر على القول بعدمه

Copyri... ng... Universi

نحو دار بيت وبلد

امر داخل في مسماها او غير خارج عنه نحو دار و بيت و بلد
فانها اسماء لتلك المواضع بسبب اشياء داخلة فيها كالدار للبلد
والبيت في الدار والجدار والسقف في البيت فلا يجوز حذف في
منه اذ لا يحمل على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا او صفة و لا على المحدود
لعدم اصالته فلا يقال صليت دارا بل يقال صليت في دار الامام
اي مكانه محدود وقع بعد دخل ونزل وسكن فانه يجوز حذف
في منه على الحذف والايصال بطريق التوسع لكثرة
استعمالها ولكمال مشابهة ما بعدها بالمفعول به لشدة اقتضائها
اياه حتى ظن الجرمي انه مفعول به وليس كذلك لمجيء استعماله
بمعنى ان مصدرها على فعول وهو في الاغلب مصدر اللازم
كقعود وخروج وما قيل ان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه
ومعنى الدخول مثلا لا يتم الا بنحو الدار فجوابه منع احتياج تمامه بالمحدود
بل انما يتم عقلا بمدخل ما كما يتم جلست بمجلس ما عقلا ولا يعتد
بذلك متعديا على انحو دخلت الدار ونزلت الخان وسكنت البلد
والموضع الثالث المفعول له فانه يحذف منه اللام قياسا اذا كان
فعلا اي حدثا لا عينا لحكم التمني لفاعل الفعل المعلل اي المحكم
فاعلهما او مقارنا له اي للفعل المعلل في الوجود بان يتحد زمان

وجودهما

و لا على مكان المبهم

اي لا يعتد الفعل بالمفعول فيه

نحو ضربت زيدا تأديبا له

وجودهما كما في مثال المتن او يكون زمان وجود احدهما بعضا
من زمان وجود الآخر لفقدت عن المتن جميعا ثم ان المراد
بالوجود اعم مما في الواقع او في قصد الفاعل فلا يرد ان مثل
شهدت الحرب ايقاعا للصلح صحيح وان لم يوقع المشاهد
فالمقارنة ليست مما لابد منه لوجودها في قصده وجعل الشرط
حصول المشابهة بسببها فيتعلق القائل به بالاواسطة تعلق المصدر
نحو ضربت زيدا تأديبا له اي ايقاعا للادب فان زمان وجود
الضرب والتاديب واحد لكن التاديب يحصل بالضرب ويترتب
عليه ذاتا فيكون التاديب عين الضرب فكيف يحصل به واجاب عنه الفاضل
العصام بان هذا ايهام يوجب الاديب بما يليق بالشخص
والضرب سبب ووسيلة له كالشتم والتعبير وغيره كذلك نحو
اكرمتك امس لكلا لعدم الاتحاد في الفاعل وجئتك اليوم لوعدك
بذلك امس لعدم المقارنة في الوجود في هذين الموضعين المفعول
والمفعول له المذكور هنا واحد فالجار ينتصب بمجرد او بالواسطة
نائب الفاعل منه فان كان نائبه بعد النيابة مجرورا لا قياسا ولا
شذوذا بالاتفاق ثم بالرفع على النيابة وفي نحو في الاوقع العكس
وفرض في الدنية انه مما عندهم انه لا ينوب منابا للفاعل الا

opyri g versi

من المواضع الثلثة أنْ بالسكون وأنّ بالتشديد وبفتح الهمزة فيهما
فللجار يحذف منهما قياسا للتخفيف الثقل الحاصل بالطول لكونهما
مع الجملة التي بعدهما في هيئة الاسم نحو قوله تعالى عبس وتولى أن
جاءه الاعمى اي لان جاءه الاعمى وقوله تعالى وان المساجد لله
فلا تدعوا اي لان المساجد لله والسماعي فيما عدا هذه
الثلثة مما سمع من العرب فيحفظ ولا يقاس عليه نحو اي بعد بيان
مواضع حذف الجار القياسي الحذف قياسيا او سماعيا في غير
الاولين من السماعي والثالث من القياسي اذ في الاولين لا يبقى
مجرورا اصلا بالاتفاق كما مر انه يتوصل متعلقه الى المجرور فلا
يكون يظهر الاعراب المحلي فيه لنزعه لكونه مدخول الجار فهو
المانع من الوصول والظهور وان لم يظهر في الثالث لمانع آخر
ثم ان كون القياس فيه ذلك ما ذهب اليه سيبويه لان الغالب
في حذف الجار فينبغي ان يحمل عليه ما ابهم حاله وذهب الخليل
والكسائي الى ان القياس بعده الابقاء على ما كان من الجر لانه ما ابهم
حاله ينبغي ان يبقى على ما كان بالاستصحاب وان كان الابقاء
فيما ظهر فيه شاذا قليلا وقيس عليه ما لم يظهر فيه لمانع آخر
السماعي وهو النصب على المفعولية او الرفع على النائبية

ويسمى

ويسمى اي ما ذكر من حذف الجار وايصال متعلقه الى
المجرور واظهار الاعراب المحلي فيه حذفا وايصالا وجر
التسمية ظ مثال النصب من السماعي نحو قوله تعالى واختار
موسى قومه اي من قومه ومثال الرفع منه نحو قولهم مال
مشترك وظرف مستقر اي مشترك فيه ومستقر فيه
حذف الجار ورفع المجرور وانيب مناب الفاعل واستتر
ومثال النصب من ثالث القياسي مر ومثال الرفع منه
نحو أعجب ان ضربت او انك ضارب وقد يبقى المجرور بعد
حذف الجار بلا عوض مجرورا على الشذوذ وان كان الكثير
الموافق للقياس النصب والرفع وهذا مختص عند
البصريين بلفظة الله قسما والكوفيون قاسوا عليها
ما ساواه المقسم به ومن اراد التحقيق والتفصيل فليرجع
الى شرح التسهيل نحو الله لافعلن اي والله ولا يجوز
تعلق الجارين ملفوظين او محذوفين حال كونهما بمعنى
بفعل واحد بدون العطف والابدال اذ بالتبعية يحصل التعدد
متغايرين معنى فيما كانت من ثمرة من تفاحة ولو قال بلا
تبعية لكان اشمل واولى بفعل واحد اصطلاحا حقيقة

لزوم فساد المعنى

opyrig g niversi

المثال فاكتفى به عن تبيين معناه او المراد به الدال على الحدث
فيعمهما الا بمعنى العمل على الاقتضاء واذا تعلق احدهما به
اشتغل بالعمل في مجروره عن غيره وقضى حاجته ولم يتوقف
اقتضاء لمتلزمه بعمل فيه بخلاف ما اذا لم يكونا بمعنى واحد
لان احدهما لا يغني عن الآخر فلا يقال مررت بزيد بعمرو
بل يقال وبعمرو ولو جعل بدلا لكان بدل الغلط وهو
لا يوجد في كلام الفصحاء بخلاف نحو مررت بزيد باخيك
ونحو نظرت الى الفلك الى قمره ولا يقال ضربت يوم
الجمعة يوم السبت بل يقال ويوم السبت ولا يصح البدل
لما مر الاول مثال لكون الجارين ملفوظين ومدخولهما
مفعولا به غير صريح والثاني لكونهما محذوفين ومدخو
مفعولا فيه على عكس ما يأتي من المثالين قيل الاظهر يلزم في الاول
تعلق مرور واحد في حالة واحدة بمحلين متباينين وهما مستعملا
وفيه انه ان اريد بالواحد المرة وهو ليس بمعنى لول الفعل وان
اريد به الجنس الذي هو مدلوله فلا امتناع كما لا يخفى
بخلاف ضربت يوم الجمعة امام المسجد واكلت من
ثمره من تفاحة فان الجارين في كل منهما وان كانا بمعنى

واحد الا انهما لم يتعلقا بفعل واحد بل الاول بالمطلق والثاني
بالمقيد بالوقوع في مدخول الاول في الاول وبكونه مبتدأ
وناشئا من الاول في الثاني فكان الاول متعلقا بفعل عام
والثاني بخاص فلا اتحاد لمتعلقيهما بخلاف المثالين فان الثاني
فيهما لو تعلق لتعلق بالمطلق كالاول فيتحد متعلقهما وذا
لا يجوز لما مر هكذا استفيد من كلام صاحب الكشاف
والبيضاوي والعلامة التفتازاني ومن تبعهم في تفسير
قوله تعالى كلما رزقوا منها من ثمرة الآية وقول الشارح
لا قول ان الجواز لعدم اتحاد معنى الجارين لان معنى الاول
في الاول ظرفية الزمان ومعنى الثاني ظرفية المكان ومعنى الاول
في الثاني عام وهو ابتداء الثمر ومعنى الثاني خاص وهو ابتداء
التفاح مع عدم موافقته لكلام هؤلاء الفحول العظام
قاصر عن افادة المدعى في هذا المقام لان المفهوم من حاصل
الكلام كفاية مجرد المغايرة على تقدير التمام مع انه لا يكفي
لانه لا يجوز اكلت من تفاحة من ثمره مع وجود المغايرة
المذكورة اذ لا يمكن التخصيص بالاول بخلاف العكس ولان
معنى الحرف لا يصلح للعموم والخصوص ولم يسمع

Copyright ... University

التوصيف بها من غير هذا القائل بل قوه سيله

لتقييد معنى العامل بمدخوله وتخصيصه به كما حققنا

والعامل مع المعمول في تسمية يعني المبتدأ والخبر في الاصل ع

قسمان ايضا اي كالعامل في اسم ... قسم منهما يعمل

مرفوعه وقسم على العكس اي مرفوعه قبل منصوبه

القسم الاول ثمانية احرف ولقد احسن واختيار

القلة وستة منها تسمى حروفا والوحشي الانسب الاحرف

لكنه اراد التنبيه على ان لهذا ايضا وجها باعتبار ان لفظ

الحروف منهو ما كالبا وبوما شابه الفعل وعمل عمل

الفرعي ولما افراد ذهبت كثيرة تلوحظ معه اجمالا او

باعتبار انها اذا لوحظت مع فروعها تبلغ الكثرة مشبهة

لفظها بالفعل الماضي لكونها على ثلاثة احرف فصاعدا اي لكونها

منقسمة الى الثلاثي كان وان وليت والرباعي كلعل وكان

والخماسي كلكن ولفتح اواخرها اي لبنائها على الفتح ومعنى

واستعمالا بالفعل مطلقا لوجود معنى الفعل وهو الحدث

في كل منها مثل التاكيد والتشبيه والاستدراك والتمني

والترجي ولملازمتها الاسماء وبالمتعدي خاصة

في دخولها على الاسمين ولذا سمي عملت عمله الا انه قدم

منصوبها على مرفوعها وعمل عمل فرعي له تنبيها على فرعيتها

له في العمل ونقض الرضي بانه مشترك بينها وبين ما ولا

المشبهتين بليس مع انه لم يعمل به فيهما والجواب انه تبين لما نشا

لا لنفي الجنس لان في التاكيد وملازمة الاسماء جعل مساويا لها

في العمل لعدم عملها الفرعي وايضا الماشابه بواسطة الفعل

عمل عمله الفرعي مثلها فلو عمل به فيهما لالتبس بها لا

المشبهة بليس ولم يعكس لان المناسب ان يعتبر عمل الاول

اولا لكثرتها وقلة الثانية ولكون ما يشبه به الثانية ناقصا غير

متصرف على انه يلزم حط مرتبة الفرعي عن الاصل اعني ان

وحمل ما عليها هكذا استفيد من حاشية انوار التنزيل للفاضل

العصام وقال الرضي الوجه هو انه اقوى عمل الفعل نصب

المفعول اولا ثم رفع الفاعل ثانيا او من عمل على خلاف مقتضاه

وذا غاية في العمل فاعطي ذلك لها تنبيها على كمال مشابهتها

له وقال الفاضل العصام في حاشية انوار التنزيل انه لما ثبت

لها شبه بالمتعدي اقتبست اولا ما هو من خواصه من عمل

النصب وثانيا ما هو مشترك بين جميع الافعال من عمل

الرفع ان وان للتحقيق اي لتقرير مضمون الجملة بلا تغيير والاولى
وبه في التاء كما سيجي وكان حرف برأسه على الصحيح حملا على اخواته
ولان الاصل عدم التركيب هو للتشبيه اي لانشاء تشبيه اسمها
بخبرها جامدا كان الخبر نحو كان زيدا الاسد او مشتقا نحو كانك
قائم او تقوم وقال الزجاج اذا كان مشتقا كان للشك لان
الخبر عبارة عن الاسم ولا يجوز تشبيه الشئ بنفسه اجيب بان
التقدير كانك شخص قائم او يقوم فلما حذف الموصوف غير
الغيبة الى الخطاب والاتحاد انما كان بعد التشبيه الادعاء قال
الفاضل العصام دليل الزجاج قوي والجواب ضعيف لان
الشخص القائم ان كان عين المخاطب فلا يصح التشبيه وان
كان غيره فلا يصح جعل ضميره له وادعاء الاتحاد ينافيه ذكر
اداة التشبيه ولان التشبيه موصوف الجملة لا يحذف الا بشرط
غير موجود ههنا والمص كابن الحاجب لم يتعرض لكونه للشك
متابعة للجمهور او حملا له على التوسع وقد يجي ايضا مفرد عند
البصريين لما مر هو الاستدراك اي لدفع توهم يتولد من
الكلام المتقدم دفعا شبيها بالاستثناء ومن ثمه قدر اداة
الاستثناء في المنقطع بلكن فاذا قلت جاءني زيد فكانه توهم

ان

ان عمرا لم يجي ذكره الرضي وفي القاموس استدرك الشئ
بالشئ حاوله ادركه به فالمعنى ح ان لكن للطلب على استدراك
المتكلم وطلبه ادراك ما فاته في الافادة حيث اوهم الكلام
السابق نقيضه فطلب افادة ما بعده ذكره الفاضل العصام
وفسره الفاضل الهندي بطالب ادراك السامع بدفع ما عسى
ان يتوهم ورده الفاضل العصام بان المستدرك هو
المتكلم وهو من يطلب ادراك ما فاته لا من يطلب
ادراك غيره ما فاته وهي تقع بين كلامين متغايرين نفيا
واثباتا معنى فقط نحو زيد حاضر لكن عمرا غائب او لفظا ايضا
نحو جاءني زيد لكن عمرا غائب لم يجي وليت للتمني اي لانشائه
وهو طلب ما لا طمع فيه او ما فيه عسر فيدخل على المستحيل
كليت الشباب يعود يوما وعلى الممكن الغير المرجو كقول
منقطع الرجاء ليت لي مالا فاحج به ولعل هو للترجي اي لانشائه
وهو ارتقاب شئ لا وثوق بحصوله فيدخل فيه الطمع وهو
ارتقاب محبوب كذلك نحو لعلك تعطينا والاشفاق وهو
ارتقاب مكروه كذلك نحو لعلي اموت الساعة كذا قال الرضي
ورضي به المص على ما هو الظاهر او اكتفى بما هو الغالب حيث

copyright … university

لم يتعرض الثاني بناء على ما قيل هو مختص بارتقاب المحبوب كما
يشعر به كلام صاحب الكشاف حيث قال و لعل للترجي او
الاشفاق وقال المحقق الحقاني العلامة التفتازاني في شرح الكشاف
ان هذا قد يكون من المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد يكون
من غيرهما كما يشهد به موارد الاستعمال انتهى وقال الرضي
ان لعل اذا وقعت في كلام علام الغيوب تكون لرجاء المخاطبين
عند سيبويه و هو الحق لان الاصل في الكلمة ان لا تخرج عن معناها
بالكلية وقال صاحب الكشاف ان لعل الواردة في القران قد تكون
للاطماع و بينه بما حاصله ما ذكره العلامة الثاني المحقق
التفتازاني انها للاطماع في محل التحقيق والتعبير عن التحقيق
بطريق الاطماع اما البدل على انه لا خلف في اطماع الكريم
او ليكون على داب كلام العظماء او لينبه العباد على ان لا يتكلوا
على العبادة وقيل انها للتحقيق كانه وردّه الرضي بانه منقوض
بقوله تعالى لعله يتذكر او يخشى فان فرعون لم يتذكر و اجاب عنه
الفاضل العصام بان المتفرع احد الامرين و يحتمل انه خشي وان
لم يتذكر ثم ان العلامة التفتازاني قال لما كان ما بعد لعل
الاطماع عين قطع الحصول و ما قبلها مما يناسب يجعل بذلك

بحيث

بحيث يكون ما بعدها بمنزلة الغرض لما قبلها مال عن ابن الانباري
وجماعة من ائمة العربية ان لعل قد يكون بمعنى كي حملوا
عليه كل صورة امتنع فيها الترجي سواء كان فيها اطماع مثل لعلكم
تفلحون او لا مثل لعلكم تشكرون و لعلكم تتقون ورده
المص يعني صاحب الكشاف بان جمهور ائمة اللغة اقتصروا
في بيان معناها الحقيقي على الترجي والاشفاق الا ترى انك
تقول دخلت على المريض كي اعوده واخذت الماء كي
اشربه ولا يصح لعل وقال الرضي القائل بالتعليل قطرب
وابو علي ورد هما بانه منقوض بقوله تعالى وما يدريك
لعل الساعة قريب اذ لا معنى فيه للتعليل واجاب عنه
الفاضل العصام بانه يصح حمله على القرب في النظر المعنى
اي يجعلك داريا بحالها ليحصل قربها اتيانها في نظرك فيكون
فائدة الدراية حصول القرب عندك فافهم وقيل
قد يجيء للاستفهام نحو لعل زيدا قائم بمعنى هل زيد
قائم ولا يتقدم معمولها اي هذه الحروف عليها لئلا
يبطل الصدارة في غير ان واما فيها فلانها حرف موصول
كان المصدرية و مدخولها صلتها و شيء من اجزاء الصلة

والقصد الراجح الى المسند

copyright ... university

الصلة لا يتقدم على الموصول لكونها كالجزء الاخير وقيل
لضعفها في العمل لكونه بالمشابهة وهذا غير ملايم لما ذكره
الرضي والفاضل العصام في وجه العمل فافهم ولها صدر
الكلام وجوبا اي الكلام الذي دخلت هي عليه مقصود
لذاته كان زيدا قائم او لكن الك يدان عمرا قائم ليعلم من
اول الوهلة انه من اي قسم من اقسام الكلام تأكيدي ام
تشبيهي ام غيرهما واما هو لها الفاضل العصام في وجوب
صدارتها اي ان للجملة في المآل فاعلا لمضمونها الا انها في تحقيق
فان زيدا قائم بمنزلة تحقق قيام زيد والفاعل لا يتقدم
على الفعل فيتطور فيه غير ان المفتوحة ولما لم يفد هذا الا
الاستثناء قطعا وجوب عدم الصدر لها الذي هو
المقصود افاده بقوله فلا تقع في الصدر اي صدر الكلام
اصلا اي لا بالنظر الى مدخولها الا انه خرج عن الكلامية وصار
في حكم المصدر ولا بالنظر الى كلام جعلت معه جزء منه
كما في مثل عندي انك قائم لالتباسها بالمكسورة لامكان
الذهول عن الفتحة لخفائها وجواز الحمل على سبق اللسان
لان الصدر موضع الكسر والمذكور بعدها يجوز ان يكون
خبرا

خبرا آخر او ظرفا لخبرها او تلحقها اي الحروف المذكورة ما
الكافة فتلغي اي فيبطل عملها او تدخل على الافعال ولا
تختص بالاسماء كما تختص بها بدونها اذ لا يلزم حينئذ كون
مدخولها صالحا للمعمولية نحو انما ضرب زيد ونحو انما زيد
ضارب فان المكسورة لا تغير معنى الجملة الى المفرد بل تؤكدها
وان المفتوحة مع جملتها اي اسمها وخبرها في التسمية بها
باعتبار الكون قال الفاضل العصام والاضافة ليست لادنى
ملابسة بل حقيقة عرفية في حكم المصدر فيؤخذ من
خبرها مصدر مضاف الى الاسم اما في الخبر المشتق فظاهر
نحو اعجبني ان زيدا قائم اي قيامه واما في الجامد فبالحاق الياء
المصدرية نحو اعجبني ان زيدا انسان كذا في الرضي قال الفاضل
العصام هذا ليس بوفق فانه قد لا يكون الاخذ من الخبر بل
يؤخذ من صفته مصدر آب يضاف احدهما الى الآخر وهو
الى الاسم كما في قوله تعالى ذلك بانهم قوم لا يفقهون اي
بانتفاء فقاهتهم وقد يؤخذ من جزائه مصدر مضاف
الى الاسم مثل بلغني ان زيدا ان تعطه يشكرك اي بشكر
ابيه اياك على تقدير اعطائك اياه وقد يؤخذ من متعلق

مصدر كذلك مثل بلغني ان زيدا ابوه قائم اي قيام ابيه
و مزيته اي من اجل عدم تغير المكسورة و تغير المفتوحة
وجب الكسر في موضع الجمل الاولى اما جمع المفرد او افراد
الجمع على طبق قوله والفتح في موضع المفرد فكسرت ان
اي ما دتها هنا خبر في موضع الامر و هو ابلغ منه كما
تقرر في محله قاله الفاضل العصام في الابتداء اي حال كونها
في ابتداء الكلام ولو تقديرا بان يكون استينافا نحو قوله
تعالى ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا وجب الكسر هنا
نحو ان زيدا قائم في جواب القسم لانه جملة مستقلة لا
محالة خلافا للكوفيين والمبرد اذ المركبين في خبرها او وفاتهم
يجوزون الفتح فيه لتاويلهم بالمفرد و استبعد الرغبة
بانه لا يقع المفرد الصريح جوابا للقسم فكيف يؤول به
نحو والله ان زيدا قائم و في الصلة لانها لا تكون الا
جملة كما يجيء نحو قوله تعالى و اتيناه من الكنوز ما ان
مفاتحه لتنوء بالعصبة و في الخبر عن اسم عين لانه
لو فتحت لا يصح الحمل نحو و في الخبر عن اسم معنى فانها تفتح
فيه نحو ما موهي انك قائم نحو زيد انه قائم و جملة

دخلت

وأخبار الشرع كقوله تعالى والوالدات يرضعن اولادهن أكد اي من الانشاء لانه ادل على الوجود اعلم ان اخبار الشرع يراد به الامر مجازا وانما عدل عن الامر الى الاخبار لان المخبر اي لم يوجد في الاخبار يلزم كذب الشارع و المامور به اي لم يوجد في الامر لا يلزم ذلك فاذا اورد المبالغة في وجود المامور به عدل الى لفظ الاخبار مجازا توضيح

دخلت فيها على خبرها اي ان لام الابتداء لا تدخل لتاكيد
مضمون الجملة كالمكسورة فيكون موضعها الجملة كالمكسورة
وفيما لم يدخل على خبرها اللام تفتح كما سيجيء نحو علمت
ان زيدا لقائم و حال كونها بعد القول العربي عن الظن لان
تعلق القول بالجملة انما هو لحكايتها فلا يتصرف في مضمونها
مع انها مفعولة لان مفعوليتها انما هي باعتبار اللفظ فهي
بالقياس الى معناها باقية على حالها ولذا لا يدخل في قوله
مفعولة لان مفعوليتها باعتبار معناها و انما قال العربي
عن الظن اذ لو لم يعر عنه لكان في حكم افعال القلوب فتفتح بعده
نحو قال انه واحد و بعد حتى الابتدائية اي التي يبتدأ بها
الكلام قيد بها لان العاطفة انما يكون لعطف المفرد على المفرد
والجارة انما تدخل على الاسم حقيقة و حكما فتفتح بعدهما
نحو تقول ذلك حتى ان زيدا يقوله وجب الكسر هنا ظاهر
و بعد حرف التصديق مثل نعم و بلى و غيرهما نحو نعم
ان زيدا قائم لمن قال ازيد قائم او ان زيدا قائم و بعد حرف
الافتتاح اي حروف يبتدأ بها الكلام وهي الا و اما
و قد يقلب همزتها هاء و عينا و قد تحذف الالف في

في الاحوال الثلث ذكره الفاضل العصام فيكون الجميع

بملاحظة فروعها والآخر الظاهر في الافتتاح نحو الا ان زيدا

قائم وبعد واو الحال نحو قوله تعالى وان فريقا من المؤمنين

لكارهون لوجوب كون ما بعد هذه الحروف جملة

وتفتح ان حال كونها فاعلة مع جملتيها والنائبة اما

لكونها في حكمها الا اللذى على

وآخر فيها

اصطلاح الغير كما زعم الفاضل العصام او في المفعولة

نظرا الى اصلها نحو بلغني انك قائم ومفعولة معنى

نحو علمت ان زيدا قائم او قيامه حاصل ومبتدأة نحو

عندي انك قائم ومضافا نحو اجلس حيث ان زيدا جالس

لوجوب كون كل منها مفردا او ما يضاف اليه حيث فانه كان

جملة لفظا لكنه مفرد معنى فاذا دخله ان تفتح لا محالة

وحال كونها بعد لو فتفتح البساطة الالاتداء ما بعدها

فاعل المحذوف فلا مبتدأ كما جوزه الكوفيون بناء على تجويز

دخول حرف الشرط على الاسم نحو لو انك قائم لكان

كذا كذا في الجامي والصواب فتح بالخطاب لوجوب

كون خبرها حاصلا لو مشتقا ليكون كالعوض عن المحذوف

ان الهمزة الواو وتدخل وجوبا على الجملة وضعا الا على المفرد فوجب الكسر بعدها تلك عشرة كاملة وكسرت بعد الامر كقوله تعالى ذق انك انت العزيز الحكيم الكريم وبعد النهي كقوله تعالى لا تحزن ان الله معنا وبعد حرف النداء كقوله تعالى يا ايها النبي انا ارسلناك شاهدا ومبشرا ونذيرا
كشف اسرار

انها الحرف جر متعلق بمضافا والضمير الراجع الى مادة الف والنون محله القريب مجرور به ومحله البعيد مرفوع نائب الفاعل لمضافا وبقال ان الضمير المجرور راجع الى الالف واللام المفيدة فقد تلطف بغير داع
مولف

والجمهور التزموا الفعل في خبر ان بعد اذا كان مشتقا وجوزا ابي مالك غيره فقال المصرح سديد على مذهبه لا على مذهبهم
فتح الاسرار

وليس بعوض حقيقة لكونه جزءا منه

ان حيث وقعت بعد لو

عن المحذوف وامثالو جامدا فلا يجوز لمعذر قيامه مقامه

كذا في الامتحان وغيره في بحث حروف الشرط والجواب

بان الخبر في الحقيقة جامد محذوف وقائم صفته ليس

بصواب لانه مع كونه تكلفا يرد عليه وضع الفعل موضع

ليس بمتعذر اذ الخبر في الحقيقة هو الصفة لا الموصوف

لحصول الفائدة بها لابه كما لا يخفى اي لو ثبت قيامك وبعد

لولا الامتناعية والتعميم للتحضيضية لاسيما عند قوله

لانه اي ما بعدها مبتدأ لا فاعل كما زعمه الكسائي والفراء

اي لولا وجد ذهابك فان ما بعدها فاعل الابتداء لا زوم

الفعل نحو لولا انك ذاهب لكان كذا اي لولا ذهابك

موجود وبعد ما المصدرية التوقيتية اي المنسوبة الى

التوقيت بدلالتها على الوقت واختصاصها بالنيابة

عنه صرح به الرضي ورضي به الفاضل العصام فيكونه

ظرفا ولذا تحتاج الى كلام مستقل ليعمل فيها لانه اي

ما بعدها فاعل لاختصاص ما المصدرية توقيتية او لا

ولذا اظهر وانما قيد بها لانها لو لم يرد بها التو

لم يحتج الى الكلام الحصول المصدرية بان كما لا يخفى بالفعل

او ما المصدرية

مرفوع المحل خبر مبتدأ محذوف الاختصاص اصل صفة مستقر
اي هذا يعني كونه فاعلا وقيل متعلق
او متعلق حكمنا هكذا القدر وخبره ثبت بنسبة حكمية بين اسم ان
مولف

لفظا او تقديرا عند سيبويه وتقع الاسم ايضا عند
غيره وان كان قليلا نحو بنوا في الدنيا ما الدنيا باقية
قال الرضي وهو الحق نحو اجلس ما ان زيدا قائم اي ما ثبت
ان زيدا قائم على وفق ما قاله الرضي ان صلتها ماض مثبت
او منفي بلم غالبا والمعنى على الاستقبال في الاغلب بمعنى مدة
ثبوت قيام زيد اشارة الى توقيتية ما ومصدريتها
وبعد حرف الجر نحو عجبت من انك قائم لاستلزام كون ما
بعدها مفردا وبعد حرف العاطفة لمفرد على المفرد هذا
بيان للواقع لانها لا تكون الا لعطف المفرد كما صرح به
العلامة التفتازاني في المطول ومولانا السيد عبد الله
في شرح لب الالباب مع الاشارة الى وجه الفتح بعدها
او احترازا عن العاطفة للجملة على ما يشعر بوقوعها كلام
السكاكي في بحث العطف وكلام العلامة المذكور قبل
التصريح المذكور والمختار على ما قيل هو الاول لان شرط
العطف بحتي الذي ذكره في محله لا يتحقق في الجمل على انه
هو ثم الثاني لكان ما بعدها مما يجوز الامران فافهم نحو
عرفت امورك حتى انك صالح وبعد مذ ومنذ لانهما

لدخول

لدخول المرفوعين في حرف الجر لانهما يكونان مبتدأ بعدها في
مع جملتهما خبرا عنهما بتقدير زمان مضاف فليصح الحمل
والمضاف اليه لا يكون الا مفردا فافتح نحو ما رايته منذ
انك قائم وحيث جاز التقديران اي تقدير كون ان مع
جملتها جملة وتقدير كونها معها مفردا والمراد الجواز
بما هو ترجح احد الطرفين لان الخلو عن الحذف ارجح
ذكره الفاضل العصام جاز الامران اي الكسر والفتح كانت
التي وقعت بعد فاء الجزاء او اذا المفاجاة نحو من ياتني
فاني اكرمه او اذا اني اكرمه فان كسرت وهو الارجح
لما مر فالمعنى فانا اكرمه لما عرفت ان المكسورة لا تغير
وان فتحت فالمعنى فاكرامي اياه ثابت فان مع جملتها
مبتداء محذوف الخبر على وفق ما ذكره الرضي وقال
الفاضل العصام فيه ان تقديم الخبر هنا واجب فالمعنى
فثابت اكرامي اياه ثم قال وهاهنا بحث وهو ان تقديم
الخبر انما وجب لدفع الالتباس بين المكسورة والمفتوحة
ينبغي ان لا يجوز حذفه لان الغرض من التقديم وهو دفع
الالتباس يفوت به وجوز الفاضل الجامي كون

التقدير فجزاؤه اي اكرمه فيكون المحذوف مبتدأ غير اسم
عين ورده الفاضل العصام بانه يستلزم الحذف
قبل الحاجة وانه لم يعهد بعد الفاء الجزائية ايراد الجزاء اى
جعل الشيء جزاء فلا يقال ان ضربتني فجزاؤك اني ضربتك
بل يقال ان ضربتني ضربتك وتخفف المكسورة بحذف النون
المتحركة مع حركتها لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزم
حينئذ اللام عند الالغاء عند سيبويه وسائر النحاة لان اللام للفرق
بين المكسورة المخففة وبين ان النافية ولا التباس حين الاعمال
ومطلقا عند ابن الحاجب لان الفرق بالعمل لا يحصل في
التقديري والمحلي واما في اللفظي فللاطراد اللام عند
عدم قرينة مغنية عنها من حرف النفي كان زيد لن يقوم
واقتضاء المقام الاثبات كقوله عند المدح وان مالك
كانت كرام المعادن وتمتنع عند وجودها صرح به
الفاضل العصام ثم ان المراد بهذا اللام الابتداء كما هو المتبادر
ومذهب سيبويه والاخفش وغيرهم وقيل لام اخرى
اجتلبت للفرق لمجامعتها بفعل غير فعل المبتدأ على ما
مذهب الكوفيين كما سيجيء نحو قوله شلت يمينك

ان

إن قتلت لمسلما ولعدم التعليق بها في باب علمت كما في المثال
الآتي فافهم في خبرها لفظا او معنى اي المكسورة المخففة ولا
يجوز دخولها على اسمها ولا على ما بينهما كما يجوز قبل
التخفيف ويجوز الغاؤها اي ابطال عملها وهو الغالب
لفوات بعض المشابهة كفتح الآخر كما يجوز اعمالها على ما
الاصل ولذا لم يصح ودخولها مبتدأ خبره على فعل
من افعال المبتدأ والخبر كالافعال الناقصة وافعال
القلوب لئلا تخرج بالكلية عن اصلها الذي هو الدخول
عليهما بان تدخل على ما يقتضيهما والكوفيون يعممون
ويمكن عطف دخولها على اللام بمعنى انها لو دخلت
على فعل بناء على جواز الالغاء يلزم ان يكون ذلك الفعل
منها الا انه لا يدخل على الاسم اصلا ولم نجعله عطفا
على الغائها مع القرب والظهور لئلا يشعر باختيار مذهب
الكوفيين فانه ضعيف لان دخولها على غيره لمذوره
او شذوذه كالمعدوم كذا في الامتحان نحو قوله تعالى
وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين ويجوز دخول
اللام على خبر الناقصة الداخلة عليها المكسورة المخففة

كما في التسهيل لان الجزء وان كان لها لفظ الا انه المكسورة
معنى اذ معنى ان كان زيد لقائما ان زيد القائم صرح به
الدماميني في شرحه وكذا المفعول الثاني لباب علمت
ولذا لم يعلق بدخولها عليه ولانه انما يعلق لو
دخلت على اول مفعوليه ولما دخل هنا على ثانيهما
ونصب اولهما لزم ان ينصب الثاني ايضا لامتناع
الاقتصار كذا في الرضي وتخفف المفتوحة فعملها اي
المفتوحة المخففة في ضمير شان مقدر وجوبا لانها
اقوى مشابهة من المكسورة العاملة جوازا ولم يوجد
عملها في ظاهر فقدر في مقدر وجوبا لئلا يلزم
ترجيح الاضعف ويلزم حينئذ ان يكون قبلها فعل
من افعال التحقيق حقيقة كالعلم والتبين او حكما
كالظن بمعنى منها اذا كان قبلها فعل يلزم ان يكون
ذلك الفعل منها فلا يرد مثل قوله تعالى واخر دعويهم
ان الحمد لله رب العالمين وما سيأتي من قوله تعالى
وان عسى ان يكون وغير ذلك ولا يحتاج في الدفع الى
تعسف حمل اللزوم على الغلبة وحمل اللزوم المناسبة

في

في التحقيق وهي وان لم تقتضيه بل الاولوية الا انه
التزم رعايتها بشهادة الاستقراء ثم التي كان
قبلها الظن تحتمل المخففة باعتبار جريه مجرى التحقيق
بسبب دلالته على الوقوع والناصبة باعتبار عدمه
بعدم اليقين نحو علمت ان زيد قائم اي انه وتدخل
اي يجوز دخولها على الفعل مطلقا من افعال المدح او لا
متصرفا او لا شرطا او دعاء او لا اي يجوز كون ضمير
الشان المقدر جملة فعلية مطلقة كما يجوز كونها اسمية
ولزوم كونها اسمية انما هو اذا لم يدخل عليه شيء من
النواسخ واما اذا دخل فيجوز كونه فعلية كما صرح به الرضي
فليس معنى الدخول في المفتوحة بمعناه في المكسورة فافهم
ويلزم مع الفعل المتصرف غير الشرط والدعاء اي مع
دخولها عليه وقبلها فعل التحقيق بقرينة الامثلة
حرف النفي او ما وليه ولم ولما وان نحو علمت ان لا تقوم
بالرفع اي انه وتبينت ان ما تقوم وقوله تعالى ايحسب الانسان
ان لن يقدر وقوله تعالى ان لم يره احد وظننت ان لما تقم
وعلمت ان تقوم او السين نحو قوله تعالى

وهي الجزئيات التي تذكر لايضاح القواعد وايصالها الى فهم المستفيد والشواهد هي الجزئيات التي يستشهد بها في اثبات القواعد لكونها من التنزيل وكلام العرب الموثوق بعربيتهم فهي اخص من الامثلة مطلقا

قوله فعلم الرجل معترضة وان سوف بأي مفعول واعلم والالف في قدرا للاشباع

علم ان سيكون او سوف كقوله واعلم فعلم المرء

ينفعه ان سوف يأتي كل ما قدرا او قد علمت ان قد

تقوم لم ليكون كل منها كالعوض عن المحذوفة وللفرق بينها

وبين الناصبة فان هذه الحروف لا تقع بينها وبين فعلها

لا نفعه تتأويل المصدر والفصل بينها بنافية الاجلاو

ولانها لضعفها لا تتقوى على العمل الفصل الا تجبها

فانها لكثرة دورانها تدخل في مواضع لا يدخلها اخواتها

نحو جئت بلا مال فلا يحصل الفرق بينها با العمل

فان ما بعدها ان كان منصوبا لفظا فالناصبة والا فالمخففة

او بالمعنى فانه ان عني به الاستقبال فالناصبة والا ف

فالمخففة ويمكن ان يكون الفارق ح ما كان قبلها من فعل

التحقيق مع انضمام الفصل بها اليه فانه وان جاز لكن

لا يخلو عن كونه خلاف الظاهر في الجملة فافهم ولو كانت

الداخلة هي عليه غير متصرف او شرطا او دعاء لا يحتاج

الى احد هذه الحروف بل لا يجوز لعدم الالتباس بالناصبة

ح لانها مع مدخولها في حكم المصدر ولا مصدر لغير

المتصرف والشرط والدعاء المؤول بالمصدر نحو قوله

كلا

تعالى وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم مثال غير المتصرف

وقوله تعالى تبينت الجن ان لو كانوا يعلمون الغيب

مثال الشرط وقوله تعالى والخامسة ان غضب الله عليها

مثال الدعاء وتخفف كان فتلغى اي يبطل عملها على الاشيع

الافصح لفوات بعض المشابهة بانتفاء فتح الاخر

نحو قوله كان ثدياه حقان صدر وصدره مشرق

النحر على ما في الرضي ووجه مشرق النحر على ما في شرح

التسهيل ونحر مشرق اللون على ما في شرح لب الالباب

ولو اعملت على الغير الافصح لقيل كثرته ثم ان القياس

ان المخففة بعدها ضمير الشان لعدم الداعي اليها كان

في المفتوحة المخففة ولذا لم يذكره وقال ابن مالك انها

كالمخففة المفتوحة في العمل فاسمها مقدر الا انه لا يلزم ان

يكون ضمير الشان ويؤيده لزوم لم وقد بعدها اذا كان

فعلا كالمخففة المفتوحة على ما سيتفاد ممن كلامه

وصرح به الرضي مثل قوله تعالى كان لم تغن بالامس

ومثل كان قد وردت الاطلاعات وتخفف لكن فيجب

الغاؤها لفوات بعض المشابهة بانتفاء فتح الاخر

حقان حقه تك تثنيه سي
وزعايه تا حقف اولوندي

اذا دخل الا فالحام قافا
ام كافا

حضور عالیلرینه

ولینعمتم افندم

معطوفتنعما ابو العطوفا مرحمتلو سید و سرورم ولی نعمتی حضرت الوهیتدن مأمول و منهاتی اولدیغی ادعیه ... ولی نعمته
عالیلرینه تقدیم حصولیدر ایرجعفرنه نطعة شهرحال ردفلك مکارکی الکرمستنه توزیع ... خانه تذکره
سرایدت کرکش محمدعلی
بو ورقه سینك ۱۲۲ مارت ۱۹

ولمشابهتها العاطفة لفظا ومعنى فاجري مجراها نحو
سائر المخففات فانها ليس لها ما اجريت هي عليه
نحو ما جاءني زيد ولكن عمرو حاضر الواو لعطف الجملة
على الجملة او للاعتراض ويجوز ح اي حين التخفيف
والالغاء دخولهما اي المخففتين على الفعل لانتفاء
المانع عنه وهو العمل نحو كان قد قام زيد لانه
مما لا بد منه كما ذكرنا او نحو ما قام زيد ولكن قعد
والسابع من الاحرف الثمانية التي منصوبها قبل مرفوعها
الا الواقع في المستثنى المنقطع لانه في المتصل ليس بعامل على
الصحيح بل العامل الفعل او شبهه او معناه على راي
البصريين وهو الذي لم يخرج على بناء المجهول من متعلق
المعلومية عدم دخوله مدلوله في المستثنى منه
باعتبار المفهوم كمثال المتن او الحواد كقولك جاءني
القوم الا زيدا مشيرا الى جماعة خالية عن زيد والخروج
يستلزم الدخول اولا لكونها بمعنى لكن فتعمل عملها
باتفاق النحاة ويقدر له الخبر في الاغلب نحو جاءني
القوم الا حمارا اي لكن حمارا لم يجئ وقد نظيرها
و

والخامس من الثمانية لا الكائن لنفي الجنس اي لنفي
الحكم عنه ذكره في الامتحان فالاضافة لادنى ملابسة
وشرط عملها ان يكون اسمها نكرة لامتناع تاثيرها في
المعرفة لعدم الجنسية مضافة او مشبهة به الانها
لو كانت مفردة حقيقة تبنى على ما تنصب كما يجيء
غير مفصولة عنها اي لا لانها لضعفها لا تؤثر مع
الفصل مثال المضافة نحو لا غلام رجل جالس عندنا ظرف
للخبر عليها والظرف قيد به للاحتراز عن لزوم الكذب بنفي
الجلوس عن كل غلام رجل وانما لم يجعله خبرا لجعل
مستقرا ليظهر عمل الرفع في خبرها ايضا ويحتمل ان
يكون خبرا بعد خبر فيكون اشارة الى النفي والخبر وكونه
ظرفا ايضا ومثال المشبهة نحو لا عشرين درهما لك
والقسم الثاني وهو ما يكون مرفوعه قبل منصوبه
حرفان ما ولا المشبهتان بليس في كونهما للنفي لكن شابهتها
ما اكثر لانها لنفي الحال كليس بخلاف لا فانها لنفي المطلق
او لنفي الاستقبال والدخول اي دخولهما على المبتدا
والخبر قال الفاضل العصام ومن قال من وجوه مشابهتهما

دخول الباء في خبره كما في خبر ليس ذكره ما قالوا ان دخول
الباء في الخبر مختص بلغة من اعمل ما واعتبر مشابهته
بليس وشرط عملهما ان لا يفصل بينهما وبين اسمهما
بان زائدة عند البصريين وتسمى عازلة ونافية مؤكدة
عند الكوفيين والا فنفي النفي اثبات وفي هذا اختيار
لما نقله الفاضل العصام عن الاندلسي انه قال ينبغي ان يراعي
في عمل لا الشروط المعتبرة في عمل ما بل في لا اولى منها
فيما لكونها اضعف منها وتنبيه على قصور النحاة حيث
لم يذكروها في عمل لا كما في الرضي وعلى ان عدم ذكرها
في عمل لا لا ينفيها بها دلالة والتصريح اولى وما قاله
الفاضل الجامي نقلا عن الغير انه لا اعتداد معه في استعماله
فليس له وجه وجيه لان الشرط عدمها فلا يقتضي
الوجود في الاستعمال بل يكفي الامكان على ان عدم الوجدان
لا يستلزم عدم الوجود ولذا مر ضيق ولا يجمع هما
مطلقا خلافا للبعض فيه وللاخفش في الظرف قياسا
على ان ولا بغيرهما اي ان والخبر كمعمول الخبر وان لا ينتقض
النفي اي نفي الخبر لا نفي البدل مثل ما زيد شيئا الا شيء

الا انتقاض لا يضر عملها الوجود قبله وامكان البقية
لا تعمل بالا فيد بها لانه لو انتقض بغيره بعدنا هما لا يبطل
عملهما بل يعملان فيه نحو ما زيد غير فانه بمعنى الا قائم
ولا رجل غير حاضر قال الفاضل العصام ولعل وجهه
ان العمل لم يكن بعد الانتقاض بحسب الظاهر فافهم ثم قال
انه منقوض بالتمام معناها فانها مثلها في ابطال العمل
فاقول بمكله للغير وشرط في لا مع عملها اي مع عدم
الفصل وعدم الانتقاض كون اسمها نكرة لا انها لكونها
اضعف عملا في النكرة التي هي اضعف من المعرفة
بخلاف ما فانها تعمل في المعرفة ايضا ولانها في الاغلب
لنفي الجنس وقد عرفت انها لا تعمل الا فيها لحمل لا هذه
عليها في عدم العمل الا فيها وانما صح وقوع النكرة مسندا
اليها العموم فافادها لنفي الجنس يفتح فيه ولا يحتمل غيره
ولا ههنا ظاهرة فيه فتحمل عليه عند عدم القرينة الصارفة
واما عندها كلا رجل بل رجلان فالكون موصوفة
بالوحدة نحو ما زيد قائما ولا رجل حاضرا وان لم يوجد
احد الشروط المذكورة لم تعملا اي ما ولا لضعفهما

في العمل لا مع الفصل بان يقال ما ان زيد قائم ولا بخبرهما
نحو ما قائم زيد ولا حاضر رجل ولا بغيرهما نحو ما زيد عمرو
ضارب ولا مع انتقاض النفي الذي هو العمدة في المشابهة
نحو ما زيد الا قائم ولا رجل الا حاضر ولا مع انتفاء
نكارة اسم لا نحو لا زيد حاضر لكنه لحصول مبتدء بل رجل
بل زيد ولا بتقدم معمولهما عليهما كما مر والعامل
في الفعل المضارع من السماعي على نوعين ناصب وجازم
اذ لا جار في الفعل والرافع معنوي كما سيجيء فالناصب
اربعة احرف بالاستقراء ان لمناسبتها بان في المادة او معنا
عند التخفيف وكون الجملة معها في تاويل المصدر وهي
اصل في هذا النوع واخواتها محمولة عليها لمناسبتها
لها في الاستقبال هي المصدرية احتراز عن الزائدة فانها لا تعمل
خلافا للاخفش كقوله تع وما لهم ان لا يعذبهم اي لا
يعذبهم وعن المفسرة كقوله تعالى واوحينا الى امك ما يوحي
ان اقذفيه وعن المخففة ولن اصله لا ان عند الفراء بدل
الالف في احدهما نونا وفي الاخر ميما ولا ان عند الخليل كايش
في اي شيء وحرف براسه عند سيبويه وهو الظاهر

اذ لا بد

اذ لا وجه لرده الى اصل والتركيب فاحفظ ما خطر بالبال ان
اصله لا الحق به النون المخففة للتاكيد فصار لن كبعض
قاله الفاضل العصام وهي لنفي المؤكد في الاستقبال
لا للتأبيد كما زعم المعتزلة لقوله تعالى لن ابرح الارض
حتى ياذن لي ابي لان حتى للانتهاء وهو يناقض التابيد
قال الفاضل العصام ولا يكون الفعل معها دعاء اذ لم يستعمل
في الدعاء غير لا حرف النفي فهي يجوز تقديم معمول
معمولها عليها وكي وهي للسببية اي سببية ما قبلها
لما بعدها بحسب الخارج او سببية ما بعدها لما قبلها
بحسب الذهن او بسببية كل منهما للاخر بالاعتبارين نحو
اسلمت كي ادخل الجنة وقد تجمع مع اللام فان تقدمت
كما في قوله كي لتقضيني رقية ما وعدتني فاللام بدل
وان تاخرت كما في قوله تعالى لكي لا تاسوا على ما فاتكم
فكي بدل وقيل تاكيد في الصورتين وقد يذكر بعدها
ان كقولك ان تقوم فقيل هي زائدة وقيل بدل منها
وبعضهم على ان كي تجعل المضارع مصدرا وقد يدخل
عليه ما فيقال كيما تضرب بالرفع فقيل ما كافة وقيل

حذف الالف لالتقاء الساكنين

بان يكون تحقق ما قبلها في الخارج سببا لما بعدها

بان يكون تصور ما بعدها سببا لما قبلها

مصدرية وكي جارة والمعنى لمضته ولا يتقدم معمول
معمولها عليها في كي الفعل الصمام واجاز الكسائي على ما
في الرضي وافرن عند سيبويه والمروي عن الخليل انه لا
ان بعدها وكتبتها بالنون مطلقا مبني على ما نقل عن
المازني انه لا يصح الوقف عليها بالالف لكونها حرفا كان
وهو المختار عند المصنفين وما نقل عن الفراء انه قال اذا
الغيتها فاكتبها بالنون لئلا يلتبس باذا الزمانية واذا
اعملتها فاكتبها بالالف اذ العمل يميزها عنها مبني على
ما نقل عن المبرد انه يجوز الوقف عليها بالالف والنون
آخرها كي على عكس ما في الكافية لطول بحثها واشتراط
عملها بشروط بخلاف كي هي للشرط والجزاء في الغالب
مثل اذن اكرمك لمن قال آتيك فهو جزاء لفعله كما انه
جواب لقوله وشرط عمله وجوبا ان يكون فعله
المدخول عليه مستقبلا لا حالا اذ الغالب في اذن معنى
الشرط والجزاء والاصل والغالب فيهما الاستقبال واذن
عامل ضعيف فلو يعمل الا على حال اغلب واقوى قيدنا
بالغالب اذ قد جرد عن الشرط كقوله تعالى فعلتها اذا وانا

من الضالين وقد يكون في الماضي كقوله تعالى ان كنت
قلته فقد علمته فظاهرها في قول من قال لكونها جوابا و
جزاء وهما لا يكونان الا في الاستقبال غير صحيح اصالة و
او كاملا على ما قبله اي فعله غير متعلق بما قبله ليسلم عن المعارض
وان لا يفصل بينه وبين معموله بغير القسم والدعاء والنداء
ليسهل عمله لضعفه واما نحو اذن والله او رحمك
الله او يا زيد اكرمك فلا لكثرة دورها ولا يصح عنه
في اجوائه وان لم يرد به الحال او اعتمد فعله على ما قبله
اعتمادا كاملا بان يكون خبرا عنه او جوابا لقسم او جزاء
بشرط قبله فالمهمل حضر والاعتبار بحكمها الاستقبال في
هذه الثلاثة او فصل بغيرها ذكر لحد يعمل اما على التقدير
الاول فلعدم كونه على حاله الاغلب في فبعد ان لا يعمل
له الا فيه ولما على الثاني فلضعفه وعلو شيئه بوقوعه
بين المتصلين ولان المعتمد على ما قبله سابق عليه حكما و
لضعفه لا يعمل في السابق لو حكما فيعلم منه عدم عمله
في السابق حقيقة بالاولوية فلا يرد اعتراض الفاضل العصام
بان ما ذكر يستحق بنحو اكرمك اذن فانه لم يعمل

مع اجماعهم على الشيء فقط فيهم وأما على الثالث فلضعفه
ووقوعه والمانع نحو اذن الملك بالتقى فجئ كان زيد المرتقى
قلت هذه القوة مثال لما سواه من المثال ونحو انا اذن
اكرمك بالرفع لمن قال جئتك بمثال الاعتماد ونحو اقسم والله
اذن لا اكرمك بالرفع ونحو ان تأتني اذن لا اكرمك بالجزم
ونحو اذن يضرب بالرفع قال الفاضل العصام وقد يكون
مما يحتملهما نحو اذن يجيء خالد وكلامه المحتمل بخصوص الكتاب
اذن ادخل الجنة فيه نحو جواب لمن تعرض بملازمة وبما ان
الجزا احيا بالازمة ولما انفى الاعتماد اعتمادا ناقصا كما اذا
وقع بعد الفاء او الواو نحو ان تأتني آتك واذن
او فاذن آكرمك فيجوز اعمالها بناء على ضعف الاعتماد
لاستقلال المعطوف لانه جملة والغاؤها بناء على وجود
الاعتماد في الجملة وضعف العامل والحاصل ان الاعتماد
الناقص يمنع وجوب العمل لا جوازه ويجوز اضمار
ان قد خصت خاصة او حالا كونه مخصوصا من بين
النواصب بجواز الاضمار لانه اصل في هذا النوع
فتنصب المضارع به اي بان المضمرة بشرط ان يكون

بعد

بعد الفاء السببية لان العدول عن الرفع الى النصب يوهم
من اول الامر انه قصد تحولها من العطف الى السببية
لان تغير اللفظ يدل على تغير المعنى وان يكون قبلها ما يمنع
عن احتمال كونها عاطفة ظاهرا وهو الانشاء لكمال
الانقطاع وفي المثال اشارة الى هذين الشرطين وهو اما
امر نحو زرني فاكرمك اي ليكن منك زيارة فاكرام مني
رعاية لكون الفاء عاطفة في الاصل هذا على ما هو المشهور
وقال الرضي التقدير زرني فاكرامي ثابت بحذف الخبر
وجوبا لان ما بعد الفاء جواب وهو لا يكون الا جملة
والفاء السببية لا يكون لعطف المفرد على المفرد بل العطف
الجملة على الجملة مع قلته وانما وجب الحذف لان الفعل
لما التزم فيه حذف ان التي بسببها يتهيأ للابتداء لم
يظهر فيه معنى الابتداء حق الظهور فلم يبرز الخبر لكانه
اخبر عن الفعل واما قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان
تراه فشاذ هذا وكان الجمهور حكموا بكونه جوابا
مع كونه في تقدير المفرد عندهم نظرا الى المثال لان معنى
قولنا زرني فاكرمك ان تزرني اكرمك كما لا يخفى وقال

الفاضل العصام اعلم ان المنصوب بعد الفاء في غير النفي مجزوم
بعد سقوط الفاء فتقول في زرني فاكرمك زرني اكرمك
بالجزم ولذا يعطف المجزوم على المنصوب بعد الفاء نحو
فاصدق واكن او نهي نحو لا تشتمني فاضربك اي لا يكن
منك شتم فضرب مني ويندرج فيهما الدعاء نحو اللهم
اغفر لي فافوز ولا تؤاخذني فاهلك والحق الكسائي او
الدعاء على لفظ الخبر نحو غفر الله لك فتدخل الجنة واسم
فعل بمعنى الامر نحو عليك زيدا فاكرمك وانما المفيد نحو الاسد
الاسد فتنجو ووافقه ابن جني ومثل نزال الاول في حكم
الامر في الاطراد ولم يرض به الجمهور كما سيجيء او نفي
وهو في حكم الانشاء في استدعائه جوابا نحو ما تاتينا
فتحدثنا اي ما يكون منك اتيان فتحديث ويلحق به
ما جرى مجراه نحو قلما تاتيني فتكرمني او لولا للتحضيض
لاستلزامه نفي فعل نحو لولا انزل عليه ملك فيكون
معه نذيرا او تمن نحو ليت لي مالا فانفقه اي ليت
لي ثبوت مال فانفاق هو بالنصب او عرض نحو الا تنزل بنا
فتصيب خيرا اي الا يكون منك نزول فاصابة

خير مني او استفهام نحو هل عندك ماء فاشربه اي
هل يكون منك ماء فشرب مني ولما كان مقصوده بيان
عامليته اي حصره لا ضبط المواضع التي يضمر فيها ان
اكتفى في التمثيل بالامر الذي هو اصل الانشاء واشرفه
ولم يستوف امثلة تلك المواضع على ما هو دأبه
في هذه الرسالة والجازم خمس عشرة كلمة اربعة منها حروف
تجزم فعلا واحدا وهي لم ولما وهما لنفي الماضي بعد
قلبهما المضارع اليه لكن الثانية لاستغراق اوقات لما
من وقت الانتفاء الى وقت التكلم ولنفي المتوقع كمثل
دون الاولى ولام الامر احتراز عن لام الجر والابتداء ولا النهي
وهما للطلب اي طلب الفعل وتركه استعلاء او خضوعا
او استواء فيدخل لام الدعاء ولا الالتماس ولا هما
وانما عملا فيه الجزم لمشابهتهما بان في الاختصاص بالفعل
وفي قلب معنى مدخوله واحد عشر منها تجزم لفظا
او تقديرا فعلين ان كانا مضارعين وان كانا ماضيين
فمحلا وان احدهما ماضيا فلا جزم لفظا الا في احدهما
تسمى كلم المجازاة اي الجزاء على ما في ... وهو من المعنى

مقتضى الجزاء فالاضافة كاضافة الاداة الى الشرط فليس
فيها تغليب الجزاء على الشرط قاله الفاضل العصام وهي
اي هي الشرط سمي به لانه شرط لتحقق الثاني والجزاء
مجاز بطريق التشبيه من حيث انه يبتنى على الاول ابتناء
الجزاء على الفعل فان لاقتضائه اياهما وجعلهما كشيء واحد
المقتضيين طولا في الكلام اهمل الجزم تخفيفا وكذا العشرة
الباقية لتضمنها معنى ان لمناسبتها اياها في الابهام وحيثما
لا يجزم به الا ما فيه كافة عن الاضافة لتصير مبهمة فتناسب
ان الشرطية المحتملة للوجود والعدم في الابهام
ويحسن تضمنها معناه واين يجزم بها وبدونها
وهي ليست بكافة بل مزيدة لزيادة الابهام وذكره
بدونها لتثبت الجزم بها بطريق الاولى واي كل من هذه
الثلاثة للمكان واذ ما قال السيرافي ما علمت احدا من
النحاة اثبته الا سيبويه واصحابه وهي حرف عنده غير
مركبة من كلمتين بل هي فعل كما ان مهما فعل وقال المبرد
هي اذ الظرفية كفت الحاق ما عن طلب الاضافة وهيأته
للشرط كما هيأه حيث وجعلها بمعنى المستقبل

وجازمة

وجازمة ذكره الفاضل العصام والمصنف اختار مذهب
المبرد حيث قال للزمان لوجود اصل الابهام واذ ما
لا يجزم بها الا على قلة لقلة مناسبتها ان في الاحتمال
اذ هو للقطع المنافي للابهام الا انه لما احتمل والامر المقطوع
ان يقع على خلاف ما يتوقع لعدم انكشاف الحال لنا
جاز تضمنها معنى ان والجزم بها وقوي مع ما الكافة عن
الاضافة كما في حيث كل من هذه الثلاثة للزمان ومتى مع
ما الزائدة لزيادة الابهام وبدونها لوجود اصل الابهام
ومهما بمعنى ما الا بمعنى متى ولذا لم يذكره معه قال بعض
الكملاء اصله ما الحق باخرها ما الزائدة لزيادة معنى الابهام
فانقلب الفها هاء لاستكراه تتابع المثلين وقيل مركب
من مه بمعنى كف وما الشرطية وقال الفاضل العصام
وكان المصنف ينبغي زعموا انه مثل كلما ومتى حيث جعلوه
سور القضية الكلية مثلهما وما في التسهيل انه قد يجيء
ظرف زمان ومنه قوله وما تك يا ابن عبد الله فينا
فلا ظلما نخاف ولا افتقارا ومن واي مع ما وبدونها
لما في يجوز اضمارا ان خاصة لا اصالتها في هذا النوع

Copyright ... University

فيجزم المضارع بها اى بان المضمرة بعد الامر لفظا
بدون الفاء نحو زرنى اكرمك اى ان تزرنى اكرمك فان
المطلوب بزرنى الزيارة وفائدتها الاكرام وهى تصلح
للتسبية له وقصدا داؤها فقدر ان مع الفعل المأخوذ
من زرنى فجعل الاكرام جزاء له ويجوز بعد المقدر
او تقديرا نحو الاسد الاسد تنج ويجوز بعد اسم
فعل نحو نزال اقاتلك وبعد الدعاء على لفظ الخبر نحو
غفر الله لك تدخل الجنة وان لم يجز النصب بعدهما
عند الجمهور لان معنى الامر كاف فى الجزم بخلاف النصب
فانه يكون مع الفاء وما بعده فى تقدير تفع فلا يكون
وحده دليلا على اضمار ان فلا بد من صريح الامر
ونحوه تقوية لمعنى الفاء وكذا بعد سائر ما ذكر في
المضمرة غير النفى فانه خبر لا انشاء فلا يناسب معنى الشرط
ولما فرغ من السماعى اراد ان يشرع فى القياسى فقال
والعامل القياسى ما لا يتوقف اعماله بخصوصه
على السماع بل يمكن ان يذكر فى بيان عمله قاعدة كلية
ضابطة كلية يعرف منها احكام جزئيات موضوعها
بان يجعل ذلك الجزئى موضوعا فى الصغرى وتلك
القاعدة كبرى موضوعها غير مخصوص افراده فى عدد
بخلاف السماعى كما عرفت ولا يضر اى كونه قياسيا
اختصاصه ببعض الاحكام مثل كون صيغته سماعية
كما فى الصفة المشبهة واسم الفعل ومثل عدم التصرف
فيه كما فى افعال المدح والذم والتعجب وعسى وليس
وفى معموله بالتقدم والفصل كما فى فعل التعجب
ومثل عدم نصب المفعول به كما فى الفعل اللازم
ومثل الالغاء كما فى افعال القلوب ومثل التعليق كما
فى كل فعل قلبى ومثل الاحتياج الى منصوب كما فى افعال
الناقصة ومثل عدمه كما فى افعال التامة وغير ذلك
فلو شك ان اعمال كل منها بخصوصه لا يتوقف على
السماع وانما المتوقف عليه بعض الاحكام المذكورة
فلا ينبغى ان يجعل بعضها سماعية كما جعلوا على انه
غير محصورة فيما ذكروا بل قد زاد عليه المحققون
المتبعون كثيرا كما ستقف نحو كل صيغة مشبهة ترفع
الفاعل فان افراد موضوعها وان كانت محصورة

كقولك كل علم يرفع الفاعل لانه فعل وكل فعل يرفع الفاعل ينتج ان علم يرفع الفاعل وهو المطلوب وكذا غيره من الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل وغيرها مثلا ضارب يرفع الفاعل وان وجد شرط لانه اسم الفاعل وكل اسم الفاعل يرفع الفاعل اذا وجد الشرط فضارب يرفع الفاعل وهو المطلوب

كسب الصيغة لكنها غير محصورة بحسب المادة بخلاف
السماعي فان افراده محصورة بحسب المادة ايضا ونوع
الاول الفعل مطلقا فكل فعل لازما او متعديا متصرفا
او غير متصرف فعل قلب اولا يرفع معمولا واحدا
يسمى فاعلا او اسما لان النسبة الى المرفوع ماخوذة
في مفهومه وضعا فلا يكون بدونه ومبني العمل
على الاقتضاء وينصب معمولات كثيرة مفاعيل
او غيرها كالخبر والحال والتمييز وغير ذلك لتعلق
مفهومه بها لكن اللازم لا ينصب المفعول به بدون
حرف الجر كما يصرح به ويجوز تقديم منصوبه
عليه لقوته في العمل وما يجيء من عدم تقديم
بعضه على بعضه فكالاستثناء منه ونوع الاول
لازم ومتعد فالفعل اللازم قدمه لكونه مفردا
وجوديا ما فعل يتم فهمه اي فهم مدلوله بغير واقع
عليه الفعل اي بلا مدلول مفعول به صريح نحو
قعد زيد ولا ينصب اللازم المفعول به بغير حرف
الجر لعدم الاقتضاء بدونه ومثاله اي اللازم افعال

المدح

المدح والذم لصدق حده عليها اي افعال موضوعة
لانشائهما وهو الاظهر على ما ادعاه الفاضل العصام
او مشهورة بهذا اللقب على ما قاله الفاضل الجامي وكان
وضعها له معلوما من اللغة ومن لفظها ايضا على الاول
والمحتاج اليه هنا معرفة الاصطلاح ليتوسل بها الى معرفة
الاحكام المختصة بها وتلك تحصل بحد الافراد استغني
بالعقلي عن الحقيقي ولما كان هذه الافعال غير متصرفة
ولها احكام فلذا عدها بعضهم من السماعي قال المص
اشارة الى هذا الفرق وتصريحا بالحد وهي افعال المدح
والذم مبتدا خبره نعم وما عطف عليه الكائنة للمدح
اي لانشائه وقيل في شانه حال والعامل معنى الفعل المفهوم
من نسبة الجملة الى المبتدا ورد بعد تسليم بان النسبة المجموع
وقال المص وايضا الحال من ذهب الى جوازها من الخبر
جماعة من النحاة منهم ابن مالك جوزه وههنا المبتدا وجعل
العامل ما ذكر ويمكن ان يجعل مبتدا ثانيا بتقدير منها كذلك
وللمدح حال من الظرف او العكس والجملة خبر الاول
وشيء الكائنة للمدح وهما الصلاون في الباب فلذا قدمهما

opyri... versit

وشرطهما من حيث العمل ان يكون الفاعل اى فاعلهما
معرفا باللام للعهد الذهني فيكون اشارة الى واحد
غير معين ابتداء ويصير معينا بذكر المخصوص فيكون
في الكلام تفصيل بعد الاجمال فيكون اوقع في النفس وفي الجنس
وقيل للاستغراق ورده الرضي بان علامته صحة وضع
كل موضعه ولا يصح ان يقال نعم كل رجل زيد وقال
الفاضل العصام ان ذلك مشترك بين الثلث اذ لا يصح
ايضا نعم جنس رجل من حيث هو هو او في ضمن فرد
ما او جميع الافراد زيد والحق انه يصح الحمل على كل منها
بادعاء ان الممدوح او المذموم بمنزلة الجنس من حيث
هو هو او في ضمن فرد ما او جميع الافراد وانه متوهم
لا مغايرة بينهما اصلا ولما فيه من مثل ما يجمعه الجنس
او كل من افراده من المناقب والمثالب باعتبار ان الجنس
في ضمن اى فرد فرض العقل اذ لا فرد له الا اياه فاى فرد
فرض فهو هو واختار البعض هذا لان كلا من لامي الجنس
والاستغراق لكونه معرفة يفوت نوعا من الابهام فلو
بالوجه المقام او مضمرا اى المعرف باللام ولو

ولو بالواسطة

ولو بالواسطة ولو اريد هنا في المعرف باللام لاستغنى
عن قوله هذا في حكم المعرف باللام او مضمرا مميزا بفتح الياء
اى مفسرا بنكرة منصوبة على التمييز ليحصل البيان اولا اجمالا
وثانيا تفصيلا بذكر المخصوص نحو الفاعل في التمييز المضمر
لا نعم لانه لابهامه في حكم اسم نكرة نحو نعم رجلا زيد ذكر
بعد ذلك الفاعل الموصوف بما ذكر من حيث انه
موصوف على ما هو مقتضى اسم الاشارة ولذا ذكره
في موضع الضمير المخصوص بالمدح او الذم لانه التعيين
بعد الابهام فلا بد ان يذكر بعده على ما هو الغالب
وهذه الجملة معطوفة على الجملة الاسمية لا على مدخول
ان فافهم وبما اشرنا من اشارة الاشارة ظهر عدم الا
نتقاض بمثل نعم رجلا زيد بلعد المخصوص فيه مذكور
بعد التمييز لا بعد الفاعل فلا حاجة الى ذكر الفاضل
العصام من ان المراد ذكره بعده ولو بالواسطة حال
كون ذلك المخصوص مطابقا في الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث والجنس للفاعل المعرف
الذي هو الموصوف بما ذكر ولذا ظهر ولم يضمر

لكون المتبادر منه الذات بلا اعتبار الوصف فلا يرد
مثل نعم رجالا الزيدون و نعم امرأة هند ان المخصوص
فيهما مطابق للفاعل الذى هو المضمر المفرد المذكر لانه
وان كان غير مطابق له بالنظر الى مجرد الذات لكنه مطابق
من حيث انه معنى بالجمع او المؤنث لوجوب الاتحاد
بين المفسر والمفسر ولم يظهر باتيانه لحم الاشارة كما
سبق لانه يشعر بعلية الوصف المذكور للحكم المذكور
وهو المطابقة وعلة الاتحاد لا الوصف المذكور
بكله فيما سبق كما اشرنا اليه ولقد احسن فى العدول
عن قول ابن الحاجب مطابقة الفاعل فافهم و يروى المخصوص
مبتدأ وما قبله خبره مقدما عليه او خبر محذوف
هو هو مثلا او مستأنف عما قيل من فعلى هذا يكون
جملتين و على الاول جملة نحو نعم الرجل زيد مثال لما كان
الفاعل فيه معرفا باللام وذكر بعده مخصوص مطابق له
فى الافراد و نعم غلاما الرجل الزيدان مثال لما كان
مضافا اليه بلا واسطة والمخصوص مطابق له
فى التثنية ومثال المضاف اليها بها نحو نعم فرس
غلام

غلام الرجل هذا قيل العائد اللام اما باعتبار العهد
او لاشتمال مدخولها على المبتدأ ورده المصنف بانه
لا يتمشى فى المضمر المميز الذى هو مبهم عنهما اذ لا شيء
واجاب عنه بعض الكمل بانه وان كان كذا الا انه مع تمييزه
كان فى حكم اللام فيكون رابطا وقال الفاضل العصام الربط
ادعاء كون الفاعل المضمر مميزا بنكرة والمخصوص مطابق
له فى الافراد وهذا العمل لا يكون الا تمييزا او نحو لولا
التمييز على خلافه فربما كان المخصوص جماعة مثالهما الا ان الابهام
فى المفرد المذكر اكثر مما يدل على العدد والتانيث وابهام
الفاعل مقصود فى الباب و قد يحذف المخصوص اذا علم
بالقرينة كقوله تعالى انا وجدناه صابرا نعم العبد اى ايوب
عليه السلام بقرينة ان الكلام فى ذكره عم وقد يتقدم
اى المخصوص على الفعل بناء على ان الاصل فى المبتدأ التقديم
و تأخيره فى الاغلب لكونه بمنزلة البيان والتفسير وهذا
يؤيد كونه مبتدأ كما لا يخفى ولذا اختاره المصنف زيد
نعم الرجل و ساء عطف على نعم اصله سوء بالفتح
فنقل الى فعل بالضم فصار قاصرا ثم ضمن معنى بئس

فصار جامدا هو مثل بئس في افادة الذم والشرائط
والاحكام مثل قوله تعالى ساء مثلا القوم الذين
كذبوا اي مثلهم وحبذا يقال حب كظرف اي صار حبيبا
الكائنة للمدح وفاعله ذا من اسماء الاشارة التي هي
من المبهمات لما عرفت ان الغرض في الباب الابهام
اولا والتفسير ثانيا وفيه رد لمن زعم ان فاعله هو المرفوع
بعد ذا زعما منه ان حبذا بتمامه فعل لانه لشدة الا
متزاج جعلتهما كلمة واحدة وغلب الفعل لتقدمه على
الاسم وازال اسميته ولا يتغير حبذا بان يتغير فاعله
او ذا بان يثنى او يجمع او يؤنث ليطابق المخصوص
الذي هو اجروها مجرى الامثال كذا ذكره الرضي
العصم قال بعض الكمل لان المفرد المذكر دال على الابهام
الذي هو المقصود في الباب لدلالة غيره على معنى زائد
يقصر به الابهام فلا يقال حبذان الزيدان ولا حب
اولاء الزيدون ولا حبتا هند بل حبذا في الكل ويذكر
بعده اي حبذا وفاعله او ذا المخصوص بعد كمخصوص
غالبا كمخصوص نعم وبئس على ما ذكره العصم او بعدية

مطلقة

مطلقة فلا يجوز تقديمه على حبذا قياسا على ما ذكره
الفاضل العصام واعرابه اي مخصوص حبذا كاعراب
مخصوص نعم فان رفع على الابتداء لا على الخبرية
لحبذا كما زعمه المبرد وابن السراج ومن وافقهما
لكن على ان ثمة امتزاج حيث مع ذا جعلتهما الغالب
ذا الشرفه على الفعل فصار مبتدأ وجعل ذا فوت
الغرض كما في الزعم السابق نحو حبذا زيد والفعل
المتعدي ما فعل لا يتم فهمه اي فهم مدلوله
بغير ما وقع عليه الفعل وهو مدلول المفعول
الصريح خرج به الفعل الناقص فانه وان كان مما
لا يتم فهمه بدون الخبر لكنه ليس مما وقع عليه
الفعل كما لا يخفى عدل عن التعريف بما يتوقف
تعقله على متعلق كما في الرضي لانه يدخل فيه مثل
قرب وبعد مما له معنى نسبي لانه لا يتعقل الا
وهو منسوب اليه مع كونه من اللوازم وان اجاب
عنه الفاضل العصام بان المراد بما يتوقف
تعقله على متعلق ما اعتبر في مفهومه نسبته

فتقتضي ذكر متعلق مخصوص وفي مفهومه مثل ما ذكر
لم يعتبر هذه النسبة بل اعتبر فيه ما يقتضي مطلقا الجار و
فلا يرد خال لان هذا مما لم يشعر به الحد والحجر على
المتبادر واجب فيه وهو اي المتعدي على ثلاثة اضرب
الاول متعد الى مفعول واحد نحو ضرب زيد عمرا
ويجوز حذف مفعوله بقرينة لو منويا كقوله تعالى
اهذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه وبدونها
لو منسيا فيجعل كاللازم فلا يحتاج الى القرينة نحو فلان
ياكل ويشرب اي يفعل الاكل والشرب والثاني متعد الى
مفعولين وهو على ثلاثة اقسام القسم الاول منها
ما كان مفعوله الثاني مباينا للاول اي لا يصدق واحدهما
على الآخر نحو اعطيت زيدا درهما ويجوز حذفهما معا
وحذف احدهما فقط مع قرينة لو منويا مثل سئل
زيد عمرا درهما فاعطى وبدونها لو منسيا نحو فلان
يعطي ويمنع والقسم الثاني منها افعال القلوب اي افعال
مشهورة بهذا اللقب وهي افعال اصطلاحية دالة على فعل
القلب المواديه القائم بالفعل لا التاثير فان العلم مثلا اما كيف

او اضافة او انفعال لا يتصور فيه التاثير ولو قال
على احوال القلوب لكان اظهر فلي
خرج به غيره داخلة على المبتدا والخبر ناصبة اياهما مع
انهما بمنزلة اسم واحد في الحقيقة كما يجيء دفعا
للتحكم على المفعولية فخرج الفعل القلبي الذي ينصب
الواحد كعرف وفهم نحو علمت ورايت ووجدت
وهذه الثلاثة للعلم وزعمت مشتركة بين الظن والعلم
وظننت وخلت وحسبت وهذه الثلاثة للظن وهب
على وزن دع تقول هب زيدا منطلقا بمعنى احسب
زيدا منطلقا على وزن ما علم او اضرب وهو غير متصرف
لا يستعمل منه ماض ولا مستقبل ولا يجوز حذف
مفعوليها معا او احدهما بدون قرينة لو منويا اذ
هو لا يعلم بدونها لو حذف فيفوت المقصود واما
لو منسيا فيجوز حذفهما معا كقوله تعالى هل يستوي
الذين يعلمون والذين لا يعلمون وقال بعضهم لا يجوز
هذا الحذف ايضا لعدم الفائدة حاذ من المعلوم ان
لا يخلو عن علم وظن ورده المصنف بان هذا انما يفيد

opyri … ity

نفي الجواز عند ارادة الخبر عن مضمون الحقيقي وههنا
ليس كذلك بل نزل المتعدي منزلة اللازم لقصد
التعميم فيفيد انه نفي العلم باي شيء تعلق عموما و
للجهل بل نحو خبر منه فلو نوقش بان العلم فيه بمعنى المعرفة
فقول العلة مشتركة على ان قوله لا يخلو الانبساع علم
غير مسلم اذ قد ينفي العلم عنه بضرب من التجوز فيفيد
الخبر بالاثبات ومع قرينة كثر حذفهما معا نحو من يسمع
يخل اي مسموعه صادقا وقل حذف احدهما فقط نحو
قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من
فضله هو خيرا لهم على قراءة الغيبة فان المفعول الاول
فيه محذوف اي لا يحسبن البخيلين هؤلاء بخلهم هو خيرا
لهم ونحو قول الشاعر كان لم يكن بين اذا كان بعده تلاق
ولكن لا اخال التلاقيا فان المفعول الثاني محذوف فيه اي
كائنا ووجه القلة كونهما بمنزلة اسم واحد اذ المفعول به في
الحقيقة مضمون الثاني مضافا الى الاول فقد بر علمت
زيدا قائما عرفت قيام زيد فحذف احدهما كحذف بعض
اسم واحد فلا فحذفهما فانه كحذف لفظ واحد وهو

كثير

كثير وعدم لزوم كون المؤكد بشيء في حكمه من كلام ومن
خصائصها جمع خصيصة بمعنى الخاصة جواز الالغاء والمراد
به عدم الوجوب واما امتناع اي ابطال عملها لا استقلالا
مفعوليها الا مع ضعفها لخفاء اثرها لكونها قلبية
واما عملها لكونها افعالا مع قطع النظر عن قلبيتها اذا تو
ذا توسطت بين معموليها في الجملة بان يصح عملها فيهما
حال التوسط او التأخر واحترز بهذا القيد عما اذا توسطت
بين اسم الفاعل ومعموله كلست بمكرم احسب زيدا وبين
معمولي ان كان زيدا احسب قائم وبين سوف ومصحوبها
نحو سوف احسب يقوم زيد وبين العاطف والمعطوف
نحو جاءني زيد واحسب عمرو وبين الفعل ومرفوعه كضرب
احسب بكر فان الالغاء واجب فيها كذا في الامتحان وصور
اخرى لها غير مذكورة ههنا لعدم شيوعها كالجاز وقال
الفاضل العصام ان الالغاء في القسم الاخير غير واجب
على مذهب البصري بل يجوز على ما في التسهيل واحترز
به ايضا على ما قيل عن مثل زيد ظني قائم غالب وزيد
قائم ظني غالب لانه مما يجب فيه الالغاء لان المصدر لا يعمل

opyrig ... ity

فيما نحن فيه نحو زيد علمت منطلق لكن الاعمال اولى ح لانه
لحاج نوع تقدم لفظي ولها قوة لكونها افعالا فيجوز
او تأخرت عنهما نحو زيد منطلق علمت والالغاء اولى
لعدم التقدم اللفظي واما قال الفاضل العصام ان معنى
زيد ظننت قائم بعينه معنى ظننت زيدا قائما
وهو في المعنى متعلق بالجزئين لكن لم يعمل فيهما لفظا لضعف
عامله وثم قال الرضي ان معناه زيد في ظني قائم فالعامل في معنى
الظرف يرده اذ لا يصح في زيد قائم ظني غالب فانه قال معناه
ظنني زيدا قائما غالبا فنعم يصح ان ما ذكره الشيخ من التوجيه
صحيح في مثل هذا المثال كما اعترف به نفسه فيكون نفسه
قاصرا بخلاف ما ذكره واقول ان ما ذكره الشيخ من التوجيه
في هذا المثال لا ينافي توجيها آخر منه كونه اقل لامكان كونه
معناه زيد قائم في ظني الغالب فالظاهر اشار الى امكان التوجيه
الى احدهما في احد الموضعين والى الآخر في الآخر ومنها اي
ومن خصائصها جواز ان يكون فاعلها ومفعولها
ضميرين متصلين متحدين معنى تكلما وخطابا وغيبة نحو
علمتني وعلمتك وعلمته قائما ولا يقال ضربتني بل ضربت

نفسي

نفسي لان المغايرة في غير افعال القلوب غالبة فاذا اتحدا ازيل
النفس تصريحا وتنبيها على ما غير ان يغفل عنه بسبب الندرة
بخلاف افعال القلوب فان الانسان بحاله اعلم منه بحال غيره
فالاتحاد غالب فيها فلا يحتاج الى زيادة النفس للتنبيه
كذا في الامتحان وقال بعض الكملة تنبيها على العدول
عن الاصل الغالب وجبرا بالمضاف المشعر بالمغايرة عما فات
بخلاف افعال القلوب فان مفعولها في الحقيقة مضمون
الثاني مضافا الى الاول فلا عدول فيها عن الاصل اصلا حتى
يحتاج الى التنبيه والجبر واما الوجه المشهور فمع فقد زيادة المعنى
في الامتحان ومن اراد الاطلاع فليرجع اليه وحمل عدمه
وفقد في هذا الجواز على وجد حمل النقيض او النظير فانهما
نظيره في عدم التاثير في المفعول نحو عدمتني وفقدتني
ومنها اي ومن خصائصها جواز دخول ان المفتوحة
على مفعوليها في الجملة نحو علمت ان زيدا قائم قال الفاضل
العصام وهو كعلمت قيام زيد لكن الثاني قليل والسر فيه
ان مآلهما ولو كان واحدا لكن بينهما فرق بان النسبة التي
تعلق بها العلم مفصلة في الاول فهي احق بالتصديق ومجملة

والثاني ضرورية ليست باخوية بل بالتصور وتلك الافعال
مكتفية بمفعول واحد على مذهب سيبويه لانها حينئذ نصبت
المفعولين لا تنصب ايضا عند التحقيق الا مفعولا واحدا
وهو مضمون الجملة واذا وجد بعينه لا تحتاج الى المفعول
الثاني كما لا يخفى ومما خفي هذا التحقيق على الاخفش قدر
فيها مفعولا ثانيا عاما وجعل التقدير علمت ان زيدا قائم
حاصلا وعلمت قيام زيد حاصلا واما التعليق بكلمة
الاستفهام الداخلة على الجملة او الجزء الثاني حرفا او اسما
او كلمة النفي الداخلة ايضا على الجملة او الجزء الثاني وهي ما ولا
وان او لام الابتداء او لام القسم او ان المكسورة اذا دخل
في خبرها لام الابتداء انما نشترط دخول اللام اذ لولاه
لفتحت فلم يكن تعليقا وجب التعليق بالمذكورات انها تقتضي
صدر الجملة وضعا فتقتضي بقاء صورتها وهذه الافعال
تقتضي تغيرها فوجب التوفيق بينهما فروعيت حقوق هذه
المذكورات لفظا وحقوق تلك الافعال معنى وهي عاملة
معنى والعمل المعنوي كثير فلم يضيع حقوقها بكل وجه
اي ابطال العمل على سبيل الوجوب لفظا لا معنى تفسير

التعليق وهو ماخوذ من قولهم امراة معلقة لمفقود الزوج
لا هي ذات زوج قائم بمصالحها ولا فارغة حتى تنكح فهذه
الافعال عند التعليق لا هي عاملة في اللفظ لوجوب ابطال
العمل اللفظي ولا ملغاة لوجوب العمل المعنوي حتى يجوز
العطف على المحل في نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا
واشار الى الفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما
ان الالغاء جائز في الاغلب وقد يجب والتعليق واجب البتة
والثاني ان الالغاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى على احد
الاحتمالين الذي صرح به الرضي والتعليق ابطال العمل
في اللفظ فقط فيهم حمل التعليق هذه الافعال افعال القلوب
نحو علمت ازيد عندك ام عمرو واختار هذا المثال لانه اوضح
امثلة الاستفهام وابعدها من الاشتباه لا انه مال الى ما قال
البعض انه لا يقع بعد فعل القلب استفهام جوابي اولا
فلا يقال علمت ازيد قائم او هل زيد قائم لان المقصود
افادة العلم بجواب هذا السؤال فكانه قال علمت جواب
هذا الاستفهام والمعلوم هو مضمون الجملة وجواب
هذا الاستفهام نعم او لا شيء منهما ليس بجملة بل هو في

جواب أزيد عندك أم عمرو فإنه زيد عندي أو عمرو عندي
فلا بد من وقوع ما يكون جوابه بالتعيين وهو التسوية
بالهمزة وأم المتصلة لأن هذا مردود بأنه لا يخفى على كل أحد
أن جواب أزيد قائم ليس مجرد نعم بل هو توطئة للجواب
وجوابه زيد قائم على أنه لو قال أليس تقال همزة الاستفهام
ثم أن هذا مثال الداخلة على الجملة ومثال الداخلة على الجزء الثاني
نحو علمت زيدا من هو وإبطال العمل في الأول بالنظر
إلى لفظ الجزئين وفي الثاني إلى الثاني ولا يجوز تعليقه فيه
بالنسبة إليه كما زعم البعض متمسكا بأن الاستفهام يسري
في الجملة كلها وإن دخل على الجزء الثاني لأن هذا منقوض
بأن النفي أيضا يسري فيها مع أنه لا يبطل العمل في الأول
بدخوله على الثاني اتفاقا نحو علمت زيدا ما هو قائما كذا
ذكره الفاضل العصام تدبر ورأيت ما زيد منطلق
وظننت لا زيد في الدار ولا عمرو وحسبت إن زيدا لـ
ذاهب ووجدت لزيد منطلق وقوله لقد علمت
لتأتين منيتي وعلمت أن زيدا القائم ويعم كل فعل قلبي
غير هذه الأفعال نحو شككت أزيد قائم ونسيت

أزيد حاضر وتبينت أين حلو سكر ويعم كل فعل
يطلب به الفعل العلم نحو امتحنت ما زيد جاهل وسألت
هل هو حاضر ومنه أي من الفعل الذي يطلب به العلم
أفعال الحواس الخمس الظاهرة كلمست أهو لين أم خشن وأبصر
ما زيد أسود وسمعت أصوته كريه وشممت أهو
طيب وذقت أهو حلو ولما كان المطلوب منها العلم
نزلت منزلته في هذا الحكم **والقسم الثالث** من أقسام
المتعدي إلى مفعولين أفعال ملحقة بأفعال القلوب في مجرد
الدخول على المبتدأ والخبر ونصبهما على المفعولية وفي مجرد
عدم جواز حذفهما معا أو حذف أحدهما فقط بلا
قرينة لو منويا وفي مجرد قلة حذف أحدهما فقط بها
لا في خصائصها الآتية المتعرض لكثرة حذفهما بها لأنها
لعدم اختصاصها بأفعال القلوب لا مدخل لها في وجه
الإلغاء مخصوصة وجعل بمعنى الاعتقاد الباطل كقوله
تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثا أي
اعتقدوا وظنوا إناثا أو بمعنى صير كقوله تعالى فجعلناه
هباء منثورا وأما إذا كان بمعنى خلق فلا يكون

من هذا القسم ومثال ما حذف احد مفعوليه جعلت
زيدا او جعلت زيدا حقا لمن قال من جعل هذا حقا
اى اعتقد اياه و ترك بمعنى صير نحو قوله تعالى وتركنا
بعضهم يومئذ يموج فى بعض واما اذا كان بمعنى خلى
فلا يكون من هذا القسم واتخذ كقوله تعالى واتخذ
الله ابراهيم خليلا والفى بمعنى وجد كقوله تعالى والفيا
كذبا ومينا و عد بمعنى الاعتقاد الباطل ايضا كما كنت
اعد فقيرا فبان غنيا و حجا وارى مجهولا ام تحى
و قال اذا وقع بعد الاستفهام نحو اتقول زيدا ذاهبا
وهذه الثلثة بمعنى الظن كذا ذكره المحققون وفيه تنبيه
على ان افعال القلوب غير منحصرة فيما ذكروا كما زعموا
حيث عدوها من السماعى هكذا استفيد مما ذكره
المص فى بعض تعليقاته فافهم والضرب الثالث
من المتعدى متعد الى ثلثة مفاعيل نحو اعلم وارى
وانبا ونبا واخبر وخبر وحدث والاولان
اصلان فى هذا القسم ولذا خصهما بالذكر
واما البواقى فتعديتها اليها لاشتمالها على معنى

و لم يوجد احد منهما معنى وتعدية الافعال خمسة كثيرا ما تستعمل متعدية الى ثلثة ثانيها بواسطة الباء شيئا الاعلام
الخمسة ... زيد و ... قال الله تعالى انبئونى باسماء هؤلاء و قال انبئهم باسمائهم وقال فلما انبأهم باسمائهم فيجوز
تعديتها الى ثلثة مفاعيل لتضمنها معنى الاعلام فعلم انها ليست متعدية الى ثلثة مفاعيل باعتبار معانيها الوضعية بل
بسبب التضمن فهى ملحقات المتعدى الى ثلثة
عصام عصام عصام عصام

قوله وكثيرا ما قال الزمخشرى نصب كثيرا فى هذا الموضع على الظرفية مجازا لانه من باب حذف الموصوف واقامة
صفته مقامه اى حينا كثيرا والعامل فيه الفعل الذى بعده والتقدير هنا ويستعمل حينا كثيرا وقال سيبويه
وهو منصوب على انه صفة مصدر محذوف اى يستعمل استعمالا كثيرا وما هذه ابهامية ...
حسن چلبى

الاعلام وكثيرا ما تستعمل متعدية الى الاثنين ثانيهما بالباء
قال الله تعالى انبئونى باسماء هؤلاء وهذه اى الافعال المتعدية
الى ثالثة مفاعيل مفعولها الاول وهو بمنزلة الفاعل فى حكم
التقديم فيجوز ارجاع ضمير الثانى والثالث اليه مع تاخره
كما علمت اياه فاضلا زيدا واعلمت هندا اخته زيدا كما و ...
كمفعول باب اعطيت فى كونه مباينا للثانى وفى جواز الاقتصار
عليه نحو اعلمت زيدا كما اعطيته وفى الاستغناء عنه كما علمت
عمرا فاضلا كما اعطيت درهما وفى عدم جواز التعليق بالنسبة اليه
بالاستفهام والنفى واللام فلا يجوز اعلمت ازيد عمرو فاضل
لبطلان الصدارة ح فافهم والاخيران اى الثانى والثالث كمفعولى
باب علمت فى كون احدهما عين الاخر وعدم جواز حذفهما
او حذف احدهما بدون قرينة وكثرة حذفهما وقلة حذف
احدهما معهما وفى جواز دخول ان عليهما وجواز الالغاء
اذا توسطت بينهما نحو البركة اعلمنا الله تعالى مع الاكابر او
او تاخرت عنهما وجواز التعليق بالنسبة اليهما نحو اعلم
زيد عمرا اكبر فاضلا ثم اى بعد ما علمت انقسام الفعل
الى اللازم والمتعدى وانقسام المتعدى الى ثلثة اضرب ... عدى

اعلم ان الفعل انقسامًا آخر وهو انه لابد لكل فعل من مرفوع
تمامه فان تم به كلامًا اي صار الفعل بمرفوعه كلامًا تامًا بان
لم يحتج الى غيره لافادة فائدة تامة بدونه يسمى الفعل في
الاصطلاح فعلا تامًا لتمامه بمرفوعه الذي هو كالجزء منه
معنى ويسمى مرفوعه فاعلا لقيام معنى الفعل به فكأنه موثر
معنى فيه وموجد له او لوجود التأثير في اكثره ويسمى منصوبه
ان كان متعديا لا اللازم لا ينصب المفعول به بدون حرف الجر
مفعولا به لالتصاق معنى الفعل به ووقوعه عليه كالافعال
السابقة وان احتاج الى معمول منصوب بحيث لا يكون كلاما
تاما بدونه يسمى فعلا ناقصا لعدم تمامه بمرفوعه فالوصف
بالتمام والنقصان وصف بحال المركب منه ومن المرفوع وقيل
لانه مسلوب الدلالة على الحدث فانما يدل على الزمان فعوض
عنه الخبر الدال عليه فلم يكتف على مرفوعه ورد بان التسمية
لو كانت لهذا لكانت الافعال المنسلخة عن الزمان جديرة بان
تسمى افعالا ناقصة وجعلها من قبيلها وقال الفاضل
العصام لنقصان دلالته لانها لا يدل على معنى بنفسه لان معناه
النسبة بين الاسم والخبر والزمان الذي هو قيد لها وشيء
منهما

منهما لا يفهم بدونهما ولا يخفى ان النقصان بهذا المعنى
لا يستعمل الى الوضعي حتى يلزم كونه حرفا ويسمى مرفوعه
اسما له ومنصوبه خبرا له اشعارا بانحطاطهما عن حكمي
الفاعل والمفعول ولا يدخل اي الفعل الناقص الا على المبتداء
والخبر في الاصل لانه وضع ليعطي الخبر حكم معناه كالا
نتقال والاستمرار وغير ذلك وذا لا يحصل الا بالدخول
عليهما او ينصب الخبر تشبيها بالمفعول به في توقف تعقل
الفعل عليه فهو شبيه بالفعل المتعدي في اقتضائه معناه
شيئين وهو اي الفعل الناقص على قسمين القسم الاول
ما لا يدل على معنى المقاربة اي القرب من الحال وهو الشايع المتبادر
من اطلاق الفعل الناقص نحو كان وهو لثبوت خبره لاسمه
في الماضي دائما نحو كان زيد فاضلا او منقطعا نحو كان زيد
غنيا فافتقر وبمعنى صار وصار للانتقال اما من صفة
الى صفة نحو صار زيد عالما او من حقيقة الى حقيقة
نحو صار الطين خزفا فاقدمها بالبساطة تامة واصالتهما والغلبة
الاولى قدمه على الثاني وقال ال ورجع وحال واستحال
كقوله ان العداوة تستحيل مودة ونحو وارتد

مثل قوله تعالى فارتد بصيرا وزاد هذه الستة ابن مالك
ايضا وفى هذا وما سياتى من اللواحق تنبيه على ان
الافعال الناقصة غير منحصرة فيما ذكروا كما زعموا حيث
عدوها من السماعى وقال الفاضل العصام ان صار
وما بمعناه قد تكون تامة متعدية بالى نقول صار الى
الامر وجاء قال فى الامتحان بمعنى كان وقعد اذكن اى
المذكورات من الى قعد بمعنى صار وكونها ملحقة
بصار قدمها على السائر واخر الاخيرين لقلة مجيئها
ناقصين حتى قال الاكثر لستة لا يتجاوز بها الموضع الذى
استعملها العرب فيها وهو قولهم ما جاءت حاجتك وقعدت
كانها حربة فكان ابن الحاجب اختاره وقال الفراء يتجاوز بها
مجىء قولهم عند الكيل جاء البر قفيزين فكان المص اختاره
واصبح قدمه لدلالته على اول النهار وامسى قدمه لدلالته
على ضد ما يدل عليه الاول واضحى لو قدمه على ما قبله
لكان اوجه لكن عكس لرعاية مناسبة التقابل ولكون
اضحى انسب بما بعده لدلالته على جزء من اوائل النهار
الذى يدل عليه بعده وهو ظل وكذا قدمه على ما بعده

وهو

ولا يجوز تقديم خبرها اتفاقا منه

أي زمن الاعلى ... العظيم حتى تعددت اى صارت ... كانها حربة اى رمح قصير ... منه

بمعنى الاسم جاءت وخبرها ما قدمت لتضمنها معنى الاستفهام ونصبها على انها خبرها واسمها ضمير راجع الى ما باعتبار كونها عبارة عن الحاجة وما نافية والضمير راجع الى ما تقدم من الفرض ... اعلم ... منه

وهو بابت قدمه لكونه من الاصول بخلاف ما بعده
فانه من اللواحق وهى من الخمسة لاقترانه مضمون الجملة
باوقاتها المدلول عليها بموادها وقد تكون بمعنى
صار بلا دلالة عليها واض وعاد يقال آض وعاد زيد
من سفره اى رجع وغدا يقال غدا زيد اى مشى فى وقت
الغداة وهو من اول النهار الى الزوال وراح يقال راح
زيد اى مشى فى وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى
الليل ولا يخفى ان الغالب فى هذه الاربع كونها تامة وانما
تكون ناقصة اذا كانت بمعنى صار فتكون من الملحقات
كما صرح فى الامتحان فينبغى ان تذكر فى جنب سائر
ملحقاته لكن يمكن ان يقال اخر الاخيرين لكونهما نظيرى
اصبح وامسى فى كونهما طرفى النهار واخر الاولين لكونهما
فى هذا المحل كالمسافر الذى هو فى صدد الرجوع الى محله
على ما هو المناسب لمعناهما الاصلى وما فرغ من الاسما نظر
اراد الشروع فى المنفيات فقال وما زال من الزوال
فان مضارعه يزول فقام فلا يقال الا ان ول امره
وما فتى بفتح التاء وكسرها وبالهمزة وقيل بالياء

وهى الصباح والمساء والضحى والظلول والبيتوتة ... جميع الليل منه ... جميع النهار منه

وما برح فى الاصل بمعنى زال عن مكانه وما فتى من
لا فتعال وما و نى به بالياء من و نى فى الامر ينى اى
ضعف يقال فلان لا ينى يفعله اى لا يزال يفعله وما رام
من رام يريم اى برح قال الدمامينى نقلا عن صاحب التسهيل
ان الفعلين الاخيرين غريبان لا يكاد ان يعرفهما من النحاة الا
من عنى باستقراء الغرائب كلها اى كل واحد من المذكورة
من ما فتى الى ما رام بمعنى ما زال الا ان ما فتى يختص
بالجحد على ما فى مختار الصحاح و بقوله وام خبره او اسمه
مذ قبله بمعنى ما زال زيد عالما مثلا ودام العلم له
منذ زمان البلوغ والمراهقة فلو يصح انتفاؤه
فى اول زمان الصبى لعدم امكان القبول و لزوم النفى
فى كونه ناقصا و ما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها
لاسمها بان جعلت تلك المدة ظرف زمان لان ما فيها
مصدرية و تقدير الزمان قبل المصادر كثير كما فى اتيك
خفوق النجم ولذا احتاج الى كلام قبله لانه مع اسمه
وخبره ظرف والظرف غير مستقل بالافادة كاجلس ما دام
زيد جالسا وليس لنفى مضمون الجملة حالا او مطلقا

مع اصالته و بساطته لعدم كماله فى الفعلية لشبهه
بالحرف فى الصورة وعدم التصرف و قد يتضمن الفعل
التام معنى صار اى يدل عليه مع دلالته على معناه الاصلى
ولذا لم يقل و قد يكون بمعنى صار فيصير ذلك الفعل
التام بسبب هذا التضمن ناقصا محتاجا الى خبر منصوب ويكون
معناه الاصلى حالا او خبرا بعد خبر او وصفا لهذا الخبر
فى المآل للتاكيد و المبالغة كما فى قوله تعالى تلك عشرة
كاملة كما اشير اليه فى تعليله اولا و قد يكون خبرا مضافا
الى المنصوب المذكور بعده كما اشار اليه الرضى فى قوله
تعالى فتمثل لها بشرا سويا حيث مثل به ايضا للمتضمن
وفسره بقوله اى صار متمثلا ببشر فلا وجه لتخصيص الفاضل
العصام بكونه
حالا وانكار كونه وصفا و سكوته عن الاحتمالين الاخيرين
مع صحة المعنى فى كل منها وليس المراد بهذا التضمن الذى
سبق ذكره اذ المتعلق و هو المنصوب المذكور بعده هنا
ليس باجنبى للفعل التام كما لا يخفى على ذوى الافهام
و قد لا يعتبر هذا التضمن فيبقى تاما فيكون المنصوب
بعده حالا فى الاغلب وقد يحتمل ان يكون حالا و تمييزا

فيشمولا له كما صرح به البيضاوي في قوله تعالى وتمت كلمة
ربك صدقا وعدلا نحو تم التسعة بهذا عشرة اي صار
عشرة تامة ماخوذ من تم باعتبار معناه الاصلي وكمل
زيد عالما اي كاملا وغير ذلك مثل عدل زيد اميرا اي صار
اميرا عادلا ويجوز تقديم اخبارها اي هذه الافعال الناقصة
على انفسها الا ان تقدم خبرها اي فعل ناقص في اوله لفظ ما
من ما زال الى ما دام اما اذا دخل ما او لا على سائر الافعال
الناقصة فانه وان لم يجز التقديم عليه معها لكن يجوز الفصل
بينه وبينها نحو ما قائما او ان قائما كان زيد واما في هذه
الافعال فلا يجوز الفصل بينها وبينها لشدة امتزاجها
معها وكونها بمنزلة افعال مثبتة ثم جوز التقديم
بالفصل فلا يجوز نحو قائما ما زال زيد ولا نحو اجلس جالسا
ما دام زيد لان لفظ ما اما نافية لها صدر الكلام فلا يعمل ما بعدها
فيما قبلها او مصدرية وسيجيء ان معمول المصدر لا يتقدم
عليه وكذا لا يجوز التقديم ان بدل ما بان النافية فانها كما في
اقتضاء الصدارة بدليل تعليق افعال القلوب بها كما بما
على ما صرح به الدماميني في شرح التسهيل نقلا عن ابن

القاسم

القاسم وهذا يوافق كلامه في بحث ما اضمر عامله
على شريطة التفسير في الامتحان واما كلامه في بحث الافعال
الناقصة من ان العرب في اقتضاء ما صدر الكلام خاصية
فيها لا مجرد كونها للنفي الا ترى ان لم ولما وان ولا على ان
لا تقتضي الصدارة وان كانت للنفي فيدل على انه جرى في هذه
الرسالة على غير الاصح ولعله بدل بان لم يذكر ما الا انقسام حكم
بالقايسة على لم ولن فيجوز نحو قائما لم يزل او قائما لن يزال او
لن يزال زيد اما في لم ولن فلانهما لا امتزاجهما بالفعل جاز
بالفصل حتى يغيران معناه الى الماضي صار كالجزء منه وكانهما
خرجا عن كونهما حرفي نفي فانعزلا عن اقتضاء الصدارة واما
في لن فالحمل على سوف الذي لا يمنع تقديم معمول مدخوله
عليه حمل النقيض على النقيض كذا في الرضي وبقي الامر بهما
قال الدماميني ينبغي ان يكون بمنزلة ما عند ابن قاسم على من
الدليل وقال الرضي لا صدارة له لانه لكثرته في الكلام حتى انه
يقع بين الحرف ومعموله نحو كنت بلا مال وارى ان لا يخرج صار
مثبتا فلا منعزلا عن منصب الصدارة واما تقديم اخبارها
على اسمائها فيعزم في بحث المعمول المنصوب من قوله

وامره كما مر خبر المبتدأ والقسم الثاني من القسمين ما اي
فعل ناقص يدل على معنى القرب من الحال خرج به الناقص
المتعارف وهذا حد جامع ومانع واما كون ذلك مرجوا
كما في عسى او مجزوما كما في كاد او مشتبها عنه كما في اخذ فخارج
عن الحد ووظيفة لغوية ولذا لم يتعرض له كما تعرض ابن الحاجب
ويسمى افعال المقاربة لدلالتها عليها ولا تكون اخبارها
اي خبر كل منها الا فعلا مضارعا على الاساس والاصل ايضا بالاستقراء
وذلك لتحقق مراد تنبيه على القرب من الحال مرجوا او
مجزوما او مشروعا فيه كما صاحبه وهي تقتضي كون خبرها
ما يدل على الاستقبال والحال ويصلح له وبين خل عليه ما يدل
على الرجاء والاستقبال نحو لا يكون الا مضارعا نحو عسى
وخبره الفعل المضارع مع ان كلمة دالة على الرجاء والاستقبال
توضيحا وتأكيدا للرجاء الذي هو فيهما لكونهما او غالبا نحو
عسى حال زيد ان يخرج او زيد ان يخرج ليصح الحمل فان ان
يخرج خبر لعسى بتضمينه معنى كان على ما اختاره المتأخرون
فكانه قيل يرجى حال زيد كان تقال ان يخرج او زيد كان ذا الخروج
وفيه من المبالغة في القرب ما لا يخفى وقال الفاضل العصام

ولو

ولو ضمن معنى صار لكان احسن وقيل ليس بخبر لعدم
صحة الحمل وتقدير المضاف تكلف بل شبيه بالمفعول لان
المعنى الاصلي قارب زيد ان يخرج ثم نقل الى انشاء الطمع
والرجاء والمفعولية وان لم تبق لكنه ينصب لشبهه
المنصوب بالمفعول الذي كان قبل النقل وعلى هذا عسى
تامة ورده الفاضل العصام بان القرب مستفاد من الرجاء
وليس بمعنى لعسى فضلا عن كونه اصليا وقال الكوفية ان
يخرج بدل اشتمال فالمعنى يرجى زيد خروجه فعسى
حينئذ تامة واختاره الرضي لان فيه اجمالا وتفصيلا وقد
يحذف ان من خبره تشبيها له بكاد فلا يحتاج الى المحذوف
لصحة الحمل بدونه وقد تكون تامة بان مع المضارع بمعنى
قرب بان يقتصر على المرفوع الذي كان خبرا منصوبا في
الاستعمال الاول وهو ان مع صلة المضارع فيجعل
فاعلا له نحو عسى ان يخرج زيد ويحتمل ان يكون على هذا
الاستعمال ايضا الافصح لكن استغنى عن الخبر فهو حاصل
لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما في علمت
ان زيدا قائم ولما كان في هذا نوع تكلف اقتصر في هذه

الرسالة على الاول وأن بني الثاني ايضا في الامتحان وقال
الشيخ الرضي ويحتمل ان يكون هذا من باب التنازع وقال
الفاضل العصام ويحتمل ان يكون من تقديم الخبر على الاسم
وذا يجوز في الباب كما سيجيء وكاد في الاصل بمعنى قرب لكن
لو يستعمل على هذا الاصل اصلا وخبره غالبا مضارع عاريا
اي لدلالته على الجزم فلو بينا سببه ان ان الدالة على الرجاء قال
الفاضل الجامي لدلالة ان على الاستقبال المنافي للحال ورده المحشي
بان كاد لا يدل على الحال وان على الاستقبال البعيد حتى يتنافيا
ولو تم هذا لما استوى الاستعمالان في اوشك مع كونه
من القسم الثالث الذي هو اقرب الى الحال نحو كاد زيد
يخرج وقد يكون مع ان تشبيها له بعسى نحو كاد زيد ان يخرج
وكرب بفتح الراء وكسرها والاول افصح ذكره الدماميني بمعنى
قرب في الاصل يقال كرب الشمس اذا دنت من الغروب
وهو مثل كاد في وجهيه اي في كون خبره بلا ان وبها
وهلهل بمعنى قارب فينبغي ان يكون مثل كرب مثل كاد في
وجهيه لكنه لدلالته على المبالغة في القرب لحق بالافعال
الدالة على الشروع فالتزم كون خبره بلا ان وطفق

وطفق بكسر الفاء وفتحها في الاصل بمعنى شرع يقال طفق
في الفعل اذا شرع فيه واخذ بفتح العين في الاصل
بمعنى شرع يقال اخذ فيه اي شرع وانشأ بالهمزة في
الاصل بمعنى اوجد واقبل يقال اقبل عليه وهب على وزن
ود قال الدماميني هي غريبة ومن شواهد استعمالها قول
الشاعر هببت الوم القلب في طاعة الهوى فلج كاني كنت
باللوم اغريه وجعل في الاصل بمعنى اوجد كقوله تعالى وجعل
الظلمات والنور وعلق بكسر اللام قال الدماميني وهي ايضا
غريبة ومن شواهد استعمالها قول الشاعر اراك علقت
تظلم من اجرنا وظلم الجار اذلال المجير ثم استعمل كل منها
استعمال كان لتضمنه معناه فصار ناقصا واخبارها
اي كل منها الفعل المضارع بلا ان بتمامه واوشك في الاصل
بمعنى اسرع وهو بناء تسبب القرب وهو يستعمل استعمال
عسى يعني يستعمل بان تاما وناقصا يقال اوشك
زيد ان يخرج واوشك ان يخرج زيد اذ قد يستعمل
في الطمع واستعمال كاد اي يستعمل بلا ان لانه قد
يستعمل في الجزم ولا يجوز تقديم اخبارها وافعال المقاربة

على انفسها وان جاز تقديمهما على اسمائهما لان انتفاء العدم
تصرفهما ضعيفة بالنسبة الى المتصرف فبالنظر الى هذا لا يتقدم
اخبارهما على انفسها وكونهما افعالا ولها قوة بالنسبة
الى الحرف وبالنظر الى هذا جاز تقديمهما على اسمائهما وان لم يجز
في الحرف و القياسي الثاني من التسعة اسم الفاعل قدمه
لكونه مشتقا من المعلوم وعاملا في الفاعل ويجيء من المتعدي
و اللازم بخلاف اسم المفعول ولكون الاسماء المتصلة
بها الاسماء مبينة في كتب الصرف مطولاتها ومختصراتها
وكان البحث عنها من حيث الصيغة من مباحث الصرف
ومن حيث العمل من مباحث النحو ترك تعريفاتها وان
كانت من المبادي كالتعريفات المذكورة والبحث عن
الصيغة كما تركهما البيضاوي مخالفا لابن الحاجب فقال وهو
يعمل عمل فعله المبني للمعلوم لازما ومتعديا لاشتقاقه
منه و الثالث من التسعة اسم المفعول قدمه على الصفة
المشبهة مع كونها مشتقة من المعلوم وعاملة في الفاعل لموافقته
لاسم الفاعل في الشروط ولانه قد ينصب المفعول به
كاسم الفاعل بخلافها وهو يعمل عمل فعله المجهول

لاشتقاقه

لاشتقاقه منه ويشترط عملهما في الفاعل اصلا او نائبا
المنفصل بارزا او مظهرا لان المتصل مستتر فيهما داخل تحت
تصرفهما وانه اعتباري محض لا يظهر فيه اثر العامل بل هو ايضا
اعتباري محض فلا يتوقف عملهما فيه على وجود ما يقويهما
فيه ولا على عدم ما يبعدهما عن المشابهة بالفعل بخلاف المنفصل
فانه لثبوته واستقلاله يتوقف عملهما فيه على وجود المقوي
وعدم المبعد عنها واما البارز المنفصل فيختص بالفعل و
والمفعول به الصريح لانه معمول قوي فلا يعمل فيه الا فعل
الا المتعدي فلا يعملان فيه الا بالمقوي وعدم المبعد واما
في غيرهما من المعمولات فلا يحتاج فيه الى الشرط اما الظرف
فمع كونه معمولا ضعيفا يكفيه رائحة الفعل حتى يعمل فيه
حرف النفي نحو قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون كما لحكم العامل
لعدم خلو مدلوله عن زمان ومكان ما في الا غلب وكذا المفعول
المطلق لكونه ملابسا بمعناه دائما والمفعول له فان كان
مجرورا فكالظرف وان كان منصوبا فكالمفعول المطلق كما
يجيء والمفعول معه مصاحب لمعموله فيكون في حكمه ان لا
يكونا مصغرين كضويرب ومضيريب لان التصغير منزلة

الصفة والموصوف لانه ضويرب مثلا بمنزلة ضارب صغير
او حقير ولا موصوفين نحو جاءنى ضارب ستين بدراً فالصفة
بعيدان مسند اليهما فيبعدان عن المشابهة بالفعل لانه لا يكون
مسند اليه لما مر انه مختص بالاسم ولو قدم هذا على الاول
لكان اولى لكن لا يخفى لكن اخره لئلا ينفصل عن قوله وان وصفا
بعد العمل لم يضرهما السابق لحصوله بلا مانع عن التشبيه
ولو قدم هذا ايضا لطال الفصل نحو جاءنى رجل ضارب
غلامه ستة يوم ان كانا باللام اى لام التعريف صورة لا
يشترط لعملهما غيرما ذكر من عدم التصغير والموصوفية
لان كلا منهما حينئذ فعل مغير الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال
اللام على الفعل لكونها فى صورة حرف التعريف نحو الضارب
اى الذى ضرب غلامه عمرا امس عندنا وان كانا مجردين منها
يشترط من الاعتماد على المبتدا ولو بعد الناسخ نحو كان
زيد ضاربا عمرا او الموصوف كجاءنى رجل ضارب عمرا او ذى
الحال نحو جاءنى زيد راكبا غلامه او الاستفهام حرفا او اسما
نحو اقائم الزيدان وهل ضارب زيد الخ وما صانع البكران
او النفى حرفا كما وان او اسما كغير او فعلا كليس نحو ما قائم الزيدان

وغير قائم الزيدان وليس ضارب البكران عمرا وجه الاشتراط
تاكيد المناسبة للفعل فاقتضا لاجمالا فاقتضاء الفعل
وذلك لان الواقع بعد المبتدا لا يكون مخبرا عنه فيكون
كالفعل فيزداد المناسبة والصفة والحال كالخبر فى المعنى و
والاستفهام والنفى لتعلقهما بالحكم دون الذات اولى بالفعل
فالواقع بعدهما كالواقع موقعه ويشترط مع الشروط
المذكورة فى نصبهما المفعول به اذا كان اسم الفاعل متعديا
ولو الى واحد واسم المفعول ولو الى اثنين ونصب الاول عن
النيابة الدلالة على الحال تحقيقا كزيد ضارب عمرا او حكاية
بان يقدر المتكلم نفسه موجودا فى ذلك الزمان الماضى
او الزمان المذكور موجودا الآن كقوله تعالى وكلبهم باسط
ذراعيه او الاستقبال تحقيقا كزيد ضارب عمرا غدا وجه الاشتراط
حصول كمال القوة للتمكن على العمل فى المعمول القوى وهو
وتثنيتهما وجمعهما صحيحا او مكسرا كمفردهما فى العمل و
والاشتراط اما التثنية والجمع الصحيح فظاهر لبقاء صيغة
المفرد واما المكسر فمحمول على المفرد لكونه فرعه وكذا اى كا
المذكور من اسم الفاعل والمفعول فى العمل والاشتراط

وكونها تثنيتها وجمعها كمفردها فيها ثلاثة أوزان من
مبالغة الفاعل فعّال وفعول ومفعال وزاد سيبويه فعيلا
وفعِلا بكسر العين وضمها كحذر ولكن لا يشترط في عمل هذه
الثلاثة في المفعول به معنى الحال والاستقبال لأن الغرض من
هذا الاشتراط فيهما تمام المشابهة بالفعل لعدم دلالتهما
على الحدث الفعلي قصدا بخلافها هذا مذهب البصرية وقال
الكوفية انها لا تعمل لفوات المشابهة بتغير الصيغة وان جاء
بعدها منصوب فبفعل مقدر عندهم وأجاب البصرية بأن
المبالغة جابرة لما فات من المشابهة اللفظية ورده الفاضل
العصام بأنها كالزيادة التفضيلية تجعل الاسم بعيدا عن
المشابهة بالفعل فكيف تكون جابرة وأجاب عنه المص بأن
الأصل في أفعل التفضيل الزيادة على الغير فلو حظ الغير
هي التي بعدته عن المشابهة وأما مجرد الزيادة والمبالغة
في الحدث فمقرب لكونه بمنزلة التجدد وبعض الكمل بأنه
يدل على معنى الثبات والأصل في الفعل التجدد والانصرام
كما في صيغ المبالغة **والرابع** من التسعة الصفة
المشبهة باسم الفاعل من حيث أنها تثنى وتجمع وتذكر

وتؤنث

وتؤنث وتكون لما قام به الفعل قدمها على اسم التفضيل
لكونها عاملة في الفاعل الظاهر بخلافه فانه لا يعمل فيه
في غير مسئلة الكحل وإذا عطف تحقق المشابهة به فهي تعمل
عمل فعلها كذلك بلا ترتيب عليه لأنها تنصب عند البصرية
لا فعلها ذكره في الامتحان بالشروط المعتبرة في اسم الفاعل من
عدم التصغير والموصوفية ومن الاعتماد على ما سبق ومن
معنى الحال والاستقبال غير معنى الحال والاستقبال فانه أي معنى
الحال والاستقبال لا يشترط في عملها أي في نصب معمولها تشبيها
بالمفعول لكونها بمعنى الثبوت والاستمرار لا الحدوث المقتضي
الزمان نحو زيد حسن وجهه ● **والخامس** اسم التفضيل
قدمه على المصدر مع كونه عاملا في الظاهر مطلقا والمفعول
لمناسبته لما سبق في كونه مشتقا وكون النسبة معتبرة في وضعه
وبه يحصل القوة في العمل ولذا قدم عليه ما سبق مع كونه
أصل المشتقات ولذا عكس ابن الحاجب ولا يخفى أن ترتيب
المص أنسب بطريقة وهو لضعفه لا ينصب المفعول به المطلق
بالاتفاق وأما مثل قوله تعالى هو أعلم من يضل فيقدر فيه
فعل ناصب كيعلم ولا يرفع الفاعل الظاهر لضعفه باستقلاله

هذا مفهوم اسم التفضيل فاعل ظاهر نه رفع اسم الآلم تفضيل لفظه انك اوزونه جاري اولذيغي شبلد متعلق ايجون وصف اولوب ماجري نعلقي اعتبار ايله مفضل غيري به تعلقي اعتبار ايله مفضل عليه اولدوغي حالده منفي اولمغلو طريقيله فعل معناسنه اولدغي وقتده رفع ايدر

الا اذا صار بمعنى الفعل بان يكون اسم التفضيل في المعنى وفي
نفس الامر وصفا حقيقيا لمتعلق بكسر اللام وهو الكحل في
المثال لما اى لشئ وهو رجلا في المثال جرى اسم التفضيل في اللفظ
عليه اى على ذلك الشئ بان يقع صفة له او خبرا عنه او حالا منه
عليه ويحصل له مظهر يتعلق به فيستعمل فيه كالصفة المشبهة
لانحطاط رتبته عن رتبة اسم الفاعل ولذا لا يعملان في مظهر
بعدهما ان لم يكن من متعلقات ما جريا عليه بخلاف فانه
يعمل فيه مطلقا مثل زيد ضارب عمرا حال كون ذلك المتعلق
مفضلا باعتبار التعلق اى تعلقه بما جرى عليه على نفسه اى نفس
المتعلق باعتبار غيره اى باعتبار تعلقه بغير ما جرى عليه
وهو زيد في المثال بان يكون او حال كونه او مفضولا
يعني ان المتعلق لا بد ان يكون مشتركا بين ذلك المجرى عليه وبين
غيره الذي يذكر بعد من التفضيلية لكي يكون مطابقا واحدا
بالذات ومختلفا باعتبار الغيرين فيخرج اسم التفضيل عما
هو اصل فيه وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه
فيستعمل الخروج عن الاصل التفضيل اذ يخرج عنه بالكلية
بالنفي لتوجهه الى القيد فينفى الزيادة ويبقى اصل الفعل

وانما يعمل كما اليوم نوف في الاول لحصول فاودسنا سببا تقليدا للناصل للفاعل وا بعده اذا انما يصح ذلك في كلام ابن حاجب للحاجب ودونه المصنف كما لا يخفى على الناظر للكتاب زياده في تقوية كلامه

... والصفة المشبهة تم

يعني ان الكحل مفضل في عين رجل ومفضل عليه في عين زيد بعد قبل النفي وبعده على العكس
محرم خنير

مرفوع مستفيد عن مر النفس او الضمير في نفسه فان الحال عن المضاف اليه جائز اذا صح وقوعه موقع المضاف او اذا كان جزأ كما في قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا وههنا يصح ان يقال عليه
معرب

فيكون

فيكون احسن بمعنى حسن في المثال فيعدم الزيادة والمفضل
عليه عرفا لان المساواة ايا ما هامقام المدح مع انه لم يعمل
ح بل رفع اسم التفضيل على الخبرية وما بعده على الابتداء لئلا يلزم
الفصل بينه وبين معموله باجنبي وهو المبتدأ ولو عمل
يكون فاعلا لا اجنبيا نحو ما رايت رجلا احسن في عينه
الكحل منه في عين زيد معناه ما رايت رجلا حسن في عينه الكحل
كحسنه في عين زيد بل حسن الكحل في عين زيد فوق حسنه
الكائن في عين غيره على ما هو المفهوم عرفا فالكحل مفضل عليه
مفروضا في عين غير زيد ومفضل مفروضا في عينه ولولا النفي
لكان الامر على العكس كما لا يخفى ويعمل في غيرهما اى في غير المفعول
والفاعل الظاهر من المستكن فانه لا اعتبار له لا يكاد يبين
عن غير عامل نحو مستتر تحته ولو ضعيفا ومن الظرف
والمفعول المطلق والمفعول له وغير ذلك كما مر قال
الفاضل العصام ويعمل بلام التقوية في المفعول به
ايضا نحو انا اضرب منك لزيد واذا تعدى باول مفعولين
بلام التقوية بقي الثاني منصوبا بفعل المقدر عند البصريين
نحو انا اكسى منك لزيد الثياب اى اكسو الثياب انتهى

فان نص في المثال المذكور جار على رجل
لانه صفة في الظاهر وهو في الحقيقة صفة
لمتعلقه وهو الكحل لان الاحسن في الحقيقة
والكحل وهو متعلق للرجل لانه مظروف
عينه التي هي جزؤه ومرتبطة بسبب الضمير
وبعض شارحي الكافية المشتبه
في المتعلق ولذا ذكر المتعلق وقيل
التفضيل بالحقيقة للعين لان الكحل
وهو يكون العين سبب الكحل في النفي
والكحل صفة
سيد عبد الله

ولو اثبت عمله فيما ذكر فلا وجه لاسقاطه في العامل
القياسي كما اسقط الشيخ عبد القاهر ومن تبعه والسادس
من التسعة المصدر وهو اسم الحدث الجاري على الفعل ويعمل
عمل فعله المشتق هو منه ولهذه المناسبة قدم على
المضاف وشرط عمله في الفاعل والمفعول به الصريح لان
العمل انما يكون بالاقتضاء وهو لا يقتضي الفاعل فضلا
عن المفعول به لكون النسبة اليه غير معتبرة في وضعه فهو
اجنبي له فيجتنب ادعاء العمل فيه واما في غيرهما فيعمل بلا
شرط لما مر وان لا يكون مصغرا ولا موصوفا قبل العمل
لما مر ان الوصف يبطل قضية العمل السابق وذلك لانه
انما يعمل لكونه مقدرا بان مع الفعل ومناسبته الاشتقاق
والمصغر والموصوف لا يقدران بها اذ الفعل لا يصغر ولا
يوصف ومجرد المناسبة لا يكفي في العمل فيهما فلا يقال
اعجبني ضريبك زيدا او ضربك الشديد زيد عمرا ولا مقترنا
بالحال لانه لا يؤول بان مع الفعل لان المضارع اذا دخل
عليه ان خلص للاستقبال وكذا الاحتمال في الماضي للحال فلا يقال
ضربك زيدا الان ولا معرفا باللام لعدم جريان التاويل

المذكور

المذكور فيه لاختصاص اللام بالاسم عند الاكثر فيما الكل
واما عند البعض فيجوز عمله فيه لما يدور من هذه الشروط
اذ المؤول بشيء لا يلزمه ان يكون في حكمه من كل وجه
ومن قال ان المقترن بالحال مقدر بما مع المضارع فلا
حاجة الى هذا الجواب لكن المرضي عند الرضي كونه مقدرا
بان مع المضارع لكونه اشهر واكثر استعمالا فيحتاج
الى ما ذكرنا من الجواب فيصح عند ذلك البعض عمله فيها
فيما ذكرنا من الامثلة ومثال عمل المعرف كقوله
الشاعر ولقد علمت اولى المغيرة انني كررت فلم انكل
مسمعا فان مسمعا مفعول الضرب عنده واما عند
غيره فيحتمل ان يكون مفعول كررت او بدلا من مفعول
علمت وهو قوله اولى المغيرة اي مقدم تلك الطائفة
وعسيهم قاله بعض الكمل قوله مفعول كررت بالتخفيف
على الحذف والايصال اي صلت وحملت على مسمع وفيه
انه حذف على قلة الباب القياس اليه سبيل كما صرح به
الشيخ عبد القاهر نقلا عن الفارسي فالوجه ان يجعل
منزلة اللازم للمبالغة والتاكيد ومفعوله محذوف

للضرورة اي اوجدتك الكرار او جعلت على السعوا د قوله بدلا
بدل البعض من الكل قوله هو هو او لي المغيرة اي علمت انا
مسمعا اسما عايناغ المقا ومن لي حذف المفعول الثاني بقرينة
العرف او عرفت انا حالهم حال مسمع منهم من العجز عنهما
قوله اي متقدم تلك الطائفة اي الطائفة الحولي من الجماعة
المغيرة قوله وعميدهم عطف تفسيله واشار الى وجه
صحة كونه بدل البعض لا ضمير فيه فما وهم فيه من انه يكون
قوله اني بالكسر استينافا كانه قيل ما عاملت معه بعد العلم
فاجاب انني كررت عليه فاذا علم حال من هو عميدهم ومتقدمهم
علم حال من سواهم بالطريق الاولى ويحتمل ان يكون مفعول
الضرب على نزع الخافض وفيه ما مر وان يكون مفعولا
لفعل مقدر وهو اعني فالتقدير فلم ابكا عن الضرب الشخص
مسمعا او شخصا اخر منهم متعدي على الضرب ضرب سمعا
اي رجل ضرب وقال بعض الفضلا اداو لي المغيرة فاعل علمت
على صيغة الغيبة فالشاعر يصف نفسه بالشجاعة على وجه
التاكيد فتشبه لا يعلم صفة الجماعة عاملا منه بانهم كانوا
في سواهم بحال الانكار ما يدعيه ولا عن داو لانه على لا انا

حال كونه مع الفعل او بدونه اي بدون الفعل والفعل
لازم الحذف قياسا وتوضيح لكون الفعل مرادا في
يكون العمل للفعل لا المصدر لعدم صحة التقدير في
الفعل لعدم انتقاله اقامته مقام اذ ليس معنى ضربت
ضربة او ضربة او ضربا ضربت ان ضربت كذا ذكر في شرح
لب الالباب واختاره المص وقيل لا يجوز اعمال المفعول
مع وجدان الفعل في الامتحان وردة المص بان هذا يفيد الاولوية
لا الامتناع وان كان الفعل لازم الحذف فيعمل المصدر عند
سيبويه لا لمصدريته وكونه مقدرا بان مع الفعل بل
لقيامه مقام الفعل في جواز تقديم معموله عليه اشتراك
الضمير فيه فجعل كالظرف الفعال ويعمل الفعل المقدر عند السيرافي
لانه لولاه لم ينتصب المصدر فعلى هذا ايضا يجوز تقديم
المعمول نحو ضربا زيدا ويجوز حذف فاعله بلا اناب لان
النسبة الى المرفوع عنها مأخوذة في وضعه الى ماهية الحدث
فتعطل لا الى قام به فاقتضاق للمرفوع عقلا لا وضعا فلو
يحتاج الى ذكره البتة ولا يجوز هذا الحذف في غير المصدر من
الفعل والصفة لكون النسبة الى المرفوع مأخوذة في

في وضعه فيحتاج الى ذكر البتة ولا بضمير فيه اي لا يستتر في مصدر وعامله
كما في الفعل والصفة فلا يرد مثل ضربي زيدا وذلك لما ذكر
في الحذف وقيل لو اضمر في مفرده لاضمر في مثناه ومجموعه قياسا
على الواحد فيلزم على الواحد اجتماع التثنيتين والجمعين وهما
راجعان الى الفاعل فيهما بخلافه فانه له في نفسه تثنية وجمعا
ورده اعص في الامتحان بما الامر عليه ولا يتقدم معموله
ولو ظرفا عليه عند الجمهور وقدروا عاملا مقدرا ما في نحو قوله
تعالى ولا تاخذكم بهما رأفة وقوله فلما بلغ معه السعي وذلك لانه
مقدر بان مع الفعل ومعمولات الصلة لا يتقدم على الموصول
وكذا ما في حكمها كما في المعنى عند الرضي والقاضي البيضاوي
والمص على ما يجي في بحث المفعول فيه جواز تقدمه لو ظرفا
اذ قد مر ان المؤول بشيء لا يلزمه ان يكون في حكمه من كل وجه
مع ان الظرف كالحلم العامل لما مر فيدخل فيه الا [illegible] الا
جانب وقد مر انه معمول ضعيف يكفيه رائحة الفعل حتى
يعمل فيه حرف النفي نحو قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون
والقياسي السابع الاسم المضاف مطلقا قد يتقدم على الاسم
التام لان تمامه قد يكون بالاضافة فيتوقف تمام معناه

عليه

عليه وهو يعمل الجر لانه اما بتقدير حرف الجر او بمجهول
على ما بتقديره لكونه فرعه وشرطه اي شرط كونه مضافا
ان يكون الاسم مجردا عن تنوينه ولو مقدرا بمعنى انه لو وجد
فيه تنوين لجرده عنه لاجل الاضافة نحو كور رجل وحواج بيت
مستعجلا فانه الاتصال الذي يقتضيه الاضافة لكونه علامة
التمام ونائبه وعن نون التثنية والجمع وظاهره مخالف
لما ذكر في الامتحان في بحث المثنى [illegible] حذفها في الاضافة
لشبهها بالتنوين لا لقيامها مقامه لانه يقتضي عدم
وجودها الا بعد التركيب بالفعل كتنوين المفرد ولكن كانت
بل صيغتها موضوعة قبله كما حققه فيه بحث المعرب ولعل
مراده هنا انه نائب عما هو موجود بالقوة القريبة من
الفعل اذ لا يمكن نيابته عن الموجود بالفعل كما يشعر به عبارة
القوم حيث جعلوا اختلاف آخرها اذا تبا فاعترض عليهم
بانه ليس كذلك فافهم فانه دقيق لاجل الاضافة متعلق
بالكون او التجريد فذو اللام لا يضاف لانها سابقة على
الاضافة في التلفظ فالظاهر سبقها في الوجود ايضا
فلم يوجد التجريد لاجلها وينبغي ان يزيد او مجهولا على ما جاء

لئلا يرد مثل الضارب الرجل فانه جائز مع عدم الشرط اولى

تجريده فضلا عن كونه لاجلها او لانها جاز حملا على مثل الحسن الوجه

كلا يجيء ولا يخفى ان هذا القيد غير مفيد في المحمول عليه اذ لا يجري فيه

والحمل فيلزم الجواز بدون الشرط الا ان يعمم التاني عن التوسع

كذا في الامتحان وفيه تحقيق وتدقيق فان قلت ان هل جعل الاول

مساويا بالانفصال المبني في العموم والخصوص بالترادف كما ينبغي الا

او لانها كانت شيئا مطلوبا ولا اخص منه مطلقا كحيوان وانسان او الى

فالاضافة تكون بلا فائدة وهي اي الاضافة مطلقة وليس في كلامه

ما يشعر بكون اللفظية بتقدير حرف الجر كما في عبارة البيضاوي وابن

الحاجب على نوعين معنوية مفيدة شيئا في المعنى كما في المفصل ولذا

سميت بها فقدمها ابن الحاجب لانها في المعنى ومقصود بها

بالذات وقدمها بالنسبة الى المتكلم المحدث له ظاهرا وعكسها

البيضاوي لتقدم اللفظ بالنسبة الى الاصطلاح المقصود من الكلام

ولفظية مفيدة شيئا في اللفظ فقط ولذا سميت بها فالمعنوية

علامتها ان يكون المضاف فيها غير صفة اي اسم الفاعل والمفعول

والصفة المشبهة مضافة الى معمولها الذي يعمل فيه

فطلوبا لا يخرج عن ضبط المعمولية بالاضافة لوجود شرطها

اي فاعلها او مفعولها سواء لم يكن صفة اصلا كغلام زيد

او كان صفة مضافة الى غير معمولها كما ذكره بقوله وضارب عمرو

امس واحترز بهذا القيد عن مثل زيد ضارب عمرو الآن

او غدا وعمرو حسن الوجه ويشترط في المعنوية تجريد المضاف

اذا كان معرفة عن التعريف لئلا يلزم تحصيل الحاصل او المحال

فان كان ذا اللام حذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا

ممن يسمى بذلك الاسم نحو بين ناخيرز زيدكم ومعتنا

المضمر والمبهم فلا يضافان لتعذر تجريدهما واما اذا كان

نكرة فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن او المراد بالتجريد التجرد والخلو

التعريف عند الاضافة سواء نكرة في نفسه او معرفة مجردة

وهي اي المعنوية اما بمعنى من البيانية وفي الكثير قدم هذا على بيان

الفائدة لانه مقصود ولاهم بيان القالب فناسب المبادرة او لان

الى بيان الكل الحقيقي هو حرف الجر والمضاف اخص منه بشرط

ايجاب الفائدة وقدم الشرط عليها لتوقف وجودها

على وجوده ان كان المضاف اليه جنسا او نوعا اعم

منه وجد مع كونه اخص اشارة الى ان المضاف اليه في هذه

الاضافة يجب ان يكون اصلا والمضاف كما اشار بالمثال

واعلم ان المضاف اليه اما مباين للمضاف واما مساو له واما اعم مطلقا واما اخص مطلقا واما اخص من وجه فان كان مباينا
او اعم من وجه فان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى في والا فبمعنى اللام وان كان مساويا له كليث واسد او اعم مطلقا كاحد اليوم فالاضا
فة على تقديرهما ممتنعة وان كان اخص مطلقا كيوم الاحد وعلم الفقه فالاضافة بمعنى اللام وقد يسمى هذا القسم بيانية
لايضاحه وكشفه وان كان اعم من وجه فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف فالاضافة بمعنى من والا فهي ايضا بمعنى
اللام كاضافة خاتم الفضة بيانية و
عكسها بمعنى اللام

شاملا للمضاف وغيره كما في الضاف مثالا له ولغيره لما
عرفت انه لا يكون اخص منه مطلقا فيكون بينهما عموم
من وجه نحو خاتم فضة فانها تكون خاتما وغيره كما انه يكون
منها ومن غيرها او بمعنى اللام في غيره اي الجنس الشامل ولو قال
ان غيره لكان انسب بعد الاكثر سواء كان مباينا له نحو غلام
زيد وراس عمرو او اخص منه مطلقا كيوم الاحد او اعم
منه من وجه ولم يكن اصله كفضة خاتمك ولم يذكر ما بمعنى
في كضرب اليوم بل ادخله فيما بمعنى اللام لقلته تقليلا للاقسام
وتسهيلا للضبط ولا يلزم في كونها بمعنى اللام صحة التصريح
بها في الاستعمال بل يكفي صحته بحسب الوضع فيصح جعل مثل
ضرب اليوم مما بمعنى اللام ولا يحتاج في مثل شجر الاراك وكل رجل
الى التكلفات البعيدة كذا في الامتحان وتفيد المعنوية تعريفا
ان كان المضاف اليه معرفة لان وضعها لمعهودية المضاف فيما امكنت
وذا في المعرفة دون النكرة ثم استعملت في الاستغراق وغيره
كاللام وهذا مثلا اذا قيل جاءني غلام زيد فمعناه غلام مخصوص
لزيد ومنسوب اليه من غير اشارة وعهد فيكون نكرة
واذا قيل غلام زيد فمعناه ذاك مع كونه مشارا اليه ومعهودا

بينكم

بينك وبين مخاطبك اما بكونه كبير علمائه او اشهرها او معلوما
لمخاطبك دون غيره فيكون معرفة هذا اصل وضعها ثم
استعملت بدون اشارة وعهد كاللام فيكون كالنكرة
كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني كذا في الامتحان والمضاف
غير غير ومثل وشبه ونحوها فانها لا تتعرف بالاضافة
الى المعرفة لتوغلها في الابهام وانعدام العهد فيها في الاغلب
بخلاف خلق الله تعالى ومعلومه فانها وان كانت كثيرة مبهما
لكنها تتعرف بالاضافة لكونها للمعهود او للاستغراق ولو وجد
العهد فيها بالاشتهار او بعلم المخاطب وبان يضاف الى الغير الى
ضد واحد لتعرفت لكن جعل النادر في حكم العدم وقيل لا
تتعرف اصلا نحو غلام زيد وتفيد تخصيصا ان كان
المضاف اليه نكرة نحو غلام رجل قيل لان التخصيص تقليل الشركاء
ولا تشك ان الغلام قبل الاضافة الى رجل كان مشتركا
بين غلام رجل وامرأة فلما اضيف الى رجل خرج غلام امرأة
وقلت الشركاء فيه ورده المص بان التخصيص فيه لم يحصل
من الاضافة بل بالانتساب الى المضاف اليه بحرف الجر لحصوله
بعينه في نحو غلام لرجل وبالجملة الفرق بين غلام زيد

تعريف

وغلام لزيد في المعنى فحق ان تسمى معنوية ولا يظهر الفرق
فيه بين غلام رجل وغلام لرجل بل هما كضارب زيد وضارب
زيداً في حصول الفائدة اللفظية دون المعنوية فما وجه
تسمية الاولى معنوية والثانية لفظية واقول نعم حصول
التخصيص في غلام رجل قبل الاضافة بالانتساب المذكور لكن
لما حذف الجار وانيب المضاف منابه وجعل عاملا له بحيث انقطع
نسبته الى الجار المحذوف حتى صار رجل اصليا او عاملا فيه لفظيا
كما صح به نفسه الكتب الاضافة منابا لانتساب المذكور
وجعل لها مالكية الافادة بحيث انقطع نسبتها اليه وصحة
اي الا افادة فائدة معنوية هي التخصيص
التقدير ليست بموجبة له بلا ادعى وحصول شيء بشيء
لا ينافي امكان حصوله بشيء آخر كما في الالفاظ المترادفة
والمتساوية فحق القول ان التخصيص حاصل بها ومستفاد
منها وتسميتها بالمعنوية لا باللفظية بخلاف ضارب زيد
فان اضافته لما كانت مع وجود شرط العمل فيه الموجب
للانفصال والنسبة الى المفعول كما اشار اليه ايضا لم تستحق
الانابة منابها الحيثية المذكورة فلا يحق القول بان التخصيص
اي مناب النسبة الى المفعول في افادة ما افادته
مستفاد منها وحاصل في التسمية بالمعنوية بل باللفظية

فالفرق

فالفرق ظاهر ومراد النحرير بمثل هذا امتحان الاذكياء بانهم
ايهم اسرع الى استنباط الجواب عن رموزه الخفية واشاراته
الدقيقة ولطائفه الانيقة وعلامة اللفظية ان يكون المضاف
صفة فخرج نحو غلام زيد مضافة الى معمولها فخرج نحو
خالق السموات وكريم البلد ولا تفيد اللفظية شيئاً الا تخفيفا
في اللفظ فقط والمعنى باق على ما كان عليه قبل الاضافة لوجود
شرط العمل ولذا قيل انها في تقدير الانفصال واما التخصيص
في نحو ضارب زيدا او رجل فقد عرفت انه حاصل بالمعمولية
لا بالاضافة ثم التخفيف اما بحذف التنوين من المضاف
فقط ولو مقدرا نحو عمرو ضارب زيد الآن او غدا ونحو
بيت الله من اسم الفاعل المضاف الى المفعول او مع حذف
الضمير من المضاف اليه واستتاره في المضاف كما ذكره بقوله
وحسن الوجه اصله حسن وجهه ويجيء اللام بدله لكونه
اخف منه مخرجا او وصفا غير محض التخفيف شامل للصفة
المشبهة المضافة الى الفاعل ومعمور الدار اي معمور داره
من اسم المفعول المضاف الى نائب الفاعل واما بحذفهما
وحده نحو الضاربا زيد والضاربوا زيد او مع الضمير

ضارب الغلام وضاربو الفرس وامتنع الضارب زيد لعدم
التخفيف وسقوط التنوين باللام كما سبق وجاز الضارب
الرجل مع عدمه حملا له فيكون مفعولا له لفعل دل عليه جاز
و رواجيز او لمحموليته على المختار في الحسن الوجه لاشتراكهما
في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام وكذا
الضارب ذي المال فانه في حكم ذي اللام وكذا المضاف الى ضميره نحو
الرجل الضارب غلامه اصله الحسن وجهه والتخفيف في حذف
الضمير من المضاف اليه واستتاره في المضاف والثامن من التسعة
الاسم المبهم التام باحد الخمسة الآتية اذ لولاه لم يشبه الفعل
التام بالفاعل فلا يتمكن من عمل النصب في التمييز فانه ينصب
لشبهه بسبب تمامه باحد الاشياء الخمسة الذي يذكر بعدها
حقيقة او حكما كما في الضمير المبهم بالفعل التام بالفاعل الذي
يذكر بعده حقيقة او حكما كما في الصفة المشبهة ولذا لا ينصب التمييز
ذو اللام وان وجد فيه معنى التمام اسما ان لم يضف الى النكرة
اشارة الى اختصاص التمييز بها على ما عليه البصريون لكفايتها
في ازالة الابهام وعدم الحاجة الى التعريف خلافا للكوفيين
على التمييز بها شيئان اي علامتان مشبهة له بالمفعول في المجيء

بعد

بعد التمام وانما وصف الاسم المبهم بالتمام اراد ان يشير الى ان التمام
فعال في تمامه نحو ما كان المفهوم في اللغة من تمام الشيء بالشيء
كون الثاني جزءا من الاول وهنا ليس كذلك اراد ان يبين ان المراد
به هنا ما هو العرفي لا اللغوي فقال اي كونه على حالة يمتنع اضافة
معها الى شيء واتصافه به يكون باحد خمسة اشياء بنفسه
بان يدل على الاستقلال وامتناع اضافته اليه واتصاله فان ذلك
قد علم في العرف من تمامه بنفسه لا بالاخر وهو في حكم النكرة
وذلك اي التمام بنفسه يكون في الضمير المبهم في الحكم بان لا يكون
له مرجع او لفظ يكون معينا مثل جاءني زيد فياله رجلا فانه او
يكون التمييز بعد المفرد بلا غرض النسبة كما في مثل يا لزيد رجلا و
وذلك في الاغلب فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم كمواضع
المدح والتعجب نحو ربه رجلا لقيته اي لقيت رجلا اي رجل
وفي اعلام قال ما لقيت رجلا وفيه من المبالغة والتفخيم ما لا
يخفى ونحو يا له رجلا اللام للتعجب وقوله يا له مما ما بعده
ونحو نعم رجلا زيد ولا يخفى ان التمييز فيه يكون عن المفرد
لا عن النسبة اذ لو اريد المعنى لقيل نعم الرجل وكذا في ربه اذ لو
فيه ارادة المعنى لكان من اختصاص رب بالنكرة وفي

الاشارة لانه من المبهمات كقوله تعالى ماذا اراد الله بهذا
مثلا وعلى راى من قال انه تمييز عن الاشارة لا حال وبالتنوين
اما لفظا نحو رطل زيتا او تقديرا نحو مثاقيل ذهبا واحد
عشر رجلا فان كلا من غير المنصرف والعدد المركب وكذا
كم وكاين وكذا انما يمتنع عنها التنوين لفظا لا تقديرا
لاستحقاقه له في اصل الوضع ثم عد هذه الاربعة الاخيرة
مما حكي من السماعي كالشيخ عبد القاهر ومن تبعهم بنصب كذا في حاشية
ولما كان لتمييز العدد احكام مخصوصة المراد ان يذكرها
في هذا المقام توفية للمرام فقال ومميز ثلاثة بلا تنوين
غير منصرف لكونها علما لنفسها او في حكمه والرابع عليها
متعديا وحالا الى عشرة لا ينصب بل هو مجرور
بالاضافة للتخفيف ومجموع لو معنى نحو ثلاثة رهط
وتم ليطابق المعدود العدد نحو ثلاثة رجال الا في ثلاث
مائة الى تسع مائة فان التمييز فيها مائة وهي ليست بجمع
لا لفظا ولا معنى لدلالتها على عدد معين وكان القياس
مئين او مئات وهما لا يجوزان اما الاول فلعدم جواز
كون جمع المذكر السالم مميزا للعدد فلا يقال ثلاثة

مسلمين

مسلمين لانه اما وصف وهو قاصر عن افادة الغرض
من التمييز وهو تعيين الجنس لكونه دالا على ذات مبهمة
ماخوذة مع بعض الصفات واما علم ولا بد له في جمعه
من اللام والتمييز نكرة كما عرفت واما الثاني فلعدم جواز
وقوع جمع المؤنث السالم بعد الثلاث واخواته لكونه
خلاف المعتاد الذي هو في صورة جمع المذكر السالم بعد
اعني عشرين واخواته ولانه يلزم عند ذكر مميزها كان
يقال ثلثمائة رجل مثلا ان يأتي التمييز وهو رجل مثلا والمجموع
بالالف والتاء وهو لا يجوز لكونه خلاف المعتاد وهو
وليه ما هو في صورة المجموع بالواو والنون اعني
عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه انصرافه
بعض الكمال لاغنائه مفرد دال على الكثرة عن لفظ الجمع
ومميز احد عشر وزائد الى تسعة وتسعين بل تسع
وتسعين منصوب لتعذر الاضافة اما في مثل عشرين
فلكراهتهم ابقاء ما هو في صورة نون الجمع ان لم يحذف
او حذف نون غيره ان حذف واما في غيره فلكراهتهم
جعل ثلثة اشياء كالاسم الواحد بخلاف نحو خمسة عشر كه

فان المضاف اليه لما كان غير العدد كان منبها على التعدد
بخلاف نحو ثلثمائة فان اعراب الاولى يمنع الاتحاد
مفرد وانما كونه اخف مع ثقل التركيب والقلة في
المفضلة اولى وجمعهما والفه مميز تثنيتهما ومميز
جمعه اى الف فان جمع المائة لا يستعمل مع المميز لا
ينصب بل هو مفرد لانه قد يضاف الى بعضها نحو ثلثة
فيحصل التركيب فيرجح الخفة على المطابقة ويحصل المفرد
على طرد الباب ومجرور بالاضافة للتخفيف واما قوله
تعالى ثلثمائة سنين بلا اضافة ولا افراد فمحمول على البدل
وحذف المميز اى ثلثمائة منه نحو مائة رجل ومئتا رجل
والف درهم والفا درهم والاف درهم ومنون
التثنية نحو منوان سمنا ويجوز في بعض هذه اى
القسمين ما تم بالتنوين وما تم بنون التثنية احترز
بالبعض عن مثل احد عشر لعدم جواز الاضافة فيه
مع كونه ما تم بالتنوين الاضافة الى التمييز اضافة
بيانية لحصول الغرض مع التخفيف نحو رطل زيت
ومنوا سمن ولا تجوز الاضافة في غيرها اى القسمين

اما

اما في الاول فلما مر من تعذر تجريدها عن ضميرها واسم الاشارة
عن التعريف وتنكيرها الذي هو شرط الاضافة المعنوية
واما في الرابع فلما مر ايضا من كراهة ابقاء نونه وحذفه
واما في الخامس فلامتناع اضافة المضاف وبنون شبه
الجمع لا بنون الجمع مثل الاخسرين اعمالا وحسنون
وجوها فان التمييز بعدها انما يكون عن النسبة في شبه
جملة وهو اى شبه الجمع عشرون ونحوها الى تسعين بل
تسعون نحو عشرون درهما وبالاضافة نحو ملؤه عسلا
ولا يتقدم معمول الاسم التام عليه لضعفه في العمل لكونه
جامدا والتاسع من التسعة مميز الفعل وكان الظاهر
من اضافة المعنى الى الفعل كونه مفهوما منه ومدلولا له
وهو ليس بمراد هنا فالظاهر المراد بانه كان مجازا تسمية
الدال باسم المدلول او انه صار حقيقة عرفية بحيث لا يحتاج
الى القرينة بقوله والمراد منه كل لفظ غير مشتق ولا مشتق
منه في الحال بقرينة انه جعل قسيما لكل منهما وقد يراد به
ما يشملها كما في تعريف الفاعل يفهم منه معنى فعل اصطلاحي
اى معناه المطابقي كما في اسماء الافعال او التضمني كما في

السادس عدل عما ذكره الفاضل الجامي من انه لا يستنبط
من فحوى الكلام من غير تصريح به او تقدير لعدم شموله
لاسم الفعل والظرف مع كونهما منه عنده لكن الثاني اما
داخل في الفعل او شبهه عند بعض الفاضل بخلاف الاول
وعما ذكره الفاضل العصام ايضا من انه ما يستنبط منه
معنى الفعل ولا يكون من صيغته لخروج فعال بمعنى الامر
عنه كنزال وتراك وان اعتذر عنه بانه واحد من القياسي
مع انه بعضها من انواعه يمكن ان يعتذر منه لدخوله
في ضابط كلي كما اشار اليه بقوله كل لفظ الخ ويشترط في التفصيل
الذي يعمل كذا تسهيلا للضبط بتقليل الاقسام ولم يحك
من القياسي قول الشيخ عبد القاهر ومن تبعه لم يصب
قوله اسماء الافعال اصله اسماء معاني الافعال
لانه لا يفهم منها الالفاظ بل معان هي معاني افعال مخصوصة
فحذف المضاف ايجازا ذكره في الامتحان وهو اي اسم الفعل
الدال عليه اسماء الافعال وفي اكثر النسخ وهي والاول
اصح لموافقته لضمير مسماه ويعمل ولانه يلزم رجوع
الضمير الثاني ايضا الى اسم الفعل بتاويل الكلمة اذ لا يصح

رجوعه

رجوعهم الى اسماء الافعال لان التعريف للماهية لا للافراد التي
تدل عليها صيغة الجمع ولا يمكن ادعاء العلمية اذ لا يقال
مثلا هذه اسماء الافعال بل يقال انه اسم الفعل وايراد صيغة
الجمع للتنبيه على تعدد الافراد بمنزلة الوصف انما اسم كان بمعنى
الامر فقدمه لكثرته او الماضي لم يذكر المضارع لقلته ما كان
بمعناه كاف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع ايضا بمعنى وضع
او الماضي لم ما وضع لمعناه الان دلالتها على هذا
المعنى ليست بحسب الوضع بل بحسب الاستعمال ولذا خرجت
عن تعريف الفعل فلو قال ما صار لكان انسب ولا يرد نحو
الضارب امس نقضا على التعريف لما عرفت انه خارج عن
تعريف معنى الفعل الذي هو المقسم ويعمل اي اسم الفعل
او ما كان الخ عمل مسماه على حذف المضاف او التجوز
بذكر الحال وارادة الدال ولو كان بمعنى قوله ما كان بمعنى
الامر او الماضي ما كان بمعنى هو الامر او الماضي لكان هذا على
ظاهره لكن لا يساعده ما نقلناه عن الامتحان ولا يتقدم
معموله اي اسم الفعل عليه الا اذا كان المعمول ظرفا فانه
يتقدم على معنى الفعل مطلقا كما يجيء في بحث المفعول فيه

وفي اكثر النسخ معمولها عليه والصواب حولا حيثيا
تثنيت الثاني لكلا القولين وارجاعها الى اسماء الافعال الاخر
على من هو سليم البال اما الفاعل فظاهر واما المنصوب
فلضعفه في العمل فان المراد به هنا عمله باعتبار معناه
الفعلي فهو ليس بوضعه له ولو سلم فليس باقوى فلا يبلغ
درجة الفعل فيه هذا هو الملائم لقوله ويعمل عمل مسماه
واما قول من قال لانه منقول عن المصدر او عن الجملة او
او عن الظرف فهو معمول لما منصوب لا يتقدم عليه لضعفه فغير
ملائم لاصله فلان اسم الفعل اما منقول عن المصدر وقد سبق
ان معموله لا يتقدم عليه او عن الظرف فلا يتقدم عليه
معموله ايضا لضعفه ولو حالا عند سيبويه مطلقا
الاول وهو ما كان بمعنى الامر نحو هات زيدا اي خذه ورويد
زيدا اي امهله وهلم زيدا اي احضره من الافعال وفي قوله تعالى
هلم شهداءكم اي احضروهم او يجيء لازما بمعنى اقبل
نحو هلم الينا واصله هالم بهاء التنبيه عند البصرية وهل
ام عند الكوفية ومفرد عند الحجازية ولا يتغير في الاحوال
كلها كما سبق من قوله تعالى هلم شهداءكم الا في بني تميم

وأما المنقول عن الصوت كصه فليس بمعمول منفصل فلا يتصور فيه التقدم

فانهم

هلموا الى حوايجكم

فانهم يقولون هلم هلما هلموا الى كما وقع في الحديث
فتنبه تعالى حوايجكم اي احضروا من الافعال وهات شيئا
اي اعطه وحيهل اصله حيهلا الثريد اي ائته وحي حل
بمعنى اقبل ويعدى بعلى نحو حي على الصلوة اي اقبل عليها
وقد جاء متعديا بمعنى ائت وقد يركب مع هلا الذي
بمعنى اسرع ويكون المركب ايضا بمعناه فيتعدى بالى نحو
حيهلا الى الثريد وبالباء نحو حيهلا بزيد اي بذكره وقد
يستعمل بمعنى اقبل فيتعدى بعلى نحو حيهلا على زيد
وبله زيدا اي دعه وعليك زيدا اي الزمه بكسر الهمزة ودونك
عمرا اي خذه وتراك زيدا اي اتركه وغير ذلك من نحو امين
بمعنى استجب ووراءك بمعنى تاخروا امامك بمعنى تقدم
واليك بمعنى تنح وغير ذلك والثاني وهو ما كان بمعنى الماضي
نحو هيهات الامر اي بعد وشتان زيد وعمرو اي افترق
وسرعان زيد ووشكان عمرو اي قرب وغير ذلك مثل
بطان بضم الباء وفتحها وسكون الطاء وبفتح الهمزة
وسكون النون اشار بقوله وغير ذلك في الموضعين
الى انها غير محصورة فيما ذكر وقال في بعض تعليقاته

وتنصرف بحسب المعمول ولهذا قيل انه فعل وانه اسم ان يكون قلب همزته هاء
ويجيء هذا بمعنى اسرع فيعدى بالى نحو حيهلا الى الثريد وبالباء للتعدية نحو حيهلا بعمرو اي بذكره وقد يستعمل بمعنى اقبل فيعدى بعلى نحو حيهلا على زيد ويجي حي مجردا عن هلا بمعنى اقبل فيعدى بعلى نحو حي على الصلوة وقد جاء متعديا بمعنى ائت
فتم الاسم

ظرف مستقر منصوب المحل حال من فاعله يعمل او مفعول مطلق لا اى لا يعمل عملا كائنا بالاتفاق او مرفوع المحل خبر المبتدأ محذوف اى هو بمعنى عدم اعمال الظرف المستقر في المفعول به ملابس بالاتفاق وقيل متعلق بلا لكونه بمعنى انتفى او ظرف مستقر مفعول مطلق له اى انتفى انتفاء ملابسا بالاتفاق معرب

انها كثيرة جدا مما ذكر ولخستها ولا اعتبارها فيها نصا
لم يعتد بها جماعة انه لم يصحب ومنه اى ومن اشباه الفعل
الظرف المستقر وقد مر تفسيره في حروف الجر وهو لضعفه
في العمل لا يعمل في المفعول به القوى بالاتفاق ولا نائب
عامله الذى ناب هو منابه كوجد لا يعمل فيه لزومه
ولا في الفاعل الظاهر الا بشرط الاعتماد واما المستكن
فلكونه امرا اعتباريا يعمل فيه بلا اشتراط على ما ذكر
في بابها تشرط اسم الفاعل والمفعول من الاشياء الخمسة وجه
الاشتراط ما مر او الموصول لم يكون نائبا عن الفعل
الذى هو اصل في العمل او في الصلة لا يكون الا جملة
فيحصل له نوع قوة في العمل وهذا يدل على انه هو العامل
على ما هو رأى المحققين لا الفعل المقدر كما زعم البعض
والا لما احتاج اليه كما لا يحتاج اليه في سائر المواضع
المقدر هو فيها نحو زيد في الدار ابوه ومررت برجل
في يده كتاب وجاءني زيد وعلى كتفه سيف وأفي الدار
احد وما في الدار احد وجاءني الذى في الدار ابوه ويكون
في هذه المواضع كون الظرف خبرا مقدما وما بعده مبتدأ

مؤخرا

مؤخرا كما في مثل اقائم زيد واذا المرفوع الظرف اسما
ظاهرا فاعلا يكون مستترا فيه اى في الظرف منتقل من متعلقه
بفتح اللام المحذوف ويعمل في غيرهما اى في غير المفعول به
والفاعل الظاهر كالحال والظرف بلا شرط اما في الظرف
فلما مر غيرة واما في الحال فلكونه شبيهة ومنه
المنسوب فانه يعمل كعمل اسم المفعول لكونه مؤولا به
نحو مررت برجل هاشمى اخوه اى منسوب الى الهاشم
ويشترط في عمله اى المنسوب ما يشترط فيه اى في اسم
المفعول ومنه الاسم المستعار نحو اسد في قولك
مررت برجل اسد غلامه واسد على اى جرى فلانا
اى لاجل ان الاسد بمعنى الجرى عمل عمله ومنه كل اسم
يفهم منه معنى الصفة نحو لفظة الله في قوله تعالى وهو الله
في السموات اى المعبود من فيها اى يعبده من فيها
لا انه الكائن فيها ومنه اسم الاشارة نحو هذا زيد يوم
الجمعة امام الامير جالسا اى اشير اليه يوم الجمعة امام
الامير حال كونه جالسا وليت ولعل نحو ليت زيدا
او لعل زيدا يوم الجمعة عند نا مسرورا اى اتمنى او اترجى

يوم الجمعة عند لزيد حال كونه مسرورا وقال الرضي

ليس المعنى على تقييد التمني بالحال بل على تمنيه خبره بها

اقول ليس هذا بقطعي بل يحتمل الامرين والتمام يقرع وحروف

المشبهة بالفعل مع ان كلا منها يفهم منه معنى فعل كما قال

وحروف النداء والتشبيه والتنبيه لتنبيه على ان ما عدا

هما ليس بعامل لعدم السماع فيه وهو مما لا بد منه ولو نوعا

فافهم وحروف النداء نحو يا زيد والبا اي ادعو وحروف

التشبيه لفظا مثل زيد قائم كعمرو قاعدا وكانه اسد

صائلا او تقديرا نحو زيد اسد صائلا وحروف التنبيه

كالها من مثال اسم الاشارة الاتية بولي ابنه وحرف

النفي كما ولا نحو ما انت بنعمة ربك بمجنون وما انت بذي

كا ملا وغيرها من شبهها شانك قائما اي تصنع فهذه

المذكورات من قوله ومنه كل اسم الى قوله وغيرها تعمل

في غير الفاعل والمفعول به من معمولات الفعل كالحال والتمييز

والظرف والمفعول معه كما شانك وزيدا وعند البعض

لا يعمل في المفعول المطلق ايضا ذكره الفاضل العصام

والكل داخل في ضابط كلي فلا وجه لاسقاطه في بيان

الفاعل

الى ما سبق كما استعملوا والعامل المعنوي بان لا يكون للسان

فيه حظ وانما هو معنى يعرف بالقلب وهو اثنان

خلافا للاخفش فانه يجعلها ثلثة ثالثها عامل الصفة

والتاكيد وعطف البيان وهو كونها صفة او تاكيدا

او عطف البيان لمرفوع او منصوب او مجرور وذكر بانه

اختلفوا في الحركتين اعرابا او بناء في مثل يا زيد العاقل فانه

لو كان العاقل لما اختلف الحركتان وحكاية ان الضم باعتبار

فلا اختلاف باعتبار الاصل قاله بعض الكمل وقال المص

والاشبه ان هذا الرفع مثل الجر الجواري ورفع

لما وكذب لتجمع واقو على قراءة ابي جعفر الاستكمالية

والاتباع عندهم ليس باعراب ولا بناء والتسمية بالرفع والجر

مجاز هذا كلامه وقال سيبويه الوصف بمنزلة الجزء

من الموصوف فالعامل يشتمل عليهما في المعنى فيكون

عاملا وغيرهما قال ايضا بعض الكمل الاول رافع المبتدأ

والخبر اي بما يعمل فيهما عمل الرفع لانه لم يدخله الاسناد

في مفهومه كما سيجيء بتمامه المسند اليه والمسند الذي

ليس فيهما الفاعل فالاول في كونه مسندا اليه والثاني في كونه

بلا ثانيا وقد مر ان مبنى العمل على الاقتضاء وهو التجريد
للاسم عن العوامل اللفظية بان لا يكون له عامل لفظي اصلا على
ما هو المفهوم بحسب العرف كما يقال جرد زيد عن ثيابه فانه
يفهم منه عرفا انه لا ثوب له اصلا ولو قال عن العامل اللفظي
لكان اظهر واخصر ثم ان هذا مبني على تجريد التجريد عن مقتضاه
الذي هو سبق الوجود فلا يلزم خروج عامل مبتدا
وخبر لم يسبق عليهما عامل لفظي ويمكن ان يقال ان هذا
مبني على تنزيل القوة القريبة منزلة الفعل والامكان
منزلة الوجود كما يقال ضيق فم البئر اذا حفر ضيق
الفم ابتداء او على التنبيه على ان الاصل كان العامل اللفظي وعدل
الى المعنوي فكانه جرد عنه اذ التجرد عنها اذا وجدت ولما لم
وجدت واما اذا لم توجد فلا حاجة اليه بل لا يمكن هذا
وفي بعض النسخ التجرد اي التعري والخلو وهو الاظهر والاولى
او فق للتعريف المبتدا وموافق للنسخ الجامي واعلم ان المراد
بالعامل اللفظي ما يعمل بالاصالة بان يعمل في اللفظ ولا يبطل
عمله غيره وان لا يكون ملحقا بغيره في العمل فيدخل في الحد
عامل المحل زيد وحسبك في مثل علمت لزيد قائم وبحسبك

درهم

درهم لصديق فالتجريد عن العامل اللفظي بالمعنى المذكور على
الاول فلا يبطل التعليق عن علمت في اللفظ وعمله
في المعنى ليس باصل وفي الثاني الباء زائدة بمعلق بالاسم تأكيدا
وفهم من الامتحاد لاجل الاسناد اليه او اسناده الى شيء وخرج
به الاسماء المعدودة فانه ليس بمقال قيل التجريد عدمي
فعدم مؤثر ليس بمرضي لعدم صحة كون فاعل الوجودي
عدميا فلا يحسن تشبيه العدمي بالمؤثر وترك الرد منه ايضا
فالاولى ان يفسر بكون الاسم في صدر الكلام تحقيقا او تقديرا
واجيب بان العوامل علامات التاثير للمتكلم لا مؤثرات والعدم
الخاص يجوز ان يكون علامة ويرد عليه ما جعل اولى ايضا
انه اعتباري فهو مؤثر ليس بمرضي لعدم صحة كونه فاعل
الوجودي الخارجي اعتباريا فلا يحسن تشبيهه بالمؤثر
فالاول نحو زيد قائم والثاني رافع المفعول المضارع وهو
وقوعه بنفسه لا بالناصب والجازم موقع الاسم كونه
خبرا نحو زيد يضرب او صفة او حالا نحو جاء رجل يضرب
او زيد يضرب فيضرب واقع موقع ضارب لان الاصل
في هذه المواقع وقوع المفرد لما سبق فان قيل

ان ذلك الوقوع يوجد في الماضي ايضا فلم لا يرفع قلت
لانه مبني الاصل فلا يكون معمولا الا في موضعين
وذلك الوقوع اي وقوع المضارع بنفسه موقع الاسم
انما يكون اذا تجرد عن النواصب والجوازم بان لا يكون
فيه ناصب ولا جازم اصلا فانه اذا لم يتجرد عنهما يمتنع
ذلك الوقوع لعدم صحة دخول ناصب الفعل وجازمه
على الاسم وانما ارتفع هو بذلك الوقوع لانه حين يكون
كالاسم فاعطي له اسبق اعرابه واقواه وهو الرفع وذلك
مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع في مواضع لا يقع فيها
موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي مثل سيقوم
وسيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد يخرج
وفي نحو يدخل الزيدان واجيب عن الاول والثاني والاخير بانه
فيها واقع موقعه لانه يقال الذي ضارب هو وعلى ان ضارب
خبر مبتدا مقدم عليه وكذا داخلان الزيدان وبكفينا
وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب الذي مع تقديره
اسما غير الاعراب الذي مع تقديره فعلا وعن الثاني بان الواقع
موقع الاسم هو سيقوم مع السين لا يقوم وحده

وصار

وصار السين كالجزء وجعل سوف في حكم السين لكونه بمعناه
وعن الثالث بان الاصل فيه الاسم وبعده عنه نادر واما
عند الكوفيين فالعامل هو ذلك التجرد ولا يرد عليهم
ما ورد على البصريين حتى يحتاج الى تلك التكلفات في التفصي
عنه لكن يرد عليهم ان التجرد عما ذكر حاصل قبل التركيب
كما في الاسم فلو بنيته من قيد يخرج عن المركب كما في تعريف العامل
المعنوي للاسم وقد يجاب عنه بان الفعل لتوقف فهم معناه
على ذكر الفاعل لا يستعمل بدون التركيب معه فاذن مجموع
ما ذكرنا من العوامل على ما ذكرنا ستون واما مجموع ما ذكره
الشيخ عبد القاهر ومن تبعه على ما ذكروا فمائة زادوا ونقص
اما الاول فسبعة خمسة في السماعي الثلاثة الاخيرة من حروف
الجر ولا لنفي الجنس واذ ما من كلم المجازاة واثنان في القياسي
اسم التفضيل ومعنى الفعل واما الثاني فسبعة واربعون
في السماعي ثمانية وعشرون منها افعال اربعة افعال المدح
والذم واربعة افعال المقاربة وثلاثة عشر افعال الناقصة
وسبعة افعال القلوب ادخلها كلها في اول القياسي وهو
الفعل وثلاثة عشر منها اسماء تسعة اسماء الافعال

ادخلها في تاسع القياسي وهو معمول الفعل واربعة منها السماعي
احدها عشرة اذا ركبت مع احد الى تسعة وثانيها
كم وثالثها كذا ورابعها كاي ادخلها في الاسم التام وهو
ثامن القياسي وستة منها حروف وخمسة حروف النداء التي
ادخلها في تاسع القياسي وواحد الواو بمعنى مع اسقطها
لكونها غير عاملة على الصحيح فافهم الباب الثاني الذي
عهدنا ان نجعله جزءا من الرسالة لفظا او معنى كائن في بيان
احوال المعمول او في تحصيل ادراكاتها اعلم اولا اي قبل
الشروع في المقصود ان الالفاظ الموضوعة لمعنى اذا لم تقع
في التركيب كالالفاظ المعدودة من الاسماء والحروف مثل زيد
عمرو دار هل بل قد واما الافعال فلا توجد بلا تركيب
كانت لم تكن معمولة لعدم العامل كما لا تكون عاملة
لعدم المعمول وان وقعت فيه فهي على ثلاثة اقسام القسم
الاول ما لا يكون معمولا اصلا لا بالاصالة ولا بالقيام
او لا يكون له اعراب لا لفظا ولا تقديرا ولا محلا لعدم
مقتضيه وعدم القيام مقام ما يوجد هو فيه وهو اثنان
الاول الحرف مطلقا عاملا او لا بالاتفاق والثاني الامر بغير اللام

عند البصريين فانه لما حذف عنه حرف المضارعة لم يبق فيه
ما يشابه بالاسم مشابهة تامة على ما مر فاعرف وعمل
فيه خرج عن المشابهة لذهاب سببها جواب لما فعاد الى
اصله وهو البناء الاصلي وقال الكوفيون هو معرب مجزوم
بلام مقدرة منوية وهي منسية عند البصريين ولهذا قالوا
هو موقوف والقسم الثاني ما يكون معمولا دائما اي يكون
له اعراب لفظا او تقديرا او محلا لوجود مقتضيه وهو
اثنان ايضا اي كما لا يكون معمولا اصلا الاول الاسم
مطلقا معربا او مبنيا في حكم على اسماء الافعال قال النحاة
غير سيبويه والمازني وجماعة انها معمولة فيكون لها
موضع من الاعراب واختلفوا في تعيين ذلك الموضع
بانها مرفوعة المحل على الابتداء وفاعلها ساد مسد الخبر
كما في اقائم الزيدان واختاره ابن الحاجب في ايضاح المفصل
لانها مجردة عن العوامل اللفظية فوجب ان يحكم بالابتداء
ان يحكم بالابتداء ورد بانه ينتقض بوجوه تعريف المبتدا اجمعا
وقال الرضي فيلعلها على اقامتها مع الفاعل اذ معناه معنى
الاسم وان شابهه لفظه فهذا ليس فيها معنى الاسمية

شيء بل انتقل الى معنى الفعلية ولا عبرة بالتلفظ في تسمع
في قوله تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فانه مبتدأ لكونه
بمعنى المصدر وان كان لفظه فعلا بل جملة او منصوبة
المحل بافعال محذوفة على المصدرية اي على انها مفعول
مطلق في رويد زيدا مثلا في تقديره ارود ارودا زيدا او رودا
بان تقدير الافعال ينافي كونها اسماء الافعال ومبنية
بل يوجب كونها مصادر معربة كسقيا ورعيا اذ لا
موجب للبناء ح لان معنى الفعلية انما هو للافعال المقدرة
لا لها وان قال بعضهم وهم المحققون على ما نقله ابن مالك
والجمهور على ما نقله ابن هشام وهو المختار عندهما
وقال الدماميني هذا مذهب الاخفش لا محل لها من
الاعراب لكونها بمعنى الفعل على ما هو المختار عنده
كما سبق وثابتة منابه بحيث لا يقدر اصلا ولذا بنيت
كالفعل وعلى ضمير الفصل وهو ما يقع بين المبتدأ والخبر اذا كان
معرفة او افعل من ولو دخل عليها عامل سمي به لفصله
بين كون ما بعده نعتا وخبرا في بعض المواضع نحو كان
زيد هو القائم بالحرفية لدلالته على معنى غير مستقل وهو

رفع

رفع التبس فلا يكون معمولا فضلا عن كونه دائما وتسميته
بالضمير لكونه على صورته خلافا لبعضهم وهو بعض البصرية
فانه يقول انه اسم لا محل له من الاعراب قال في الامتحان وهذا
بعيد لعدم نظيره وتغيير الاسلوب فقالوا واما اللام الداخلة
على الصفات من اسمي الفاعل والمفعول والجمع بالنظر
الى الانواع او الافراد فقال بعضهم وهو المازني انها
حرف لا اسم موصول لعدم اي لعدم الدخل عليها فيكون
مما لا يكون معمولا اصلا بل المعمول ح مدخولها
وقال الاكثر منهم وهو غيره ح اي اسم موصول لا حرف بمعنى
الذي في المذكر والتي في المؤنث فيكون مما يكون
معمولا دائما فلو بدلها من اعراب مع انه ليس فيها
بل في مدخولها فيحتج وجهه بقوله اعطي اعرابها اي
اللام لما بعدها لما انتقل اي لانتقالها بعدها من الفعلية
الى الاسمية لكراهتهم دخولها على الفعل لكونها في صورة
الحرف فاصل جاء في الضارب زيدا جاء في الذي ضرب
زيدا فالموصول اي الذي معمول لكونه فاعلا جاء في التي
اي ضرب غير معمول لكونه ماضيا واما اذا كانت صلة

جاء في الذي يضرب زيدا فلو شك انه معمول نحو عمرو
اختار الاول لكونه اظهر في التمثيل فلما غير هذا الكلام
بان غير الذي الى اللام وضرب الى ضارب وقيل جاء في
الضارب صار الاول اي الذي في صورة الحرف اي حرف التعريف
وهو اللام وان كان في المعنى والحقيقة اسما والثاني اي ضرب
في صورة الاسم اي اسم الفاعل وان كان في الحقيقة والمعنى
فعلا فانعكس الحكم بان انتقل الاعراب المحلي من الاول
الى الثاني وصار لفظيا لعدم المانع فيه كما في الاول ترجيحا
لجانب اللفظ على جانب المحل في الاعراب الذي هو حكم لفظي
فالاعراب في الحقيقة للاول الذي هو المعمول وان ظهر
في الثاني الذي ليس بمعمول ولا منافاة بين هذا وبين
ما نقلناه آنفا من الرضي فافهم ولا تكن من الغافلين
والثاني من الاثنين الفعل المضارع عند اتصاله بنون جمع
المؤنث ونون التاكيد ام لا لانه بعد الوقوع في التركيب
لا يخلو عن الجازم او الناصب والوقوع موقع الاسم
والقسم الثالث من الاقسام الثلثة ما كان الاصل
فيه ان لا يكون معمولا لكن قد يقع موقع القسم الثاني

وهو

وهو ما يكون معمولا دائما فيكون معمولا وهو اي
القسم الثالث اثنان ايضا كالقسم الثاني الاول الماضي فانه
اذا وقع بعد لو وقع بعد ان المصدرية يحكم على محله
بالنصب واذا وقع بعد الجازم شرطا وجزاء بدون
الفاء بقرينة المثال الذي لا يعتبر الجزم في محل الماضي بل في محل
الجملة كما يجيء يحكم على محله بالجزم لظهور ذلك الاعراب في
المعطوف على ذلك الماضي نحو اعجبني ان ضربت انت وتقتل
بالنصب عطفا على ضربت المنصوب محلا لوقوعه موقع
تضرب المنصوب لفظا وان ضربت وتقتل بالجزم عطفا
على ضربت الواقع موقع تضرب المجزوم شرطا ضربتك
واقتل بالجزم عطفا على ضربتك الواقع موقع اضربك
المجزوم جزاء وفي غيرهما من الموضعين لا يكون الماضي
معمولا لعدم مقتضي الاعراب والثاني من الاثنين الجملة
وهي على قسمين فعلية وهي اي الفعلية على ما هو راي
صاحب اللباب ومختار المصنف في هذا الكتاب المركبة من الفعل
او ما ضيها ولو تقديرا لفظا بدون اداة الشرط او بها
او معنى والمراد به ما يفهم منه معنى فعل مستعمل على

على النسبة التامة بقرينة كون الكلام في الجملة مشتقا
او غيره بقرينة الامثلة ومن فاعل نحو ضرب زيد مثال
لما كان الفعل فيه لفظا بعد ويد اداة الشرط وان تكرمني
اكرمك مثال لما كان الفعل فيه لفظا بها ولا يخرج بعروض
الفعلية ولا يستحق ان يعد قسما آخر من الجملة والا
لاستحق بعروض التجديد مثلا امثال ان يكون العدد
زوجا او فردا والخبرية او الحالية او نحوها وخرج
ما يعرض لمعرفة عامل او احتق لها يعد قسما آخر من الجملة
فكثرة الاقسام جدا او هيهات زيد مثال لما كان الفعل فيه
معنى غير مشتق اسم فعل او اقائم الزيدان مثال لما كان الفعل
فيه معنى مشتقا ثم انهما خرجا من الفعلية ويدخلان في الاسمية
ان فسرت الاولى بما كان جزؤه الاول فعلا صريحا او مقدرا
والثانية بما هو جزؤه الاول اسما مطلقا كما هو راي الجمهور
وهو المشهور او في الدار زيد مثال لما كان الفعل فيه معنى
غير مشتق ظرفا فادخلهما في الفعلية لكون الظرف
من معنى الفعل لا لكونه مقدرة بفعل كما زعم البعض فلا
يرد عليه ما اورده على هذا البعض في الامتحان بانها

وان

وان صدرت بفعل لكن جعل الظرف مقامه وانتقل الضمير منه
اليه وجعل العمل اليه ولذا اشترط البصريون فيه الاعتماد
عليها و والفعل لا يحتاج اليه لا لفظا ولا تقديرا فلما
اشتملت بهذه الاشياء استحقت ان تجعل قسما برأسها
فلا مخالفة بين كلامه في كتابيه كما ظن بعضهم وهي
الجملة المركبة من المبتدأ والخبر او من اسم الحرف العامل وخبره
نحو زيد قائم وان زيدا قائم فان اريد بالجملة مجرد لفظها
من غير اعتبار دلالتها على معناها فلا بد له اي للفظها
من اعراب لكونه في حكم الاسم المفرد لكونه مقولا به كما
يشير اليه بقوله اي بهذا اللفظ حتى يكون وقوعه
اي الجملة التي اريد بها لفظها في كل ما اي موضع وقع
الاسم المفرد فيه فتقع تلك الجملة مبتدأ او فاعلا او نائبه
ونحو ذلك المذكور من المفعول او اسم باب كان واخواته
وغير ذلك نحو زيد قائم جملة اسمية اي هذا اللفظ
ونحو تقوم زيد قام فاعله وجعل زيد قائم نائب الفاعل
ومنه اي مما ذكر من الجملة التي اريد لفظها مقول القول
نحو قوله تعالى واذا قيل لهم آمنوا كما آمن قوم فعلى

دليل الجزاء والكاف منصوب المحل مفعول مطلق للجزاء او متعلق به وذا مجرور المحل مضاف اليه
اشارة الى الجملة التي اريد بها لفظها معرب

موقع المفرد بريشة كاليه كسرانه فيه كما سبق ولذا فصل
عما قبله بمنه وكذا اي كما ذكر من الجملة التي اريد بها لفظها
في انه لا بد له من اعراب الجملة اذا اريد بها معنى مصدري
اما بواسطة ان بالفتح والتشديد او ان بالفتح والتسكين
او ما المصدرية التي صفة للاخيرتين كقولك بلغني انك
قائم اي قيامك وكقوله تعالى وان تصوموا اي صيامكم
خير لكم ونحو اجلس ما دام زيد جالسا اي مدة دوام
جلوسه او بغيرها اي بلا واسطة هذه الثلثة نحو
الجملة التي اضيف اليها من الجمل التي اسند اليها بان اريد
بها مجازا مطلق الحدث المدلول عليه ضمنا بلا نسبة
تامة فلو يرد انه يستفاد من التفاسير الآتية ان المراد بها
مطلق الحدث بل الحدث مع النسبة واراد بها ما تقتضيه
امتناع كون الجملة مضافا اليها ومسندا اليها كما تقتضيه
ارادتها مع الزمان على ما صرح به الفاضل العصام في حاشية
انوار التنزيل لان المقتضي للامتناع التامة لا المطلقة
كقوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم اي يوم نفع
صدق الصادقين قال الفاضل العصام اختلفوا في ان

في ان المضاف اليه في مثله الفعل او الجملة مع الاتفاق على انه
دون الجملة الاسمية بتمامها اذا وقعت مضافا اليها والمص
صحح الثاني في الامتحان والظاهر ان الجملة بلا تأويل كما اشار
اليه في تعريف المضاف اليه وبينه فيما علق عليه فيجب الحمل على
ما ذكره هنا ويحتمل ان الجملة بتأويل الاسم فلو يخالف
وفي كلامه في موضع آخر اشارة اليه ايضا كما لا يخفى على من
تتبع كلامه ونحو قوله تعالى ان الذين كفروا سواء اسم
بمعنى الاستواء نعت به كما نعت بالمصادر مبالغة كما في قوله
تعالى تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم عليهم متعلق به
اي عندهم وهو مرفوع على انه خبره وقوله ءانذرتهم
ام لم تنذرهم مرفوع المحل اما على انه فاعل او انه مبتدأ
وذلك خبره قدم عليه اعتناء بشانه فالجملة خبر ان اي ان
الذين كفروا مستو او مستوانه عندهم في عدم الجدوى
انذارك وعدم انذارك وفيه اشارة الى ان المراد بالجملة
هنا المصدر المضاف الى الفاعل والى ان الهمزة
وام مجردتان عن معنى الاستفهام لتحقيق الاستواء بين مدخوليهما
كما تجرد الامر والنهي عن معنييهما في قوله تعالى استغفر لهم

او لا تستغفر لهم وانما عدل عنه الى الفعلية لما فيها من ايهام
التجدد والتوصل الى ادخال الهمزة ومعادلها عليها للافادة
تقريره معنى الاستواء وتاكيده كما سبق اليه الاشارة ونحو قوله
المنذر حين راى المعيدى واستحقره وقد بلغ اليه من كلامه
ما يعجبه تسمع بالرفع مبتداء بان جرد عن النسبة التامة والزمان
واريد به معنى المصدر المضاف الى فاعله كما اشار اليه بالتفسير
وجه العدول مثل ما مر في اما تركه المشهور من انه بحذف ان ورفع
الفعل المقدر عاملها لفظا فليس مما نحن فيه بالمعيدى منسوب
الى معيد تصغير معد على طريق الترخيم بحذف تشديد الدال
استثقالا له مع ياء التصغير خير من ان تراه خبره يجرى مرئية
اى سماعك وهذا الاخير اى مثل تسمع مقصور على السماع
من اهل اللغة لا يقاس عليه غيره بخلاف غيره مما سبق والواقع
فى غير هذين الموضعين اللذين اريد بالجملة فى احدهما لفظها
وفى الاخر معنى مصدره وذلك الغير هو الموضع الذى اريد بها
فيه معناها المطابقى لا يكون له اى الواقع فى ذلك الغير اعراب
الا اذا وقع اى الجملة خبر المبتداء نحو زيد ابوه قائم مثال للجملة
الاسمية او خبر لباب ان نحو ان زيدا قام ابوه مثال للجملة الفعلية

فتكون

فتكون الجملة الواقعة خبرا لهما مرفوعة المحل او تقع خبرا
لباب كان نحو كان زيد ابوه عالم او خبرا لباب كاد نحو كاد
زيد يخرج او تقع مفعولا ثانيا لباب علم نحو علمت زيدا عمرا
ابوه قائم او مفعولا ثالثا لباب اعلم نحو اعلمت زيدا عمرا
ابوه قائم او تقع الجملة معلقا عنها باب علم نحو علمت
لقائم زيد فانه اقائم زيد جملة فعلية كما عرفت ان جعل
قائم واضعا لزيد كما عرفت والا فاسمية او تقع حالا نحو
جاء زيد وهو راكب فتكون الجملة الواقعة فى هذه المواضع
من كان الى الحال منصوبة المحل او تقع جوابا للشرط جازم
بعد الفاء الذى يجىء للربط فيما لا تاثير لاداة الشرط فيه
لكونه على وجه سيجىء مفصلا ما يؤثر فيه الاداة وما لا
تؤثر فيه وما يمتنع فيه الفاء او يجب او يجوز فيه الوجهان
او مع اذا التى للمفاجاة وتنوب مع الجملة الاسمية مناب
الفاء فى الربط لان معناها ينبئ عن حدوث امر بعد امر
ففيها معنى الفاء التعقيبية كقوله تعالى وان تصبهم سيئة
بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون نحو ان تكرمنى فانت مكرم

اختلف النحاة في جازم جواب الشرط قال بعضهم هو اداة الشرط فقط وهو مذهب المحققين من البصريين وعزا السيرافي الى سيبويه وذهب الاخفش الى ان الجزم بفعل الشرط واختاره صاحب التسهيل وقيل الاداة والفعل معا وهو القول المنسوب ايضا الى سيبويه والخليل وهو مذهب الكوفيين

فتكون الجملة الواقعة بعدها جوابا للشرط جازم مجزومة
المحل لكونها جوابا للشرط جازم ولامتناع الجزم في لفظها
ولكونها تقديرا فيكون محلا وسيجى الفرق بين المحلي والتقديري
او تقع صفة لنكرة لعدم صحة وقوعها صفة لمعرفة لكونها
في حكم النكرة لصحة تاويلها بها نحو جاءني رجل ابوه قائم فيصح
التاويل بقائم ابوه او معطوفة على مفرد نحو زيد ضارب
ويقتل او معطوفة على جملة لها محل من الاعراب نحو زيد ابوه
قائم وابنه قاعدا او تقع بدلا من احدهما اي الجملة المفرد
والجملة التي لها محل من الاعراب لكونها او في منه في تادية
المراد مثل قوله تعالى هل هذا الا بشر مثلكم فانه بدل من النجوى
في قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا كما قيل في تفسيره
وقوله تعالى لا يؤمنون فانه بدل على وجه من قوله تعالى
سواء عليهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم لكونها اوفى في تادية
المراد الذي هو عدم حصول الايمان منهم اصلا فانه يدل
عليه التزاما وبيانا له على وجه كما صرح به الفاضل العصام
في حاشية انوار التنزيل لكونه اوضح منه واما الامثلة التي

الجملة التي تاتي بعد الاداة حقا وهو حقيقة فيها اذا اريد
معنى الاسم واذا اريد معنى المصدر اي
التناجي تخفيفا فهي مجاز على ارادة الاسم
المفعول من المصدر قال الفراء النجوى
النجوى لغة مصدر وكذا في الصحاح

بدل من ضمير الفاعل على ان يكون
اسوا وهو حرف دال على جمعية الفاعل
لا ضمير لضعفه

اوردها

اوردها المعانيون في ما ليس له محل من الاعراب فهي مرادة
في هذا المحل فانما قصد تصوير وقوع الجملة بدلا او بيانا
او تاكيدا لا تمثيلا لما هو تابع لما له محل من الاعراب او تاكيدا
الثانية اي الجملة لها محل من الاعراب نحو زيد ضرب ضرب
وزيد ابوه قائم ابوه قائم او بيانا لها اي للثانية لخفائها
على راى اي على راي المحقق وقال ابن هشام في مغني اللبيب في بيان
الفرق بينه وبين البدل لانه لا يكون جملة ولا تابعا لجملة
كالنعت بخلاف البدل وقال في موضع آخر ولم يثبت الجمهور
وقوع البيان والبدل جملة فيكون اعرابها على حسب اعراب
المتبوع ان كان المتبوع مرفوعا فاعرابها رفع وان كان منصوبا فنصب
وان كان مجرورا فجر وان كان مجزوما فجزم ولما بين احوال الجملة بنوع تفصيل
فكان فيه نوع حرج وعسر ارادان يبين محصوله على وجه
الاجمال ليسهل ضبطه وحفظه بلا املال فقال فظهر من هذه
الجملة اي من قوله فان اريد بالجملة الى هنا ان الجملة قسمان
قسم تاول بالمفرد فيكون له اعراب في كل موضع لمفرد اذ
الكلام في الالفاظ الواقعة في التركيب وكذلك القسم
ايضا اي كالجملة المطلقة قسمان الاول ما اريد به لفظه

والثاني ما اريد به معنى مصدري وقسم من الجمل صحح بها
مع ظهور مقتضيها البعد ها ولئلا يتوهم من اول الامر
ان هذا قسم من القسم الاول منها لا يكون في تاويل المفرد با
بالتاويل المذكور وان صح كونها في تاويله بغيره فلا تكون
معمولة في جميع المواضع لاستقلالها بالافادة الا في
مواضع خبر اي خبر كان ومفعول ثان او ثالث وجواب
شرط جازم بعد الفاء او اذا او حال او تابع لمفرد او جملة
لها محل من الاعراب ثم اي بعد ما علمت ما لا يكون معمولا
وما يكون معمولا اعلم ان المعمول على نوعين معمول
بالاصالة ومعمول بالتبعية اي بكونه تبعا وهو بمعنى
التابع وهو مشترك بين الواحد والجماعة النوع الاول من
النوعين وهو المعمول بالاصالة اربعة اقسام مرفوع
ومنصوب ومجرور ومجزوم اما المرفوع فتسعة
ثمانية منها اسماء اربعة اصول واربعة ملحقة بها
وواحدة منها الفعل المضارع الاول الفاعل قدمه لانه
اصل المرفوعات عند الجمهور لانه في الاعمال جزء الجملة الفعلية
التي هي اصل الجمل لانه لا يستغنى عنها اصلا الا اولا جزءا

الفعلية وهو لكون النسبة الى الفاعل معتبرة في وضعه يقتضي
الارتباط به من اول الامر بخلاف المبتدا فانه اسم مستقل
لا يقتضي لذاته ارتباطا بشيء ولانه عامله اقوى لكونه
لفظيا غالبا مشابها للفاعل مع المعمول موجبا لقوة عمله
الذي هو الرفع فيكون اقوى في المرفوعية من المبتدا ووجه
امارة الاصالة هو اذا انتفت اصالته بالنسبة الى المبتدا المذكور
لانه فرع في اصالته بالنسبة الى ما ان الرفع فيه على غير النائب
يثبت اصالته بالنسبة اليه بالاشتهر واما اصالته
بالنسبة الى النائب فظاهر وقيل اصل المرفوعات هو
المبتدا لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقدم
بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بجامد ومشتق فكان اقوى
بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وفيه ان افادة
الوجهين اصالة المبتدا في المرفوعية التي هي المطلوبة
غير ظاهر بل الظاهر من الوجه الاول افادة الاصالة في كونه
مسندا اليه ومن الثاني افادة الاقوائية في كونه محكوما عليه
وهما غير مطلوبين هنا كما لا يخفى وهو اي الفاعل اسم مرفوع
لفظا او محلا بقرينة المقسم اسندا اي نسب بقرينة قوله

او ما بمعناه اذ منه ما ليس له نسبة تامة الى الفعل الاصطلاحي
خرج به وبقوله او ما بمعناه المبتدا لان ما اسند اليه
ليس بفعل ولا ما بمعناه بل جامد او مركب مع المرفوع
سواء قدم الخبر او اخر ولذا لم يذكر التقديم كما ذكر ابن الحاجب
التام خرج به ما اسند اليه الناقص لانه لا يسمى فاعلا عنده
بل اسما له كما ان المعلوم خرج به النائب فلو ذكر النائب المعلوم
يغني عن التام للاستلزام اقول دلالة الالتزام مهجورة في التعريف
على ان اغناء المتاخر عن المتقدم مما لا باس به كما لا يخفى او ما
يلابس بمعناه من الصفات والمصدر واسم الفعل والظرف
المستقر وبما عرفت ان ما عبارة عن مرفوع علم انه فيما اورده
في الامتحان ان الحد منتقض منعا لدخول المفعول به فيه لوجود
النسبة الوقوعية التي هي نوع من مطلق النسبة فيه فلا بد من سوى
مطلق النسبة فيه فلا بد من القيدين بنسبة وصفية ليخرج الوقوعي
وقال فيه فالحد الصحيح ما نسب اليه المعروف او شبهه نسبة
وصفية فان قيل قد صرح فيه اي في الامتحان ايضا بان كون ما عبارة عن
المرفوع لا يفيد المبتدئ في المنع لان الغرض من الحد معرفة
الحدود لا اجراء اعراب بخصوص ورود الرفع هنا ولو عرف الحد

به

بلزم الدور قلت نعم لكن قد بين في هذا الكتاب اولا كونه
معمولا ومرفوعا بعامله ببيان جميع العوامل وكيفية اعمالها
وشرائطها وان الفعل وما بمعناه يرفع معموله ثم ساق
الكلام للتفصيل وتمييز بعضها عن بعض فكون ما عبارة عنه
مفيد هنا وقد صرح ايضا ان مثله مفيد لمن عرف المرفوع
او المنصوب بسلاقته وغيرها واحتاج الى مجرد معرفة
الاصطلاح بخلاف مختصر الكافية حيث لم يسبق فيه البيان
فاورد عليه ما اورده نحو ضرب زيد مثال لما اسند اليه
الفعل التام المعلوم واقائم الزيدان مثال لما اسند اليه ما
نسب اليه ما بمعناه نسبة تامة لما مر انه جملة فعلية ومثال
ما نسب اليه ما بمعناه نسبة غير تامة نحو زيد قائم ونحو قائم
ابوه ونحو ذلك وهيهات زيد اي بعد مثال لما اسند اليه
ما بمعناه من اسم الفعل اسنادا تاما لما مر انه جملة فعلية
والثاني من التسعة نائب الفاعل قولهم مفعول ما لم يسم
فاعله لكونه اخصر وهو ظاهر واظهر فانه لا يتناول نحو درهما
في اعطي زيد درهما اصلا بخلاف قولهم فانه يتناوله بحسب
المعنى الاضافي اللغوي مع انه ليس منه فهمته لسعيد

www.al-mostafa.com

يمنع الفصل بين النائب والمنوب ونحو ما مر نحو ولو محو
المسند اى نسبة الحدث الفعل خرج به بقوله او ما بمعناه خرج به
التام خرج به ما نسب اليه الناقص المفعول خرج به الفاعل
او ما بمعناه من اسم المفعول نحو ضرب زيد وا مضروب الزيدان
ونحو زيد مضروب او مضروب غلامه او ها مشتهى
او ها مشتهى ابوه ولا يكونان اى الفاعل والنائب الا
اسمين او ما في تاويلها اى الاسم المدلول عليه بانهما كونهما
مسندا اليهما غير الا ان الظاهر قد يكون جارا او مجرورا او قد
يسبقان المنعل وقد يسند اليهما فيكون المجرور مرفوع المحل
على انه نائب المثال نحو مر بزيد فيجب افراده اى النائب الذي
هو جار ومجرور وتذكيره لانه من حيث هو هو لا يكون
مثنى ولا مجموعا ولا مؤنثا فلا وجه لتثنية عامله وجمعه
وتانيثه وان كان المجرور ضميرا مثنى او مجموعا او مؤنثا بخلاف
الفاعل ونائبه الذي ليس كذلك فان كلا منهما اذا كان ضميرا
مثنى يثنى عامله واذا كان مجموعا يجمع واذا كان مؤنثا يؤنث
ولا يجوز تقديمهما على عاملهما بالاستقراء وقيل في الفاعل الا يلتبس
بالمبتدا وقيل لانه كالجزء الثاني من عامله ولا يجوز في النائب

لاخذه

لاخذه حكم المنوب عنه فيه بحث لا يليق بيانه في هذا
الكتاب ولاخذه فيهما معا الكون في النسبة ماخوذة في مفهوم
عاملهما وضعا سوى المصدر فلا يفيد بدونهما الا معنى
المصدر وقد مر بيان اخذهما معا منه وكل منهما من الفاعل
والنائب قسمان مضمر ونحوها وضع لمتكلم او مخاطب او غائب
تقدم ذكره ولو معنى ومظهر وهو ما ليس كذلك فالمضمر
ايضا اى ككل منهما على قسمين مستتر اى منوى غير ملفوظ
حقيقة لعدم وجوده اصلا بل حكما بان حكم بملفوظيته
لوجود اثار اللفظ فيه من كونه فاعلا ومؤكدا او معطوفا
عليه وغير ذلك وبارز متصل بقرينة ملبثا في التفصيل
وهو لفظ حقيقة ولو غير مستقل فالمستتر ايضا اى كالمضمر
قسمان واجب الاستتار بحيث لا يجوز ابرازه ولا يسند عامله
الا اليه لا الى الاسم الظاهر كما في جائز الاستتار وجائز الاستتار
بحيث يسند عامله تارة اليه وتارة الى اسم ظاهر والاول
اى واجب الاستتار يكون في المتكلمين اى المتكلم وحده
مطلقا ومعه غيره كذلك والمخاطب المفرد المذكر ولو امرا
او نهيا بخلاف المخاطبة المفردة فان الياء فيها ضمير بارز فاعل

عند الجمهور وكما يجي من غيرها الماضي فان كلا منهما يستتر في المتكلم
والمخاطب المفرد المذكر او مؤنثا من الماضي الذي هو اصل
بالنسبة الى المضارع وما يتفرع عنه فلا يستتر في متكلمه
ومخاطبه المفرد المذكر مع كون كل منهما اصلا قويا لكون
المتكلم مبدأ الكلام والمخاطب منتهاه لئلا يبلغ درجة الاصل
بل يستتر لضعفه ودرجته عنها فان البارز لكونه لفظا حقيقيا
اصل قوي فيفيد مزية وفضيلة فيما اتصل به بخلاف المستتر
فانه ليس كذلك كما مر فيكون فرعا ضعيفا فلا يفيد مزية
وفضيلة فيما استتر فيه بل انحطاطا ونقيصة ولذا لم يبالوا
المساواة بين الاصل والفرع في الاستتار في استتاره في الغائب
المفرد مذكرا او مؤنثا الذي هو فرع بالنسبة الى المتكلم
والمخاطب لعدم دخله في تحصيل الكلام ولا يظهر ايضا لكونه
مظهرا للغائب وهو خلاف ما يقتضيه صيغة المتكلم
والخطاب فوجب الاستتار لعدم المجال لغيره نحو اضرب للمتكلم
وحده ونضرب للمتكلم مع غيره وتضرب للمخاطب المفرد المذكر
وفي اسم فعل الامر يجوز نحو نزال بمعنى انزل وصه ومه بمعنى اسكت
والكفف وحكمه حكم مسماه ولذا لا يجب الاستتار في اسم

وفي افعل التفضيل في غير مسئلة الكحل وفيها يعمل في الفاعل الظاهر وفي غيرها لا يعمل فيه الا على الضعيف كما مر قال في مغني اللبيب
ومن المشكل قولهم خير من عند الناس منكم لانه نحن ان قدر فاعلا على ان يكون خبر مبتدأ لزم عمل افعل في غير مسئلة الكحل
وهو ضعيف وان قدر مبتدأ لزم الفصل باجنبي بين افعل ومن وخرجه الفاضل العصام على ان نحن مبتدأ ومنكم
متعلق بمحذوف والتقدير خير منكم نحن فحذف فقسر وخرجه ابو علي ومن تبعه على ان نحن تاكيد لضمير افعل و
المبتدأ محذوف المعتقد بضربه المذكور

فعل الماضي بل يجوز نحو هيهات زيد وزيد هيهات
وفي افعل التفضيل في غير مسئلة الكحل اذ فيه لا يرفع الظاهر
المسبوق فيجب الاستتار نحو زيد افضل من عمرو وفي ملتهم الفاعل
واسم المفعول وما كان بمعناهما من الصيغ سماعي الاسم
المستعار والمنسوب وفي الصفة المشبهة والظرف المستقر
اذا لم يوجد شرط عملها في الفاعل ولو حكما كما في اسم
المفعول وما بمعناه الظاهر واما اذا وجد فلا يجب الاستتار
تارة اليه واخرى الى المستتر ولا يجوز اسناده الى البارز
لان البارز المرفوع المتصل مختص بالفعل الا يوجد فيما يشبهه
لنحط درجة الفرع عن درجة الاصل بمنع هذا التفريع نحو
جاء في ضارب او مضروب او اسد اي مجترئ ناطق
او هاشمي منسوب الى هاشم او حسن ونحو في الدار زيد
فان زيد مبتدأ مؤخر لا فاعل الظرف لعدم شرط عمله
انما اعاده نحو هنا ولم يقل وفي الدار زيد عطفا على
جاءني لدفع توهم ان يكون زيد معطوفا على ضارب
والظرف لغوا متعلقا بجاء في ثم انه في كون هذا المثال
من واجب الاستتار بحث اذ لا يلزم من عدم جواز عمله

فى زيد عدم جواز عمله فى ظاهر آخر عند جعل زيد مبتداء
مؤخرا الجواز فى الدار غلامه زيد والاضمار قبل الذكر
جائز هنا لتقدم زيد رتبة وقد جعل فيما سيأتى فى مثل
زيد فى الدار من جانب الاستتار لجواز زيد فى الدار غلامه
والفرق تحكم فافهم ويكون فى تثنيتى اسم الفاعل والمفعول
مذكرين او مؤنثين وجمعهما السالم مذكرا او مؤنثا
كونا او زمانا مطلقا غير مقيد بوجود شرط العمل فيهما
ولا بعدمه وتسمح فى كلامه مايدل عليه ومن قال مذكرا
او مؤنثا فقد بعد عن المرام ولم يراع حق المقام مما لا يخفى
على ذوى الافهام وانما وجب الاستتار فيما الان تثنيتهما و
وجمعهما السالم كتثنية الفعل وجمعه فى الصورة فكما لا
يجوز اسناد تثنيته وجمعه الى الظاهر لئلا يلزم تعدد الفاعل
فى الظاهر او التاويل البعيد كذلك لا يجوز اسناد تثنيتهما
وجمعهما اليه وان لم يلزم ما لزم فى تثنيته وجمعه
للمشابهة المذكورة نحو جاء فى رجلان ضاربان او مضروبان
او رجال ضاربون او مضروبون ولم يتعرض لمثال ما لم يوجد
فيه شرط العمل الظهور مما سبق من مثال المفرد وفى عد

وخلا

عل

فعليس وقد ذكر المصنف ما فى تثنيته وجمعه
[illegible]

وخلا فعليس وهو الالف احترازا عن كونها بمعنى حرف الجر فانه
لا يتصور الاستتار فضلا عن الوجوب وفى ما عدا وما خلا
ما فيهما مصدرية مختصة بالفعل فلا احتمال لكونهما حرفى
جر وفى ليس ولا يكون فى باب الاستثناء اى حال كون كل واحد
منها على الى لا يكون فيه وانما وجب لئلا يكون كالا فى عدم الفصل
بينها وبين المستثنى وكذا لا يتصرف فى الافعال نحو جاء فى القوم
عدا اى جاوز الجائى منهم زيدا او ليس الجائى منهم زيدا
او لا يكون الجائى منهم زيدا والتفصيل سيأتى فى بحث الاستثناء
والثانى اى جانب الاستتار يكون فى الغائب المفرد و
والغائبة المفردة نحو زيد ضرب او يضرب او ليضرب
او لا يضرب مثال الغائب المفرد وهند ضربت او تضرب او
لتضرب او لا تضرب مثال الغائبة المفردة ويقال ضرب زيد
وكذا البواقى فانه يقال ايضا يضرب او ليضرب او لا يضرب
زيد وضربت او تضرب او لتضرب او لا تضرب هند فلو
يستتر فيه ضمير لوجود الفاعل الظاهر فلو استتر لزم
تعدد الفاعل وفى شبه الفعل عطف على قوله فى الغائب
مما ذكر من اسم الفاعل والمفعول وما بمعناها او الصفة

ولذا لم يقيد [illegible]
فعليه [illegible]
وخلا [illegible]

هند
بعوزت سهم او يا خو

المشبهة والظرف المستقر اذا وجد بشرط عمله في الفاعل
الظاهر غير التثنية والجمع المذكورين من تثنية اسم الفاعل
والمفعول وجمعهما فانه يجب الاستتار فيهما مطلقا وقد
اشير اليه فيما سبق بقوله مطلقا كما بينا نحو زيد ضارب او مضروب
او اسد ناطق او هاشمي او حسن او في الدار ويقال زيد
ضارب غلامه وكذا البواقي فانه يقال ايضا زيد مضروب
غلامه او اسد ناطق غلامه او هاشمي غلامه او حسن
غلامه او في الدار غلامه فلا يستتر الضمير حينئذ اصلا
واما البارز المتصل ففي تثنية الافعال وهو اي البارز المتصل
الذي في تثنيتها الالف نحو ضربا وضربتا وضربتما والميم
مزيدة لدفع الالتباس بالف الاشباع والتاء للخطاب
وقيل ان التاء وحدها كما في المفرد والالف علامة التثنية
وقيل ان الالف مع الميم والتاء للخطاب ويؤيد الاول
موافقة التثنية في كون الفاعل في كل منهما الفا ويضربان
وتضربان وليضربا ولتضربا واضربا ولا تضربا وفي جمعها
اي الافعال المذكر وهو اي البارز المتصل الذي في جمعها
الواو نحو ضربوا وضربتم اذ اصل ضربتم ضربتموا بدليل

عود

عود الواو عند اتصال الضمير نحو ضربتموه وزيد ثم الميم
ليطرد بتثنيته ولئلا يلتبس بواو الاشباع في الوقف في
المتكلم وحده وحذف تلك الواو لان الميم معها بمنزلة الاسم
لشدة اتصال احدهما بالاخرى جعل البعض بمجموعهما
اسما حقيقة ولا يوجد في اخر الاسم ولو تقديرا غيره واو
ما قبلها مضموم لاستثقالها ولو لم يحذف لكان على خلاف
ما عليه كلامهم وحذف الالف المكتوبة بعدها ايضا لعدم
الاحتياج اليها وتسكن الميم لا تضمها لاجل الواو وللحذف
بقي الميم على اصلها الذي هو السكون ويضربون وتضربون
وفي جمعها اي الافعال المؤنث وهو اي البارز المتصل الذي
في جمعها المؤنث النون نحو ضربن وضربتن انما شددت
النون فيه لان اصل ضربتن ضربتمن حملا على التثنية وقلبت الميم
نونا لقربه منه في المخرج فادغم ويضربن وليضربن
وانما ابرز فيما ذكر من التثنية والجمعين ولم يستتر لان
صيغة الفعل لا تدل على فاعل مثنى او مجموع بل على فاعل
مفرد كما في الغائب المفرد والغائبة المفردة اذ ليس في صيغة
علامة التثنية والجمع كما في الصفة وفي المخاطب المفرد مذكرا

كان او مؤنثا او المتكلم وحده في الماضي وهو اي البارز المتصل
للتخفيف بالتاء نحو ضربت ملتبسا بحركات الثلث
والمتكلم معه غيره في الماضي ايضا وهو اي البارز المتصل الذي
فيه نا نحو ضربنا وجب الادغام فيه مرة وفي المخاطبة المفردة في
غير الماضي وهو اي البارز المتصل الذي فيها الياء عند الجمهور
انما امر فيها الثلث بالتبس المخاطب المفرد ولم يكن في ميعاد ان
البارز اصل قوى منا ... لانه مما الاصل القوى لانه الياء وان
كانا اصلا قويا ليس حيث كونه بارزا لكنه فرع عن غير نحو
كونه بحثه التانيث فيناسب المؤنث الذي هو الفرع
الضعيف ولم يكون اعرابا لاصل اصلا وهو الحركة واعراب
الفرعي فرعا هو الحرف الذي هو النون هنا ولو لم يكن
لم يكن الاعراب بالحرف ولان كونه ضمير المفرد مع كونه اثقل
من الالف الذي هو ضمير المثنى مخالف للقياس لان القياس
كون الاول اخف من الثاني فلا يليق بالاصل الذي هو
المخاطب المفرد ولذلك ذهب الاخفش الى ان الياء للخطاب
وفاعلها مستتر فيها نحو تضربين واضربي ولا تضربي
وانما الظاهر الذي هو الفاعل او نائبه فظاهر غير المبان

والتوضيح

وقد ثبت انه يجوز ان يجمع جمع المكسر كما اذا قلت جاء رجال قعود غلمانهم ولم يتعرض لذوده ولا يجوز ان يراد بالعامل الفعل
وما يوازنه لان الصفة المشبهة ليست مما يوازنه وقد وجب الافراد فيها اذا اسندت الى الفاعل الظاهر وانما وجب افراده ح
لانه اذا كان العامل فعلا وطابق الاسم الظاهر في التثنية والجمع لزم تعدد الفاعل لما عرفت ان الالف والواو والنون
ضمير الفاعل وحمل عليه شبه الفعل ومثل قوله تعالى واسروا النجوى الذين ظلموا مما اسند الى الظاهر بل الفاعل واو الجمع والذين
ظلموا اما مبتدا او بدل من الضمير و
الاضمر وقيل الذكر جائز في العبد بحرف
ليس بمضمر والفاعل الاسم الظاهر
فيه [illegible]
بشرط التفسير وقيل
الواو م

والتوضيح بالمثال واذا اسند اليه اي الى الظاهر الفعل وجب افراده
اي الفعل والمراد به هنا الفعل وما يوازنه مما يشبهه فلا يرد
مثل مررت برجال قعود غلمانهم او بالتكسير خرج عن الموازنة
او الفعل لا يكسر لكن لا قرينة لهذه الارادة اللهم الا ان يجعل الا
مثلة الاتية قرينة لها فلو قال يجب افراده ان كان فعلا او موازنا
له والحق الوجها ان كان المفرد كما ان اظهروا سلم من التقييد
بنحوه
من كلام في الامتحان في بحث النعت وجه الافراد في الفعل
لزوم تعدد الفاعل بحسب الظاهر لو مثنى او مجموعا والتاويل
البعيد كما مر وفي الموازنة المشابهة وغيرها اذ المتكلم والمخاطب
لا يصح اسنادهما الى المظهر كما سبق ولو كان المظهر مثنى
او مجموعا فوجوب الافراد لو مفردا اولى اذ لا وجه لغيره
ح لان الفعل يدل على ماهية الحدث ولا تعدد فيها حتى يثنى
الفعل او يجمع نحو ضرب الزيدان او الزيدون وان كان المظهر
مؤنثا حقيقيا لفظيا او سيجي من الادبيتين لان يغيرهم
كناقة مفردا او مثنى او جمعا متصلا بعامله فعلا او موازنا
او لا منفصلا عنه بغيره فان هذه المنفيات لا يجب تانيث
عاملها بل يجوز الوجهان كما سيجي ويجب تانيثه اي عامله

ابتدانا بتانيث الفاعل من اول الامر ان كان الفعل متصرفا
والا فعلى المدح والذم والتعجب لا يجب تانيثها لانه يشبه
الحرف في عدم التصرف فينبغي ان لا يلحقه ما هو علامة لقسيمه
كنعم المرأة هند واكرم بهند و يجوز نعمت المرأة هند
واما فعل التعجب فلا يتغير اصلا لكونه كالمثل نحو ضربت
هند او الهندان مثال لما كان المظهر مؤنثا حقيقيا من الادميين
مفردا او مثنى متصلا بفعله الذي هو الفعل و نحو ضاربة جاريته
بالرفع مثال لما هو موازنه وكذا اي كما يجب تانيث الفعل ولو
كان المظهر ما ذكر يجب تانيثه ايضا اذا اسند الفعل الى ضمير
المؤنث حقيقيا من الادميين ام لا او غير حقيقي لما مر ان
تانيث الفاعل من اول الامر حال كون ذلك المؤنث
غير جمع المذكر المكسر العاقل فانه اذا اسند الى ضميره لا يجب تانيثه
كما سيجيء نحو هند ضربت او ضاربة مثال لما اسند الى ضمير الحقيقي
من الادميين ونحو الناقة سارت او سائرة من غيرهم والشمس
طلعت وطالعة مثال لما اسند الى ضمير الغير الحقيقي وفي الاسناد
الى غيرهما او لو قال واذا اسند الى غيرهما لكان اظهر وانسب
الى غير المؤنث الحقيقي وضمائر تثنية المذكورين وذكر الغير

ماكان

ما كان مؤنثا غير حقيقي او كان حقيقيا لو لم يكن من الادميين
او كان منهم ولم يكن مفردا او مثنى بل جمعا او كان احدهما
ايضا ولم يكن متصلا بفعله وما كان ضميرا لكن الجمع يجوز
تانيث فعله وتذكيره ولما كان مفهوم الغير شاملا للمذكر
ايضا وليس مما يجوز تانيث فعله وتذكيره اخرجه بقوله
ان كان ذلك الغير مؤنثا وارجاع الضمير الى المظهر فساده
اظهر كما لا يخفى على من له حظ من الانظار نحو طلع او طلعت
الشمس مثال الغير الحقيقي ونحو سار او سارت الناقة
مثال الحقيقي من غير الادميين انما جاز التذكير فيهما لقلة
الاعتداد بتانيثهما مع ان في لفظهما ما يشعر بخلاف
المعنى لعدم ما يشعر به فيه ولذا وجب تانيث هند وجاز
التانيث نظرا الى وجود مجرد تانيثهما ونحو جاء او
جاءت المؤمنات مثال الجمع المؤنث الحقيقي من
الادميين انما جاز فيه الوجهان لانه من المؤنث الغير الحقيقي
لكون تانيثه بتاويل الجماعة التي هي من المؤنث الغير الحقيقي
وانما لم يعتبر حقيقة التانيث في مثل المؤمنات لان التانيث
الطارئ بالتاويل المحفظ اعتبارها كالمنقطع اعتبار

التذكير الحقيقي في نحو رجال و نحو جاءت او جاءت القاضي اليوم
امرأة امثال المؤنث الحقيقي من الادميين المنفصل عن عامله
وانما جاز التذكير فيه مع كونه مؤنثا حقيقيا من الادميين
لضعف استدعاء تانيث العامل لانفصاله عنه هذا اذا لم يكن
منقولا من المذكر واما اذا كان منقولا عنه كزيد اذا اسميت
به المرأة يجب تانيث عامله ولو منفصلا عنه لدفع الاشتباه
كما قالت اليوم زيد لكنه لم يتعرض له لندوره والرجال جاءت
او جاء وا مثال الجمع المذكر المكسر العاقل وجاءت او جاء رجال
مثال الجمع المذكر المكسر العاقل وجه تانيثه كونه بتاويل الجماعة
وجه تذكيره كونه من الغير الحقيقي و تسمح وجه تانيث مالنفس
الى عمومه وجمعيته وما ذكر فيما سبق المؤنث والمذكر لتوقف
معرفة بعض احكام الفاعل بالنسبة الى عامله على معرفتهما وعرف
الاول بعرفها الثاني لان الاعدام تعرف بملكاتها فقال والمؤنث
في عرف النحاة ما اسم فيه اي في آخره علامة التانيث بغير بينة
تفسيرها اذ المفسرة بها لا يكون الا في الآخر والمراد بما يوجد
الاصول فيعم نحو ضاربة وضاربتين فقط دخل ليس علامة
التانيث بل هي مقدرة فيها لفظا وتقديرا اي الموقوف

او مقدرة

او مقدرة كنار و عقرب قال ابن الحاجب في الايضاح حكم
بان التاء مقدرة في الجميع لكنها في الثلاثي اوضح وقال الرضي و اما
الزائد على الثلاثي فحكموا فيه ايضا بتقدير التاء قياسا على الثلاثي
اذ هو الاصل وقد يرجع التاء فيه ايضا شاذا نحو قديديمة وريئة
فظهر ان ادخال العقرب نحو عقرب في اللفظي يخالف العقل والنقل فان
قيل يخرج من التعريف المؤنثات الصيغية اذ ليس فيها العلامة
المذكورة بل صيغها موضوعة لها كهي وانت بالكسر ويلتقربن
و نون مثل ضربن و تاو ته و هذه و هذي و كلتا و تنتان
فيلزم كونها مذكرات قلت كون التانيث فيها بالصيغة مسلم
بل التاء مقدرة عنده طردا للباب حفظا للقاعدة وتسهيلا
للضبط ثم ان هذا التعريف لفظي يقصد به تعيين صورة
حاصلة وتمييزها عما عداها لا اسمي يقصد به تحصيل صورة
فلا يرد ان في هذا التعريف دورا لتوقف معرفته على معرفة
التانيث وبالعكس كذا في الامتحان ولو قال ما فيه التاء الموقوف
عليها هاء لفظا او تقديرا والالف المقصورة او الممدودة
لكان اسلم وهي اي علامة التانيث التاء الموقوف عليها
حال كونها هاء و هو في الاصل فلا يجري في ضاربتين فانها

يوقف عليها في الاصل اى في حال الافراد ويخرج به تا مثل

صافنات واخت وبنت فانها لا يوقف عليها هاء اصلا

وعلامة التانيث مقدرة فيها كما صرح في الامتحان نحو ظلمة

وشمس مثال لما فيه التا تقديرا بدليل ظهورها في تصغيرها

نحو شميسة لان المصغر بمنزلة الموصوف مع الصفة فشمس

في تقدير شمس صغيرة مثلا وكما يجب الحاق التاء بصفات المونثة

التي فيها التاء لشمس طالعة يجب الحاقها بالمصغر والالف

المقصورة نحو حبلى ودعوى الاول الحقيقي والثاني لغيره و

الالف الممدودة نحو حمراء تحتمل الجهتين وهذا اى كون المونث

بعلامة التانيث لفظا وتقديرا جار في عشر ثلثة بالفتح والزائد

عليها منتهيا الى عشرة فان مذكرها بالتاء اعتبارا لتانيث الجماعة

ومؤنثها بحذفها اى التاء مع وجود تانيث الجماعة فيه للفرق

بينهما ولم يعكس لان المذكر تقدم بالشرف والزمان

فاعطى التاء له اولا فلو اعطيت له ثانيا يلزم الالتباس

نحو ثلثة رجال واربع نسوة واذا ركبت ثلثة والزائد

منتهيا الى تسعة مع عشرة اثبت التا في الجزء الاول فقط

في المذكر ابقاء له على حاله الذي قبل التركيب وحذفت

٣٣

من الثاني كراهة اجتماع علامتي التانيث من جنس واحد فيما هو

كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة لكونهما من جنسين وانما جاز

ثنتا عشرة واثنتا عشرة مع كونهما من جنس واحد لان التاء

في الجزئين الاولين منهما لما لزمت الوسط لعدم مفرديها

وكانت بدلا من لام الكلمة بخلافها في الاخيرين منهما كانت

كجزء الكلمة وهمزة الوصل في اثنتا عشرة للابتداء لا للتعويض

وانما العوض التاء ليس الا وانما حذفت التاء من احد عشر

واثنا عشر مع عدم الاجتماع فيهما حملا على النظير وتبعيدا

عن النقيض نحو ثلثة عشر رجلا وفي الثاني اى اثبت التاء في الجزء

الثاني فقط في المونث نحو ثلث عشرة امرأة تحقيقا للمخالفة

بينهما وقيل عدم الاثبات في الاول ابقاء له على حاله الذي قبل التركيب

والاثبات في الثاني لانتفاء المانع وهو اللبس والتانيث اى المونث

الحقيقي او تانيث ما بازائه اى بازاء مسماه ذكر من الحيوان بخلاف

نحو النخلة فانها وان كانت بازائها ذكر اعني الجعل عن التاء الا انه

ليس من الحيوان فلا يعد من الحقيقي نحو امرأة بازائها رجل وناقة

بازائها جمل والتانيث اللفظي ملتبس بخلافه اى الحقيقي يعني

ما ليس بازائه ذكر من الحيوان بل لا تانيثه في لفظه فقط

بوجود العلامة فيه لفظا او تقديرا ولذا سمي لفظيا نحو غرفة
مثال لما كانت العلامة في لفظه لفظا وشمس مثال لما كانت في لفظه
تقديرا ولما سبق ذكر الجمع والمثنى والمفرد وتوقف معرفة بعض
احكام الفاعل بالنسبة الى العامل على معرفتها وبمعرفتها
يعرف المفرد اجمالا وباللغة تفصيلا اراد بيانهما وكذلك لما
كان للمكسر اقسام المؤنث لتقدمه وما يقابله على التثنية فقال
والجمع المكسر مطلقا ما اي جمع تغير الجمعية فيه نحو مصطفون
لان تغيره بعد الجمعية لثقل صيغة مفرده ولو كان ذلك التغير
في الاصالة ...
تقديرا كفلك فان ضمته مثل ضمة قفل في جمعا كضمة اسد و
حمارا كان الجمع والواحد متحدا لفظا ...
القاضي البيضاوي لم يذكر هذا القيد ايضا في اللب اكتفاء بما ذكره
في تعريف مطلق الجمع كما ذكره المص في شرحه ولم يسبق في هذه الا
تعريفه حتى يكتفى به فينبغي ان لا يهمل هذا القيد وكنا به هذا والمراد
بالتغير ما هو المتعارف عندهم فيخرج به جمع السلامة بكلا قسميه
فانه الاخر لا يعد عندهم من تغير الصيغة وان كان تغيرا بحسب اللغة
والمراد بالمفرد ما هو اعم من الحقيقي نحو رجال والاعتباري كاساور
وانا عيم وكعباد بد بقدره عبد ود ولما ظهر من تعريف المكسر
السالم ما لم يتغير صيغة مفرده بالجمعية فترك تعريفه واراد تعريفه

ولا مدخل لحركة الاخر وسكونه في الصيغة فلا يعتبر تغيره تغير الصيغة

ومثال المرجع جمع ذكر بتقدير له مذكور او مذكار ومحاسن جمع حسن بتقدير له محسن ومشابه جمع شبه بتقدير انه جمع مشبه

قسميه

قسميه فقال وجمع المذكر السالم قدمه لما ان المذكر مقدم
شرفا وزمانا ما اي جمع لحق في اصل الوضع آخر مفرده احتراز
آخره كما في الكافية لانه يلزم ح انه لا يصدق الحد على الجمع على
مفرده اذ الواو والنون مثلا انما يلحقان آخر مسلم مثلا لا آخر
مسلمون ولذا احتاج الشارح الى تقدير المفرد فيهما ثم ان
المراد به ليس ما يقابل المثنى والمجموع والا يلزم الدور
لتوقف معرفتهما على معرفته وبالعكس ويخرج ايضا جمع
الجمع بل اما الاول واما الدال على المفرد حقيقيا كمسلمين او
اعتباريا كايامنين فايامن جمع ايمن وهو جمع يمين
فايامنين من حيث دلالتها على افراد ايمن جمع ومن حيث
دلالتها على ثلثة منه مثلا مائة جملة معدودة واحدة
مفرد لا يامن فلذا قيل ان جمع الجمع لا يصدق على اقل من تسعة
كما ذكره المص في تعريف مطلق الجمع فلا يصدق جمع جمع الجمع
كايامنين مثلا على اقل من سبعة وعشرين واو مضموم ما
قبلها للاتباع نسبة لفظا نحو مسلمون او تقديرا نحو مصطفون
او ياء مكسور ما قبلها للاتباع نسبة ايضا كمسلمين او تقديرا
كمصطفين ونون مفتوحة لتعادل ما لحق هذه الحروف

اي لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والمضموم ... جامي

ليفيد المجموع او اللواحق وحدها اي مع مدلول مفرده
ما يزيد عليه من جنسه ثابتة في غير الاضافة فان النون تحذف
فيها لشبهها بالتنوين لقيامه مقامه وقد سبق تحقيقه
وتحذف فيها الياء في كونها جزءا من الدال لانه كالترخيم والعجب
من الشارح الاول حيث تبع الفاضل الجامي وشرح كلام
المصنف على خلاف مراده وهو في اكثر المواضع من عادته نحو
مسلمون ومسلمين وجمع المؤنث السالم ما جمع لحوق اخر مفرده
حقيقيا كمسلمات او اعتبارا كصواحبات مؤنثا او مذكرا
نحو قوله اشهر معلومات والتسمية باعتبار الاصالة والغلبة
الف وتاء للافادة المذكورة في المذكر السالم قيل لا بد من التقييد
بزائدتين ليخرج مثل ابيات وقضاة فان التاء في الاول اصلية
والالف في الثاني منقلبة عن الاصلية اقول هذا مبني على الغفلة عن معنى
اللحوق وهو الطريان على الشيء كما هو الشايع في السنتهم على
ما ذكره الفاضل العصام نحو مسلمات والتثنية اي المثنى ما اسم
لحق في اصل الوضع اخر مفرده ولو اعتبارا كرجالان وانعامان لحق
اخر مثلها مر لكي ينتقض الحد بالجمع اذ يصدق عليه انه لحق اخر
مفرده الف او ياء او لا نسلم مثلا كما انه مفرد مسلمان ومفرد

مسلمون

مسلمون فينبغي ان يقيد اخر مفرده الذي كان فيه كذا ذكره الفاضل
العصام ولو لم يجعل ما عبارة عن الجموع في تعريف الجمع السالم لانه
لا ينتقض تعريفه بالمثنى كما لا يخفى والجواب عنه ان اضافة المفرد
الى الضمير للاختصاص على ما هو الاصل في الاضافة فيخرج الى ما
ذكر الف او ياء مفتوح ما قبلها اي الياء ولا حاجة الى بيان فتح
ما قبل الالف لظهور لزومه كذا في الامتحان وانما فتح مع ان المجانسة
تقتضي الكسر لئلا يلتبس بالجمع عند حذف النون بالاضافة ولم
يعكس لان التثنية لكونها اكثر اولى بالفتح الاخف ونون مكسورة
للتعادل انما لحق هذه الحروف ليفيد المجموع او اللواحق وحدها
اي مع مدلول مفرده مثله في الوحدة والجنس فقط ثابتة في غير
الاضافة وفيها تحذف ولامه نحو مسلمان ومسلمين وكل
جمع سواء كان مع واحده مذكرا او مؤنثا حقيقيا او لفظيا غير
جمع المذكر السالم مؤنث لكونه بمعنى الجماعة واما جمع المذكر السالم
فيجب تذكيره عاملا ولا يجوز تانيثه مع كونه بمعنى الجماعة تغليبة
جانب التذكير فيه لاختصاصه بذكور العقلاء ولسلامة صيغة
واحده والمراد به ما لم يكن مشابها بالمكسر والا على نحو المثنى
والا فيجوز التانيث في مثل بنين وارضين وسنين قال الله تعالى

اشتت بدبنوا اسرائيل فالاول في حكم الابناء والاخير في
حكم الجمع بالالف والتاء فتقول جاء المسلمون او رجل قاعد
ناصرون الاول مثال لما عامله الفعل والثاني لما عامله سواه
واذا اسند اي العامل الى ضمير اي جمع المذكر السالم يجب كونه
اي العامل وارجاع الضمير الى الضمير يا باما السابق واللاحق جمعا
مذكرا بان تتصل به الواو والضمير الذي هو مختص بذكور العقلاء اذا كان
العامل فعلا او باتصاله به يعد جمعا مذكرا لشدة الامتزاج بينهما
وان كان الجمع في الحقيقة هو هذا الضمير لا الفعل وبانه يكون جمعا
بالواو والنون للايذان بان الضمير المسند اليه في ضمير الجمع المذكر
العاقل اذا كان العامل مشتقا لا الفعل ولا يلزم الجمع بين الحقيقة
والمجاز لان الاول حقيقة عرفية نحو المسلمون جاءوا او يجيئون
او جاؤن واما جمع المذكر المكسر العاقل اذا اسند العامل الى ضميره
فيجب ان يكون عامل مفردا مؤنثا ايذانا بتانيث الضمير المسند اليه
الراجع الى الجمع بتاويل الجماعة فيه او جمعا مذكرا سالما او مكسرا كما
اذا كان العامل صفة واما اذا كان فعلا فباتصال الواو والضمير به
والمراد بالواجب ههنا الخير وهو الواحد المبهم من الامرين ولا ينافي
في ذلك جواز الواحد المعين منهما ولذا عطف باو وقال

فيجب

علة لوجوب كون الصفة جمعا مذكرا لا الفعل لانه يقتضي العلة لاستلزام جمعيته حين اسناده الى ذلك الضمير البتة

إنَّ قوماً تجمّعوا وبقتلي تحدّثوا
لا أبالي بجمعهم كلُّ جمعٍ مؤنّثُ

باضي نسخة قومي
باص نسخة قوما يجوز
جائز ديرش

فيجب تجريده عن علامة الجمع بل يجب تجريده عنها اي عن علامة الجمع ويعطف بالواو نحو الرجال جاءت او
جاؤا او جائية او جاؤن ولو مثل بالمكسر ايضا لكان
اولى وغيرهما اي غير جمع المذكر السالم وجمع المذكر المكسر العاقل
من الجموع وهي جمع المؤنث سالما او مكسرا من العقلاء وغيرهم
من الحيوانات وغيرها وجمع المكسر الغير العاقل من الحيوانات او غيرها مذكرا
او مؤنثا اذا اسند الى ضميرها ان ثبت الفاعل المسند او ضمير فيه
او ضميره الى الفعل يجب وجوبا مخيرا كون عاملها اي ضمائر الجموع
المذكورة مفردا مؤنثا لما سبق من الايذان بتانيث الضمير او
جمعا مؤنثا سالما او مكسرا كما اذا كان العامل صفة للايذان
بان الضمير المستتر فيه ضمير جمع المؤنث او جمع المذكر الغير العاقل اجراء
له مجرى المؤنث لعدم اصالته في التذكير واما اذا كان فعلا فباتصال
النون الضمير الذي وضع لجمع المؤنث عاقلا او غيره او لجمع المذكر الغير العاقل
فانه باتصال هذا الضمير به يعد جمعا مؤنثا وان كان الجمع في الحقيقة
هو هذا الضمير لا الفعل كالواو ولكن وجوب كونه جمعا مؤنثا
اذا اسند الى ضمير جمع المذكر الغير العاقل ممنوع لجواز كونه
جمعا مذكرا مكسرا كالافراس نجائب ولو قال او جمعا غير واو
اذا كان صفة كما في لب الالباب لكان اسلم واشمل نحو المسلمات

جاءت او جئن او جائية او جائيات او جواء مثال المسند
الى ضمير جمع المؤنث السالم العاقل ومثال ما المسند الى ضمير جمع
المؤنث المكسر العاقل مثل الجواري جاءت او جئن الخ ومثال ما
اسند الى ضمير جمع المؤنث السالم الغير العاقل من الحيوان مثل
الحشرات ذهبت او ذهبن الخ ومن غيره مثل الثمرات جذت الخ و
الاشجار قطعت او قطعن او مقطوعة او مقطوعات
مثال المسند الى ضمير جمع المذكر المكسر الغير العاقل من غير الحيوان
ومثال ما المسند الى ضمير الغير العاقل من الحيوان نحو الافراس جاءت الخ
والمرفوع الثالث من التسعة ما يطلق عليه لفظ المبتدأ ولما
كان مشتركا لفظيا بين حقيقتين مختلفتين فلم يمكن جمعهما
في حد واحد كما في المستقصى المراد فيقسم اولا الى نوعين ويعرف
كلا منهما فقال وهو نوعان ولما لم يكن لكل قسم اسم مخصوص كما
كان في المستقصى قال النوع الاول الاسم لا الصفة بقرينة المقابلة
او المؤول به واما ضارب زيد قائم ففي تقدير شخص ضارب نعم
يراد به ما يقابل الفعل عند من قال ان المبتدأ اسم لمفهوم واحد
وهو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية المرفوع بين كونه مسندا
اليه وكونه صفة واقعة بعد المسند اليه خرج به الخبر الذي ليس بصفة

او

او الطلاق والنوع الثاني من المبتدأ واما الاسماء المعدودة
فليست بداخلة في المقسم كما عرفت المجرد عن العوامل اللفظية
ما ان لا يكون له عامل لفظي اصلا ولو قال عن العامل اللفظي كالبيضاوي
لكان اظهر واخصر وقد عرفت ما هو المراد بالتجريد وخرج
بهذا اسماء هما نحو زيد قائم وخبر انك قائم الاول للاول
والثاني للثاني ولا بد له اي للاول من خبر ولو تقديرا اذ لا فائدة
له بدونه والنوع الثاني الصفة اي اللفظ الدال على ذات مبهمة
باعتبار معنى مقصود فيشمل الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة والمنسوب نحو اقريشي اخواك والمستعار
نحو اسد الزيدان الواقعة بعد كلمة الاستفهام حرفا كان الهمزة
وهل او اسما نحو ما صانع البكران ومن خاطب المرأة
وكذا متى واين وكيف وايان او كلمة النفي حرفا وهي ما ولا
وان او اسما نحو غير قائم الزيدان او فعلا نحو ليس قائم
الزيدان وهذه العبارة اولى من عبارة ابن الحاجب حيث قال
بعد حرف النفي والف الاستفهام والبيضاوي حيث قال بعد حرف
النفي والاستفهام وقال المص في شرحه لفظ الحرف حشو مخل و
يقتضي عمومهما كما بيننا فلو لم يذكر لفظ النفي هنا لكان

لحصر ايضا فافهم رافعة للظاهر المراد به ما لا يكون مستكنا
فيشمل الضمير المنفصل مثل ارغب انت ثم على الهتي فمن انه ينتقض
التعريف منعا بنحو اقائم ابواه زيد فانه يصدق على التعريف الخبر
على قائم انه الصفة الواقعة بعد الاستفهام الخ مع انه ليس مبتدأ بل هو
جزء الخبر فان الخبر ليس مجرد قائم بل هو مع فاعله والجواب ان
المتبادر من التقييد الاتصال لفظا ومعنى وفي مثل المثال المذكور
وان وجد الاتصال لفظا لكن لم يوجد معنى اذ الاستفهام
داخل في المعنى على المبتدأ الذي هو زيد كذا في الامتحان فيكون
التقدير ازيد قائم ابواه واما كونه زيدا قائم ابواه فلا يجوز
لكونه في صورة الخبر المفرد واقتضاء الاستفهام صدر الكلام ولهذا
لم يجئ في كلامهم ازيد اقائم ابواه كما صرح به الفاضل العصام ولو
سلم فلا ضير لاندفاع الانتقاض لكنه يلزم التزام التكلف
بلا حاجة اما اولا فلانه جعل مبتدأ لا يغني عن كونه خبرا والصفة
اذا كانت مع مرفوعها خبرا يكون الاعراب الذي لحقه المجموع
في لفظها في غير هذه الصورة واما فيها فلو جعلت مبتدأ يكون
اعرابها من هذه الحيثية في لفظها ومن حيث كونها خبرا في محله
ولا خفاء في كون هذا تكلفا واما اذا لم تجعل مبتدأ بان جعل

على

على التقدير الاول كما في ازيد قائم ابوه فيستغني عنه
واما ثانيا فلانه اذا جعلت مبتدأ يكون المجموع جملة معنى
واما اذا لم تجعل مبتدأ كما عليه البعض يكون مفردا صورة ومعنى
والاصل في الخبر الافراد والعدول عنه بلا داع تكلف لا يخفى
واما ثالثا فلان كون المسند مبتدأ خلاف الاصل حتى قيل
انه مبتدأ اضطراري بحيث لو وجد لرفعه وجه سوى
الابتداء لم يحكم عليه بانه مبتدأ ولا خفاء في وجوده هنا
وان الحكم به تكلف ولبعضنا مثل اقائم زيد حتى ينتقض
به لان كون الخبر مقدما والمبتدأ مؤخرا خلاف الاصل كما ان
كون المسند مبتدأ ايضا بالنظر الى الاول جعلت مبتدأ للوجود
الاضطرار في الجملة وبالنظر الى الثاني جعلت خبرا واحدا
يغني عن الاخر بخلاف ما نحن فيه كما عرفت نحو اقائمان الزيدان
وما قائمون الزيدون والصيغة فيهما متعينة للابتداء وما
بعدها للفاعلية ولا يجوز كونهما خبرا وما بعدهما مبتدأ اذ
المطابقة لازمة بينهما وليست هنا بخلاف مثل اقائم زيد
فانه يجوز فيه الامران ولا خبر لهذا المبتدأ لكونه بمعنى الفعل
كون الاستفهام والنفي بالفعل اولى والفاعل ساد مسد الخبر

ولذا جعل المجموع جملة قطعية كما سبق ولا يجوز تعدد المبتدأ
اى النوع الاول منه لان المتبادر عند الاطلاق والشهرة ولانه
السوق يسوق اليه يعني انه لا يجوز تعدده لفظا بلا عاطف
بشهادة الاستقراء واما التعدد معنى او لفظا بعاطف فيجوز
فهذا انكار غير كل محالفا الخبر الاخير بحق في بالواو والا فيثني او
يجمع نحو الزيدون فقيه وكاتب وشاعر والزيدان عالمان
او زيد وعمرو وبكر كاتب وشاعر وفقيه او عالمون والاصل
في المبتدأ اولى له تقديمه على الخبر لفظا لكونه محكوما عليه موصوفا
بالخبر والموصوف مقدم على الوصف وجودا فينبغي ان يقدم
ذكرا ليتوافقا وشرطه اى شرط صحة كونه مبتدأ ان يكون
معرفة لان الغرض من الكلام حصول الفائدة والاخبار عن
غير المعين لا يفيد ولان في تنكيره اخلالا بالغرض المطلوب
من الكلام وهو الافهام لان في تنكيره تنفيرا عن استماع الحديث
لانه اذا كان مجهولا وهو مقدم على الخبر ربما يمتنع السامع
عن استماع هذا الحديث كذا في شرح لب الالباب او نكرة مخصصة
اى قريبة من المعرفة في حصول الفائدة من الاخبار عنها وعدم الاخلال
بالغرض المطلوب فلا ترى الا انه الجمهور شرطوا التخصيص لحصول الافادة

وهي

واما التعليل بامتناع قيام عرض واحد في محلين فقد ابطله في الامتحان في بحث الفاعل و العجب من الشارح الاول حيث غفل عن هذا و عن كلامه مع ابطاله فيه

قوله بعاطف قيد لفظا فقط

فيه نظر لانه معلول للاصل اللفظي لا للاصالة ولذا لا يثنى ولا يجمع كيف ولو لم الامتناع قائم الزيدان والزيدون

وهي قد توجد بدونه كلو كوكب انقض الساعة فلو وجد
لا اشتراط غيرها وكذا اشترط المحققون من النحاة اياها
دونه ولختاره البيضاوي حيث قال لو نفيد فالموافق
لذا ان يقول او نكرة مفيدة الاحكام الا ان يقال انه اشار الى امكان
التوفيق بين كلام المحققين وكلام غيرهم من النحاة بما قيل ان
مراد الجمهور لم يبق الاشتراط ضبط الضبط فانهم لما رأوا ان المسوغ لا ينحصر
في قوة التمييز بين المفيد من الحكم على النكرة وغيره ضبطوا امثلة
لم يتخلف عند الفائدة نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك
والمراد به ما قيد بقيد صفة كان او مضافا اليه نحو صوت
بلبل شغلني او غيرها نحو افضل منك افضل مني فان قيد الجنس
يجعل مناط الفائدة والاهتمام به نحو الجنس المطلق فان الطبع
لا يقنع بقضية حيوان ناطق كذا الا انسان كذا مع تساويهما
بلا قرينة كذا مع كونه اخص منه ويجوز حذفه اى المبتدأ عند
قيام القرينة نحو زيد في جواب من القائم اى القائم زيد بقرينة
السؤال والمرفوع الرابع من التسعة خبر المبتدأ وهو المجرد
عن العوامل اللفظية تذكر ما ذكر في المبتدأ ورافعه المسند به
اى الذي الصق الاسناد به فالباء للالصاق ونبه به على ان

من العامل المعنوي

صفة المجرد ... الى الصفة الاسناد

تعلق الاسناد بالخبر اشد منه بالمبتدأ ذكره الفاضل العصام
في الشرح خرج به النوع الاول من المبتدأ حال كون ذلك
المسند به غير الفعل ومعناه خرج به نحو يقوم في مثل يقوم
زيد ومثل قائم في مثل اقائم الزيدان وفي مثل زيد قائم
ابوه فان المسند به في الاول فعل وفي الاخيرين معناه وكون
النسبة في الاول تامة وفي الثاني ناقصة وهو ليس بخبر لان
والخبر لا يكون فعلا ولا معناه اصلا بل هو اما جامد او
كالمشتقات وما يجري مجراها فان الخبر ليس مجردها بل مع
مرفوعاتها كما صرح في الامتحان وبما قررنا ظهر ان المراد بمعنى الفعل
هنا ما يطلق في تعريف الفاعل لا ما دل على النسبة التامة
كما زعم البعض ثم فسر بالصفة الواقعة بعد الاستفهام او
النفي والصفة المعرفة باللام لانه مع كونه خلاف الظاهر
وغير ملايم لما صرح به المص ينتقض التعريف حينئذ بمثل
قائم في المثال الثالث لانه يصدق عليه ان المسند به غير الفعل
ومعناه لكونه غير دال على النسبة التامة مع انه ليس بخبر
كما عرفت وجعل البعض قائم في نحو اقائم ذا وما قائم زيد
على وجه وبمثل المنطلق لانه لا يصدق عليه انه غير الفعل ومعناه

لكونه

لكونه متضمنا معناه على ما فسره ايضا مع انه خبر على ان مثل قائم في
زيد قائم وان لم يدل على النسبة التامة بالنسبة الى مرفوعه
لكنه يدل عليها بالنسبة الى المبتدأ كما صرح به المص في الامتحان
في تعريف الخبر فيكون مما يدل عليها فيكون من معناه فيلزم
ان لا يصدق التعريف على خبر اصلا فالتخصيص بما فسره
تحكم لا يخفى نحو قائم في زيد قائم ويجوز تعدده اي
الخبر لفظا بلا عاطف من غير تعدد المبتدأ لجواز اجتماع الاعراض
الغير المتنافية في محل واحد نحو زيد قائم بالفعل قاعد بالقوة
او بالعكس وفي الامتحان زيد قائم ضاحك وهو الاظهر
وحكم الاخبار المضادة مذكور في الرضي ويجوز فيه العطف
ايضا ويكون جملة اسمية وفعلية وقد عرفت ما هو المراد بها
يعني ان الاصل في الخبر كونه مفردا البواقي الاركان وليكونه
اخصر واسرع قبولا للربط ولكنه قد يكون جملة فلا بد
في الخبر الكائن جملة من عائد يربطها الى المبتدأ لانها من حيث
هي هي مستقلة لا تقتضي التعلق بما قبلها وهو الضمير
في الغالب وقد يكون اسم اشارة نحو والذين كفروا وكذبوا
باياتنا اولئك اصحاب النار والعموم المشتمل على المبتدأ

نحو

انه من يتق ويصبر فان الله لا يضيع اجر المحسنين والاسم
الجنس في مثل نعم الرجل زيد على وجه والظاهر في موضع الضمير
نحو الحاقة ما الحاقة اى ما هي ان لم تكن خبرا عن ضمير الشان فانها
اذا كانت خبرا عنه لا تحتاج اليه لوجود الربط المعنوى منهما
لكونها عبارة عنه نحو زيد ابوه قائم او قام ابوه الاول للاول
والثاني للثاني ويجوز حذفه اى العائد لو ضمير الفظا لا معنى يعني
ان حذفه لشئ بالقرينة او لا حذف بدونها الا نسيا
اذا كان مجرورا بمن والجملة اسمية ومبتداها جزء من الاول نحو
البر الكر بستين اى منه بقرينة ان بايع البر لا يسعر غيره و
وضمنا في غيره نحو ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور اى
ان ذلك منه واصله اى الاصل في الخبر والاولى له ان يكون نكرة
لكونه عمدة للافادة وهي انما تحصل بالاخبار بما لم يعرف كما ان المبتدا
عمدة للنحيا ولذا كان اصله التعريف وقد يكون معرفة فانه
لا ينافي الافادة لجواز كون النسبة مجهولة عند المخاطب
تحقيقا او تنزيلا فيفيد الاسناد نحو زيد المنطلق لمن يعرفهما
ولكن لا يعرف النسبة بينهما ونحو انت الهنا تنزيلا للمخاطب
منزلة من لم يعرف النسبة بينهما الجريه على خلاف مقتضى علمه

ويجوز ان يكون مثل هذا لمجرد التقريب لا لقصد الافادة
ويجوز حذفه اى الخبر عند قرينة نحو زيد لمن قال ازيد قائم
ام عمرو وان كان المبتدا بعد اما وجب دخول الفاء في خبره في
جميع الاوقات رعاية لمعنى الشرط فيها وهو سببية الاول للثاني
او الحكم به ولو بجعل المتكلم وفسره الرضي بلزوم الثاني
للاول نحو اما زيد فمنطلق الا لضرورة الشعر اى في وقتها
كقوله اى الشاعر اما القتال لا قتال لديكم والعائد هنا النفي
المشتمل على المبتدا فان لا لنفي فالمعنى القتال المذكور منفي
عنكم لاستلزامه نفي كل قتال عنكم وتمامه ولكن سيرا
في عراض المواكب او لضرورة اضمار القول الذي هو مدخوله
استغناء عنه بالمقول كقوله تع فاما الذين اسودت وجوههم
اكفرتم اى فيقال لهم اكفرتم وان كان اى المبتدا الاسم موصولا
بفعل او ظرف اى بجملة فعلية او ظرفية هي قسم منها فيهما
مجاز ان تسمية للكل باسم الجزء او موصوفا به اى بالموصول
المذكور او نكرة موصوفة باحدهما اى بالفعل او الظرف او
مضافا اليها اى الى الموصول باحدهما او الموصوف به او النكرة
الموصوفة باحدهما ومن قصر على الثالث فقد قصر

لانه في معنى مهما يكن من شيء فزيد منطلق فحذف مهما يكن من شيء واقيم اما مقامه فصار اما فزيد
منطلق فاخر الفاء الى الخبر لئلا يجتمع اداتا الشرط والجزاء في محل واحد فصار اما زيد فمنطلق
فتح الاسرار

او كان لفظ كل مضافا الى نكرة موصوفة بمفرد او جملة او
غير موصوفة اصلا وجاز دخول الفاء في خبره لا فكلو منهما
لابهامه كان كالذى اه وكل من الصلة والصفة لكونها فعلية
او ظرفية هي قسم منها كانت كالشرط فصار الخبر كالجزاء الذى
يدخله الفاء او الوصف في المضاف وان كان مفردا يوكد المشابهة
كما لا يخفى وجاز تركه لعدم كونه جزاء في الحقيقة فجاز اعتبار
معنى الشرط وعدم اعتباره في مثل هذا المبتدأ وكذا الكرها
جاز دخول دخول الفاء في خبر المبتدأ المذكور اذا لم يدخل
عليه شيء من النواسخ جاز دخوله في خبره اذا دخل عليه اي
على المبتدأ المذكور ان وان ولكن فيها بخلاف سائر نواسخ
المبتدأ حرفا كان نحو ليت ولعل وكان وما ولا او فعلا
نحو علمت وكان فانها اذا دخلت عليه سقط اعتبار صدارته معنى
الشرط الذى اعتبر فيه فضعف معنى الشرط لانتفاء لازمه
الذى هو الصدارة فلا يجوز دخول الفاء على خبره وانما
جاز دخوله على خبر ان المكسورة مع انها من النواسخ
لعدم تاثيرها في معنى الجملة فكان وجودها كالعدم وامّا
المفتوحة فانّ كان لها تاثير في المعنى لكنها الحقت بالمكسورة

بشرط قصد معنى الشرط يعني مع القصد ان شئت ادخلت الفاء لمشابهة الخبر بالجزاء وان شئت تركت لعدم كونه جزاء ... وذكر جار الله ان الدخول مع القصد لازم وبدونه ممتنع فادرج الجواز لعدم لزوم القصد لا لعدم لزوم الفاء مع القصد عصام

مفعول مطلق بمعنى قطع اي قطع قطعا فهما في مجزوم المعنى بان

دليل الجزء منصوب المحل مفعول المطلق للجزاء التفصيل مترتبة مقدم غير مترتبة ... وكذا ... المعنى مصدريا اذا دخل منصوب المحل مفعولا فيه للجواب المحذوف

بالخبر بالكسر باعتبار اللفظ مرفوع المحل والتقدير على دخل والجملة مجرورة المحل مضاف اليه لاذا معرب

ظرف مستقر خبر مبتدأ محذوف والتقدير هو خلاف مضاف الى المفعول ... الفاعل

خبر كان بعده ... اسمه فيه راجع الى سائر والجملة حال بتقدير قد ... سائر

لانها لا تكون لدوام التاكيد تقويه الثابت لا تغيره

لا اشتراكهما في افادة التحقيق ولحقت بها ايضا لكن لا الاشتراك
في جواز العطف على محل اسمها ويدل على هذا الجواز القرآن
الكريم وكلام الفصحاء كقوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء
فان لله خمسه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا
لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون ومثال ان يأتي في المتن
ثم المفهوم الصحيح من كلامه هنا اختصاص جواز الدخول
بخبر هذه الثلثة ومنع كان الدخول في السائر وهو الموافق لكلام
صاحب التسهيل ولب الالباب وفي كلامه في الامتحان جواز الدخول
على خبره ايضا على ما هو الصحيح فبين كلاميه في كتابيه تدافع
فافهم نحو الذى يأتيني او في الدار فله درهم قال الفاضل العصام
الاولى او الذى في الدار لئلا يتوهم الترديد في الصلة دون
التمثيل مثال المبتدأ الموصول بفعل او ظرف وقوله تعالى قل ان
الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم مثال الموصوف بالموصول
بفعل الداخل عليه ان والفرار وان لم يكن سببا للملاقاة للموت لكنه
سبب للحكم بها وعلى ما فسره الرضي لا حاجة الى هذا التاويل فافهم
وكل رجل يأتيني او في الدار فله درهم مثال النكرة الموصوفة باحدهما
وغلام رجل يأتيني او في الدار فله درهم مثال المضاف اليها ونحو غلام

اول البيت واذا اليواد في قلوب والمعصى ... والحكم ... اوليلاج

اسم موصول مرفوع المحل مبتدأ

الا هو يأتيني او في الدار فله درهم ونحو غلام الرجل الذي يأتيني
او في الدار فله درهم وكل رجل عالم فله درهم مثال لكل مضافا
الى نكرة موصوفة بمفرد وكل رجل فله درهم مثال لكل مضافا
الى نكرة غير موصوفة اصلا وفي غيرها اي المواضع المذكورة يجوز
دخول الفاء على الخبر لانعدام موجبه ومجوزه والمرفوع الخامس
من المرفوعات اسم باب كان اي نوعها وهو الافعال الناقصة
لم يعرفه لظهوره مما سبق لانه لما بين في بحث الفاعل ان باب كان لا يدخل
الا على المبتدأ او الخبر في الاصل ويسمى مرفوعه اسما له وعلم من تعريف
المبتدأ انه به مسند اليه فظهر انه الاسم المسند اليه الداخل عليه باب
كان وحكمه حكم الفاعل في انه لا يكون الا اسما او المؤول به وفي عدم
جواز تقديمه على عامله وفي عدم جواز حذفه من غير المصدر وفي كونه
مضمرا او مظهرا وفي كون المضمر مستترا او بارزا الى اخر ما ذكر
في بحث الفاعل والمرفوع السادس خبر باب ان اي الحروف المشبهة
بالفعل لم يعرفه لظهوره مما سبق ايضا فتذكر وامره اي حكمه
كامر خبر المبتدأ في كونه واحدا ومتعددا او مفردا وجملة ومذكورا
ومحذوفا وغيرها الا انه بعد ان ثبت كونه خبرا له بوجود الشرائط
وامتناع الموانع فلا يرد ان ان ابن زيد ممتنع مع جواز ابن
زيد

زيد ممتنع مع جواز ابن زيد لكن لا يجوز تقديمه اي الخبر
على الاسم الا اذا كان ظرفا لكونه فرع الفعل على ما سبق فحقه ان يعمل
عملا الفرعي وهو تقديم المنصوب على المرفوع حطا للمرتبة
عن مرتبة الاصل ولو قدم يلزم المساواة بينهما الا ان يكون
ظرفا فانه يجوز ح تقديمه عليه لو معرفة نحو قوله تعالى ان الينا
ايابهم ويجب لو نكرة نحو ان في الدار رجلا وقوله عم ان من
البيان لسحرا وذلك لانهم يتوسعون فيه ما لا يتوسع في غيره والمرفوع
السابع خبر لا النفي للجنس اي لنفي الحكم عنه وهو المسند الى
اسمها لم يتعرض لتعريفه مما سبق كما سبق وحكمه ايضا
كحكم خبر المبتدأ كما ذكرنا في خبر باب ان لانه من نواسخه لكن لا
يتقدم على اسمه ولو ظرفا لانه اضعف عملا لانه بالحمل على ان
كما مر وكثر حذفه لو عاما ويجب في بني تميم ان دل عليه قرينة
فينبغي ان يتعرض لذلك ولا يهمل فافهم نحو لا غلام رجل [illegible]
والثامن من المرفوعات اسم ما ولا المشبهتين بليس وهو المسند
اليه بعد دخولهما لم يتعرض له لما مر ايضا وحكمه كحكم المبتدأ لما مر والتاسع
المضارع الخالي عن النواصب والجوازم واما الداخل عليه
احدهما فمنصوب او مجزوم كما مر نحو يضرب ويضرب الاول

[illegible]

قال المرحوم [illegible] قدم رجلان من المشرق فخطبا ببلاغتهما [illegible] فعجب الناس من بيانهما [illegible] البيان بمثابة السحر [illegible] القلوب [illegible] او في الغرض [illegible] ممدوح اذا صرف الى الحق ومذموم اذا صرف الى الباطل قال صاحب التحفة [illegible] الحديث [illegible] اخرجه [illegible] البخاري [illegible] عن عبد الله بن عمر [illegible] المشارق

مطلب

مثال المكان رفعه بالحركة والثاني بالحرف وأما المنصوب
فقلة عشر اثنا عشر منها أسماء خمسة مفاعيل وسبعة
ملحقة بها وواحد منها المضارع المنصوب الأول منها
المفعول المطلق سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول
على كل فرد منه من غير تقييده بحرف جر أو مع بحرف جر وغيره فإنه من
متعلقات الفاعل وهو اسم ما صدر أي معنى [illegible] ذكر الاسم
فيه وفي أمثاله لأن ما فعله الفاعل إنما هو المعنى والمفعول من
أقسام اللفظ ولو جعل ما عبارة عن اللفظ احتيج إلى التكلف بتقدير
مضاف أي فعل مدلوله أو ارتكاب المسامحة من وصف اللفظ بصفة
معناه فيكون التسمية بالمفعول تسمية الدال باسم المدلول
فعله فاعل عامل أي قام به بحيث يصح إسناده إليه مؤثرا فيه أو لا
فلا ينتقض بمثل مات موتا إذ فيه القيام لا التأثير المتبادر
من الفعل ولم يقل قام مع أنه أخصر في الامتحان إذ يراد بالقيام به
قرينة [illegible] ما في الحد المحدود باعتبار معناه اللغوي
ولم يشترط كون الفاعل مذكورا كما في العامل [illegible] وينتقض بإعمال
مصدر محذوف الفاعل أو مبني المفعول كأعجبني ضرب زيد ضربا على
تقدير الإضافة إلى المفعول وضرب زيد ضربا على بناء المفعول

أو

أو المصدر لم يوضع إلا لما هو صفة الفاعل وهو الداخل
في مفهوم المشتق فيصدق عليه أنه مما فعله فاعل عامل مذكور
وإن لم يذكر الفاعل سواء أريد بالفعل معناه الظاهر أو القيام به
إذ وضع المجهول لنسبة الوقوع إلى المفعول لا لنسبة القيام
على ما حققه الفاضل العصام وقال ويصدق على مثل موتا
في المثال المذكور أنه مما فعله فاعل عامل مذكور وإن أريد
بالفعل معناه الظاهر إذ المراد بالفاعل المعنوي لا الاصطلاحي
فلا حاجة إلى الصرف عن الظاهر وأقول نعم لكن الظاهر المتبادر كون
ذلك الفاعل مدلول الفاعل الاصطلاحي للعامل المذكور فلا بد
من الصرف عنه وما ذكر في الامتحان من أنه يحتاج إلى أن يراد
بالفاعل ما يعم نائبه فإنما هو على مراد الفاضل ليكون وجها
لعدوله عن حد ابن الحاجب لا أنه لا يحتمل توجيها آخر حتى يرد أنه
يرد عليه ما أورده ههنا وفي الاختيار هنا فأبقى ما يحتمل
توجيها آخر وأصلح ما لا يحتمله حيث قال عامل بدل فعل إذ يحتاج
فيه إلى أن يراد به ما يعم المشتق والمشتق منه لئلا يخرج ما عامله
اسم ولا قرينة وهو تكلف وخلاف الظاهر إذ الظاهر يراد به الاصطلاحي
وقد صرح فيما علقه على الامتحان بمجيء [illegible] ورود الاعتراض لكنه

قرينة مذكورة صفة للعامل لفظا نحو ضربته ضربا او تقديرا
نحو فضرب الرقاب اى فاضربوا خرج به ما لم يذكر عاملا اصلا مثل
الضرب واقع وبينهما ابعد ما اندفع ما اورده في الامتحان على
ابن الحاجب انه يحتاج فى ان يراد بالمذكور ما يعم الحكمي مع عدم
القرينة وهو تكلف لانهما قرينتان مقتضيتان المقصد التعموم بمعناه
صفة ثانية له اى ملابس بمعنى ذلك الاسم ومعنى الملابسة الاشتراك
في معنى مدلولهما اما مطابقة فيهما كضربى ضربا او تضمنا كذلك
كضربت ضربة او مختلفا كضربت ضربا او ضربى ضربة ذكره في
الامتحان وهذا ظاهر انه خفي على الفاضل الجامي حيث قال المراد
اشتمال الكل على الجزء وهو مع كونه خلاف الظاهر غير متمشي
في النوع والعدد ومعمول المصدر والمص حمل مراد القاضي
على هذا او جعله من باب عدم لمبحث ابن الحاجب ولا احتمال
لتوجيه حسن كما نقلناه عنه ابقى على حاله هنا فهو انه خرج به
مثل تاديبا في مثل ضربته تاديبا لان التاديب مما يحصل الا
وما يليق بالشخص من الضرب وسيلة له كالشتم والنصيحة وغير
ذلك وكراهة في كرهت كراهة اذا كانت مفعولا به اذ المراد
بالاشتراك في المدلول ان يقصد باحدهما ما يقصد بالآخر

ولم

ولم يقصد هنا بالعامل ما يقصد بالمصدر بل قصد تعليق
مع ان المراد بالاسم المنصوب ولو تقديرا او بالفعل ما هو عامل
فيه بقرينة ان كلامه مسوق لبيان المنصوب وتعداده وتمييز
بعضه عن بعض بعد ما ثبت كونه معمولا لعامل ومنصوبا
به بسبب بيان جميع العوامل وكيفية اعمالها وشرائطها وان الفعل
وما بمعناه ينصب معمولات كثيرة فلا يرد عليه ما اورده على
ابن الحاجب من عدم تمام منع حده لصدقه على نحو ضربت
وضربى شديدا ولم يسبق في كلامه هذا البيان فلا يراد فيه
ما اريد في كلام المص ولذا عدل القاضي عنه في اللب هذا
غاية ما ينتصر له في هذا المقام والعلم بالحقيقة عند الملك
العلام نحو ضربت ضربا مثال لما هو للتاكيد وضربته بالكسر
مثال لما هو للنوع وضربة بالفتح مثال لما هو للعدد ثم ان تلك
الملابسة دائمة بخلاف الملابسة بلفظه فانها غير دائمة بل اكثرية
ولذا قال وقد يكون العامل ملابسا بغير لفظه اي اسم ما
فعلا او المفعول المطلق هذا هو الملايم للسياق ويجوز العكس
اما مادة نحو قعدت جلوسا او بالمعنى انبتكم الله نباتا وقد يحذف
فعله الاصطلاحي والتخصيص للاصالة وكثرة الحذف فيه

قوله هذا التركيب لا يصح بطريق الحقيقة لو لم يكن القعود مخصوصا بما بعد القيام والجلوس بما بعد الاضطجاع كما ذكر في شرح المصابيح ولا يخفى انه مثال للمغايرة النسبية عصام الدين

قوله نحو قعدت جلوسا قال زين العرب في شرح المصابيح [illegible]

قوله وقد للتقليل ويكون فعل من افعال الناقصة اسمه مستكن فيه راجع الى المنصوب المفعول المطلق وخبره بغير مضاف الى لفظه والضمير المجرور راجع الى عامله والجملة اعتراض او مقيدة استيناف او عطف على مفهوم الكلام او مقدر في المقام اى يكون بلفظه كثيرا ويكون بغير لفظه قليلا

او الدال على الاول بقرينة ذكر العامل في التعريف والفعل بل هو

هنا وكونه نكلما عند عدمها وللتنبيه على هذا لم يجعل عامله

مع كونه اظهر ولم يكتف برجوع الضمير اليه مع كونه اخصر على انه يحتمل

ان يرجع الى المفعول المطلق لقيام قرينة اولا حذف به وبيانها

الا نسيا اما جوازا نحو خير مقدم لمن قدم اى قدمت قدوما

خير مقدم او وجوبا سماعا نحو ايضا اى آض ايضا اى عاد ثم

غلب في معنى مثل ما سبق ويجوز تعدده اى المفعول المطلق

او اسم ما فعله على عامل له للنوع او العدد واما للتاكيد

فلا لان حق المؤكد التاخر كذا في الامتحان ولا يلزم اى المفعول

المطلق لعامل كما يلزم الفاعل حيث لا يجوز حذفه بلا نائب

في غير المصدر مع انهما سيان في كونهما مقتضى النسبة التي هي مدلول

في مفهوم الفعل وشبهه غير المصدر وان فاعلية الفاعل باعتبار

مدلوله بدلالة العامل يدل وضعا على ما يدل عليه بخصوص الفاعل

فانه يدل وضعا على ما يدل عليه الفاعل بل عقلا فافترقا فان الاول

من في اللزوم جواز تركه لا مساواته لذكره كما زعم البعض لكون

كون الذكر اولى لمفيد فائدة والا كان ذكره عبثا المنصوب

الثاني المفعول به لكونه لشدة شبهه بالفاعل لتوقف تعقل

اشارة الى الجواب عن اعتراض الفاضل العصام بانه لو كان كذلك لما جاز حذفها وهو جائز كثير بلا نكير من كلامه وحذف الموصول بدون الصلة قليل في السعة على انه يلزم ح بقاء الضمير بلا مرجع وتفصيل الجواب ان كون اللام موصولا وطلب الضمير مرجعا انما هو قبل النقل لا بعده اذ ح يصير المجموع اسما للمنقول اليه وقد صرح بذلك الفاضل في بحث المعرفة ان المنقول اذا كان صفة او مصدرا فقد يجرد عن اللام كالنابغة في النابغة ثم انه قال بعد اعتراضه المذكور فالتحقيق انه راجع الى موصوف محذوف اى شيء مفعول به واللام ليس بموصول لعدم قصد الحدوث بالصفة اقول فيه انه لو سلم انما يسلم بعد النقل لا قبله فافهم

المتعدى عليه ايضا بخلاف غيره وهو في اللغة الذي الصق به

الفعل وبه نائب الفاعل وضمير عائد الى اللام ذكره في الامتحان

وفي الاصطلاح اسم ما وقع عليه اى تعلق به حسا او عقلا وقوع

هي في هذا المعنى وان كان مجازا لكن صار بالغلبة والاشتهار

كالحقيقة العرفية فصح الاستعمال فيه بلا قرينة بلا واسطة او

بها بقرينة التقسيم فلا يرد انه لا يتناول مثل عرفت زيدا اذ

معنى الوقوع على الشيء السقوط عليه ولا سقوط للشيء على

زيد بل وجود التعلق به عقلا فعل الفاعل اى حدثه القائم

به والمراد بالفعل ما يعم المذكور وغيره وبالاسم المنصوب

ولو محلا فلا يرد مثل زيد منعا ودرهما جمعا في مثل

اعطى زيد درهما اذ زيد لا يدخل في الجنس حتى يحتاج الى

اخراجه ويصدق على درهما اسم منصوب وقع على مدلوله

فعل محذوف الفاعل والمراد بالوقوع الدلالة عليه عبارة

فيدخل مثل ضرب زيد عمرا مع كونه وما ضرب زيد عمرا الوجود

الدلالة عليه عبارة لا الالم يفيد النفي نفيه وهو على قسمين

عام لازم والمتعدى وهو المجرور بالحرف سوى في

واللام وما بمعناهما اذ مدخول الاول مفعول فيه

الى موصوف محذوف اى شيء مفعول به واللام ليس بموصول لعدم قصد الحدوث بالصفة

لا به والثاني مفعول له لا به كما في بحث حروف الجر وخاص
بالمتعدي وقد مر بحث المتعدي واللازم في بحث الفعل
الفعلي ويجوز تقديمه على عامله لقوته في العمل وعدم المانع عنه
والمراد به ما ليس اسم فعل ولا مصدرا والمتقدم اسم معمولها لا
يتقدم عليها الا المجرور بحرف الجر كما سبق في بحثهما ولا مضافا
اليه لشي اذ المعمول لا يتقدم على ما لا يتقدم عليه العامل فلا
يقال انا زيدا غلام ضارب نحو زيدا ضربت وبه مررت وحكمه
مطلقا اي بغير بينة نحو اهذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه او بدونه
نحو فلان يعطي اي يفعل الاعطاء وهذا تكرار لما سبق في بحث
العامل الفعلي وحذف فعله اي عامله من نظير لقيام قرينة
نحو زيدا لمن قال من اضرب اي اضرب زيدا المنصوب الثالث
من ثلاثة عشر المفعول فيه مثل المفعول به قدمه موافقا للكافية لكون
مدلول الفعل في الجملة بخلاف المفعول له وعكس في اللب لكون
المفعول له سبب الفعل وجودا او تصورا بخلافه وهو اسم ما
اي شيء فعل فيه اي في ذلك الشيء مضمون عامله اي ذلك الشيء فعلا او
شبهه او معناه فالاضافة لادنى ملابسة او سهوا على التسامح
او على حذف المضاف ولو قال ما فعل في مدلوله مضمون عامله

ومعنى التسامح هو ان لا يعلم غرض المتكلم من كلامه ويحتاج في تفهيمه الى لفظ آخر وقيل استعمال اللفظ
في غير حقيقته بلا قصد علاقة ولا نصب قرينة دالة عليه اعتمادا على ظهور الفهم من المقام
حسن چلبي

وجعل

وجعل ما عبارة عن الاسم المنصوب او قال الاسم ما فعل فيه مضمون
العامل لكان اظهر واسلم ولعل الاسم لا يمكن التوجيه في فيه فافهم
بعض وقع فيه مدلول عامله الذي هو الحدث مطابقة كما
في المصدر او تضمنا كما في غيره مؤثرا فيه فاعل العامل او لا
من حيث انه وقع فيه ذلك المدلول فدخل فيه نحو ما ذكر زيد
يوم الجمعة وخرج عنه شهدت او فضل الله يوم الجمعة فان وقوع
الشهود والتفضيل فيه ليس من حيث انه وقع فيه بل من حيث انه وقع
عليه وخرج بقوله مضمون عامله لان يوم الجمعة يوم طيبا فان
الطيب ليس بمضمون العامل من زمان او مكان بيان لما واشارة
الى القسمين اللذين من بيان حكم كل منهما وشرط نصبه اي
كونه مفعولا فيه كما هو مذهب الجمهور فانهم لا يطلقونه الا على
المنصوب بتقدير في واما المجرور بها فمفعول به غير صريح عندهم
بخلاف ابن الحاجب حيث جعله مفعولا فيه وتبعه المصنف كما مر
في بحث العامل لفظا لا محلا فانه لا يحتاج الى الشرط تقدير في
وقد مر اشتراط تقديره في بحث حروف الجر ويجوز تقديمه اي المفعول
فيه على عامله اطلق يجي نائب الفاعل على ما مر في بحث حروف الجر
ولو كان العامل معنى فعل واذا جاز التقديم عليه مع كونه الصفة

اضعف فلا يجوز على غيره اولى وحذفه مطلقا بقرينة اولا وحذف
عامله لقرينة نحو يوم الجمعة لمن قال متى سرت اى سرت والمنصوب
الرابع من ثلثة عشر المفعول له مثل ما ضربت غير ضربة قد تم لما ضرب اى
سبب الفعل ولانه يحذف اللام يشبه المفعول المطلق حتى عدهم
بعضهم منه وهو اسم ما اى شى فعل لاجله اى وقع لاجل حصول
كمعوذ عن الحرب جبنا او تحصيله كضربته تاديبا وخرج به سائر
المفاعيل مضمونه عاملا اى مدلوله الذى هو الحدث تذكرها
فلا يرد مثل وجدت التاديب الذى ضربت لاجله عجيبا حتى
يحتاج الى دفعه بقيد الجنسية كما فى عبارة ابن الحاجب وشرط
نصبه لكونه مفعولا له لفظا اذ نصبه محلا لا يحتاج الى الشرط تقدير
اللام وقدم شرط تقديرها ايضا فى بحث حروف الجر ويجوز تقديمه
على عامله ان لم يكن نائب الفاعل كما مر اذ يجيء ابن شهر بعد الواو
مجرورا او نكرة مطلقا اختاره على الحذف تنبيها على انحطاط رتبته
عن رتبة ما سبق ويجوز حذف عامله لقرينة كقولك تاديبا لمن
قال لم ضربت زيدا اى ضربته والمنصوب الخامس المفعول معه
قيل معه نائب الفاعل كيه ولسوقيوا عتقد بعض نصبه بما جنه
بعض النحاة من اسناد الفعل الى اللازم النصب وتركه منصوبا

ورفعه تقديرى للزوم ظرفيته كانه مشغول باعراب المحكى وهكذا
كلام ذم الظرفية ورده المصنف فى الامتحان والحق ان نائب الفاعل
ضمير المصدر فى المفعول ومعه ظرف له

جريا

جريا على ما هو عليه فى الاكثر والمذهب وقولهم لقعد
تقطع بينكم على قراءة النصب وفيه نظر اذ القاعدة لا تثبت
بالاحتمال والاسناد الى المصدر ثابت مقطوع فوجب الحمل عليه
ههنا وفى الاية الكريمة اى الذى فعل الفعل معه وذكره
فى الامتحان وفى هذا التفسير اشارة الى ان نائب الفاعل هو
المعهود لا المطلق فينوب عن الفاعل فلا يرد ان الاسناد الى
المصدر المؤكد وهو ملفوظ لا يجوز لعدم الفائدة فيه فكيف
الا نوى ولم يلفظ والى الجواب عما ذكره الفاضل العصام
من ان الواجب ح المفعول هو معه لان مسنده صفة جارية
على غير ما هى له وتقريره ان هذا انما يجب اذا كان مرجع المستكن
مقدما على مرجع البارز حتى لو لم يؤت بالمنفصل لتبادر ان
المستتر راجع الى الاقرب فيؤتى به على خلاف الظاهر للتنبيه على
ان مرجعه خلاف الظاهر وهو الابعد وهنا ليس كذلك اذ المفعول
متقدم على الفعل الذى هو مفهوم من المفعول فيكون رجوع
الضمير على وفق الظاهر فلا حاجة الى التنبيه المذكور وهو المذكور
اى المنصوب الذى ذكر فخرج كل رجل وضيعته فلا حاجة لا
لاخراجه الى تقييد العامل بكونه غير معنوى مع انه لا قرينة له

ثم المراد به ما يقابل المقدر ليفيد عدم جواز حذف المفعول
معه كالمذكور المذكور سابقا بعد الواو وخرج به سائر المنصوبات
لانها سوى الحال بالواو بمصاحبة معمول فعل او شبهه او معناه
وخرج بتلك الحال والمراد بالمعمول اعم من الفاعل والمفعول الذي
ليس بمنصوب ليتحقق العدول الى النصب الذي هو نص على المقصود
الذي هو الاصل فيها فلا عدول الى النصب حتى يكون نصا على المقصود
نحو حسبك وزيدا درهم بخلاف نحو كفاك وزيدا فانه كضربت زيدا
وعمرا وهو من قبيل العطف لا غير بالاتفاق وتجويز الفاضل
الجامي كون الاول مفعولا معه دون الثاني تحكم صرح به الفاضل العصام
ثم ان معنى المصاحبة المشاركة في الفعل مع عدم المفارقة فيه في زمان
واحد على ما ذهب اليه الاخفش من انه لا مفعول معه الا ما يصح
عطفه على معمول عامله واما على ما ذهب اليه غيره فالمقارنة مع حصول
التلبس بالفعل والمشاركة فيه ليست بشرط كقولهم استوى الماء والخشبة
اي ارتفع وسرت والنيل اذ لا ارتفاع في الخشبة ولا سير في النيل و
اجيب بانه اريد بالاول معنى التساوي اي تساوى الماء والخشبة في
العلو وبالثاني معنى الانتقال فيوجد المشاركة ويصح العطف نحو
جئت وزيدا وما لك وعمرا وجئت انا وزيدا وزيد ولا يجوز تقديمه

اي المفعول المذكور الذي في تعريف المفعول المطلق منه

بدونه المصاحب على عامله قيد اتفاقي لان عامل المصاحب
الا الواو لانه ليس من العوامل بل هو واسطة على ما هو الراي
الصحيح لا المعنوي اذ لا يتصور فيه التقديم ولذا لم ينصب
ضيعته في كل رجل وضيعته في لا على المعمول المصاحب
لاقتضاء معنى الواو سبق القرين ولا مع المصاحب لانه اما فاعل
او مفعول غير منصوب وهو اما نائب الفاعل او مضاف اليه
وكل منهما لا يجوز تقديمه على عامله ولا يجوز تعدده كما لا يجوز
تعدد مع لما مر من عدم جواز تعلق الجارين بمعنى واحد بعامل
واحد ولما فرغ عن المفاعيل الخمس شرع في الملحقات بها فقال
المنصوب السادس الحال وهي ملحقة بالمفعول فيه لوجود
معناه فيها قدمها على التمييز مع انه ملحق بالمفعول به من انه
منصوب واقع بعد تمام العامل لان لها شبها بالمفعول به
ايضا من حيث انها فضلة يتم الكلام بدونها مع كونها اكثر
منه وهي في اللغة من حال يحول اي انقلب وتغير سمي بها
العرفي لانقلاب مدلوله وتغيره غالبا وقيل من الحال بالمعنى
المقابل الماضي والمستقبل لانه يدل على زمان يكون الفاعل
فيه فاعلا والمفعول مفعولا كما ان الحال الزمان يدل على زمان

انت فيه وفي عرف النحاة ثم اي منصوب اسما او جملة يبين
هيئة الفاعل او المفعول بطبع الخلو وكلا بخرجه مثل ضرب زيد
عمرا راكبين خرج بها التمييز لانه يبين الذات وباضافتها اليه
المصدر في ضربت ضربا شديدا او رجعت قهقرى فانه يبين
هيئة العامل وبما عرفت من ان المعرف هو المنصوب بالاصالة
عرفت ان المنصوب بالتبع غير داخل في الجنس ولا حاجة في اخراجه
الى اعتبار قيد الحيثية بل لا وجه له ثم الهيئة وهي الحالة والكيفية
اعم من ان تكون له باعتبار نفسه او متعلقه نحو جاءني زيد قائما
ابوه ومن ان تكون محققة او مقدرة مثل قوله تعالى فادخلوها
خالدين اي مقدرين الخلود وتسمى الاولى حالا محققة والثانية
مقدرة ومن ان تدوم له حقيقة او حكما بان تتصف بها غالبا
او لا تدوم وتسمى الاولى دائمة ومنها المؤكدة والثانية منتقلة
ومن ان تدل عليها هيئتها وحدها او مع المادة فالاولى نحو
جاءني زيد والشمس طالعة فان هيئة الحال فيه وحدها تدل
على هيئة الفاعل وهي المقارنة بطلوع الشمس كذا ذكره الفاضل
العصام لفظا او معنى اي سواء كان الفاعل او المفعول به
لفظيا بان يكون فاعلا او مفعولا به في اللفظ او معنويا بان يكون

احدهما في المعنى وان كان في اللفظ خبرا او مبتدأ كما في مثال
الماتن او مفعولا مطلقا كضربت الضرب شديدا فانه
بمعنى احدثت الضرب شديدا او معه فانه في المعنى اما
فاعل او مفعول به نحو استوى الماء والخشبة قائمة وحسبك
وزيدا قائما درهم او مضافا اليه نحو بل اتبع ملة ابراهيم
وان يأكل لحم اخيه ميتا وكذا قوله تعالى ان دابر هؤلاء مقطوع
مصبحين فانه في معنى هؤلاء مقطوعون بالكلية مصبحين
مثل ضربت زيدا قائما حال من الفاعل او المفعول به اللفظي
وهذا زيد قائما حال من اسم الاشارة كما هو راي الفاضل
العصام او من زيد كما هو راي الفاضل الجامي والعامل
معنى التنبيه او الاشارة المفهوم من هذا وعاملها اي الحال الفعل
مطلقا او شبهه كذلك نحو قدمه او معناه ماهو المراد منهما وهذا
توطئة لبيان امتناع تقديمها على المعنوي وجوازه على غيره
لان المراد من تخصيص الامتناع به وشرطها ان تكون نكرة
لان الغرض منها وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها
يحصل بها فصار التعريف حشوا وقال الفاضل العصام الاظهر
ان الاصل في الحال التنكير كما في خبر المبتدأ فاشتراط التنكير

وتاويلهم الاحوال الكثيرة الواقعة معرفة بالتنكير نكرة دالة
يوجب التنكير انتهى وبقي ينبغي لهم في بيان وجه كون صاحبها
معرفة غالبا انه محكوم عليه في المعنى والتعريف اصل فيه فانه يعلم
منه ان يكون التنكير اصلا فيها لكونها محكوما بها في المعنى والاصل
فيه التنكير ولا تتقدم اي الحال فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو
قائما على العامل المعنوي لضعفه مع كونها في المعنى كالمفعول والذي
يجوز تقديمه عليه كما مر وان اي الظرف لم يعمل نحو في الظرف كما قال ابن
الحاجب ولو ظرفا عند سيبويه مطلقا وعند الاخفش اذا لم
يتقدم المبتدأ على الحال نحو قائما زيد في الدار او قائما في الدار
زيد واما اذا تقدم عليها جاز تقديمها عليه عنده نحو زيد قائما
في الدار وخرقه ابن الحاجب الدقاق بقدم الحال الظرفي على الحال مطلقا
وقد سبق وجه عدم تقديم معمول اسم الفعل عليه
منطلق لا على ذي الحال ولقد احسن في هذه الزيادة اذ بها يندفع
الخلل الواقع في عبارة الكافية المجرور بحرف الجر او الاضافة لانها
تابع وفرع له والمجرور لا يتقدم على الجار فلو يتقدم تابعه
ايضا لو رد بان هذا منقوض بجواز مثل راكبا جاء في زيد مع عدم
جواز تقديم ذي الحال عليه لكونه فاعلا واجيب بمنع عدم الجواز لان
هذا المعنى يؤدى بالتقديم ايضا لكن لا يستحق فاعلا بل ..

بخلاف

لانه لو تاخر قائما وقيل زيد كعمرو قائما
فاعلا يحتمل ان كلا منهما حال فلا يستقيم المعنى
يعني العامل المعنوي لضعفه فيما يعلق بمعنى
الفعل اذا كان العامل ذا حدثين ولكل
حدث متعلق ولكل متعلق حال فيلي كل
حال متعلقه نحو زيد قائما كعمرو قاعدا
يعني التشبيه يقتضي مشبها ومشبها به
فحال كل يليه ومنه هذا بسرا اطيب
منه رطبا ... في فتح الاسرار

بخلاف المجرور فلا نقض كذا ذكره الفاضل العصام لكن يرد
على هذا انه يجوز التقديم على المضاف اليه ما لاضافة اللفظية
لجواز تقديمه على المضاف نحو الاسم المضاف اليه فقط اذ كان
مفعولا او بنوال اسم الفاعل ايضا اذا كان فاعلا مع انهم صرحوا
بانه لا يجوز اتفاقا الا اذا جاز حذف المضاف واقامة المضاف اليه
مقامه نحو فاتبع ملة ابراهيم حنيفا ويمكن الدفع بان الاضافة
المعنوية اصل واللفظية فرع فلما لم يجز ذلك في المعنوية وان زال
اسم المضاف اليه معمولا مطلقا على ما صرح به الرضي والسيد
عبد الله في شرح لب الالباب وهو المفهوم من اطلاقاتهم وقال
الدماميني في شرح التسهيل نقلا عن مصنفه ان المراد بالاضافة
ما هو المحضة اذ في غيرها يجوز تقديم الحال على المضاف اليه لكونها
في تقدير الانفصال فلا يعتد بها نحو هذا ملتوتا شارب السويق
الآن او غدا فلا يقال مررت جالسا بزيد ولا جاء في مجردا عن
الثياب ضاربة زيد هذا مذهب سيبويه واكثر البصرية وهو
التحقيق وهو المختار عند المص ونقل عن البعض الجواز في الاول وفرقا
بينهما بان حرف الجر كالجزء من العامل لكونه معديا له فكانه من تمام
كالهمزة والتضعيف فالمجرور في حكم المنصوب فاذا قلت

ربما كسب ... على ... اي جواز تقديم الحال على ذي الحال المجرور بحرف الجر

مثلا ذهبت راكبة بهند فكأنك قلت اذهبت هندا ولتعدّ لالا

يتعدى مع وما ارسلناك الا كافة للناس اي الا للناس كافة

والمصرح بتعديه ولو احتمل التمثيل به اذ المؤكد بالشيء لا يلزم

ان يكون في حكمه من كل وجه على ان جزئيته من المجرور بحسب المعنى اظهر

من جزئيته من العامل بحسب المعنى واعتبار جانب اللفظ اولى من جانب

المعنى في هذا النص والآية الكريمة مما لا يصلح للاستدلال لجواز

كون المتقدم الا رسالة كافة للناس اي عامة شاملة لهم من الكف

فانها اذا عمتهم فقد كفتهم ان يخرج منهم احد او كونها حالا من الكاف

والتاء للمبالغة كما في مثل علامة لما تقرر ان الحال المحصورة لا تتقدم

الا جامعا لهم في الابلاغ ذكره الزجاج والاعتراض بان كف بمعنى

جمع ليس بمحفوظ ممنوع قال ابن دريد كل شيء جمعته فقد كففته

ومنه حديث الحسن رضي الله عنه ان رجلا كان به جراح فسأله

كيف يتوضأ فقال كفه بخرقة اي اجمعها حوله ولو سلم فباب المجاز

اوسع والكف بمعنى المنع وقد يلزمه الجمع وما قيل فالمعنى الا

كافا لهم عن الشرك وارتكاب الكبائر مما هو تبع بشيرا ونذيرا

فافهم على انه يحتمل ان يكون العامل الارسال ليتعلق الناس كما لا يخفى

فلا بد من التقدير مثل الا لدعوة الناس في الجنة كافة راكبة

١٢١

لدلالتها على الاجتماع والا لا تدل على الهيئة على ما ذكره بعض

الافاضل ولو سلم عدم دلالتها عليه على ما ذكره الرضي فلا يخلو عن

الابهام ولو كان المراد بها الافادة تاكيد عموم الناس كما ان لفظ

اي شمال الكافة الناس بالاضافة مع ان الحال المحصورة لا تتقدم

على ذي الحال فلا يتجه ما قيل ان كلا من الاحتمالين ضعيف وتعسف

لا يمنع الاستدلال بالظاهر ولو كان صاحبها نكرة محضة اي

غير مخصصة بما سوى التقديم وجب تقديم الحال عليها بشهادة

الاستقراء وقيل لئلا يلتبس بالصفة في ذي الحال المنصوب

ثم قدمت في سائر المواضع طردا للباب وردّ بانه لو اقتضى

اللبس التقديم ايضا اذا خصصت بوصف او غيره لوجود الا

لتباس فيه ايضا مع انه لم يجب كما صرحوا به ويفيده قوله

محضة وقيل للتخصيص بالتقديم تخصيص المبتدأ بتقديم الخبر

الظرف فانها بمنزلته ورد بانها بمنزلة ظرف الزمان ولا يصح

الاخبار به عن الجثة اقول عدم الصحة في الحقيقة مسلم

واما في التنزيل الذي هو المراد هنا فلا فافهم نحو جاءني راكبا

رجل وتكون اي الحال الجملة لدلالتها على الهيئة كالمفرد وان كانت

الا ان تكون مفردا كالمفرد لانها انشائية لا انها بمنزلة الخبر

قال الدماميني وابطاله بانه مما يزيد فيه التاء للمبالغة ثلاثة ابنية تشابه وفروقة ومهذارة غير مجمع لان غايته شهادة على النفي في مقابلة شهادة على الاثبات من امام معتمد على الحصة الثقة باطل الثبوت رواية

Copyright University

عن ذى الحال واجرائها عليه فى ضمن الحكم عليه والانشاء لا يصلح

ان يحكم به على شى ولما كانت الجملة مستقلة فى الافادة لا

تقتضى ارتباطا بغيرها والحال مرتبطة به فاذا وقعت جملة

فلا بد فيها اى فى الحال الكائنة جملة من رابط يربطها الى صاحبها

وهو الضمير فقط فى المضارع المثبت مع فاعله اذ الكلام

فى الجملة ولا يجوز دخول الواو عليه لمشابهته اسم الفاعل

المستغنى عنه مع كونه واردا على اصل الحال من الدلالة على

الحدوث والتجدد وعلى نهجها فى الاستعمال من التجرد عن حرف

النفى ونحو قمت واصك وجهه وقوله نجوت وارهنهم مالكا

وقد تعلمون انى رسول الله اليكم متاول بتقدير المبتدا او جعل الواو

فى الاول للعطف قال الفاضل العصام ولو جعلوا الحكم اكثريا

لكان اقرب الى المطلوب ولم يحتج بكونه عابرا فتدبره فى التسهيل

ولم يحتج والثانى فى الثانى بل نحو جاء زيد يركب والضمير مع

مع الواو او الواو وحده او الضمير وحده فى غيره اى المضارع

المثبت من المضارع المنفى والماضى المثبت والمنفى والجملة

الاسمية اما الضمير فظاهر لانه الرابط فى كل جملة وقعت موقع

المفرد واما الواو فلاحتياج الجملة الحالية الى فضل ربط لا

بخلاف سائر الجمل المحتاجة الى الرابط لان الخبر من تمام الكلام والصلة من تمام جزئه والصفة لكونها تابعة للموصوف قائمة به كالتهما من تمامه
فلا حاجة لها الى فضل ربط نعم قد يصدر الخبر والصلة بالواو وا ذا حصل لها ادنى انفصال كمن ما حسبك الا وانت بخيل وما جاء زيد الا
وهو فقيه كما ذكر الرضى منه

لا سيما الاسمية لكونها فضلة وظاهرة فى الاستقلال فتصدر

بها للاحتياط فيجوز الاكتفاء باحدهما لوجود الربط المعنوى

فى الجملة والورود على اصل الحال او على نهجها لكن الغالب فى الاسمية

وفى حكمها الجملة المصدرة بليس لانها لمجرد النفى على الاصح والابلغ

على الزمان وهو كمنفى داخل على الاسمية الواو واما مع الضمير لقوتها

فى الاستقلال وعدم التعلق بذى الحال لانها لدلالتها على الثبوت

غير واردة على اصل الحال او على نهجها فنا سب ان يكون الرابط فيها

فى غاية القوة واما بدونه لدلالتها على الربط من اول الامر فكتفى

بها وقال الرضى اجتماع الضمير مع الواو فى الاسمية وانفرادها

متقاربان فى الكثرة لكن اجتماعهما اولى احتياطا وقال الفاضل العصام

الضمير لربط الحال بذى الحال ولا بد من ربطها بالعامل لانها لتقييده

والرابط به فى المفرد هو النصب وقد اختفى فى الجملة فذكر الواو

بجملة لدلالتها على المقارنة التى باعتبارها يربط الحال بالعامل فالتزم

فيما هو اظهر فى الاستقلال على الباقى ومنع فيما يشبه باسم الفاعل وزنا

ومعنى وجوز فيما يشابهه بتلك المشابهة واما الضمير وحده فيها

فمعلول بضعف لعدم الدلالة على الربط من اول الامر نحو جاءنى

زيد لا تركيب بالضمير وحده او ولا تركيب بيده مع الواو او ولا تركيب

ما طرى للمضارع الماضى المنفى والمثبت المنفى منه

ما طرى للجملة الاسمية المثبتة منه

Copy … g … versity

بالواو وحده مثال المضارع المنفي او جاء في زيد راكب بالخبر
وحده او يركب به مع الواو او وركب عمرو بالواو وحدها مثال
الماضي المثبت او جاء في زيد هو راكب بالضمير وحده او وهو
راكب به مع الواو او وعمرو راكب ... بالواو وحده مثال الآتي
ولم يتعرض للظرفية لدخولها في الفعلية عنده كما مر ولا للشرطية
ايضا لانها لا تقع حالا وبحالها لان الشرط يقتضي الصدارة وعدم
الربط والحال عن الاسم متصل صاحبها الا بجعلها خبرا عن ضمير ذي الحال
فيربط بالمبتدا لكونه لازما له فيكون من قبيل الاسمية نحو جاءني
زيد وهو ان تسأله يعطك او بانسلاخ معنى الشرط فتكون
فعلية مثل اتيتك وان لم تأتني ويجوز تعدد الحال كالخبر نحو جاءني
زيد راكبا ضاحكا وحذف عاملها اي الحال لقرينة مقالية او
حالية نحو راشدا مهديا لمن قال اريد السفر ولمن تهيأ له او شرع
فيه اي سر او اذهب راشدا فيما يمكن فيه ... الرشد
بنفسك مهديا فيما لا بد فيه من دليل فلا يرد ان الرشد فرع
الهداية فينبغي تقديمها عليه ثم ان هذا يحتمل الترادف والتداخل
لكنه على الثاني لا يكون مما نحن فيه كما اذا كان صفة ولم يتوقف
لازم فيه لفظا او تقديرا لماضي المثبت لان بما ذكر في وجه

لايتم

النقريب سوق الدليل على وجه يستلزم المطلوب وبعبارة اخرى تطبيق الدليل على المدعى
وبعبارة اخرى كون المطلوب او ما يساويه لازما من الدليل وعدم تمامية التقريب كون اللازم لا مطلوبا
والمطلوب لا لازما للمصحح

لايتم التقريب كما ذكر في الامتحان فلعله اختار مذهب الاخفش
والكوفيين من عدم اللزوم وقس عليه عدم تعرضه لتجرد
المضارع المثبت بخلوه عن علامة الاستقبال كما ذكره صاحب التسهيل
والمنصوب السابع من ثلثة عشر التمييز ويقال له التبيين والتفسير
والمميز بكسر الياء وهو الانسب للتجريد وبفتحها ايضا باعتبار
ان المتكلم يميزه من بين الاجناس لرفع الابهام فقدمه لانه معمول
بلا حاجة الى الواسطة بخلاف المستثنى وهو ما اي نكرة يرفع
الابهام لم يذكر المستقر كما ذكره ابن الحاجب والوضعي كما ذكره البيضاوي
لان الغرض من ذكرهما اخراج صفة المشترك مثل رأيت عينا
جارية والتوابع غير داخلة في المقسم كما عرفت حتى يحتاج الى قيد عن
ذات فخرج الحال فانها ترفع الابهام عن صفة صاحبها وكذا المثنى
والنوع مذكورة تامة باحد الاشياء الخمسة وقد سبق في بحث
الاسم المبهم التام او عن ذات مقدرة اشارة الى تقسيم التمييز الى نسبة
كائنة في جملة نحو طاب زيد نفسا اي طاب شيء من زيد بالاضافة والتمييز
فيعين نفسها في خاص بالانتصاب عنه وقيل بالابدال ويرد بانه
لا ابهام في المنسوب اليه وهو زيد ولو ابدل لانهدم الابهام
ويستغنى عن التمييز على انه يحذف المبدل منه وهو تكلف

قوله وهو نشأ الضمير راجع
الى الحال الذوات المقدرة والتذكير
باعتبار الخبر او الذات ... وبونشه

بلا ريب او فيما اضافها الى مشابه الجملة من اسم الفاعل
نحو الحوض ممتلئ ماء اي ممتلئ شيئه والتمييز فيه خاص
لمتعلق ما انتصب عنه وفاعل مجازي في المعنى واسم المفعول نحو الارض
مفجرة عيونا والتمييز فيه في حكم الفاعل لكونه نائبه والصفة المشبهة
نحو زيد طيب ابا والتمييز فيه عين اضافي محتمل اي طيب ابوه
او ابوته لم يذكر في المشابه المثال الذي يكون التمييز فيه خاصا
للمنتصب عنه اكتفاء بما ذكر في الجملة كما لم يذكر فيها الامثلة التي
ذكرها فيه اكتفاء بما ذكر فيه اذ لا فرق في التمييز بينهما وابوة
عرض اضافي وكذا الاب عين غير اضافي خاص بالمتعلق ووجها جسمي
جزء المنتصب عنه وافعل التفضيل نحو زيد افضل من عمرو علما
عرض غير اضافي او في نسبة كائنة في اضافة نحو يعجبني طيبه ابا او ابوة
ودارا او علما او وجها وهذا التمييز اي ما يرفع الابهام عن مقدر فاعل
في المعنى حقيقة او مجازا كما اشير اليه اذا تبين ان هذا التمييز لا يجب ان يكون
عين الذات المقدرة ومحمولا عليها كما يجب في المذكورة بل يكفي
اشتماله على المحمول ومثل العيون في قوله تعالى وفجرنا الارض
عيونا لفاعل في المعنى بجعل العامل لازما اي انفجرت عيونها كما
في الحال او في حكمه بجعل العامل مجهولا اي فجرت عيونها كما

كما في شرح التسهيل او في قول المص والارض مفجرة عيونا مشار
بها الى الثاني فافهم فلذا اي لاجل انه فاعل في المعنى لا يتقدم على
عامله كالفاعل والثاني انه والمبرد يجوز تقديمه على الفعل وحده
اذ الفاعل لا يجب ان يكون في حكمه من كل وجه وفيه انه يقتضي
تقديم البناء على الابهام وفاتنا في الغرض من التمييز وهو الابهام
اولا والتفسير ثانيا والتمييز لا يكون الا نكرة بدليل الاستقراء
وقيل لاصالتها وعدم الاحتياج الى التعريف فتدبر والمنصوب
الثامن من ثلثة عشر ما يطلق عليه في العرف لفظ المستثنى
قدمه على خبر باب كان لانه معمول الناقصة خاصة بخلافه وما لم
يمكن تحديده مطلقا بحسب المعنى لكونه عنده مشتركا لفظيا
قسماه مختلفا الحقيقة قسم اولا الى قسمين ثم عرف كلا منهما لان
لكل منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته
بتعريفه فقال وهو نوعان متصل وهو اسم المخرج باعتبار
الحكم والمراد عن متعدد علم دخوله فيه باعتبار المفهوم اذ الاخراج
عنه يستلزم الدخول فيه فلا تناقض سواء كان من جنس الجزئيات
كما في القوم الا زيدا او الاجزاء نحو اشتريت العبد الا نصفه بالا او احدى
اخواتها لم يشترط الاكتفاء بذكرها في اثناء المباحث بدلالة فائدة

وَالمستثنى المطلق وهو المذكور
بعد الا او احدى اخواتها نحا لفا
لما قبلها نفيا او اثباتا فيعم القسمين
والمراد هنا ما صدق عليه هذا المفهوم
العام من افراد القسمين
لان المقام مقام بيان الاحوال
وهو للافراد
فتح الاسرار

بَعِدَ ولما بمعنى الا وقال الفاضل العصام هذا البحث تمام
التعريف بل لمزيد التوضيح فلا بأس بالنقض وعدم التصريح
و منقطع وهو المذكور بعدها اى الا او احدى اخواتها حال كونه
غير مخرج من لوله عن متعدد للعلم بعدم دخوله فيه باعتبار المفهوم
كجاءنى القوم الا حمارا او المراد كجاء فى القوم الا زيدا مشيرا الى جماعة
خالية عن زيد وعدم الدخول فى المراد فى هذا القسم بالقرينة كالاول
وفى الحكم بباب الا واما فى المتصل فكلاهما بباب الا فلا يلزم تداخل
القسمين والمستثنى مطلقا ولذا اظهر منصوب وجوبا بقرينة
قوله ويجوز فيه النصب اذا كان بعد الا احترز عن سوى وسواء
وغير لانه لا نصب بعدها بل جر وعن خلا وعدا وليس ولا يكون
فان النصب بعدها غير مقيد بكونه فى موجب تام غير الصفة بيان
للواقع لئلا يذهل اذ لا يكون بعدها المستثنى حتى يحترز عنه
لاختلاف حكمه فى كلام موجب اى مثبت لا نفى ولا نهى ولا استفهام
فيه اذ لا يجب النصب فى غيره بل يجوز هو ويختار البدل تام اى
مذكور فيه المستثنى منه اذ لولاه لكان مفرغا وهو لا يصح فى
الموجب الا قليلا كما سيجىء قيل وجه وجوب النصب فيه مشابهته
بالمفعول فى كونه فضلة بجيئه بعد تمام الكلام وتعذر البدل

امّا فى الاول فلفساد المعنى على تكرير العامل للزوم الايجاب فى المستثنى والمستثنى منه على تقدير تكريره بخلاف
غير الموجب لامكان تكرير اصل العوامل مع ترك النفى العارض وفيه انه لا يوجب بعد الاثبات النفى كما فى قرات
الا يوم كذا بتقدير ما قرات يوم كذا وللزوم كون المستثنى منه فى حكم التنحية فيكونا فى حكم التفريغ وهو ممتنع فى الا
يجاب وفيه انه يوجب جواز الابدال فيما يصح فيه التفريغ وهو ممتنع فى الايجاب كقرات ايام الاسبوع الا يوم الجمعة
وليس كذلك
عصام

لان المبدل منه فى حكم التنحية فيكون فى حكم التفريغ ورد بان المبدل
منه ليس مطروحا بالكلية حتى يفسد المعنى وفرق بين نفس الشئ
وما فى حكمه وقيل ان البدل فى قوة تكرير العامل فيلزم الايجاب
فى المستثنى ايضا واما فى غير الموجب فلا يلزم ذلك لجواز اعتبار
تكرير اصل العامل بترك النفى العارض ورد بان معنى تكرير العامل
ليس الا اعتبار ذات العامل مع قطع النظر عن الايجاب والسلب
ولهذا جاءنى زيد لا عمرو فى العطف مع انه فى تكرير العامل
فظهر ان الوجه فيه الاستقراء ليس الا نحو جاءنى القوم الا زيدا
او مقدما على المستثنى منه عطف على خبر كان وهو فى كلام
موجب وبعد الا متعلق به قدمه عليه ليشار الى ان المعطوف
عليه لان المعطوف على المقيد بقيد متقدم يتشاركه فيه وكذا
لم يعد كان فى هذين كما اعاد فيما بعدهما فيتحصر وجه الوجوب
بتعذر البدل لامتناع تقديمه على المتبوع نحو ما جاءنى الا زيدا
احد او منقطعا وجه الوجوب ما مر ان الا فيه بمعنى لكن
فيعمل عمله نحو جاءنى القوم الا حمارا اى لكن حمارا لم يجئ فقدم ما
هو واجب النصب بعد الا لان المقصود الاصلى بيان ما هو
ملحق بالمفعول لكونه مستثنى والمنصوب بالمفعولية او بكونه

خبر ليس او لا يكون فذ يبحث في مقام آخر وانما ذكرها هنا لتتميم
بحث المستثنى والمنقطع وان يجيء في مقام اخر لكن قدم هنا
ايضا للاشتراك بما قبله في كونه بعد الا او فصل بينه وبين جائز
النصب بما ليس من ذلك الملحق للاشتراك في وجوب النصب او في
كان بعد خلا او بعد عدا لكونه مفعولا به وفاعلهما راجع الى فاعل
الفعل المتقدم او مصدره او الى بعض مضاف او مطلق نحو جاء
القوم خلا او عدا زيدا اي خلا او عدا الجائي منهم او مجيئهم او
بعضهم او بعض منهم زيدا وهما في محل النصب على الحالية وكما
يظهر معهما قد اصلا والفاعل ليكون مختبه بالا وخلا في الاصل
لازم يتعدى بمن فحذفت واوصل الفعل او ضمن معنى جاوز
والتزم الحذف والتضمين في باب الاستثناء ليكون ما بعده في صورة
المستثنى بالا التي هي ام الباب في الاكثر الاستعمال او بعد ما خلا
او بعد ما عدا لكونه مفعولا ايضا لان ما فيهما مصدرية مختصة
بالفعل فلا يكون مجرورا بعدهما اصلا وهي حال او نائب المصدر
باسم الفاعل او ظرفا بتقدير زمان مضاف نحو جاء في القوم ما خلا
او ما عدا زيدا اي خاليا او مجاوزا الجائي منهم او مجيئهم او بعضهم
او بعض منهم او مجاوزته زيدا وقال الفاضل العصام ولا

ولا بعد ان يقدر الزمان في الكلام فيكون تقديره خلا زيدا زمان
خلاو زيدا كما في من سافر فيستغنى عن التزام حذف قد او
بعد ليس او بعد لا يكون لكونه خبرا عنهما والمستثنى بعمته
كما يعم المفعول به نحو جاء في القوم ليس او لا يكون زيدا اي ليس
او لا يكون الجائي منهم او بعضهم او بعض منهم زيدا وكان هذه
الافعال لا تستعمل الا في المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيها
لقيامها مقام الحروف وقال الفاضل العصام ان جعل منصوب
مستثنيات دون منصوبات جاوز وما كان وما يكون
تحكم صرف فالحق ان هذه الكلمات بمعنى الا كغير وحق لا حاجة
الى بيان محل اعرابها ولا الى تصحيح فواعلها ولا الى توجيه
التزام ترك قد واضمار فواعلها وان النصب بعدها على الا
ستثناء الا انهم تقيدوا الى هذه الامور رعاية لاصولها لما
لوجدها ابدا عن الاعراب على الاصل ولحق التخلف الاعراب
فيما لم يشاهد بعيد عن الاعتبار وكذا غيره ويجوز فيه النصب
على الاستثناء ويختار البدل لان المستثنى فضلة مطلقا بخلاف
البدل قدم النصب مع كونه مرجوحا رعاية لمقتضى المقام
واصالة اعراب المستثنى وتبعية اعراب البدل في كلام غير موجب

بعد الا اذ في الموجب يجب النصب كما مر والمستثنى منه
مذكور اذ لو لم يذكر يكون على مقتضى العامل نحو ما جاءني
القوم الا زيداً او الا زيد ويعرب اي المستثنى على حسب
العوامل اي اقتضائها اذا كان المستثنى منه غير مذكور فان
كان العامل رافعاً فهو مرفوع وان ناصباً فمنصوب وان جاراً
فمجرور نحو ما جاءني الا زيد وما رأيت الا زيداً وما مررت الا
بزيد ويسمى ذلك مفرغاً بمعنى مفرغ له العامل عن المستثنى منه
المتروك وهذا في الموجب قليل نحو يجري الفلك الا سفل عند
المضغ الا التمساح لانه لا بد وان يفيد الكلام ولا يفيد الكلام
ولا يفيد الا نادراً بخلاف غير الموجب والمستثنى مخفوض ان كان مجرور
كونه مضافاً اليه ولو قدرت بعد غير وسوى بكسر السين وضمها مع
القصر وسواء بفتح السين وكسرها مع المد وهما ظرفان منصوبان
ابداً الا انهما في الاصل بمعنى مكان ثم استعيرا لمعنى البدل ثم للاستثناء عنه
وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية والنصب فيهما رفعاً
وجراً ونصباً او بعد حاشا لكونه حرف جر في الاستعمال الاكثر
ومنصوب على المفعولية في الاقل على انها فعل متعد فاعله مضمر نحو
ضرب القوم عمراً حاشا زيداً اي برأ الله تعالى عن ضربهم وعدا

وعدا وخلا لكونهما حرفي جر في الاقل واصل غير ان يكون صفة
لدلالته على ذات مبهمة باعتبار معنى معين هو المغاير وكذا الكثير
في الاستعمال وتجوز على خلاف الاصل مع قلته على الا بالنقل في معنى
الاستثناء لاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعدهما لما قبلهما ولما
علم اعراب ما بعده اراد بيان اعراب نفسه فقال ويعرب غير المحمول
على الا اي يظهر الاعراب في غير المحمول على الا ولو حرفاً في المعنى لكونه
اسماً في الاصل والصورة كاعراب المستثنى بالا لانتقال اعراب
المستثنى اليها اجري على التفصيل المذكور من وجوب نصبه
لو في موجب تام او مقدم او منقطعاً باعتبار المضاف اليه
وجواز الوجهين مع اولوية البدل في غير الموجب التام ثم
والاعراب بحسب العوامل في المفرغ واصل الا الاستثناء لكونه موضوعاً
له ولذا كثر في الاستعمال وقد يحمل على غير في الصفة على خلاف الاصل
لما بينهما الاشتراك اذا تعذر الاستثناء بخلاف قسميه بان لم يعلم
دخول ما بعده فيما قبله ولا عدم دخوله بل كان على الاحتمال أو
الحمل خلاف فعلى يصار اليه بلا ضرورة فيكون ما بعدها صفة
في اللفظ والمعنى والا فالصفة في التحقيق والمعنى هي الا لكن
الا انها لما كانت حرفاً في الاصل والصورة اجري اعرابها

الذى كاعراب الموصوف فيما بعدها لعدم المانع فيه لا تستتبع
لنفقد والا ستثناء والتعذر وقد يكون فى الجمع المنكور الغير المحصور
نحو قوله تعالى لو كان فيهما الهة اى فى السماء والارض الهة جمع اله
ولا دلالة فيهما على الخصوص الا الله اى غير الله فحمل على الصفة لعدم
الجزم بالدخول وعدم لفسدتا اى لخرجتا عن الانتظام وقد
يكون فى المعرف كجاء فى الرجال الا زيد اذا لم يوجد قرينة العهد
والاستغراق فلا يعلم الدخول والا عدمه فيتعذر الاستثناء
على ما صرح به الاندلسى والمالكى وقد يكون فى غير الجمع نحو جاءنى
رجلان الا زيد وقد يكون فى المحصور نحو جاءنى مائة رجل الا
زيد والمنصوب التاسع من ثلثة عشر خبر باب كان اى الافعال
الناقصة وهذا احسن واخصر من عبارة الكافية وكم بعرفة الظهور
مطلق كما سبق قدمه لكونه معمول الفعل ولو ناقصا نحو والآتى
فانه معمول الحرف واما خبر باب كان كان مر خبر المبتدأ اى كونه واحدا
ومتعددا او مفردا او جملة وغير ذلك ويجوز حذفه كان لكثرة الاستعمال
دون غيره وهذه احسن واوضح من عبارة الكافية عند قرينة
لعدم ابهام
نحو الناس مجزيون باعمالهم ان كان عمله خيرا فجزاؤه خيرا وان
كان عمله شرا فجزاؤه شر ويجوز فى مثله اى مثل هذا الكلام فى مجئ

١٢٨

فى مجئ اسم بعد ان شرطية وفاء بعد اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع
الثانى كما فى المتن وهذا اقوى لقلة الحذف وقوة للمعنى وعندى
وعكسه اى ان كان فى عمله خير فكان جزاؤه خيرا وهذا اضعف
لضعف على الاول ونصبهما اى ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه
خيرا ورفعهما اى ان كان فى عمله خير فجزاؤه خير وجههما التقدير
الحرف وليس بقياس بل سماعى نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيفا
فسيف اى ان كان قتله بسيف فقتله بسيف والعاشر اسم باب ان
وجه عدم التعريف مثل ما مر قدمه لكونه معمول وهو مشبه
بالفعل التام وهو كالمبتدأ الا فى صحة وقوعه نكرة صرفة ولو مع تعريف
الخبر ذكره الفاضل العصام لكن لا يجوز حذفه الا للضرورة لانه
كونه معمول الباب انما يظهر بالعوامل ولا يظهر العمل فى المحذوف
قال فى الامتحان ولا بد من استثناء ضمير الشان فانه يجوز حذفه
اذا لم يله فعل صريح والحادى عشر اسم لا التى لنفى الجنس قدمه
لانه عامله مشابه لان فيهما شدة اتصال ولانه عملها
ولا مختص ببعض اللغة بخلاف هذه فلها رجحان عليهما
نحو لا غلام رجل جالس عندنا وقدمه شرط العمل وقد يحذف
اسم لا عند وجود الخبر كما يحذف الخبر عند وجود الاسم ولا

opy g versity

يلزم الاجحاف نحو لا عليك اى لا باس والثانى عشر خبر لا ولا
المشبهتين بليس قدمه لانه اسم وهو اصل فى المعمولية وهو
مثل خبر المبتدا والمنصوب الثالث عشر من ثلثة عشر المضارع
الداخل عليه احدى النواصب الاربع نحو لن يضرب والمجرور
من الاقسام الاربعة للمعمول بالاصالة فاثنان الاول المجرور
بحرف الجر وقدمنا بيانه فى بحث حرف الجر والثانى المجرور بالاضافة
معنوية او لفظية ولا يجوز تقديمه اى المجرور بالاضافة ولا
تقديم معموله على المضاف لان الاضافة تقتضى اتصال المضاف
اليه باخر المضاف فى اللفظ والتقديم ينافيه وعدم جواز تقديم
معموله يكون اولى الا ان يكون المضاف لفظ غير فيجوز تقديم
معمول المضاف اليه عليه نحو انا زيدا غير ضارب لكونه بمعنى لا ضارب
لتضمنه معنى النفى ولذا اكد بلا فى غير المغضوب عليهم ولا الضالين
فيكون الاضافة كلا اضافة ولا يجوز الفصل بينهما اى المضاف
والمضاف اليه بشىء فى السعة غير ما اى شىء سمع من العرب
وحفظ اى يجوز الفصل بهذا الشىء المسموع فى السعة ولا يقاس عليه
ما لم يسمع بل يقتصر عليه وهو ثلثة مفعول المضاف الاول وظرفه الثانى
سواء كان المضاف مصدرا او صفة كقراءة ابن عامر رح

ونقل عن ابن مالك رح فى توجيه هذه القراءة وجوه احدها كون الفاصل فضلة صالحا لالا يعتد به والثانى كونه غير اجنبى لتعلقه بالمضاف والثالث كونه مقدر التاخير من اجل المضاف اليه مقدر التقديم بمقتضى الفاعلية المعنوية

وكذلك زين لكثير من المشركين قتل اولادهم شركاؤهم ليردوهم الاية
فى سورة الانعام فى اول الجزء
قراءة عاصم بالجر وقراءة عامر بالنصب

زين للمشركين قتل اولادهم شركائهم بنصب الاولاد وجر الشركاء وكقراءة
بعض ولا تحسبن الله مخلف وعده رسله بنصب الوعد وجر الرسل
وكقوله تسقى امتياكا بيوما تنسك وهواها تسعى فى رداها وكقوله
عليه السلام وهل انتم تاركو لى صاحبى والقسم نحو هذا غلام
والله زيد ولا يجوز الفصل بينهما بشىء فى الضرورة الشعرية
الا بالظرف كقوله لله در اليوم من لامها قال فى الامتحان والحق
فى هذا ما قال ابن هشام فى التوضيح ان الفصل سبعة اقسام ثلثة
جائز فى السعة وهو ما سبق واربعة تختص بالشعر الفصل بمعمول
لفظ غير مضاف وبفاعله وبنعته وبالنداء الاول كقوله تسقى
امتياحا ندى المسواك ريقتها كما تضمن ماء المزنة الرصف
الامتياح الاستياك والثانى كقوله ولا عدمنا قهر وجد صب
اى قهر وجد صب بالاضافة ثم رفع الوجد وكان فصلا والثالث
كقوله نجوت وقد بل المرادى سيفه من ابن ابى شيخ الاباطح طالب اى من ابن ابى طالب شيخ الاباطح
طح والرابع كقوله كان برذون ابا عصام زيد اى كان برذون
زيد يا ابا عصام ولا يخفى ما بين كلاميه وكتابيه من التنافى
وقد يحذف المضاف بقرينة فيعطى اعرابه المضاف اليه لقيامه
مقامه وهو اى اعطاء اعرابه له بعد الحذف القياس والغالب

قوله تع واسئل القرية اي اهل القرية وقد يبقى مجروراً على المذكور

وهو ليس بقياس نحو قوله تع يريد الآخرة بجر الآخرة على قراءة اي

ثواب الآخرة وقد يحذف المضاف اليه بقرينة ايضا وقد يبقى

المضاف على حاله بلا تنوين ان عطف عليه ما اضيف الى مثل المحذوف

ويكون مثل المذكور ولذا لم يعوض عنه التنوين ولم يبن نحو قول الشاعر

يا من رأى عارضا اسر به بين ذراعي وجبهة الاسد اي ذراعي الاسد

وهما كوكبان نيران ينزلهما القمر وجبهة الاسد اربعة انجم ينزلها

وكثر مضاف الى مثل المحذوف نحو يا تيم بالنصب تيم عدي حذف

المضاف اليه وهو عدي بقرينة المذكور وبقي المضاف على حاله

وذلك مذهب المبرد والسيرافي ومذهب سيبويه انه مضاف

الى عدي المذكور وتيم الثاني تأكيد لفظي فاصل بين المضاف

والمضاف اليه ويجوز فيه الضم لكونه منادى مفردا معرفة

ظاهرا وتمامه لا ابا لكم فلا يلقينكم في سوأة عمر والتيم قوم

عمر وابن لجاء وخلد وعدي اخوانهم والبيت لجرير حين اراد

عمر التيمي الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا لبني تيم يا تيم

المنسوب الى عدي لا ابا لكم اي انتم ضعفاء لا ناصر لكم وانتم

اولاد الزنا تلحقون بالهجاء لا تتركوا عمرا يهجوني فيلقينكم

في سوأة اي مكروه من قبلي يعني هجائي اياكم والا اي وان لم

يعطف ولم يكن كذلك فلا يبقى بل ينون المضاف اي يعطى

التنوين اياه عوضا عن المضاف اليه لعدم ما يجعل المحذوف

كالمذكور ان لم يكن المضاف غاية وحسب ولا غير وليس غير

منونا فيها المضاف اليه نحو قوله تع وكلا آتيناه ونحو حينئذ

ويومئذ اي كل واحد وحين اذ كان كذا ويوم اذ كان كذا وان

كان المضاف غاية وهي الجهات الست وقد سبقت في بحث

حرف الجر وحسب عطف على غاية ولا غير وليس غير منونا فيها

اي في تلك المذكورات من الغاية وغيرها المضاف اليه بلا عوض

اذ لو منيا اعرب المضاف مع التنوين نحو جئته بعد كان

خيرا من قبل وكذا لو عوض عنه نحو وكنت قبلا لعدم علة

البناء ولعل الاخيرين لم يتعرض له يبنى المضاف في كل منها

لشبهه بالحرف في الاحتياج على الضم جبرا لنقصانه باقوى

الحركات **واما المجزوم** من الاقسام الاربعة المعمول بالاصالة

ففعل مضارع دخل احدى الجوازم المذكورة سابقا في بحث

العامل في المضارع فان كانت الجوازم كلم المجازاة حرفا

او اسما وقد مر معناها تقتضي شرطا وجزاء لانها موضوعة

لتعليق امر بامر فيعمل فيهما الان مبني على الاقتضاء كما ان الابتداء
وكان يعملان ولا يعمل في الاسم والخبر لاقتضائهما مسندا اليه
ومسندا وفيه رد لمن قال ان حرف الشرط ضعيف فلا يستطيع
العمل فيهما فيعمل في الشرط وحده او الشرط وحده في الجزاء
او الجزم فيه بالجوار كالجر الجواري وقد مر وجه التسمية
بهما في كتاب التحصيل نهاية التحصيل وصفه الفاضل العصام
بشهادة العرف وان الجزاء اسم لمجموع الجملة الثانية اذا كان
ماضية فلا معنى لجعله اسما لمجرد الفعل اذا كانت فعلية فان كانا
اي الشرط والجزاء مضارعين وذا اجود لوجود المطابقة
بين اللفظ والمعنى ولذا قدمه واطلق المضارع عليهما
باعتبار صدرهما لان الجزم يظهر فيه وانكان المستحق
له هو المجموع فلذا سلك هذا المسلك فيما لم يظهر الجزم
ولكنه جوزه لانه فهم او الاول اي الشرط فقط مضارعا والثاني
ماضيا بفاء او بدونه او جملة علمية بغير فاء يعني انكانا ماضيين
حال كون الجزاء بلا فاء لانها تمنع عن الجزم صح بعض المستقبل
وفي العبارة مسامحة والمراد ظاهر لا احتمال لوجوده في الشرط
حتى يحتاج نعم بهذا القيد ولاخذه منه للمعطوف اذ لا

لوجود الفاء وعدمه في الجزاء في وجوب الجزم وعدمه
في الشرط المضارع فينبغي ان يقدمه عليه لئلا يتوهم الاشتراك
والمراد بالمضارع سلم يقارنه بلم لما اذ لو قارنه بهما لم يتصور
فيه الجزم بكلم المجازاة فضلا عن الوجوب لانجزامه بهما
قبل دخولها فلا يدخل في هذه القاعدة واصد وعليه المضا
بلا فاء فالجزم بها لفظا او تقديرا في المضارع شرطا او جزاء
بلا فاء واجب لوجود الجازم وصلاحية المحل وعدم المانع
ولكنه يجيء نحو ان تضرب اضرب او لا اضرب ونحو ان تضرب
ضربتك او فقد ضربتك او فانت مضروب قال الفاضل
العصام كون الاول مضارعا والثاني ماضيا مختص بالاتي فيه تاثير
اداة الشرط في الابعد باخراجه عن معناه مع عدم تاثيره في الاقرب
ولذا لم يوجد في الكلام القديم بل قال البعض لم يجيء الا في ضرورة
الشعر وعلى هذا ينبغي ان يقبح عطف الماضي على المضارع الا
ان يقال ان العاطف بمنزلة تكرار اداة الشرط وان كان الاول ماضيا
والثاني مضارعا بلا فاء فهذا اجود بعد الاول كما اذا كانا ماضيين صريحة
به المضي فافهم جاز الجزم بها لفظا او تقديرا لوجود الجازم
وصلاحية المحل والرفع والثاني لضعف التعلق لحيلولة الماضي

الذي ليس بمجزوم لفظا او تقديرا وليوافق الاول لانه تابع في عدم الانجزام لفظا
واما الشرط فيجزم محلا لكونه ماضيا نحو ان اتاني اتيته او اتيه وان
كان الجزاء ماضيا سواء كان الشرط ماضيا ايضا او مضارعا انما
سلك هنا هذا المسلك مع عدم ظهور الجزم فيه لظهور وصف
الماضي بالتصرف وكونه بمعنى المضارع ووصف المضارع بكونه منفيا
بلم وماضيا متصرفا او غير متصرف كائنا بمعنى المضارع لا بمعنى نفسه
او مضارعا منفيا بلم او لما لا بلن او ما او لا فان حكم هذه المنفيات
يجيء فلا يجوز دخول الفاء فيه لتحقق تاثير اداة الشرط فيه بقلب
معناه الى الاستقبال فاستغنوا فيه بالتعلق المعنوي عن الربط اللفظي
ولامكان الجزم فيه لفظا [illegible] البناء نحو انجزام الثاني قبل دخول
الاداة فيكون محلا نحو ان ضربت ضربت اي اضرب او لم اضرب او لا
اضرب وان لم تضرب لم اضرب وان تضرب ضربت والشرط مجزوم لفظا
كما عرفت وفي غيره محلا وان كان الجزاء جملة اسمية سواء كان الشرط
ماضيا او مضارعا كما سيشير اليه في الامثلة او جملة ماضية منشئة بل
اليها اي منسوبة الى الماضي بان كان صدرها ماضيا [illegible] اليه ما
سيأتي من الامرية الى الدعائية او تحقيقية اي ماضيا صدر [illegible]
فيكون وصف الجملة بها او صفا حاليا جزئيا كما ان غير متصرفة على الاول

اي غير

١٣٢

اي غير متصرفة فجزئيتها اذ لا يتصور فيها التصرف حتى يحتاج الى
نفيه بل هو وعدمها مما يعتبر في الفعل وفي هذا تنبيه على ما نقلناه
من التسهيل وانما خص التنبيه بهذا العدم ظهور الجزم فيه اصلا
وعدم [illegible] العدول عن هذا المسلك ولبنا سبب ما قبله لو
ماضيا بمعناه اي بمعنى نفسه لا بمعنى المضارع فان حكمه ليس كذلك
كما سبق ولعل مراده ان يقول كذلك يرشدك اليه قوله
او مضارعا مقترنا بلن او سين او سوف قلما [illegible] الناسخ الاول
ماضيا وفي بعض النسخ ما بمعناه وما اما [illegible] الساقط او
عبارة عنه ويمكن ان يكون المعنى او ماضية ماضيها بمعناه
ثم لم يقل بمعناها حتى يكون التقدير او ماضية بمعناها لان
المراد كون الماضي بمعناه لا كون الجملة الماضية بمعناها
ولئلا يتوهم ارجاعه الى ماضية غير متصرفة وفساده مما
لا يخفى فلا بد ح اي حين اذ كان الجزاء ماضيا بمعناه مقرونا بقد
او مقدرة ليكون نصا على انه الماضي بمعناه او مضارعا اي جملة
مصدرة بمضارع لم ينف مضارعيته لان الاقتران بالسين او
غيره صفة المضارع لا الجملة مقترنا بالسين او سوف او لن
انما ليكون نصا على عدم تاثير الاداة لان الثلثة الاول تدل

منصوبة حال من قد او مفعول اعني المقدر او خبر كان المقدر الراجع اسمه الى قد وجملة منصوبة المحل حال من قد او لا محل لها استئناف

على الاستقبال والاخبر على الحال فالاداة تحدث الاستقبال
ولاتبدله الى الحال او جملة فعلية وفيه اشارة الى ما نقلناه عن
الفاضل العصام فوجه التصويب انشائية كالجملة الامرية اى المنسوبة
والنهيية والاستفهامية والدعائية والتمنية والعرضية والتحضيضية
يجب دخول الفاء فيه اى الجزاء لعدم تأثير الاداة فيه لوجوده قبلها
فى البعض ولعدمه بعدها فى البعض فلم يوجد التعلق المعنوى
فاحتيج الى الرابط اللفظى فلا جزم فيه لما مر ان الفاء مانع
عنه ولعدم صلاحية المحل فى البعض فافهم نحو ان ضربت فانت
مضروب مثال الاسمية ونحو قوله تعالى ومن يفعل ذلك فليس من الله
فى شىء مثال الماضية الغير المتصرفة من الافعال الناقصة فان كرهتموهن
فعسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم مثال الغير المتصرفة من المقاربة وان
كان قميصه قد من قبل فصدقت اى فقد صدقت وقوله تعالى ان
يسرق فقد سرق اخ له من قبل مثال الماضى بمعناه اعلم ان من خواص
كان ان تقلب على المضى اذا كانت شرطا الا قليلا وبقاء غيرها عليه نادر كذا
فى الرضى وقال ابن مالك رحمه الله ما دخل عليه ان وهو ماض لا يكون
الا مستقبلا الا بتاويله بالمستقبل واى ما كان فقولك
ان كنت احسنت الى فقد احسنت اليك مأول بانه ان يظهر كونك محسنا

الى فقد تبين بيان

الى

الى تركوني متباكرا وان تقاصر توفيت ضم داخرى مثال
المضارع المقرون بالسين ومن يبتغ غير الاسلام دينا فلن
يقبل منه مثال المضارع المقرون بلن ونحو ان ضربك زيد فا
ضربه مثال الامرية او فلا تضربه مثال النهيية او فهل تضربه مثال
الاستفهامية وان تكرمنى فجزاك الله مثال الدعائية وان جئتنى
فليتك مكرم او فالا تنزل واذا كان الجزاء مضارعا منفيا
اى بلا سين وسوف ولن وما مثبتا او منفيا بلا فيجوز الفاء
نظرا الى ان الاداة لم تؤثر من حيث انها لم تقلب معناه فضعف
التعلق المعنوى فاحتيج الى الرابط اللفظى مع جواز الرفع
نظرا الى ما مر ان الفاء يمنع الجزم ويجوز حذف الفاء مع
الجزم نظرا الى وجود التاثير من حيث انها خلصته للاستقبال
اما فى المثبت فظ واما فى المنفى بلا فلانها النفى المطلق على الصحيح
نحو ان تضرب اضرب بحذف الفاء مع الجزم او فاضرب بها مع الرفع
مثال المثبت او لا اضرب بالحذف مع الجزم او فلا اضرب بها
مع قال سيبويه لا يقع بعد الفاء فعل يمكن جزمه بلا جزم
الا على اضمار يصرفه عن الجزم مثل فمن يؤمن بربه فلا يخاف
اى فهو لا يخاف فيكون جملة فى التقدير وقال ابن جعفر وهو

مطلب المعمول بالتبعية

اقيس لان المضارع يصلح لان يكون جزء الشرط فلولا انه
خبر المبتدأ لم يدخل عليه الفاء وقال المبرد لا حاجة اليه
وارتضاه الرضي والمص لان ما ذكر في وجه الاقيسية
مندفع بما ذكرنا في وجه دخول الفاء عليه والاصل في عدم الجزم
هو الفاء كما مر وبقية الجزم في محل الجملة. واما المعرب بالتبعية
وهو الثاني من النوعين الاخص الانسب للاول الثاني لكن
غير الاسلوب لبعد ما بينهما وهو على ما في اللب ما تبع
سابقه في الاعراب وهذا تعريف جامع ومانع لكنه غير
مفيد للمبتدي لاستلزام الدور بل مفيد لمن عرف هذه التبعية
بتتبع الموارد مثلا فاحتاج المبتدي معرفة الاصطلاح
ولذا تركه واكتفى بتعريف اقسامه على ان مفهوم التعريف
حاصل بملاحظة مفهوم هذا اللفظ بعد معرفة المعمول
بالاصالة ولو سلم عدم حصوله بها فهو حاصل ببيان الاحكام
فافهم وفي تعريف ابن الحاجب خلل اخرجته في الامتحان
فخمسة بالاستقراء ولا يجوز تقديم شيء منها اي الخمسة على
متبوعها في السعة واما في الضرورة الشعرية فيجوز تقديم
العطف بالحرف كقوله عليك ورحمة الله السلام وعاملها

فقد ذكر النحاة انه يجوز تقديم المعطوف بالواو والفاء وثم واو ولا على المعطوف عليه في الضرورة الشعر
بشرط ان لا يتقدم المعطوف عليه على العامل واما تقديم التاكيد والبدل في السعة على المتبوع
والعامل جميعا فمما لم يقل به احد

عامل متبوعها كما هو مذهب سيبويه اما في الصفة والتاكيد
وعطف البيان فلان المنسوب الى المتبوع في قصد المتكلم منسوب
اليه مع تابعه فلما انسحب حكم العامل ونسبته عليهما كانا
كمفرد منسوب اليه ولان الثاني هو الاول في المعنى انسحب عمله ايضا
عليهما معا ليحصل المطابقة بين اللفظ والمعنى واما جعل العامل
فيها معنويا كما ذهب اليه الاخفش فخلاف الظاهر اذ المعنوي
بالنسبة الى اللفظي كالشاذ النادر او مقدرا كما ذهب اليه البعض
فخلاف الظاهر ايضا فلا يصار الى الامر الخفي اذا امكن العمل بالامر
الجلي واما في البدل فلان المبدل منه في حكم المطرح فكان العامل
باشر الثاني ووافقه فيه المبرد والسيرافي والزمخشري وابن
الحاجب واما جعل العامل فيه نظير الاول لا نفسه كما جعل الاخفش
والرماني والفارسي وكثير من المتاخرين فخلاف الظاهر
والاستدلال بمثل قوله تعالى لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم حيث
عمل في البدل نظير عامل المبدل منه وهو اللام مم اذ ليس كل من البدل
والمبدل منه مجرورا فقط بل هو مع الجار والعامل فيهما هو جعلنا
واما الاستدلال بان البدل مستقل ومقصود والمبدل منه فيابه
مذهب سيبويه كما سبق لا مذهبهم كما زعموا واما في العطف

بالحروف فلا يكون الحروف واسطة بين العامل والمعمول في
التباس وتقدير العامل بعدها كما ذهب اليه الفارسي وابن
جني خلاف الظاهر والقياس وجعله حرف عطف بالنيابة كما
ذهب اليه البعض بعيد لعدم لزومها لاحد القبيلتين كما هو
حق العامل واعرابها اي التحقيق كاعراب اي متبوعها لفظا او
محلا او موهوما نحو يا زيد العاقل بالنصب ونحو بدا لي اني
لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا فان
سابق مع كونه مجرورا عطف على مدرك مع كونه منصوبا لتوهم
الجر فيه لانه في موضع يكثر فيه الجر بزيادة الباء واما الرفع
في العاقل على احد الوجهين في المثال المذكور فليس باعراب ولا
بناء بل هو لمجرد المشاكلة والاتباع كجر الجوار والتسمية
بالرفع والجر مجاز لان المعمول الاول من تلك الخمسة الصفة قد اشتهر
لكونها استد متابعة واكثر استعمالا واوفر فائدة وهي تابع جرى
به غيرها من المعمولات بدل بهيئة تركيبه مع متبوعه دلالة تضمنية
او التزامية صارت بالغلبة والاشتهار حقيقة عرفية على ما صرح
به الفاضل العصام في الاطول شرح تلخيص المفتاح على معنى
ثابت في معمول متبوعه ولا يدل على المتبوع خرج من سائر

التوابع

ولالة اللفظ على تمام ما وضع له مطابقة
وعلى جزئه تضمنية وعلى خارج اللازم
التزامية كذا

الفرق بين النعت والصفة ان النعت
يستعمل فيما يتغير غالبا والصفة تستعمل فيما يتغير وفيما لا يتغير وقيل النعت
يكون بالحلية كطويل وقصير والصفة تكون بالافعال كضارب
وخارج وعلى هذين الوجهين يقال صفات الله
ولا يقال نعت الله ولم يستعمل النعت في الله
وانما سمي الصفة
هنا النعت

التوابع ودخل الوصف بحال الموصوف نحو جاءني رجل حسن
فان حسن باعتبار تركيبه مع رجل يدل تضمنا على حسن ثابت
في الرجل والوصف بحال المتعلق كرجل حسن غلامه فان حسن
باعتبار اسناده الى فاعله يدل على حسن قائم بالغلام وباعتبار
تركيبه مع المتبوع بعد اعتبار هذا الاسناد يدل على معنى حال
في المتبوع وهو كونه بحيث يحسن غلامه وانما سمي وصفا
بحال المتعلق مع انه يصدق عليه ايضا انه يدل على معنى
حاصل في متبوعه لجريانه في الاعراب على ما يدل على المتعلق و
التمييز بينهما لاختلاف احكامهما ثبوتا مطلقا غير مقيد بزمان
النسبة اليه وعلى ما قررنا لا يرد البدل والعطف بالحرف في مثل
اعجبني زيد علمه او وعلمه والتاكيد في نحو جاءني القوم كلهم
او اجمعون للدلالة على الشمول لان دلالة كل منها ليست بتضمنية
والتزامية ولو قيل ان هذا الخلاف التبادر كما صرح في الامتحان
فيخرج بمطلقا اذ لا دلالة كل منها مقيد بزمان النسبة الى المتبوع
كما صرح به الفاضل العصام وما قيل ان هذا قيد للدلالة لا للمظروف
اي دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة بل بهيئة تركيبه
مع متبوعه ودلالة الامثلة المذكورة بخصوصية موادها

ويجب حمل التعريف
على المتبادر
كذا

فرقوه المص بانه ليس لغير العطف من التوابع مع متبوعاتها
هيئة مخصوصة ولذا فقد يجوز في تابع ان يكون نعتا وبدلا
وبيانا نظرا الى اختلاف المعاني وان اتحد اللفظ والهيئة التي
على اللفظ على هذا التوجيه التأنيث واغنا فراد ذكر الفائدة
لانه وظيفة المعنى ويجوز تعدد كلا منهما في الخبر نحو جاءني الرجل
العالم الفاضل ويجوز وصف النكرة حقيقة او حكما كالمعرف
باللام للعهد الذهني لكن لا توصف الحكمية الا بجملة فعلية فعلها
مضارع نحو قوله ولقد امر على اللئيم يسبني كما لا توصف من
المفردات الا بنكرة يمتنع دخول اللام عليه نحو مررت برجل مثلك
او خير منك بالجملة لخلوها عن التعريف مع دلالتها على معنى في المتبوع
كالمفرد الخبرية لا الانشائية لانها لا تقع صفة الا بتأويل بعيد كما
اذا قيل جاءني رجل اضربه اي مقول في حقه اضربه اي مستحق لان يؤمر
بضربه قال الفاضل العصام قيدها بها هنا واطلقها في الخبر اشارة
الى جواز كون الانشائية خبرا بلا تأويل دون الصفة لانها لتقييد
الموصوف فلا بد ان يعلم المخاطب انتسابه والانشائية غير معلومة
النسبة قبل التكلم والمقصود من خبر المبتدأ ليس الا افادة نسبة غير
معلومة للمخاطب وهو كما يحصل بالنسبة الخبرية يحصل بالنسبة الانشائية

ويلزم

ويلزم فيها الضمير الراجع الى تلك النكرة للربط ولولاه لظنت
في بادي الراي اجنبية وانما التزم فيها الضمير دون الخبر لان توجه
المخاطب اليه فوق توجهه اليها فليس هنا مظنة الغفلة عما
لا يظهر الا بمزيد توجه ولذا يجوز العدول في ربط الحال ايضا فوق المبا
لغة في ربط الخبر نحو جاءني رجل قام ابوه وقد يحذف الضمير
لقرينة نحو واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا فيه ويوصف
اي يقع الوصف بحال الموصوف بحسب الدلالة ولو تجوزا مفردا كان
الوصف او جملة ولذا قدم بيان كونه جملة على هذا البحث فزيد
الحسن من هذا القبيل وان كان الحسن في نفس الامر صفة وجهه
او عينه وغيرهما او بحال متعلقه كذلك فزيد الحسن نفسه
او ذاته من هذا القبيل وان كان الحسن غلامه زيد يعني يوصف بلفظ
يدل على معنى قائم بالمتعلق ويجرى الاعراب عليه باعتبار معنى
اعتباري حاصل في الموصوف باعتبار تركيبه معه ولما قسم الى قسمين
اشار الى اختلاف احكامهما وتفصيلها فقال فالاول اي
الوصف بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف في عشرة امور واحد
في كل تركيب اربعة لاتحادهما في المعنى في التعريف والتنكير حقيقة
او صورة كما في الجملة والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث

والاعراب فتركه حذرا عن التكرار ولا وجه للاستثناء ما يستوى
فيه المذكر والمؤنث لاشتراكه بينهما فالتبعية حاصلة
وذكر الواو فى الجميع لارادة النوع من الجانبين ولو اريد كل الافراد
منهما لذكر او الا فى اثنين نحو جاءنى رجل عالم وجاءتنى
امرأة صالحة والثانى اى الوصف بحال المتعلق والاولين
من السبعة اى التعريف والتنكير فقط دون الخمسة الباقية
وحكمه فيها قد علم فى بحث الفاعل ولذا لم يقل وفى البواقى
كالفعل كما قال ابن الحاجب اذ لم يسبق فى كلامه ذكر على ان
هذا فى كلامه حوالة على غير المعلوم فيحتاج الى انتظار شديد
نحو جاءنى رجال راكب غلامهم او الزيدون الراكب غلامهم
ولما توقف معرفة هذه التبعية على معرفة المعرفة والنكرة
والمفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث وسبق بيان
غير الاولين فى بحث الفاعل اراد ان يبينهما فقال والمعرفة
ولله دره حيث لم يحوج الطالب الى انتظار شديد
كابن الحاجب والبيضاوى وقدمها مع ان بعض افرادها
فرع النكرة لكونها اشرف وازيد وكونه مفهوما وجوديا
محضا ما اسم ما وضع جزئيا او كليا لشىء ملتبس بعينه

اى

اى بذاته المعينة من حيث انه معين فخرج به النكرة فان رجلا
مثلا موضوع لمفهوم معين من غير اعتبار تلك الحيثية فا
لذهن لا يلتفت من سماعه الا الى ذلك المفهوم لا الى تعينه
والرجل موضوع لهذا المفهوم من هذه الحيثية فالذهن لا
يلتفت اليه الا معها وبهذا ظهر الفرق بين النكرة والضمير الراجع اليها
وبين اسد واسامة كذا ذكر الفاضل العصام وقال الا
منتحيا بهذا لا يتناول المعرف باللام والنداء والاضافة فان
الاشارة الى التعيين خارجة عن موضعها حاصلة بالمجاورة
والاستعمال ولذا عدل البيضاوى الى ما فيها اشارة الى معينه
وقال العلامة التفتازانى والاحسن ما قيل ان المعرفة ما وضع
ليستعمل فى شىء بعينه والنكرة ما وضع ليستعمل فى شىء
لا بعينه فالمعتبر فى التعيين وعدمه ان يكون ذلك بحسب دلالة اللفظ
ولا عبرة بحالة الاطلاق دون الوضع ولا بما عند السامع دون
المتكلم لانه اذا قال جاءنى رجل يمكن ان يكون الرجل معينا عند السامع
ايضا الا انه ليس بحسب دلالة اللفظ واختاره ابن كمال الكامل فى
الاصول وجعل بعضهم معنى هذا التعريف ما وضع ليستعمل فى شىء
بعينه واستبعده الفاضل العصام وبعضهم ما وضع لافادة

بشيء بعينه ولتبعد ذلك المثال ايضا بان تعينه مقابلها
لبس بهذا المعنى ويمكن ان يقال ان الوضع اعم من الشخصي و
النوعي والاشارة المذكورة بجهة الثلثة وان لم تكن داخلة في
وضعها الشخصي لكنها داخلة في النوعي فبالنظر الى هذا لم يعد
عنه وما ذكر في الامتحان بالنظر الى الشخصي الذي هو المتبادر عند
الاطلاق وفي كلام العلامة اشارة الى هذا حيث قال والا
والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه اي غير معين هذا اذا كانت
موضوعة لفرد ما من الجنس كما ذهب اليه الرضي او لشيء الملتبس
بعينه اي من اعتبار تعينه اذا كانت موضوعة للماهية المطلقة ويكون
اعتبار الفرد من الخارج كالتنوين وغيره ورجح السيد السند
في نصابيه قال الفاضل العصام والمعرفة ستة انواع بالاستقراء
النوع الاول للمضمرات فانها موضوعة لمعان معينة من
حيث انها معينة باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ اولا مفهوم
المتكلم الواحد مثلا من حيث انه يحكي عن نفسه وجعله آلة لملاحظة
افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد منها بخصوصه بحيث
لا يفهم الا واحد بخصوصه على ما هو رأي المحققين من المتأخرين
لا بازاء القدر المشترك كما هو رأي المتقدمين فذهبوا الى كونها

تنقل الآلة للوضع لا آلة موضوع له فالوضع كلي والموضوع له جزئي مشخص ... منه

اعرف مما عداها واعرفها ضمير المتكلم لبعده عن الالتباس
ثم المخاطب لوجود الالتباس في الجملة فانه يتطرق فيه
ما لا يتطرق في المتكلم ثم الغائب فانه وان احتيج الى لفظ
يفسر لكن هذا بازاء وضع اليد عليه وهي اربعة اقسام
بالنظر الى ما قبله والى اعرابه القسم الاول مرفوع محلا متصل
قدمه اذ المرفوع عمدة والاصل في الضمائر الاتصال ولا يسوغ
المنفصل الا لتعذر المتصل وقد سبق في بحث المثال والقسم
الثاني مرفوع منفصل وهو هو هي هما التثنيتين ولذا
ذكر بعد المفردين ولو لم يذكر كذلك لزم ذكره مرتين كما
في عبارة غيره وهما مشترك بينهما ذكر الجمعين بعده فقال
هم هن انت بالفتح انت بالكسر انتما كرر انتم انتن انا نحن
وانما بدأ بالغائب رعاية لاسلوب الترقي ومن بدأ بالمتكلم
فعلى اسلوب التنزل والقسم الثالث مخفوض بين منصوب
متصل ومجرور متصل لا يفرق بينهما الا بتعيين ما اتصل به
فان تعين كونه جار المجرور وان ناصبا فمنصوب وان اشتبه
فمشتبه ولذا اختلف في ضمير الظاهر قيل مجرور مضاف اليه وقيل
منصوب مفعول به وبهذا الاعتبار لم يجعل الاقسام خمسة

الا ترى انك اذا قلت انا لا يلتبس بغيرها واذا قلت انت جاز ان يلتبس باخر فيتبعهم [illegible] ان الخطاب له ... منه

كما جعلوا نحو ضربه ضربها ضربهما ضربهم ضربهن
ضربك ضربكِ ضربكما ضربكم ضربكن ضربني ضربنا وقوله
او الاهمال لحق لك لكِ لكما لكم لكن لي لنا والقسم الرابع منصوب
منفصل وهو اياه اياها اياهما اياهم اياهن اياكَ اياكِ
اياكما اياكم اياكن اياي ايانا والنوع الثاني من الستة العلم
وهو ما لا يتناول غيره بوضع واحد جزئي كزيد كما في الامتحان
او نحو اسامة بما دخل فيه الا ان يدعي ان تناوله للافراد مجاز
ويجد بشبه عدم الفرق في الاستعمال بينها وبين اسد فالحق
ما قال ابن الحاجب والرضي من ان تعريف مثلها تقديري كعدل
عمر لامور لفظية مثل امتناع اللام ومنع الصرف وهو في اسامة
علم شخص نحو زيد وعلم جنس عينا او معنى نحو اسامة وسبحان
على الحقيقة التسبيح على راي وقدمه على اسماء الاشارة لكونه
اعرف منها لانه مدلوله متعين بحيث لا يشاركه ما يماثله وضعا
بل استعمالا والنوع الثالث من الستة اسماء الاشارة وهي دالة
على الذات المشار بها والاشارة حقيقة في الحسية الحاضرة فيختص بالمفردات
وسائر المعاني فالاشارة اليها ذهنية ونحو تلك الجنة وذلكم
الله مجاز لغاية الظهور فكانه محسوس مشاهد قد جاء على

فقد خرج الاعلام المشتركة فان تناولها لمدلولها ليس بوضع واحد بخلاف تناول نحو انا وهذا وهو من فانه عام

مع التانيث والوصف بالمعرفة نحو هذا اسامة مقبلا ووقوع الحال بعدها وصحة الابتداء بها نحو اسامة وصف من نخالة قال الدماميني مثل هذا علم بحسب اللفظ لا المعنى فانه شايع كالنكرة وقال بعضهم اطلاق المعرفة عليه مجاز اذ يخالف معناه معنا اسد لا

اما على راي آخر فلا حقيقة لتعريف للفائق وانما هو لحجر جري باب احكام المعارف وقال الفاضل العصام هذا ليس بمرضي وان من الرضي لان المناقشة التوعين والحقيقة تعلم من جملة معاني الموصول

مطلب اسماء الاشارة

بسبب اقترانها بالاشارة الحسية

الموصول

على الموصول وذي اللام لانها اعرف منهما بالقلب فقط
بخلافهما فانهما بالعين ايضا وهي مبتدا خبره محذوف وذا
مبتدا خبره للمذكر المفرد اي للاشارة اليه ويمكن ان يجعل
ذا مبتدا ثانيا بتقدير مضاف خبرا والمذكر حالا من فاعل الظرف
او العكس والجملة خبر الاول وللمثنى اي المذكر خبره مقدم ايكون
الضمير اقرب الى المرجع ذان رفعا مبتدا مؤخرا وثان بتقدير مضاف
كذا وذين نصبا وجرا وللمؤنث المفرد تا بقلب الذال في المذكر تاء
اذ العادة هي الفرق بينهما بها ولذا جعلوا اصل التاء في ذكره الفاضل
العصام وذي بقلب الالف ياء فرقا بينهما ايضا بالياء التي هي
علامة التانيث في تضربي وقيل هي الاصل لكونها بازاء ذا وفي
بقلب الالف ياء مبالغة في الفرق وته وذه بقلب الالف هاء
وسكونها في الوقف والوصل اجراء له مجرى الوقف وبكسرها بلا ياء
وفيهما وذهي بوصل الياء وذات لم يذكرها لقلتها وللمثناه اي
المؤنث تان وتين قال في الامتحان وهذا يدل على ان الاصل
تا ولجمعهما اي المذكر والمؤنث اولاء مدا وقصرا فيكتب بالياو
الفصل بهما لا اصل وقيل بالواو للشاو يلتبس بالحرف جرا وحملا عليه
الممدود ويلحق اولا اولها اي اسماء الاشارة حرف التنبيه للتنبيه على

لان معرفتها

هذا منهم ... ولمثناه

المشار اليه قبل ذكره وهو هنا لا شتهار اختصاص اما والا بالجمع

سالم يلحق او اخرها اللام فلا يقال هاذلك وهاتالك لان حرف

التنبيه لا يلحق ما للبعيد بخلاف اللام فلا يجتمعان نحو هذا او يتصل

باواخرها كاف الخطاب تنبيها على حال المخاطب من التذكير والتانيث

والافراد وضديه وهو حرف لعدم حظه من الاعراب اذ لا يمكن

جعله تابعا لاسم الاشارة لتباينهما وعدم القصد بالنسبة واسم

الاشارة لا يضاف وقيل لامتناع وقوع الظاهر موقعها ومنع

مستندا بنحو افعل واجيب بان فيه دليل الاسمية وهو الاسناد اليه

ولا يخفى ان هذا كلام على السند والملازم اثبات المقدمة الممنوعة

وانه هذا فيقال في المذكر المفرد ذاك بالفتح وفي المؤنث المفرد ذاك

بالكسر وفي مثنيهما ذانكما وفي الجمع المذكر والمؤنث ذلكم

انما تصرف بهذه التصرف مع انه حرف لا يتصرف لكونه على صورة الاسم

وعدم اصالته في الحرفية وكذا اي مثل ما ذكر او لفظا ذا في تصرف

حرف الخطاب المتصل باخره البواقي من ذان اي اولاء نحو ذانك اه و

تانك اه واولئك اه فيصير خمسة وعشرين اذ حرف الخطاب خمسة انواع

باعتبار التثنية وكذا اسم الاشارة المستعمل مع حرف الخطاب

فتضرب الخمسة في الخمسة يحصل ما ذكر وقال البيضاوي وجاء

بل يلحق الكثير بالقريب وقد يلحق بالمتوسط

فيه منع وقوع الظاهر موقع ضميره افعل وتفعل مع انها اسماء وفيه ان ضمير افعل مثلا ليس من مقوله الاسمية والنقل بحاله في ما نحن فيه فافترقا وقيل الدليل على حرفيتها انه غايب مستقبل بالمفهومية ومعنى ذلك انت بسكون الياء ومعنى ذلك انت وانه يبعد ان يقال لا يكون في التركيب اسم لا محل له من الاعراب فيكون الكاف في ذلك حرفا

اي اسم الاشارة مع كاف الخطاب

افرادها

افرادها مطلقا ويجمع بينهما اي حرف التنبيه وكاف الخطاب

لعدم المانع مع عدم اغناء احدهما عن الاخر نحو هاذاك ونقلا

اي بنقول العرب تلك في تي واولالك في اولاء بالمد باللام مع حذف

الياء لالتقاء الساكنين في الاولى وقصر الهمزة في الثانية وهو

على ما في التسهيل يحتملان بكون الاولى بفتح التاء وحذف الالف

منها ولام هذه قليل وكذا يحذف الالف وذلك حقيقة بالكسر

على ما هو الاصل في تحريك الساكن وذانك وتانك مشددتين

ذانك المخففان للمتوسط حالكونه كالمخففتين في هذه الكلمات الاربع للبعيد

لان زيادة الحرف تدل على زيادة المعنى وقيل التشديد عوض عن الالف

المحذوفة عن المفرد وارتضاه الرضي والمحشي الدماميني ورده

الفاضل العصام بانه ينبغي ان يكون المتوسط كما بالتخفيف

ثم قال قد يقال انما لم يجعل النون بدلا من اللام يجعل المشددة

للبعيد بل عند غير المبرد صيغ التثنية سواء في القريب والبعيد

والمتوسط اقول لا بعد في افادة حرف واحد فائدتين كالالف

واللام في لفظة الله واختصاص افادة البعد باللام ممنوع وقد

المبرد الاصل ذان او تان لك جعل اللام نونا وادغم ورده ايضا

بان الاصل كون الادغام بجعل الاول مثل الثاني وهنا بالعكس

اقول ذلك لانه معرف لوجود مثلا اللذ واذ تبع على انه انما لم يجعل كذلك
لامتناع تغيير الاول لكونه علامة مع انه فيه مزية الخفة وبانه
لا ادغام مع سكون الثاني وقد عرفت ان اللام ساكنة كسرت
لالتقاء الساكنين ولا سكون هنا قبلها حتى يلزم الالتقاء او لو
اراد انه لا ادغام مع بقاء السكون فمسلم وغير مفيد وان
اراد انه لا ادغام بعد ثم واله بالتحريك فم لجواز مثل لهية على
انه حكي ان يدخل اللام مكسورة عنده كما ظنه الرضي وادعاه
الدماميني ورده ايضا بانه لو كان بدلا عن اللام لم يصح هذه
بالتشديد معها كما لا يصح هذا ذلك وقد جاء اقول
مجيئه لعدم اللام لفظا فيجوز ان يجتمع الها مع البدل وان
لم يجز مع المبدل منه وقبل اللام كانت قبل النون وفيه انه
يلزم الفصل بين الف التثنية والعنه بالام وان الاصل
دخوله بعد تمام الكلمة وقد جاء ذانيك وتانيك بابدال
النون يا واما قمه بالفتح وهنا بالضم والتخفيف وهولا
الظرفية اما منصوبا او مجرورا بمن او الى لا غير وههنا وهنا
بالفتح والتشديد وهو الاكثر وجا الكسر وهنالك فلا كانا
المعتنى الحسي خاصة لا تستعمل في غيره الا مجازا والثاني

للقريب

الموصول

للقريب وما سواه للبعيد والنوع الرابع من انواع الستة
للمعرفة الموصول بفتح الصاد وهو معنى الاسمي واما الموصول
غيره بمعنى الحرفي فذكره الفاضل العصام وهو في الاصطلاح ما لا
يصير جزءا الا بخبرية وعائد وتركه لانه لا يفيد للمبتدي الا الاسم
الدوري بل يفيد لمن عرف عدم صيرورته جزءا الا بجملة والخلاصة
الى من عرف معرفة الاصطلاح ومعرفة الافراد تحصيل التعداد
قدمه على المعرف باللام معراة بينهما مساواة لمنقبلا الاسماء
الاشارة في كونه من المبهمات ولا بد للموصول في جزئيته من الجملة
صلة ليكون بها معرفة بان يشار الى معهود بمضمونها بين المتكلم
والسامع على ما هو وضعه ولذا قيدها بقوله جملة خبرية معلومة
للسامع في اعتقاد المتكلم ليكون مضمونها حكما معلوم الوقوع له
قبل التكلم بها فلا حكم في المفرد فضلا عن المعلومية والانشائية
لا يعرف مضمونها الا بعد ايرادها ولو كان الخبرية غير معلومة له
لا تصلح ان تكون صلة وبما ذكرنا اندفع ما يقال ان الموصول لو كان
معرفة بالصلة لكان النكرة الموصوفة بالجملة معرفة بها الجملة
فلزم عدم الفرق في مثل هيزان يكون موصولا او موصوفا
في مثل قولك لقيت من ضربته اما اندفاع الملزوم فظاهر

وهو بطلان يكون الموصول موصوفا

وأما انه قاطع اللازم فلان معنى الاول بحسب الوضع لقيت الا

الابنتا المعهود بكونه مضروبا لك ومعنى الثاني لقيت انسانا

مضروبا لك وفيه تخصيص لكنه ليس بوضعي والتفصيل يطلب

من الرضي والدماميني شرح التسهيل هذا على ما هو المشهور وقال

الدماميني والعهد غير لازم بل هو غالب وقد يراد به الجنس فيوافق

صلة كقوله تعالى كمثل الذي ينعق بما لا يسمع وقد يبهم الصلة

قصدا الى تعظيم الموصول كقول الشاعر فان استطع اغلب

وان يغلب الهوى فمثل الذي لاقيت يغلب صاحبه فيها اي الجملة

ضمير عائد الى الموصول للربط به وخص الضمير بالذكر لغلبته واصالته

وقال صاحب التسهيل او خلفه اي الضمير وقال الدماميني في شرحه

المراد به الظاهر كقوله ابا رب ليلى انت في كل موطن وانت الذي

في رحمة الله اطمع اي في رحمته لكن قال ابو علي منهم من لا يجيز وقال

بعضهم لم يجزه سيبويه في الخبر ففي الصلة اولى فظاهره هذا ما فيما في

الامتحان ان العائد عام كعائد المبتدأ كذا في التسهيل وقال الفاضل

العصام والاصل كون الضمير غائبا لان الظواهر باسرها غيب وقد

يعدل عنه اذا كان الموصول او موصوفه خبرا عن المتكلم او المخاطب

نحو قول علي رضي الله عنه انا الذي سمتني امي حيدره وانت

الذي قلت وأما اذا كان كل منهما مخبرا عنه باحدهما او مشبها

به فلا يجوز الا الغيبة نحو الذي قال انا او انت اذ في الذي

قلت اغنا عن الاخبار بانا او انت ونحو انا حاتم الذي

وهب الجائزة وأما اذا وجد ضميران جاز المطابقة بكل منهما

على خلاف الاخر نحو انا الذي قلت وضرب زيدا ويجوز

حذفه اي الضمير كثيرا لكونه مفعولا وقليلا لو مبتدأ او

مجرورا عند قرينة اذ لا حذف بدون قرينة الا منسيا ولا يجوز

هنا ولو مفعولا لكونه جزء الصلة وهو اي الموصول

الذي هو للواحد المذكر واللام الاولى حرف تعريف بالاجماع

زيدت لئلا يكون وصف المعرفة به كوصفها بالنكرة فان

حكم الصفات المشتقة وقوع الاوصاف في شيء منها ايوه

معرفة بدون اداة التعريف والثانية اصلية كاليا عند

البصريين وزائدة عند الكوفيين ليفصل بين الاولى والذال

الساكنة التي هي الموصول لغة كبيرة واشبعت قال الفاضل

العصام هذا مما لا يجليه مقالة فضلا عن شاهد ثم

الظاهر فيه الكتابة بلامين لان الاولى ليست بجزء منه بل كلمة

برأسها لكن عدل عنه هنا لتنزيلها منزلة الجزء منه للزومها

له ولمثناه اى الواحد اللذان رفعا واللذين نصبا وجرا وكتب
فيه بلامين للفرق بينه وبين الجمع وحمل عليه اللذانه والتاى
والجمعه المذكر وقبلة التسهيل بالعاقل الذين فى الاحوال الثلث
من الرفع والنصب والجر والتى كالذى هى للواحدة المؤنث ولمثناها
اى الواحدة اللتان رفعا واللتين نصبا وجرا ولجمعها المؤنث
اللواتى وجاء فيه اللواعد فالتاء والياء معا واللائى بالهمزة والياء
واللاى بالياء فقط ساكنة او مكسورة واللاتى بالتاء والياء واللات
بحذف الياء اكتفاء بالكسر واللوائى بالهمزة والياء قال مولانا السيد
عبد الله فى شرح لب الالباب الفاظ هذا واللواتى جمع الجمع وذا عطف
على الذى الواقعة بعد ما الكائنة للاستفهام نحو ماذا صنعت اما بمعنى الذى
فالرفع اولى فى جوابه ليطابق السؤال فى كونهما جملتين ويجوز النصب
بتقدير الفعل المذكور او بمعنى اى شئ فالنصب اولى فيه ليطابق السؤال
ايضا فى كونهما فعليتين ويجوز الرفع على انه خبر محذوف ومن
لذى العلم الا انه يتجوز وما فى الغالب لغيره ولصفات ذى العلم و
للمبهم وهو يستوى فيهما الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث كذا ذكره الملا العصام واى للمذكر واية للمؤنث وال
للجميع واللام اى بمعنى على ما فى شرح المفتاح للشريف والتفتازانى

لانه ما ح مبتدا او فى لغته وجوابه مثلا كتابة مرفوع على انه خبر محذوف اى مصنوعى او الذى صنعته
لانه ما ذا ح بكماله منصوب مفعول نحو جوابه كتابة منصوب بتقدير صنعت

و حكى لذى العلم قليلا

١٤٣

اللام وجده على ما هو المختار فى حرف التعريف فعلى هذا فالا
ان يقول الكامل ذكره فى الامنى لكن هذا مخالف لما سبق وقد
تحقق فى احد الموضعين على احد الرايين وفى الاخر على الاخر لانها
فى اسم الفاعل والمفعول بمعنى الذى فى المذكر والتى فى المؤنث و
النوع الخامس من الستة المعرف باللام سواء كان للعهد الخارجى
على ما هو المتبادر عند الاطلاق كما اذا اشير بها الى حصة معينة من
ماهية مدخولها اما فردا او افرادا نحو جاء فى رجل فاكرمت الرجل
المعهود المذكور او للجنس كما اذا اشير بها اليه من حيث هو هو
فيسمى لام الحقيقة نحو الرجل خير من المراة اى جنسها او من حيث
وجوده فى ضمن كل الافراد فيسمى لام الاستغراق كقوله نحو ان الانسان
لفى خسر الا الذين الاية او فى ضمن بعض الافراد بلا تعيين فيسمى لام
العهد الذهنى نحو ادخل السوق واشتر اللحم حيث لا عهد والمعرف
بحرف النداء اذا قصد به معين نحو يا رجل والا فنكرة نحو يا رجالا
والمتقدمون لم يذكروه لزعمهم انه داخل فى المعرف باللام اذ اصل
يا رجل مثلا يا ايها الرجل والموصول يسلك مسلكهم لكونه متخلفا والنوع
السادس من الستة المضاف الى احد هذه الخمسة بالذات او بالواسطة
مما يصح الاضافة اليه ولا يلزم من ذلك الكلام صحة الاضافة الى

اسما ورد او افرادها

بمعنى المعرف باللام

كل من افرادها فلا بد انه لا يصح الاضافة الى المعرف بالنداء

وبما ذا الاضافة معنوية انه لم يتوغل في الابهام كمثل وغير وقد

سبق ان اللفظية لا تفيد تعريفا نحو غلام زيد او زيد غلام

وتعريفه مقطوع لتعريف المضاف اليه عند الجمهور والتابع الثاني

من التوابع العطف بالحروف اي المعطوف باحدها فقدم مع كونه

بالواسطة لاستقلاله لفظا وهو ظاهر ومعنى لكونه مقصودا

بالنسبة كمتبوعه بخلاف السائر كما يجي ولانه بدخول الواو

على الصفة يكون احق بالاتصال بها كما يجي في التاكيد وترك

تعريف ابن الحاجب لعدم صدقه في غير الواو والفاء وثم وحتى

الا بتكلف ارتكبه البعض واكتفى بما يفهم من قوله وهو تابع

بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة التي هي للعطف حقيقة

فلا يرد الصفات الواقعة بالزيادة في الموصوف كقوله تعالى وما اهلكنا

من قرية الا لها كتاب معلوم على راى والتاكيدات الواقعة مثلا

وثم للتدرج والارتقاء نحو بالله فبالله و والله ثم والله وكون

المعطوف على الصفة مثل جاء في زيد العالم والشاعر والكاتب صفة

كونه ممنوع كيف ولو كان كذلك لاستحق الرفع من جهتين وجعل

الرفع الواحد اثر كلا المقتضيين ممتنع وجعل لاحدهما والتقديم

الآخر

والتقدير الآخر مما لم يقل به احد وهي اي تلك العشرة ولقد

احسن في عدها هنا وابن الحاجب اخرها الى بحث الحروف فالزم

الانتقال الطويل الواو للجمع مطلقا والفاء له مع الترتيب بلا

مهلة وثم له مع التراخي فتكون للتعقيب وثم للترتيب معها وحتى

له معها ايضا التناهي اقل وهي فيه ذهنية لا خارجية كما

في ثم والمعطوف به جزء قوة او ضعيف من المتبوع ليفيد

قوة او ضعفا فيه فيصلح لان يجعل غاية للفعل المتعلق بالكل ويدل

انتهاء الفعل اليه على شموله بجميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى

الانبياء وقدم الحجاج حتى المشاة فان المناسب بحكم العرف

ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء ثم بهم لانتفاعهم بوجودهم

وتقدم قدوم ركبان الحجاج على رجالتهم وان لم يكن في نفس الامر

كذلك واو واما وام لاحد الامرين او الامور مبهما غير معين

عند المتكلم وهذا بيان المعنى المشترك بين الثلثة والا فالاولان

قد يجيئان للتفصيل والابهام فيكون احدهما حينئذ المعين عنده

بخلاف ام وام المتصلة لازمة للهمزة ولو تقديرا يليها احد

المستويين والاخر وتجاب بتعيين احدهما او كليهما او نفيهما

لا بنعم او لا لانها انما تستعمل فيما علم ثبوت احدهما عنده بلا تعيين

فيطلبه والمنقطعة للاضراب عن الاول مع الشك في الثاني
فتستعمل في الخبر نحو انها لابل ام شاة وفي الاستفهام نحو ازيد
عندك ام عمرو ولا للنفي مطلقا او جب للاول نحو جاءني زيد لا عمرو
فهي لازمة للايجاب وبل للاضراب مع الايجاب كجاءني زيد
بل عمرو واما مع النفي فلصرف حكم النفي عن الاول وجعله كالمسكوت
عنه على قول ولاثبات لما بعده على اخر ولكن في عطف المفرد
للاثبات بعد النفي كما قام زيد لكن عمرو اي قام عمرو
فهو نقيض لا وفي عطف الجملة للاثبات بعد النفي وللعكس
نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاءني زيد لكن عمرو
قد جاء فهو لا يفارق النفي واذا عطف اي العطف بالحروف
او وقع العطف على الضمير المرفوع المتصل بارزا او مستترا
احترازا عن المنصوب والمنفصل فانه لا يشترط للعطف عليهما
تاكيده بمنفصل ويتبع تركه يعني ان شرط العطف عليه التاكيد به
فالجزاء شرط التشريط اذا لان علة غائية الجزاء يكون الجزاء شرطا
لوجوده في الخارج وبكونه سببية الشرط بحسب الذهن وكذلك
الشرط ومثله بالارادة كقوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا
وجوهكم ولذا لم يقيد قوله يجب تاكيده باولا كما حققه الفاضل

العصام

العصام وكانه اوهم قوله يجب في جواز كون التاكيد
موخرا عن العطف مع انه ليس كذلك بينه بالمثال فقال نحو ضربت
انا وزيد ونحو زيد ضرب هو وغلامه وجه الوجوب ان الفاعل
المتصل كالجزء من الفعل فيكون كالعطف على بعض حروف الكلمة
فبالتاكيد يظهر انه منفصل من حيث الحقيقة ولا يجوز العطف على
التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيلزم ان يكون
المعطوف تاكيدا ايضا وليس كذلك الا ان يقع بينهما فصل
ولو بعد العاطف نحو قوله تعالى وما اشركنا ولا اباؤنا فيجوز تركه
اي التاكيد بلا قبح مع جواز اتيانه لانه ح يطول الكلام فيحسن
الاختصار كذا قالوا وقال المحشي وفيه نظر اما اولا فلان الفصل
قد يقع بحرف واحد كما في الاية المتقدمة فالقول بحصول الطول
به حينئذ بعيد عن الواجب خارج عن الانصاف واما ثانيا فلان
الاختصار على ما ذكره المحشي فكيف يعارض الواجب فضلا
عن الرجحان واما ثالثا فلان الفصل بكلمة اقل حرفا من التاكيد
لا يكفي كما ذكر في التاكيد مما لا ينبغي انتهى فالوجه انهم
التزموا الفصل بالتاكيد او غيره ليحصل به الفصل في التابع
بالبعد عن متبوعه فيعلم من بينه الاستقلال على متبوعه الذي

بمعيد مستقل وهي سبب لقبح امتناع العطف بدونه في
لفظا وان كان مستقلا معنى
المتصل بالتأكيد فائدة اخرى وهي الايذان باستقلال المتبوع
الحقيقي فيكون المتصل به افضل منه بغيره فلو قال واذا
عطف على الضمير المرفوع المتصل فصل ولو بعد العاطف كما
قال البيضاوي لكان اخصر وانسب وافيد تدبر وانما جاز
التأكيد والبدل بلا فصل لكونهما غير مستقلين معنى وان كان
مستقلين لفظا فلا يلزم ما لزم في المعطوف من المزية
وانما جاز البدل عنه بدونه مع كونه مستقلا لفظا ومعنى
كالمعطوف لكون متبوعه غير مستقل لكونه في حكم التنحية فلا يلزم
ايضا المزية المذكورة نحو ضربت اليوم وزيد واذا عطف على
المضمر المجرور لان العطف على المظهر المجرور جائز بدون
اعادة الجار اعيد الخافض حرفا كان او اسما لانه لمكان شدة الاتصال
بينهما لكون الاحتياج من الطرفين لفظا ومعنى بخلاف المنفصل
والفا على المتصل كانا كواحد فاشتد توهم العطف على بعض
حروف الكلمة فلم يغن الفصل بل لزم اعادة الجار نحو مررت
بك وبزيد وجزم بالاول والثاني لعدم معنى بدليل قوله
والمال بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد وقيل بالثاني

كما

ولا حاجة للتأكيد لعدم المجرور المتصل

كما في الحرف الزائد نحو كفى بالله ثم ان هذا مذهب البصرية في
حالة الاختيار ويجوزون تركها حالة الاضطرار ويجوزه
الكوفيون حالة الاختيار ايضا مستدلين بالاشعار والمعطوف
في حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع له من الاحوال العارضة
له بالنظر الى الغير فقط ومع هذا الا ان يختص سببا حكمها
فيختص العروض به ايضا نحو يا زيد والحارث وعمرو وعبد الله
ويا عبد الله وزيد فان سبب لزوم تجرد المنادى عن اللام
عن لزوم اجتماع اداتي التعريف لو لم يجرد مفقود في المعطوف
وسبب بناء زيدا على كونه منادى مفردا معرفة موجود
في عمرو لا في عبد الله فلا يصح ما زيد قائما او قاعد ولا ذاهبا
عمرو الا برفع ذاهب على انه يكون خبرا مقدما لعمرو اذ لو نصب
او جر عطفا على قائم لكان خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه
عن الضمير الراجع في المعطوف عليه العائد الى اسم ما ويجوز عطف
شيئين بحرف واحد على معمولي عامل واحد بالاتفاق ولان
قيام الواحد مقام الواحد سهل والمعمول نحو ضرب زيد بكرا
وبكر خالدا ولله دره حيث صرح بهذا ولم يكتف كابن
الحاجب والبيضاوي بمفهوم قوله ولا يجوز عطفهما بواحد

مطلب عطف شيئين بحرف

على معمولى عاملين مختلفين في الواحد لا يقوى على القيام مقامهما
اظهرها كالقاضي مالم يظهره عن ابن هشام فدفع التوهم الغلط وجعل
العطف في كلام الغير لغويا اعني الميل او جعله على صلة للبناء
المحذوف تكلف بارد لا يدفعه كذا في الامتحان الا عند تقدم
الجار الذي هو احدهما سماعا وفي المخفوض العاطف اولا
على رأي وهو رأي الكسائي والفراء والزجاج والمروي عن
الاخفش على ما ذكره ابن هشام في المغني نحو في الدار زيد والحجرة
بالحجرة عمرو وفي الدار زيد وعمرو الحجرة فهذا ان كان المراد به تقديمه
على الرافع والناصب يلزم انه لا يجوز مثل ان في الدار زيدا والحجرة
عمرا بل مثال المتن ايضا لان تقديمه على المعنوي غير متصور كما لا يخفى
وان كان تقديمه على المرفوع والمنصوب فيؤول الى تقديم المجرور
كما وقع في عبارة الاكثر فيصح المثالان فالعدول عن عبارتهم
اتباعا لابن هشام عدول ثم ان تلك الرواية عن الاخفش مخالفة
لما في الرضي نقلا عن الجزولي وغيره وما في التسهيل من قوله انه يجوز
العطف اذا كان احد العاملين جارا واتصل المعطوف بالعاطف
كما في المثالين او انفصل بلا نحو ما في الدار زيد ولا الحجرة عمرو
وما زيد بقائم ولا قاعد عمرو وقال الدماميني في شرحه وعزو

هذا

هذا القول الى الكسائي والفراء والزجاج ونسب ابن هشام
الى الاعلم الشنتمري وهو ايضا مخالف لما نقله الرضي عنه وعن
وارتضاه الفاضل العصام وتلقاه الدماميني بالقبول
حيث قال في شرح التسهيل ان في هذه الاربعة اقوال احدها
قول الاخفش وهو ما ذكر في متنه والثاني انه يجوز مطلقا
وهو الذي نسبه ابن الحاجب الى الفراء والفارسي الى قوم من
النحويين ونقل ابن هشام عن البعض ان الاخفش منهم والثالث
الجواز بشرط تقدم المجرور في المتعاطفين وهو مذهب قوم
منهم الاعلم الشنتمري وابن الحاجب وان اختلفا في التعليل
والرابع المنع مطلقا انتهى وهو مذهب سيبويه والجمهور فيجعل
الجر في المعطوف عندهم بمضاف محذوف او بحرف مقدر يدل
عليه ما قبل العاطف وهو الاصح عند صاحب التسهيل والثالث
التاكيد والافصح التوكيد كذا في مختار الصحاح هو في اللغة
التقرير قدمه مع ان البدل ما الاتصال بالعطف انسب لكونه متبوعه
بالنسبة مثل لانه قد يوفي العاطف في اللفظ لما فيكون
التاكيد بهذا الاعتبار انسب بالعطف فافهم قال الفاضل العصام
لو اخر المعطوف عن سائر التوابع لكان ترتيبها في البيان كترتيب

ابن الحاجب

لان الاعلم علل بانهم اذا اخر الكلام الوثيق ... [illegible]

ووقوعها في التراكيب وقد راعى ذلك في تعريف المفاعيل
الخمسة تركه بغير نصه وهو ما يقرر المتبوع على ما يفهم من كلام
البيضاوي بانه يؤتى صريحا على ما يدل عليه التاكيد انتفاء
بدلالة اسمية عليه نحو ان ذلك التقرير قد يكون هو المقصود الاصلي
وقد يجعل ذريعة الى دفع التجوز او عدم الشمول كما يتيقظ لهذا
في المفاعيل فظهر عدم الاختصاص بالنسبة او الشمول كما يشعر
عبارة ابن الحاجب والمقصود من البيان والصفة الكاشفة الايضاح
لا التقرير وان لزم ومن التوكيدية مثل نفخة واحدة والهين
اثنين نص بعجز المتبوع فلا يلزم ان يصح اطلاق التاكيد
عليها وهو قسمان لفظي سمي به لانه تقرير لفظه بمعناه بخلاف
المعنوي كما يجيء وهو تكرير اللفظ الاول اما بعينه او بموازنه
مع اتفاقهما في الحرف الاخير او مرادفه في الضمير المتصل ويجري اللفظي
في الالفاظ كلها اسماء او افعالا او حروفا او مركبات قال
ومن هذا ايضا يظهر الخلل في تعريف ابن الحاجب وان امكن الجواب
عنه بارجاع الضمير الى التكرير مطلقا لا الى التكرير الذي هو التاكيد
الاصطلاحي او بتخصيص الالفاظ بالاسماء فيكون المقصود من هذا
التعميم عدم اختصاصه بالفاظ محصورة كالمعنوي ولا يخفى

ما فيه

ما فيه من التكلف نحو جاءني زيد زيد او حسن بسن
وضربت انت وضرب ضرب زيد ولا لا ونعم نعم وجواب
اقام زيد فيه زيد قائم زيد قائم ومعنوي لانه يقرر معناه
فقط وهو مخصوص بالمعارف من الاسماء لا يجري كاللفظي في
الالفاظ كلها باتفاق البصريين واما الكوفيون فقد جوزوا
تاكيد النكرة بما عدا النفس والعين اذا كان معلوم المقدار
نحو درهم ودينار ويوم وليلة لا نحو رجال ودراهم
وهو اي المعنوي نفسه وعينه بمعنى ذاته ويجوز الجر بباء
زائدة فيهما دون غيرهما نحو جاءني زيد بنفسه او بعينه كذا
في التسهيل وشرحه يؤكد بهما الواحد والتثنية والجمع والمذكر
والمؤنث باختلاف صيغتهما افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا
وتانيثا تقول جاءني زيد نفسه وهند نفسها والزيدان
او الهندان انفسهما والزيدون انفسهم والهندات انفسهن
وكذا عينه وكلاهما للمذكر وكلتاهما للمؤنث يؤكد بهما المثنى
لكونهما مثنى المعنى كما في الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما وكله
يؤكد به الواحد والجمع مطلقا باختلاف الضمير كقرأت الكتاب
كله واشتريت العبيد كلهم والجواري كلهن واجمع واكتع

وابتع وابصع بالمهملة او المعجمة كلها بمعنى اجمع توكد بها

الواحد والجمع باختلاف الصيغ كاخذت المال اجمع واشتريت

الجارية جمعا وجاء فى القوم اجمعون والنساء جمع وكذا البواقى

ولا يوكد بكل وما عطف عليه الا ما يتجزى اجزاؤه حسا او حكما

على الشى اذ الكلية والاجتماع لا يتصوران الا فى ذى اجزاء واذا

لم يصح افتراقها لم يكن فى التاكيد بها فائدة وهذه الثلثة لعدم

ظهور دلالتها على معنى الجمعية اتباع جمع تبع بالفتح بمعنى تابع

لا جمع تابع فان كونه افعال جمع فاعل مختلف فيه ذكره الفاضل العصام

لا جمع لظهور دلالته عليه بقلا تبع اذا مشى خلفه او مر به فمضى

معه فتكون ولا تتقدم هذه الثلثة عليه اى اجمع اذا اجتمعت معه

وفوده ولا تذكر بدونه لعدم وفائها بالمقصود وما مر فى المفصل

تذكر بدونه عطف تفسير للجملة وبيان لمعنى الاتباع فالاول ناظر

الى الاول والثانى الى الثانى وفى نسخ الكافية بالفاء بدل الواو فيكون

تفسيرية وتفصيلية واذا اكد المضمر المرفوع المتصل بارزا او مستكنا

بالنفس والعين اى احدهما اكد اولا بمنفصل وجوبا دفعا اللبس

بالفاعل فى المستكن وحمل عليه فى البارز قال الفاضل العصام

انهما بالمعنى المذكور لا يكونان الا تاكيدين ولا يتصور الالتباس

واقول

واقول لو سلم ذلك فالالتباس فى ان المراد بهما ذلك المعنى

فيهما تاكيدان او غيرهما فاعلان فافهم واما اذا اكد غيره بهما

فلا لعدم اللبس والوجه للجهل نحو ضربتك نفسك ومررت

بك نفسك وكذا اذا اكد بغيرهما الا ان اجمع واخواته لا تستعمل

لغير التاكيد وكل وكلا المضافين الى المضمر لا يقعان غير التاكيد

الا مبتدأ فلا لبس نحو زيد ضرب هو نفسه او عينه وضربت انت

نفسك او عينك وانما لم يذكر هذا متصلا ببيان النفس والعين

مع انه حكمهما وتتمة وجود الاختصار فى الكلام بالاضمار

لان الكلام السابق مسوق لبيان ذوات المؤكدات فلو ذكر

هذا متصلا به لكان الفصل بينهما كالفصل بين العصا

ولحائها وقدم عليه كون الثلثة المذكورة اتباعا لاجمع وما

يتفرع عليه عكس ما فى الكافية ليتصل بيان الحكم ببيان الذوات

ولا مقتضى للفصل بينهما كما فى الاول فافهم الرابع البدل فى

اللغة الخلف والمناسبة ظاهرة وهو فى الاصطلاح المقصود با

لنسبة ولذا قدمه على عطف البيان عدل عما فى الكافية فهو تابع

نسب الى المتبوع لاحتياجه الى التكلف كما اشار اليه المولى الجامى حيث

قال اى يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع او من التبعية

انه ليس مقصودا بما نسب اليه كالمجيء في مثل جاء زيد اخوك
فان المقصود به ليس اخاك وقال الفاضل العصام وبعد فيه
نظر لان نسبته الى الاخ ليست مقصودة بنسبته الى زيد بل
هي مقصودة من ضمه اليه ونسبته الى الاخ مقصودة من ضمه
اليه فلا بد من زيادة تحرير وهو ان المقصود من النسبة الى التابع
النسبة اليه حكما في بدل الغلط او حالا نسبة من التقرر والتمكن
في الذهن كما في البواقي ولخروج البدل من المنسوب بعينه نحو
زيد اخوك اذ لا يصدق عليه انه مما يقصد النسبة اليه بنسبة
ما نسب الى المتبوع بل انما يقصد النسبة اليه بنسبة متبوعه
الى شيء وما اختاره المص من قوله بالنسبة مما صوبه الفاضل
العصام دون ذا اي المتبوع فخرج ما عدا العطف بحرف والاضراب
قيل يخرج ايضا لان متبوعه مقصود للمتكلم ابتداء ثم بدا له
فيعرض عنه ويقصد المعطوف فكلاهما مقصودان وهذا
سهو لانهم قالوا في معنى الاضراب هو الاخبار الذي وقع
من المتكلم ولم يكن بطريق القصد وكذا صرف عنه ببل وقالوا بدل
الغلط ثلاثة اقسام ذكر البدل منه عن قصد ثم ايهام الغلط
ويشترط انه يترقى من الادنى الى الاعلى ويسمى بدل البداء نحو

بدل

بدل نسيان وغلط صريح كما اذا اردت ان تقول حمار فسبق
لسانك الى رجل ونسيان المقصود وسبق اللسان الى غيره
ثم التذكر والتدارك ولا يقع الاخيران في كلام الفصحاء وقد
وقع في كلامهم نحو الاضراب عن المغلوط فيه ببل فظهر ان لا فرق
بين الاضراب وقسمي بدل الغلط الا في وجه التدارك فالفصحاء
عن زيد بل فيصير اضرابا والاوساط الا فصيح بدل الغلط او ان
الغلط والنسيان يقعان في كلام الفصحاء لكن يضربون عنهما
والاوساط يبدلونه فالوجه او بزيد بلا عاطفة كذا في
وينتقض التعريف بصفة اي وهذا او اي هذا في ايها الرجل ويا
هذا الرجل فانها المقصودة بالنسبة دونهما كما لا يخفى كذا قاله
الفاضل العصام واقسامه اربعة بالاستقراء بدل الكل اي بدل
هو الكل من الكل وهو البدل منه ان صدق اي البدل والمبدل منه
كلاهما على شيء واحد وان لم يكونا مترادفين او متساويين
نحو جاءني زيد اخوك وبدل البعض اي بدل هو البعض من الكل ان
كان مدلول البدل جزء مدلول المبدل منه في الخارج نحو ضربت
زيدا رأسه وبدل الاشتمال اي بدل مسبب غالبا عن اشتمال احدهما
على الاخر كان بينهما تعلق وملابسة بغيرهما الكلية والجزئية

وفيه اشارة الى ان اشتمال كل منهما على الاخر ليس بشرط بل يكفي
التعلق لكن لا مطلقا بل بحيث ينتظر النفس اي نفس السامع بعد
ذكر الاول وهو المبدل منه ويتشوق الى الثاني وهو البدل
نحو سلب زيد ثوبه فانه اذا قيل سلب زيد ينتظر السامع
ويتشوق الى ذكر ما يسلب منه اذ هو ليس ذاته بل ما يحويه من الجلد
والثوب وغيرهما وهذا هو الصواب واما اقتصار ابن الحاجب
على الملابسة بينهما بغيرهما فيقتضي كون غلامه في جاءني زيد
غلامه بدل الاشتمال وليس كذلك بل هو بدل الغلط وبدل
الغلط اي بدل مسبب عن ان كان ذكر المبدل منه غلطا صريحا
وغيره وفيه اي في تقسيم اقسامه الثلثة الا انه خلاف لفظ المتبادر
من الغلط ما هو الصريح وقد لا يصح اطلاقه في قوله ولا يقع الخ
ان رجع ضميره الى بدل الغلط مطلقا لوقوع القسم الاول في كلامهم
كما اعترف به نفسه وان رجع الى بدل الغلط صريحا بقرينة المثال
بقي القسم الاخير مهملا مع انه لا يقع في كلامهم ايضا فالوجه ان يختار
عبارة البيضاوي فانها شاملة لها بلا تكلف كما صرح به في الامتحان
نحو رأيت رجلا حمارا ولا يقع في كلام الفصحاء بل يورد دون
بل ويجب وصف النكرة المحضة المبدلة من المعرفة بخبر اشارة

الى انه

الى انه لا يلزم ان يطابق المبدل منه بتعريفها وتنكيرهما في
الوصف كجاءني رجل غلام زيد بدل الكل ولا يتحد غير
مع المبدل منه فلا يضر تغايرهما فيهما انما وجب ليكون
كالجابر لما فيه من نقص النكارة ولا يكون المقصود انقص
من غيره بكل وجه نحو قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة
ولا يبدل الظاهر من المضمر بدل الكل الا من الغائب نحو ضربته
زيدا لان المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر
فلو ابدل منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص
من غيره مع اتحاد مدلوليهما بخلاف البواقي لتغاير مدلوليهما
فيهما نحو قوله تعالى اشتريتك نصفك واعجبتني علمك واعجبتك
علمي وضربتك الحمار وضربتني الحمار والتابع الخامس من

مبحث عطف البيان

التوابع عطف البيان وهو تابع جنس بلا ايضاح متبوعه ولا
يلزم منه كونه اوضح من متبوعه لجواز حصوله بالاجتماع
وخرج به غير الصفة الكاشفة وخرجت بقوله ولا بدل على معنى
غيرا في متبوعه نحو اقسم بالله ابو حفص كنيته عمر بن الخطاب
رضي الله عنه عمر عطف بيان له ومجموع ما ذكرنا من المعمولات
على ما ذكرنا التعريف وفي الهما وابن الحاجب منهما على ما ذكره

ستة وعشرون تاتي في المرفوع اسم باب كان والمضارع
المجرد عن الناصب والجازم وفي المنصوب المضارع
وذكر بعد المجرور والمجزوم **الباب الثالث في الاعراب** تذكر
ما سبق وهو في الاصطلاح ما جاء من حركة او حرفا او حذفا
جاء من العامل بواسطة لم يذكرها اكتفاء بذكرها وتعريف
العامل فلا ينتقض بها فانها وان جاءت منه لكنها بلا واسطة
بل جاء منه ذاتا وصفة معا كما في الاعراب بالحركة او صفة
فقط كما في الاعراب بالحروف فان ذواتها ثابتة قبله مثلا
مثل مسلمان ومسلمين صيغ موضوعة قبل التركيب
حتى اذا اردت تعداد الجموع السالمة المذكرة تقول مسلمون
مؤمنون مصلون او تقول مسلمين مؤمنين مصلين
وكذا التثنية وملحقاتهما والاسماء الستة المضافة
فمسلمون ومسلمين مثلا مترادفان في اصل الوضع الا
ان الواضع شرط استعمال الاول عند ورود الرافع والثاني
عند ورود الناصب والجار لكنهما اما غير دالة على شيء
او دالة على مجرد معنى الجمع والتثنية وبعد العامل كلها دال
على المعاني الموجبة للاعراب فيتعدد الدلالة في بعضها

فيحدث

فيحدث فيها بسبب العامل صفة هي الدلالة كما يحدث
به في الاعراب بالحركة صفة هي الحركة الدالة على المعاني
المقتضية ولهذا الكلام مزيد تفصيل في الامتحان فان شئت
فارجع اليه يختلف باي سبب صفة آخر المعرب لفظا او
تقديرا او محلا والمراد بالآخر هنا هو الحرف الملفوظ الاخر
عند الاضافة ولو فرضا فيشمل الحقيقي كدال زيد
والمجازي كتاء قائمة وياء بصري وواو مسلمون
على ما هو المختار عنده من ان كلا منها كلمة برأسها فالـ
المعول للاعراب معناه عام وهو ما اقتضاه عروض معنى
يتعلق العامل ليكون دليلا عليه فان لم يمنع من ظهوره شيء
فلفظي وان منع حال في آخره فتقديري او في نفسه فمحلي فهذا
تابع لمقتضيه فيوجد في غير الحرف والماضي والامر بغير اللام
وخاص بالاولين والانواع للعام وكذا محالها واقسامها
والمعرب في الاصطلاح ما اشتمل على الخاص اعني فان كان
المراد به العام يلزم ان يكون المراد بالمعرب ما اشتمل عليه
لكن هذا خلاف المتبادر لا الاصطلاح والا ينتقض
التعريف بنحو ... الذي في المبني فلو قال آخر الكلمة كما

في تعريف العامل لكان اصوب واظهر واسلم من لزوم الدور
بذكر المعرب وان لم يسلم منه بذكر العامل فافهم ان كان
المراد به الخاص وبالمعرب الاصطلاحي يخرج المحلي المذكور من
الحد والمحدود مع ذكره في الاقسام وجعله استطراديا لا يناسب
المرام كما لا يخفى على ذوي الافهام ويمكن ان يقال انه اخرجه عن التعريف
وادخله في التقسيم تنبيها على انحطاط رتبته لكون المانع عن الظهور
نفس محله ثم انه لا يخفى على كل من التعديين ان المجرور بالحرف الزائد
ومثل رب والمضاف بالاضافة اللفظية والجزم والنصب بان
وان الداخلتين على الماضي الواقع موقع المضارع خارجة عن
الحد والمحدود لعدم مقتضيها فيكون التعريف للاعراب الاصلي
لا للملحق به ولو اريد بالاعراب ما يشملهما وزيد في تفسيره او
حمل عليه او لم يعتبر فيه الواسطة وبالمعرب ما اشتمل على هذا العام
لم يكن ما ذكر خارجا عنهما واما النقض بالواسطة فمدفوع بان
المتبادر من الباء السببية القريب وهي من البعيدة لكن يا باه ما نقلنا
عنه في تعريف العامل ولهذا الاعراب مطلقا لكن على التقدير
الثاني بالتقدم فافهم تقسيمات اربعة بالحصر الانتزاع منه اخراي
بدخول اقسام بعضها في اقسام الاخر وهذه تقسيمات متعددة

متعددة باعتبارات مختلفة فلا يلزم التباين والاختلاف
بين جميع اقسامها بل بين الاقسام الخارجة من التقسيم وهذا
كتقسيم الاسم تارة الى المعرب والمبني واخرى الى المعرفة والنكرة مع
ان كلا منهما اما معرب او مبني التقسيم الاول منها تقسيم بحسب الذات
والحقيقة ولذا قدمه فنقول هو اي الاعراب اما حركة وهي
الاصل فيه لخفتها وكونها ادل على المقتضي ولذا قدمها او حرف
وهي ليست باصل لانتفاء علة الاصالة فيها لكن يكون اعرابا
لامر يقتضي ذلك كاغناء الحرف الصالح للاعراب عن ايراد الحركة
او حذف اي حذف احدهما الجزم ولذا اخره عنهما والحركة ثلثة
ضمة سميت بها لانضمام الشفتين عندها وفتحة لفتح الفم عندها
وكسرة لتسفل الفك الاسفل عندها فكانه يكسر نحو جاءني
زيد ورايت زيدا ومررت بزيد والحرف اربعة واو والف
وياء نحو جاءني ابوه ورايت اباه ومررت بابيه ونون
نحو يضربان ويضربون وتضربين والحذف ثلثة حذف الحركة
نحو لم يضرب وحذف الاخر نحو لم يغز وحذف النون نحو لم
يضربا فالمجموع اي مجموع الاقسام الحاصلة من هذا التقسيم
عشرة وهو ظ والتقسيم الثاني منها تقسيم بحسب المحل واي المحل

الذي بحسب هذا التقسيم اما معرب او ملا مبني بالحركات
المحضة لا مع الحذف او بالحروف المحضة لا معه او بالحركات مع
الحذف او بالحروف مع الحذف والاول وهو ما بالحركات المحضة
اما تام الاعراب ملتبس او معرب بالحركات الثلث في الاحوال
الثلث غير تابع بعضها البعض في بعض الاحوال بالضم رفعا
اي رفعا او حالة الرفع والفتح نصبا والكسر جرا هذا هو
الاصل ايضا اذ بالشركة يخل الغرض فان الواحد اذا جعل علامة
لشيئين على سبيل البدل اوجب اللبس فيحتاج الى علامة اخرى فيما
وجد فيه هذان الاصلان وهو ما ذكره بقوله فهو ان تام الاعراب
مما بالحركة المحضة الاسم المفرد لا المثنى والمجموع بقرينة ذكرهما
بعده وفي الجمع المكسر مذكرا او مؤنثا وهو ما تغير بناء واحده
المهجية احترز به عن السالم مذكرا او مؤنثا اذ اعرابه الاول بالحروف
واعراب الثاني ناقص المنصرف لا يحتاج الى علة وبيان وما خرج
منهما او من احدهما فيحتاج اليهما كما سيجيء احترز به عن غير
المنصرف لان اعرابه غير تام وعن الاسماء الستة المضافة الى
غير ياء المتكلم فان المنصرف على ما فسره غير صادق على المعرب بالحروف
كما سيجيء نحو جاءني رجل ورجال ورأيت رجلا ورجالا ومررت

١٠٤

ومررت برجل ورجال او ناقص الاعراب بالحركتين فقط
وهو على نوعين الاول ما يكون المتروك فيه الكسر واشار
اليه بقوله اما بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا اي ناقص
الاعراب بالحركتين المذكورتين غير المنصرف نحو جاءني احمد
ورأيت احمد ومررت باحمد وسيجيء ترك الكسر فيه
وانما حمل فيه على النصب للمناسبة بينهما في كونهما علامتي الفضلة
بخلاف الرفع فانه علامة العمدة والثاني ما يكون المتروك فيه
الفتحة وهو ما اشار اليه بقوله واما بالضمة رفعا والكسرة
نصبا وجرا وهو اي بالحركتين المذكورتين جمع المؤنث السالم
وحمل نصبه على الجر ليكون على وتيرة اصله وهو جمع المذكر السالم
على ما سيجيء نحو جاءني مسلمات ورأيت مسلمات ومررت
بمسلمات والثاني وهو ما بالحروف المحضة ايضا اي كما بالحركات
المحضة اما تام الاعراب بالحروف الثلاثة في الاحوال الثلاثة
على ما هو الاصل كما في الاعراب بالحركة مما بالحروف المحضة الاسماء
الستة المضافة اذ غيرها بالحركة الى غير ياء المتكلم اذ المضاف
اليها بالحركة تقديرا كسائر الاسماء المضافة اليها كما سيجيء
المفردة اذ المثنى وجمع المذكر السالم وان كان اعرابهما بالحروف

بالواو رفعا وبالالف نصبا وبالياء جرا واعني ...

لكنهما البا بنا من الاعراب واعراب الكتب بالحركة لا بالحروف
المكبرة اذ المصغرة بالحركة لا بالحروف نحو جاءني ابيّ ورأيت
اباه ومررت بابيه وانما جعلوا اعرابها بالحروف لانها اسماء
اواخرها ثابتة في حال الاضافة سماعا بخلاف دم محذوفة
نسيا في حال الافراد بخلاف نحو العصا فاشبهت الزائدة فامكن
جعلها علامة كما في التثنية والجمع والساكن اخف من المتحرك
فانقلب الحال هٰهنا بسبب العارض فصار الحرف اصلا
دون الحركة بخلاف نحو دم اذ يحتاج الى زيادة حرف لمجرد الاعراب
وقد صار العصا اخر محلا للاعراب بحذف اللام نسيا
وبخلاف نحو العصا لان اللام لم يحذف نسيا اصلا فلم
يشبه الزائد فكان جزءا محضا من الكلمة والاعراب وصف
فتُبنا فيها ولما لزم التحريك في التصغير بسبب سكونه يا اعاد
الى اصل الحركة ذكره في الامتحان واما ناقص الاعراب بالحرفين
اما بالواو رفعا هذا هو الاصل فيه كالضمة والالف فرع له
فيه للضرورة وللنظر الى هذا قدم الجمع على المثنى عكس ما في الكافية
والياء نصبا وجرا وهو اي ناقص الاعراب بهذين
الحرفين جمع المذكر السالم وهو ما لم يتغير بناء واحده الجمعية

للجمعية والتغير في نحو سنين وارضين وثبين وقلين من
الشواذ بعد تحقق الجمعية واولو جمع ذو من غير لفظه وعشرونا
واخواتها اي نظائرها من ثلثين الى تسعين نحو جاءني
مسلمون واولو مال وعشرون رجلا ورأيت مسلمين
واولي مال وعشرين ومررت بمسلمين واولي مال
وعشرين او بالالف رفعا والياء نصبا وجرا وهو اي ناقص
الاعراب بهذين الحرفين المثنى وقد سبق ما هو واثنان
وكذا اثنتان وثنتان وكلا وكذا كلتا بلا تنوين ولو
بلا اضافة قال الفاضل العصام مضافا الى مضمر اذ لو كان
مضافا الى مظهر لكان معربا بالحركة التقديرية نحو جاءني مسلمان
واثنان وكلاهما ورأيت مسلمين واثنين وكليهما ومررت
بمسلمين واثنين وكليهما ووجه عدولهما عن الاصل الاول
قد سبق الاشارة اليه في الاسماء الستة واما عن الثاني فللاحتراز
عن اللبس في الاحوال الثلث فلما لزم التنويع فالرفع لكونه
علامة العمدة احق بالامتياز الذاتي والتثنية لكونها اكثر
اولى بالالف الاخف ولكون نصبهما في نحو ضربا
وبضربان بالواو ولكونه اخا الضمة اولى برفع الجمع من الياء فلزم

اشتراك الاربع في الياء فقتحوا ما قبلها فيها وكسروا فيه
ولما كان هذه الحروف دالة على معنى التثنية والجمع ثم تمحض
للاعراب بمحض الحركة فلزم الجبر وايضا لم يمكن الحاق التنوين
الدال على التمكن حذرا عن [التقاء] الساكنين فزادوا نونا عوضا عنهما
فبالنظر الى الاول لم تسقط مع اللام والوقف والى الثاني
سقطت بالاضافة عملا بالشبهين وكسروها في التثنية
وفتحوها في الجمع تعادلا وفرقا بينهما اذ قد تزول العلامة
الاولى بالاعلال نحو مصطفين ووجه الحاق اثنين واثنتين
ظاهر لانهما كالمثنى لفظا ومعنى واما كلا فمفرد اللفظ ومثنى
المعنى فراعوا في الاضافة الى المظهر الاصل الاحق بالاصل
الاخف جانب اللفظ والى المضمر الفرع جانب المعنى مع ان اللفظ
ايضا اصل في الاعراب وكذا كلتا والحاق باب عشرين ايضا
ظاهر لكونه كالجمع لفظا او معنى وكذا اولو وعدم النون
للزوم الاضافة كذا في الامتحان والثالث وهو ما
بالحركة مع الحذف فلا يكون الا تمام الاعراب وهو اي الثالث
فيما الاول محذوفه اما حركة او حرف فالاول وهو ما كان
محذوفه حركة الفعل المضارع الذي لم يتصل باخره ضمير

ضمير مرفوع بقرينة الاتي اذ باتصال المنصوب لا يخرج
عن هذا الحكم وهو صحيح الواو للحال وهو في [illegible]
اخره حرف علة فرفعه اي رفع ذلك المضارع بالضمة ونصبه
بالفتحة ولو تقديرا كما في الوقف ولا يخفى انه ليس المراد بهما
علم الفاعلية والمفعولية وجزمه بحذف الحركة ولو تقديرا
كما اذا التقى الساكن بعده نحو يضرب ولن يضرب ولم يضرب
ولم يضرب القوم والثاني وهو ما كان محذوفه حرفا الفعل
المضارع المذكور الذي لم يتصل باخره ضمير ان كان اخره حرف
علة واوا او ياء او الفا فرفعه بالضمة تقديرا لثقلها
عليها ونصبه بالفتحة ولو تقديرا كما اذا كان الاخر الفا
وجزمه بحذف الاخر مطلقا لان الجازم لما لم يجد الحركة حذف
الحرف المناسب لها نحو يغزو ويرمي ويخشى ولن يغزو
ولن يرمي ولن يخشى ولم يغز ولم يرم ولم يخش و
والرابع وهو ما بالحرف مع الحذف لا يكون الا ناقص الاعراب
وهو اي الرابع الفعل المضارع الذي اتصل باخره ضمير مرفوع
غير النون الذي هو الجمع المؤنث اذ المضارع لو اتصل هو به
كان مبنيا كما لو اتصل به نون التاكيد كما سيأتي فرفعه بالنون

ونصبه وجزمه بحذفه لان الضمير المرفوع لما اعتجن
به لم يسكن ما اخرض بنا و ضربنا جعلوا الاعراب
بعده ولما لم يتحمل الالف والواو والياء الحركة جعلوا
اعرابه بالنون لعدم امكان حرف العلة فحذفوها في الجزم
حذف الحركة وحملوا النصب عليه دون الرفع لان الجزم
بدل الجر والنصب يناسبه في محذوفية اصلهما وكونهما
علامتي الفضلة فلذا حمل على الجر دون الرفع في الاسماء
فيناسب بدله فيحمل عليه في الافعال ايضا نحو يضربان
ويضربون وتضربين ويرميان ويرمون وترمين
ولن يضربا ولن يضربوا ولن تضربي ولن يرميا ولن
يرموا ولن ترمي ولم يضربا ولم يضربوا الخ فالمجموع
اي مجموع اقسام الاعراب الحاصلة من التقسيم بحسب المحل تسعة
ستة منها بانقسام كل من الاول والثاني باقسام الاعراب
وناقصه المنقسم الى قسمين واثنان منها بانقسام
الثالث الى قسمين وواحد منها الرابع ولما ذكر فيما
سبق المنصرف وغير المنصرف وكان للثاني احكام اخر لابد
من معرفتها احتاج الى بيانهما فقال والمراد في الاصطلاح

في الاصطلاح بالمنصرف سمي به لكونه صرفا في الاسمية
ولذا سمي امكن او لرجوعه الى الاقبال على الفعل بالمشابهة
او لتغيره بدخول الجر والتنوين او لانزياده به فقدمه لا
ولكونه منونه وجوديا مال اسم دخل الجر بالكسر ليتبادر
بالاصالة كما سبق والتنوين لعدم مشابهته بالفعل وهذا
لا يصدق على المعرف باللام و ويعلم غير المنصرف سيجيء لعدم
ما ذكر فغير المنصرف اسم معرب بالحركة يجر بالحروف فلا المنع
انما يتصور فيما شانه الدخول فيكون ذلك واسطة بينهما
كما صرح به في الامتحان لا يدخل الجر بالكسر فقدمه تنبيها على
ان منعه بالاصالة لا بالتبع كما زعم البعض والتنوين للتمكن
لانه لما شابه الفعل في تحقق الفرعيتين اذ الفعل فرع الاسم
في الاشتقاق والافادة وكل علة فرع لشيء منع منه ما منع
من الفعل اعني الكسر والتنوين ولما كان المقصود من التعريف
معرفة الافراد ليجري عليها الاحكام وهذا لا يحصل بتعريف
ابن الحاجب بل بمعرفة جميع العلل وشرائط تاثيرها وهي
لا تتيسر الا بالتفصيل الاتي بل الجميع وزن الفعل منها
محتاجا الى تتبع المواد شرع في ذكر العلل التسعة

وجوهها بالتعريف كما صرح به في الامتحان فتركت تعريفه
واكتفي بما يفيد معرفة الاصطلاح بحيث يحصل بها نوع
معرفة وضبط للافراد بالوقوف على الاستعمال في الجملة و
احال تمام المعرفة الى التفصيل الاتي فافهم وهو او غير
المنصرف على نوعين الاول سماعي وما يتوقف منعه بخصوصه
على السماع ولا يمكن ان يدرك فيه قاعدة كلية موضوعها غير
محصور نحو احاد وموحد وثناء ومثنى وثلث ومثلث
ورباع ومربع قال الرضي هذه مسموعة اتفاقا وقد
جاء في الشعر خماس او عشار والمبرد والكوفيون يقيسون
عليها ما فوقها الى التسعة نحو خماس ومخمس وسداس
ومسدس وسباع ومسبع وثمان ومثمن وتساع
ومتسع بلا سماع بل المسموع مع ما في النسبة نحو خماسي
الى تساعي هذا قال الفاضل العصام انما لم يحكم بالسماع في
عشار مع وجوده في الشعر لانه لا ينفع في مفعل ولا فعال
في التسعة ولم يجعل ايضا ما جاء مع الياء دليلا على السماع
لجواز ان يكون النسبة لفظية ككرسي مع انه لا يفيد في
مفعل وجعل ابن مالك خماس ومخمس مسموعين ايضا

ايضا وكرسيها معدد ولا عن العدد المكرر اذ في معناه تكرر
والاصل تكرر اللفظ ايضا فاصل جاء في القوم احاد او موحد
جاء واحد او واحد او كذا البواقي واخر جمع اخرى مؤنث آخر
وهو اسم تفضيل لان معناه في الاصل اشد تاخرا ثم نقل
الى معنى غير وقياس اسم التفضيل ان يستعمل باحد الثلاثة اللام او الاضافة او من وحينئذ
لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول عن احدها فقيل انه
معدول عما معه من لموافقة المعدول والمعدول عنه في التنكير
وقيل عما معه اللام لموافقته الموصوف افرادا او تثنية وجمعا
وتذكيرا وتانيثا ولم يذهب احد الى كونه معدولا عما مع الاضافة
لانها توجب التنوين او البناء او اضافة اخرى مثلها كما مر في اخر
شيء من ذلك وقال الفاضل العصام ان هذا الوجه بعيد لان هذه
القاعدة في تعذر الاضافة لا في فرضها في الاصل المعدول عنه
وبينهما بون بعيد والوجه الوجيه انه جاء في الجماعة رجل والرجال الاخر
وجاء في رجل و رجال اخر لو فرض فيه التفضيل لم يكن المفضل عليه
الا ما ذكر اولا ولا يتصور ذلك مع الاضافة بل بالاولى وقوعا
المناسبة بين الحال والاصل و حكم بانه معدول عن احد الصورتين
تبعت تلك الالفاظ او مثلها حال كونها صفات اذ لو

اعلاما المذكور صرفت على الاكثر لان العدل في هذا الباب
تابع للوصف فيزول بزواله وان ذهب جماعة الى منع الصرف
اعتبارا للعدل الاصلي مع العلمية ولو للاناث لم تنصرف بالاتفاق
للتانيث مع العلمية لكنها لا تكون مما نحن فيه والسبب في
في كل منها العدل التحقيقي والوصف الاصلي اذ العارض صار
اصليا في المعدول لاعتباره في وضعه ونحو جمع وكتع وبصع
حال كونها جموعا فان جمع جمع جمعاء مؤنث اجمع وقياس
تكسيره فعلاء صفة فُعْل واسما فَعالى فهو معدول عن جُمْعٍ
واجمعون شاذ وان كان اجمع في الاصل افعل تفضيل فجمعاء
شاذ وقس عليه البواقي والسبب فيها العدل التحقيقي والوصف
الاصلي على الاصح ولا يضر الغلبة الاسمية وقيل التعريف الاضافي
لانه بتقدير ضميرهم حيث لا يؤكد بها الا المعرفة وعدم ملايمة
ظهور الاضافة لمنع الصرف لا يستلزم عدم ملايمة تقديرها
وقيل التعريف الوضعي وهو التعريف بلا اداة فهو يشبه العلمية
ولهذا الاختلاف لم يقيدها بالصفات كما في الاول والثاني
وانما قيد بجموعا لانها لو كانت مفردة بان جعلت اعلاما لكونها
كما سبق ونحو عمر وزفر وزحل اسم نجم من الخنس وقزح

وقزح اسم جبل في مزدلفة حال كونها اعلاما والسبب فيها
العدل التقديري والعلم ولو لم تكن اعلاما بان نكرت انصرفت
لبقائها على سبب واحد والثاني قيل بتحقيقي وهو ما لا يتوقف
منعه بخصوصه على السماع بل يمكن ان يذكر فيه قاعدة كلية
موضوعها غير محصور كما يثبت اليه باداة السور الكلي في قوله
وهو كل علم على وزن اي هيئة مخصوص بالفعل في الوضع الاول
فلا يوجد في الاسم الا منقولا عن الفعل او العجم كضرب مجهولا
وشمر مشدد الميم علم الفرس للحجاج معناه في الاسراع في المشي
وبقّم منقولا من العجم وانقطع واجتمع واستخرج وغير ذلك
منقولا عن الماضي والمستقبل معلومة او مجهولة وكذا في غير
مجهولا او في نحو اولئك اي الوزن او مجاز بالحلول احدى زوائده
المضارع التي لها نوع اختصاص به وهي حروف اتين حال كون
ذلك الوزن غير قابل التاء المتحركة للتانيث لان لحوقها به يخرجه
عن كونه وزن الفعل لاختصاصها بالاسم نعم يكون معها غير منصرف
للعلمية والتانيث كيعملة وارملة اذا سمي بهما فيدخل في قوله
كل علم فيه تاء التانيث لا وزن الفعل كما لا يخفى نحو يزيد ويشكر
واحمد والعلمية ووزن الفعل وكل افعل التفضيل والصفة

اى كل ما كان على وزن افعل موضوعا للتفضيل او الصفة
نحو افضل للتفضيل وابيض للصفة والسبب الوصف والوزن
ولم يقيد هنا بعدم قبول التاء اذ كل منهما من حيث انه افعل
افعل التفضيل والصفة ليس له احتمال القبول لها بل عدمه قطعي
اذ مؤنث الاول فعلى ومؤنث الثاني فعلاء وكل اسم اعجمي غير
عربي في الاصل استعمل في نقله الى العرب علما سواء كان في العجم ايضا
او اسم جنس نقل علما ففيه الخلاف في عبارة الكافية حيث قال
شرطها ان تكون علمية في العجمية وما اوجه من التعميم التحقيق
والحكمي فجمع بين الحقيقة والمجاز ولا فرينة العموم والاصوب
ابقاء الشرط في ملحوظ بالاولى لدلالة الاشتراك في العلة لكن
الشرط فيما ظهور العلة للحكم وفي وجوده هنا خفاء لا يخفى كذا
في الامتحان وجه الاشتراط بقاء العجمة بحالها وظهورها اذ لو
لم يكن كذلك لتصرف فيه العرب بادخال اللام والاضافة والتعريف
والتغيير فيكون كاللفظ العربي فيضعف العجمة فلا تؤثر وهو
اي والحال انه زائد الاعجمي زائد حروفه على الاحرف الثلاثة او متحرك
الاوسط نحو قالون كان في لغة الروم اسم جنس بمعنى الجيد ثم
نقل علما لاحد رواة نافع لجودة قراءته فقدمه التنبيه على دخوله

بلا

بلا تكلف وابراهيم هو اسما لان العلم الزائد على الثلاثة الاول والثاني
والثاني للاول وشتر وسقر مفتوح منصرف اعلام وهاهنا
ثلثة مذاهب الاول جعل العجمة كالتانيث المعنوي بدليل
اعتبارها في ماه وجور وبجوز فيه الوجهان كهند فهذا
للزمخشري وقد زيفه بان التانيث امر حقيقي وله علامة
تظهر في بعض التصرفات والعجمة امر خفي لا علامة لها ظاهرة
فلا يلزم من اعتبار التانيث في نحو هند اعتبار العجمة في نحو نوح
واعتبارها في نحو ماه للتقوية لا للاستقلال وانه لم يجتمع مع
الصرف في نوح بخلاف هند والثاني عدم اعتبار تحرك الاوسط
في العجمة اصلا بخلاف التانيث لان اعتباره في التانيث لان اعتبار
في التانيث لقيامه مقام الرابع القائم مقام التاء فيقوى
بوجود التانيث في الجملة وهذا لا يعقل في العجمة اذ لا علامة
لها حتى يسد مسدها شيء فلا وجه للتقوية بخلاف الزيادة
فان اكثر كلام العجم على الطول والامتداد والعرب يراعون
الاوزان الخفيفة ويكثرونها في كلامهم فتقوية الزيادة
للعجمة معقولة ومجرد زيادة حركة لا يوجب طولا موقعا
الا القلة في لغة العرب الا ترى الى كثرة نحو حجر بخلاف الرباعي

وهذا لسيبويه وكثير من النحاة وأما اقتضاء الرضي والثاني اعتباره
بدليل امتناع نحو سقر وشتر وهذا لابن الحاجب ومن تبعه
ورُدّ بأنها بقعة وقلعة وإنما يظهر الثمرة في نحو مُلك اسم رجل
ولم يسمع منعه وثمرة الامتحان وتبع ابن الحاجب في هذه كرالة
وكل مؤنث علما أو لا بالألف مقصورة كانت أو ممدودة
والمراد بها الهمزة المنقلبة لا ما قبلها والتسمية بالألف باعتبار
الكون بعد الممدود باعتبار البيت فأقوم نحو حبلى وحمراء قيل
إنما قامت مقام العلتين لأنه من بنية الكلمة وضعا مثلا و
لا يقال حبل ولا حمر بخلاف التاء فإنها إن لزمت بعارض كالعلمية
وثرقة المصر بأفراد الرد وأعمل المستلب في التاء منقوض
بنحو طلحة إذ لا يقال طلح بعضاها وإن اطردوا سلب العموم كان
الإلقاف نحو ذكرى وضحى وإن أرادوا مجيء التاء للفرق
مطردا في بعض الصفات فكذا المقصورة في أفعل التفضيل
والممدودة في أفعل الصفة إلا أن يدعوا مع عدم تغيير
الصيغة والكثرة ولكن ليس بقوي إلا أن يلتزم انقلاب التاء
هاء وهي حرف خفي كأنه معدوم فقد اعتبر مفارقة التاء وندر
مفارقة الألفين فالحكم للغالب والنادر كالمعدوم ثم كل

ثم أورد ما عنده

وكل علم فيه تاء التأنيث لفظا أو تقديرا على الثلاثة أو ثلاثيا
متحرك الأوسط أو لا نحو فاطمة وحمزة أو تقديرا إنما شرط
فيهما العلمية ليصير التاء لازمة لأن الأعلام محفوظة عن التغيير
بقدر الإمكان ولأنها وضع ثان فتكون التاء حرف مبنى
بلا خلاف بعد أن كان حرف معنى فيلزم وهو أي الحال أنه
العلم الذي فيه التاء تقديرا أن تدعو فيه على الأحرف الثلاثة
علم المؤنث أو لا نحو زينب أو هو متحرك الأوسط حال كونه
علم المؤنث نحو قدم اسم امرأة وينبغي أن يقيد العجمة بكونها علما
مثل ماه وجور وجه هذا الاشتراط ضعف التاء المقدرة
فلو تقوى قوة الملفوظة إلا بقيام شيء في اللفظ مقامها
ولكون الواسطة والحرف الرابع قائم مقامها بدليل عدم
ظهورها في مثل عقرب مع وجوبه في مثل قتيبة وحركة
الوسط قائمة مقام الرابع بدليل وجوب الحذف في مثل
جمزى مع جوازه في مثل حبلوى والعجمة وإن لم تكن من قوة
في الثلاثي الساكن الأوسط على الأصح فلو أقل من تقوية التأنيث
ولضعف هذين لا يقدر أن الأثر فيهما في مستهاة تأنيث
بخلاف الرابع كما أشار إليه بقوله علم المؤنث وقيل

وقيل شرط وجوب تأثير
التأنيث المعنوي
في منع الصرف
الثلاثة
إلخ

بدون النسبة او مع الامتزاج لحلوان اخص والثاني كامنو

والثاني اوضح كما لا يخفى نحو بعلبك وحضرموت على اللغة

المفصحة كما يجي وسبب المنع العلمية والتركيب وكرما قيد

الف ونون زائدتان في الاخر لا اصليان ولذا سميا مضارعين

مضارعين لشبههما بالفي التانيث في امتناع دخول

التاء وقيل في كونهما مبدلتين علما لم يمتنع بالعلمية عن التاء

و بتحقق المشابهة بهما او وصفا لا يدخله التاء لامت

من تحقق المشابهة بهما نحو عمران والسبب الالف

والنون والعلمية وسكران مثال الوصف لا مؤنث

لا يدخله التاء كسكرى ورحمن مثال الوصف ليس له مؤنث

فضلا عن دخولها والسبب الالف والنون والوصف وكل

جمع حاليا او اصليا كمضاجع تحقيقيا وتقديريا كسارى او

على وزن فعالل او فعاليل بان كان اوله مفتوحا وثالثه

الفا بعده حرفان متحركان او ثلثة احرف اوسطها

ساكن ولو في الاصل كجوار فانه غير منصرف على الاصح

ومثله واب وجه الاشتراط اختصاصها بالجمع والامتناع

التكسير اخرى وتكرار الجمعية في المعنى ولذا سمي منتهى

الجموع

الجموع فبعدم الجمعية لم يقبل الاهاء ولا ياء الجنسية كان اصل

فان نحو ثمانى بناء على ان المتبادر كونه على وزن

احدهما بدون انضمام الاخر وهو النظر من المثال على ان

المختار عندنا كون التاء فيه فان نحو جرى فيه باتصاله

على الوزن المعتبر فلا حاجة الى الاخذ كما صرح به في الامتحان

نحو مساجد ومصابيح وفي التمثيل بهما دون ثمانى مراد اهم

و ومنا بين تنبيه على ان المراد الوزن التصغيري لا التصريفي

وهو ما يعتبر فيه مجرد مقابلة المتحرك بالمتحرك والساكن

بالساكن بدون اشتراط التعبير عن الاصول بالفاء والعين

واللام وعن الزائد بلفظه كما في التصريفي ويقال له الوزن

العروضي ايضا كما صرح به الفاضل العصام ويجوز صرفه

اي لا يمتنع جعل غير المنصرف منصرفا حقيقة بادخال الكسرة

والتنوين لما مر من تعريف الضرورة الشعرية بان يخل بالوزن

او بسلاسته لو منع فالاول كقوله صبت على مصائب

لو انها صبت على الايام صرن لياليا والثاني كقوله

اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع

او التناسب ليحصل المكابلة بينه وبين ما يليه المنصرف

نحو سلاسلا في قراءة نافع والكسائي صرف لتناسب اغلالا وسعيرا

وقواريرا ليناسب نظيرا بعده وكليهما لا ينصرف اذا

اضيف الى شيء او دخله لام التعريف انصرف حقيقة ووجد

فيه السبب او لا لدخول الكسرة عليه وعدم دخول التنوين

للاضافة او اللام لا لمنع الصرف فافهم نحو مررت بالاحمر

مثال الثاني قدمه على مثال الاول للتلابيع الفصل بين المثال

والممثل واخرنا مثال الاول ولا يجال لعدم الفصل فيه

مطلب التقسيم الثالث بحسب النوع وهو اربعة

فافهم والتقسيم الثالث منها تقسيمه بحسب النوع فهو

اى الاعراب بحسبه اربعة بالاستقراء رفع ونصب مشتركان

بين الاسم والفعل غير مختص بكل منهما لكن معناهما

في الاسم علم الفاعلية والمفعولية وفي الفعل ما يشبههما

فمعناهما المشترك علم الفاعلية والمفعولية وما يشبههما

كذا ذكره الفاضل العصام وجر مختص بالاسم لا يوجد

في غيره معناه علم الاضافة وجزم مختص بالفعل

معناه ما يشبه الجر في الاختصاص وعلامة الرفع اى

علامة هي الرفع فالاضافة بيانية كما في شجر الاراك وعلامة

دالة على ما يدل على الرفع الذي هو الاعراب عنده عبارة

عن الحركة

عن الحركة والحرف واما على رأى من جعله نفس الاختلاف

فالمعنى علامة دالة على الرفع الذي هو الاختلاف وهي

اربعة ضمة في الاسم والفعل وواو اى واو الجمع المذكر

السالم والاسماء الستة في الاسم والف اى الف التثنية

في الاسم ونون اى نون التثنية والجمع المذكر والواحدة

المخاطبة في الفعل وعلامة النصب خمسة فتحة في الاسم

والفعل وكسرة في الاسم الذي هو الجمع المؤنث السالم والف

في الاسماء الستة السابقة وياء اى ياء التثنية وجمع المذكر

السالم وحذف النون في الفعل وعلامة الجر ثلثة كسرة في

المنصرف وفتحة في غير المنصرف وياء اى ياء التثنية والجمع المذكر

السالم والاسماء الستة وعلامة الجزم ثلثة حذف الحركة من آخر

المضارع الصحيح الذي لم يتصل باخره ضمير وحذف الاخر من المضارع

المذكور اذا كان معتل الاخر وحذف النون المذكور والتقسيم

مطلب في بيان التقسيم الرابع بحسب الصفة وهو ثلثة

الرابع من التقسيمات الاربعة للاعراب تقسيمه بحسب الصفة

فهو اى الاعراب بحسبها ثلثة لفظي يظهر في اللفظ اى اللفظ

ما له الاعراب وهو الاصل لانه علامة وحقه الظهور وتقديري

ويجي فالمذكور الاخير حتى يعلم ان ما عداه هو اللفظي

لانحصار الاعراب في هذه الثلثة فلا حاجة الى ذكره وفيه
بحث لان من مواضع التقديري ما لا يدخل فيما ذكره من المواضع
السبعة له وهو ما يكون آخره مجزوما للتخفيف او للادغام فيما
بعده نحو بارئكم بتسكين الهمزة في قراءة ابي عمرو ونحو الرحيم مالك
يوم الدين في قراءة ابي عمرو وغيره وما يتبع حركة آخره بحركة
غيره اعرابية او لا للتناسب نحو للملائكة اسجدوا بضم التاء
على قراءة ابي جعفر والحمد لله بكسر الدال على قراءة الحسن البصري
ونحو بانزيد الظريف بضم الفاء وجحر ضب خرب اذ ليس حركة آخره
بنائية ولا اعرابية بل للتناسب والاعراب مقدر صرح به الدماميني
فيكون التسمية بالجر للمشاكلة اللهم الا ان يقال ان الاول ملحق
بالموقوف عليه دلالة لاشتراك في اشتغال الآخر بالسكون والثاني
بالمحكي لاشتراكه في اشتغال الآخر بالحركة الغير الاعرابية فافهم
فالتقديري ما لا يظهر في اللفظ بل يقدر في آخر ما ليس فيه عين الاعراب
الحقيقي اذ لو كان حقيقيا يكون محليا كما يجيء ولا يكون التقديري
الآتي في المعرب الاصطلاحي كالمحلي وذلك التقديري في سبعة مواضع
وجعلها البيضاوي ثمانية والمص نقصها وجعلها خمسة بادخال
الثاني ما جعله رابعا وجعل السادس مشتملا على ما جعله

سادسا

اعراب التقديري

بالجر للجوار كجحر ضب خرب

سادسا وسابعا وثامنا وزاد الخامس والسابع فتبعه
ولا انكر من الغافلين الموضع الاول معرب مفرد آخره الف
واحذف لالتقاء الساكنين لاجل الخفة نون منوي لا منتهى
فيكون كالملفوظ فان كان ذلك المفرد اسما فاعرابه في الاحوال
الثلث تقديري لتعذر الحركة على الالف ملفوظا ومنويا
نحو العصا وعصا وان كان فعلا فرفعه ونصبه تقديري
لوجود ذلك الالف في هاتين الحالين وجزمه بحذف ذلك
الالف لفظي لوجوده في اللفظ نحو يخشى ويخشى الله ولن
يخشى ولن يخشى الناس ولم يخش والموضع الثاني ما اسم معرب
مطلقا اضيف الى ياء المتكلم ولو حذفت او قلبت حال كونه
غير التثنية فانها اذا اضيفت اليها يكون اعرابها لفظيا لوجوده
في اللفظ نحو مسلماي ومسلمي في مسلمي بالتشديد فان كان
ذلك الاسم المعرب جمع المذكر السالم فرفعه تقديري للزوم
القلب والادغام فقط دون نصبه وجره فانهما لفظيان
بياء مدغم فالاولى تقديرية كما في الاول في نحو جاءني مسلمي اصله
مسلموي قلبت الواو ياء وادغمت وان كان غيره اي غير جمع
المذكر السالم فالكل اي كل اعرابه تقديري سواء كان مفردا

الموضع الاول

الموضع الثاني

وقوله او السكون كما في مثل قاضي او الفتح كما فيما قبل المقلوبة ... الامتحان

او جمعًا مكسرًا او مؤنثا سالمًا لوجوب الكسر او السكون او الفتح
قبل العامل وتعذر اجتماع الحركة والسكون والحركتين مثلين
او ضدين بعده ويمكن جعل الكسرة والفتحة اعرابا بعده
وان قال البعض كما امكن جعل الحروف الثابتة قبل العامل اعرابا
بعده في التثنية والجمع لعدم التبدل باختلاف العامل بحرفها
واللبناء وان ذهب اليه الجمهور في الاضافة الى الضمير لا يوجب نحو غلامك
وغلامه نحو غلامي وابي ورحالي ومسلماتي والموضع الثالث
ما اسم معرب مطلقا في اخره اعراب محكي اي حركة او حرف
محكية والتسمية بالاعراب مجاز بالكون اذ ليست باعراب
في الحال كما اشار اليه فيما سبق بقوله غير الاعراب الحقيقي ثم جعل
اعرابه تقديريا للزوم اشتغال الاخر بالحكاية فصار
كالثاني ولذا قدم على الرابع عكس ما في الامتحان لكونه اما
جملة في الاصل منقولة في الحال الى العلمية نحو تأبط شرا
فان الصحيح انه معرب اعرابا تقديريا وقيل مبني كما قبل
العلمية او مفردا في قول الحجازي واما بنو تميم فلا يروون
الحكاية في المفرد واليه ذهب كثير من النحاة منهم سيبويه نحو من
زيدا لذكر منصوبا باشعار ان السؤال عن زيد المنصوب

المنصوب اشعارا فتعذر رفعه لفظا مقولا لمن قال
ضربت زيدا او نحوه عند غير تميم ثان اعرابه بناء مقدرة
والملفوظ حكاية لما في قول القائل ثم قال وكذا الكلام المذكور
في كون اعرابه تقديريا لاشتغال الاخر بالآخر كالعلم المركب
جزؤه الثاني معمول في الاصل لما لا اعراب له اصلا فلو عكس
اظهار اعرابه في هذا الجزء ايضا فيكون تقديريا نحو ان زيد
وهلا زيد ومن زيد اعلم ما في كلا منها معمول في الاصل
لما لا اعراب له وهو الابتداء في الثاني والحرف في الاول والثالث
بخلاف نحو عبد الله ونحو مضروب غلامه علما بنص العلم
المركب الذي جزؤه الثاني معمول لما له اعراب في الاصل فانه
اعراب الجزء الاول اي الاعراب الذي يظهر فيه اذ لا اعراب له
في الحال لكونه جزءا من زيد بل المجموع على ما هو المختار عنده
كما حقق في الامتحان شبههما اي من نحو عبد الله ونحو مضروب
غلامه لفظي لظهوره في لفظ ما له الاعراب وان في وسطه
لكونه محلا الاعراب في الاصل ومحققا في اخره وذلك اولى
من اهدار الاعراب وجعله تقديريا كما اذا كان الجزء الاول
مما لا اعراب له كالعامل فان رافعه المخفي مرفوع وان

وانه جار المجرور والثاني مشغول بما يحدث الحكاية اي باعرابه
ملتبس بها ولذا لم يظهر فيه الاعراب المذكور مع انه
الاخر وما في اخره بناء محكي والتسمية بالبناء كالتسمية
بالاعراب نحو خمسة عشر علما فانه اذا لم يكن علما يكون
جزآه مبنيين كما يجي واذا جعل علما يكون معربا باعراب
تقديري على الاشهر لانتفاء موجب البناء الذي سياتي
وتعذر ظهور الاعراب في لفظه المانع هو الحكاية وقيل

الموضع الرابع

يكون مبنيا كما قبل العلمية ومثله سيبويه كما صرح في
الامتحان والموضع الرابع ما اي اسم او معرب في اخره
الاولى منه في كما في الاول ياء مكسور ما قبلها وان حذف
لالتقاء الساكنين فانه كالملفوظ لكونه مقدرا لامنسيا
حتى يكون لفظيا كما في يد فان كان ذلك المعرب اسما فرفعه
وجره تقديري للزوم تسكين الياء المذكور لاستثقال
الضمة والكسر عليها واما نصبه فلفظي لخفة الفتح عليها
نحو القاضي وقاضي وقاضي البلد وان كان فعلا فرفعه
فقط دون النصب وجزمه اذ هما لفظيان تقديري
لاستثقال الضمة عليها بخلاف الفتح اذ يلحق باخره ضمير

أي لكونه انسب بالسباق ... في المعرب وتقدير في الاسم او الفعل المعرب ... ولا تقدير

ضمير مرفوع فانه لو لحق به فان كان نون جمع المؤنث يكون
محليا وان غيره يكون لفظيا في الاحوال نحو يرميا ويرمون
وترمين ولن يرميا ولم يرمياه نحو يرمي هو وترمي انت

الموضع الخامس

او هي وارمي انا ونرمي نحن والخامس منها فعل اخره
واو مضموم ما قبلها اذ لم يوجد اسم كذلك فرفعه فقط
دون نصبه وجزمه اذ هما لفظيان ايضا اي كفعل اخره ياء
مكسور ما قبلها تقديري لثقل ما مر من استثقال الضمة على
الواو المذكور ان لم يلحق باخره ضمير مذكور اذ لو لحق به
يكون اعرابه لفظيا او محليا كما مر نحو يغزو هو وتغزو

الموضع السادس

انت او هي واغزو انا ونغزو نحن والسادس منها
اسم معرب اعرابه بالحروف ملاقيا لساكن بعده اي كلمة
ذو اولها همزة وصل تقرب الساكن فانها تسقط عند
الملاقاة فيجتمع الساكنان فيحذف حرف الاعراب فان كان
ذلك الاسم من الاسماء الستة المذكورة من المفردة المكبرة
المضاف الى غير الياء فاعرابه في الاحوال الثلث تقديري لعدم
ظهوره في اللفظ لما مر نحو جاءني ابو القاسم ورايت
ابا القاسم ومررت بابي القاسم وان كان جمع المذكر السالم

فان كان ما قبل حرف الاعراب مفتوحا نحو مصطفون
ومصطفين بفتح النون في النصب والجر فيحذف الواو
والياء للساكنين بالضمة للمجانسة والياء بالكسرة لما ذكر
فيكون اعرابه لفظيا في الاحوال الثلث لظهوره في لفظه
نحو جاء في مصطفو القوم بضم الواو ورايت مصطفي
القوم ومررت بمصطفي القوم بكسر الياء فيهما وان لم
يكن ما قبل حرف الاعراب مفتوحا يحذف فانه اي الواو والياء
للساكنين فيكون اعرابه تقديريا في الاحوال الثلث نحو
جاءني ضاربو القوم ورايت ضاربي القوم ومررت
بضاربي القوم وان كان في ذلك الاسم تثنية فرفعه
تقديري بحذف الالف للساكنين وفي نصبه وجره بحركة
الياء للساكنين بالكسر للمجانسة فيكون اعرابه فيهما
لفظيا نحو جاءني غلاما ابنك بحذف الالف ورايت غلامي
ابنك ومررت بغلامي ابنك بكسر الياء فيهما والموضع

مطلب الموضع السابع

السابع من المواضع السبعة المعرب الموقوف الذي
وقف عليه نائب الفاعل للاسكان حال كونه معربا اعرابه
بالحركة لا بالحرف اذ قد يكون لفظيا كالمسلمون وضربوا

ويضربون فان كان الموقوف عليه غير منون بتنوين التمكن
منونا بتنوين المقابلة او [illegible] وكان في اخره تاء التانيث
فاحواله الثلث اي اعرابه فيها تقديري لعدم ظهوره في
اللفظ نحو احد في الاحوال الثلث لغير المنون وضاربة
كذلك مثال الثاني اخره التاء وضاربات مثال للمنون بغير التمكن
وان كان منونا بتنوين التمكن بغيرها بلا همزة او بها اي حال
كونه بلا تاء التانيث او بلا هاء منقلبة عنها فرفعه وجره
تقديري لسقوط الاعراب بالوقف دون نصبه فانه يوقف
عليه بالالف فيكون الالف مقتضاه فتح ما قبله الذي هو النصب
نحو زيد فانه يقال جاءني زيد ومررت بزيد بسكون الدال
ورايت زيدا بالالف واما المحلي وهو ما لا يظهر في اللفظ

مطلب المحلي

ولا يقدر في اخره بل في نفسه لمانع عن ظهوره فيها ففي موضعين
احدهما الاحسن الاول او الاخر بدل الثاني الاسم المعرب
المشتغل اخره باعراب غيره محكي لما عرفت انه لو اشتغل محكي
كان اعرابه تقديريا نحو مررت بزيد فانه يحكم على محل
زيد بالنصب على المفعولية فيه اشارة الى ان النصب للمجرور
فقط لا له مع الجار لان الجار الة ووسيلة في افضاء معنى

العامل الى المعمول وهي اذا من جملة العامل فلا يكون من جملة
المعمول لكن في الامتحان وكذا يجيئني ضرب زيد ومررت بزيد فزيد
مرفوع المحل على الفاعلية او منصوب المحل على المفعولية في الاول
والنائبية في الثاني والثاني منهما المبني العارض الذي يتوهم
على المعاني المقتضية قال فيما علقه على الامتحان قالوا التعذر
انما يكون فيما يستحق الاعراب في نفسه ولكن في اخره مانع
والمحلي فيما لا يستحقه فالمانع في نفسه واقول معنى كونه
محليا ومقدرا في النفس ان نفس اللفظ محل الاعراب لتوارد
المعاني المقتضية عليه لدلالته على المعنى المستقل بالمطابقة
لكن في نفس اللفظ مانع لظهور الاعراب مطلقا او مخصوصا
ككونه مبنيا او مضافا اليه او مدخول الجار فلم يوجد فيه
ذلك الاعراب اصلا ما دام ذلك المانع باقيا وبقي مجرد المحلية
والاستحقاق فسمي محليا حتى لو زال ذلك المانع لظهر
الاعراب لفظا او تقديرا نحو يا زيد وادعو زيدا او زيد
ضارب عمرو وعمرا ومررت بزيد وقوله تع واختار موسى
قومه بخلاف مبني الاصل فانه محل الاعراب اصلا لعدم توارد
المعاني عليه لعدم توارد عليه العدم دلالته على المعنى المستقل

المبني العارض

المستقل بالمطابقة وهذا التحقيق مما فزت به بتوفيق
الله تع والجمهور قصروا المانع على البناء وقالوا ينبغي كونه
محليا انه في محل لو وقع فيه معرب لظهر الاعراب فيرد عليهم
ان المحلي قد يكون في المعرب لانهم اتفقوا على ان المفعول في
زيدا في مررت بزيد وضرب زيد شديد وعمرو ضارب
زيد منصوب المحل وان نحو تابط شرا علما فالمختار انه
معرب اعرابه تقديري لكون المانع في الاخر فعلى ما هو
الاشتغال بالحكاية والمفعولية زالت بالعلمية بخلاف المانع
في يا زيد ومررت برجل ضارب زيد فان البناء وكونه
مدخول الجار ومضافا اليه مانع في نفس اللفظ لا
في الاخر يمنع عن ظهور النصب غاية ما في الباب ان ذلك المانع
اوجب في الاخر مانعا اخر لكن التسمية بالمحلي باعتبار المانع
الاول دون الاخر فلذا لو زال الاول وبقي الثاني صار الاعراب
تقديريا نحو تابط شرا على الصحيح الى هنا كلامه فهو اي
المبني عارضا او اصليا بالاستخدام من الكلمة لان حركته
وسكونه اي حركة اخره وسكونه لا بعامل اي لا بسببه
ولو دخل عليه بل باب الاصل في البناء السكون والعدول

الحركة بسبب اخر كما يجيء وبما ذكرنا الاثر وان الاسماء
المعدودة داخلة فيه مع ان كونها مبنية مذهب مرجوح
والمختار عنده مذهب الزمخشري وهو كونها معربة موقوفة
صرح به في الامتحان لان حركتها تكون بعامل لو دخل عليها
ملتبس او ملتبسا بخلاف المعرب فانه ليس كذلك وهو مع
معرفته اي وضحه واظهرته في المعرب محل اظهار المقال لانه محل
المظهر اي الاعراب ومحل الشيء محل الوصف فهو اي المعرب
مطلقا ولما كان هذا تفصيلا لما سبق عطفه بالفاء وقيل
مرتبة بعد مرتبة الاجمال ما كان حركته وسكونه اي
حركة اخره وسكونه بعامل اي بسببه بواسطة او بدونها
فيشمل مدخول الجار الزائد وغيره مما لا يتعلق بشيء
على ما يشعر به تغير عامل فافهم ثم انه لم يقصد شمول هذين
التعريفين للمبني والمعرب بالحرف مع انهما مذكوران في
الاقسام لانه اراد التنبيه على انحطاط رتبتهما بالحرف بعدم
جعل التعريف شاملا له والاكتفاء بذكره في الاقسام وانه
لو اراد الشمول بهما وزاد وحرفه بعد كونه فيهما الصادق
تعريف المبني على المعرب بالحرف لما ان الحرف شاملة قبل

العامل

العامل وبعد يحصل صفة له وهي الدلالة ولا دلالة
له في المبني حتى يراد به هذه الصفة كما في المعرب على ما لا
يخفى انما ترك تعريفي ابن الحاجب لعدم حصول الاصل
من التعريف بهما وهو معرفة الافراد لاجراء الاحكام
عليها وهذه لا تحصل الا بمعرفة جميع المبنيات حتى يعلم
ان ما عداها معرب ولا يخفى ان تعريفه لا يفيد ذلك مع
اختلالهما في انفسهما لانه اطلق المركب واراد به جزئه
او المركب مع الغير تركيبا يتحقق معه عامله واراد بالمناسبة
المنفية المناسبة التي توجب البناء وهي مجهولة محتاجة
الى تفصيل على جميع انواع المبنيات واراد بمبني الاصل الحرف
والماضي والامر بغير اللام دون الجملة وكل ذلك لا قرينة عليه
واكتفى بهذين التعريفين ليحصل نوع معرفة وضبط بهما
بالوقوف على الاستعمال في الجملة واحال تمامها على تفصيل
المبنيات وانما عدل عن تعريفي الجمهور وهو ما لا يختلف اخره
بعامل وما اختلف اخره به لايهام ان الاختلاف بغير عامل حكم
المبني واثره المترتب عليه من حيث هو مبني وليس كذلك
اذ حكمه واثره المترتب على بنائه ثبات اخره على هيئة مخصوصة

ولذا عرفه المص بما عرفه المص به بعد تعريف المعرب
بالاختلاف والمبني مطلقا ولم يقتصر على الاسم لئلا يتوهم رجوعه الى
المعرب منه وقد ذكر على نوعين مبني الاصل اي مبني هو الاصل
و مبني العارض اي مبني هو العارض والاول ثلاثة الحرف
فانه كذلك في الاصالة اذ لا يقع موقع الاصل بخلاف
الماضي فانه قد يقع موقع المعرب فيكون كالمضارع والماضي
وقد علم كون الامر مختلفا فيه والامر بغير اللام عند البصريين
وقيد لاخراجه عند الكوفيين هو معرب مجزوم بلام مقدرة
كما مر والجملة من حيث هي هي اخرجها عن الجمع لكون بنائها
مختلفا فيه واعتبار الثاني وقد يوجد في جزئها الاعراب ووجه
البناء عدم توارد المعاني المقتضية عليها اصلا لعدم دلالتها
على مستقل المطابق واعراب المضارع بالمشابهة التامة
وهي مفقودة فيها ايضا كلها الاخير والثاني ايضا على نوعين
لازم وغير لازم واللازم منهما ما لا ينفك عن البناء اصلا
وهو اي المبني اللازم المضمرات وجه البناء الاستغناء بدلالة
نفس اللفظ بحسب اختلاف مادة وصيغة على المعاني المقتضية
عن دلالة الاعراب عليها التي هي الغرض من وضعه

خبر مبتدأ محذوف ... عطف بدل الكل

اعني نحو هو انت وانا ونحو ذلك

هو المختار عنده كما صرح به في الامتحان في بحث المعرب
وقيل المشابهة بالحرف في الاحتياج الى الغير وقيل كونها
على لفظ الحرف في الخطاب والفصل واسماء الاشارة فقيل
بنيت لتضمنها الاشارة وهي لعدم استقلالها معنى
حرفي لكن لم يوضع له حرف كما فصله الرضي وقيل لانه
وضع كوضع الحرف وحمل عليه ما عداه وقيل الاحتياج
الى القرينة الدافعة لابهامها وهي اما الاشارة الحسية
او الوصف كاحتياج الحرف الى المتعلق والموصولات

الموصولات

وجه البناء المشابهة بالحرف في الاحتياج الى الغير او وضع بعضها
وضع الحرف نحو الذي والتي فان اعرابها ما لم يحذف صدر
صلتها الا للتنا... فيها الاضافة المرجحة لجانب الاسمية
فلا يرد كم رجل وخمسة عشر لعدم لزوم الاضافة فيهما
وحيث واذ واذا لما جيء الاضافة فيها كلا اضافة
فلا ترجح جانب الاسمية وانما بنيا عند حذف الصدر
لتاكد شبهها بالحرف من جهة الاحتياج الى محذوف منوي
فشابها الغايات ولذا بنيا على الضم نحو قوله تعالى لننزعن
من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا وتبنى اي المستثنى

منها وهي من اسماء الاشارة وتثنيتها لان المختار عنده
كونهما مع تنوين بين وجهه في الامتحان بان لفظ التثنية لم لا
فيها اسما مطردا علما اراده وان يجعلوا الكلمة علما ويثبت واحد
من الاعراب ويدل على هذا اعراب الجزء الاول من اثني عشر
مع بنائه في غيره كما يجيء واسماء الافعال لبناؤها المشابهتها

بحث اسماء الافعال

المبني الاصل اعني الماضي والامر في المعنى او للفعل الذي الاصل
فيه البناء لعدم موجب الاعراب فكانه قد يعني التضجر واف بمعنى
اتوجع واعراب المضارع عارض بسبب المشابهة التامة للمعقول
فيها كذا في الامتحان وقد سبقت هذه المذكورات من المضمرات
الى اسماء الافعال فلا حاجة الى ذكرها وما اسم كان على وزن
فعال حال كونه مصدرا معرفة كفجار بمعنى الفجرة او الفجور او صفة
نحو يا فساق ويا خباث بمعنى يا فاسقة ويا خبيثة او علما
للمؤنث نحو حذام اسم امرأة قيل بناء هذه الثلاثة لمشابهتها في الزنة
والمبالغة لفعال بمعنى الامر المشابه في المعنى لمبني الاصل وفيه
نقص بان جهتي المشابهة مختلفتان فلا ينتج قياس المساواة بخلاف
ما ذكر في المنادى المفرد المعرفة كما يجيء فان قيل لم يعتبر العدل
في جهة المشابهة كما اعتبره البعض مع ان قياس المساواة ينتج

لان فعال بمعنى الامر مشابه لمبني الاصل في المعنى [illegible] المشابهة للمشابه للمبني مشابه للمبني [illegible] لانتفاء جهة المشابهة فيه

ينتج باعتباره لعدم التخلف فيه قلت لانه لم يرض به
الرضي حيث قال ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ
الفعل شيء لا دليل لهم عليه والاصل في كل معدول لا الة لو يخرجه
عن نوع المعدول عنه فكيف خرج الفعل عن الفعلية الى الاسمية
انتهى اي بلا داع للعدول عن هذا الاصل فلا يرد عليه ما
اورده الفاضل العصام بانه خرج فعال من الفعلية
اليها لخروج ثلث ومثلث من التركيب الى الافراد اذ هو داع
كما لا يخفى ثم قال فان ادعى في هذه الثلاثة العدل المحقق
فما الدليل عليه وثبوت الاصل لا يدل على العدل لجواز
ترادف لفظين في معنيين لا يكون احدهما معدولا عن
الآخر وانما ادعي العدل المقدر لاضطرار وجوه ها منعا
الى ذلك كما في منع صرف عمر فلا دليل على كون الاصل المعدول عليه
معدولا لكنا عرفت وان قدرت فيه ايضا فهو تكلف على تكلف
عند اهل الحجاز فيه للاخيرة وهو معرب عند بني تميم لا ما
في اخره راء فان اكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه لانهم
احرص للامالة لا سيما في ذوات الراء المستدعية لها كسرها فالعرض
وقيل لان الراء حرف مستثقل لكونه في مخرجه كالمكرر فاختير

فيه البناء لانه اخف ان سلوك طريقة واحدة اسهل
من سلوك طرائق مختلفة وقال الشارح وفيه ان هذا يقتضي
اختيار الفتح وفيهما انهما يقتضيان عدم انحصار سبب البناء
ومناسبة مبنى الاصل واٰت ضعفوا ما ذكره الحجازيون للغاء ما كر
لكفاية الال نحو اها هو ضعيف لا يبلغ درجة الايجاب الا
ان ينضم ما ذكرنا والمختص للاصل دون الضمير والاصوات وهو

مبحث الاصوات

اي الصوت في عرف النحاة كل لفظ حكي به صوت اي لفظ غير
موضوع للمعنى بدلالة تنكيره واختياره على اللفظ سواء
كان للحيوانات او الجمادات كغاق وقكاكية اما بنفس المحكي عنه
نحو قال زيد غاق او نخ او اخ واما بمشابهه نحو قال الغراب
غاق او غاق صوت الغراب او قلت غاق قاصدا
اصدار ما يشابه صوت الغراب عن نفسك من غير تركيب وتخصيص
الحكاية بان الشارح وعمم ليشمل الكل معنى وحكما والغرض
الاصلي من النحو معرفة التراكيب فاخراج ما وقع فيها وادخال
ما لم يقع غير معقول مع انه لم ينحصر المبنيات فيما ذكره والتعليل
بانه اسم لاصوات بعد تسليم الاول مردود بان الصوت في
عرف النحاة اعم للاسم وهو المحكي بهذا الاعتبار عد من اقسام الاسم

الاسم وغير الكلمة وهو ما صوت للحيوان او صدر عن
طبع وبهذا الاعتبار لم يقل اسماء الاصوات والتعليل
بانه يصير الحاصل اقساما واحدا سهو اذ الثاني نفس
ما صوت والداخل في الاول حكاية قالوا في سبب بناء
الاصوات الغير المحكية هو انتفاء التركيب فيه مذهب
مرجوح والمختار مذهب الزمخشري كونه غير المركب معربا
موقوفا فيدل عليه جواز الساكنين في نحو زيد مسمتا
وفي نحو ايا وفي المحكية كونها حكاية عنها وقد عرفت
ما فيه من جهتين والذي عندي انه لما نقص او نغد الحكاية
عن الصوت بنفسه قصدوا غاية المشابهة فنفوا الاعراب
لئلا تنقص وتحريك اخر نحو غاق في التركيب بالكسر لامتناع
الساكنين فاعلم انه تقدير ذكره في الامتحان فعد هم هذا
القسم من المبني لكونها ينبغي او صوت به للبهائم كنخ بفتح النون
وكسر الخاء المعجمة او فتحها مع تشديدها او بسكونها
مع التخفيف لاناخة البعير قال بعض النحاة هذا القسم داخل
في اسماء الافعال وارتضاه الرضي وذكر انه الحق لدخوله
وحده كذا في الامتحان فلا وجه لعدهم هذا القسم قسما

من المبني على حدة فذكره هنا اقتداء لهم لا لانه مختاره وقال
فيه ايضا بقي قسم ثالث الصوت وهو لفظ غير موضوع
صادر من الانسان دال على معنى بالطبع كبخ عند الاعجاب
وويّ للمتندم وآه للتوجع واخ للسعال وهذا
القسم ليس بكلمة وحكم اخر ما يقتضيه الطبع فاذا جعل دخل
في القسم الاول وقد سبق الكلام فيه ولو قالا وصوت به
للحيوان او صدر عن طبع لكان اشمل وجعلا ذكر الرابع
وجعلها علة التصويت على سبيل التمثيل لطف لا يرتكب
في مقام التعريف كما لا يخفى على المتتبع العارف وبعض
المركبات اذ ليس كلها من المبنيات فمنه ما صار اسما واحدا
كبعلبك وسيبويه ومنه ما بقي على حاله كخمسة عشر فالمراد
بناء جزئيه وهي الكلمات المشهورة من ذلك البعض كل كلمتين
في الاصل او في الحال فيه ثلاثة اقسام ليس احد بها عاملة
في الاخرى في الحال سواء كان الاول في محال الاعراب او لا احترازا
عن مثل تأبط شرا او مثل عبد الله ومثل زيد وان زيدا علاما
اذ كل منها يحكى اعرابه تقديرا وينبغي ان يقولا اسمين كما في ما
سبق للاحتراز عن مثل النجم والصعق وان يقولا ولا علمين

لشمل علة آخر التصويت في قضاء فيجب
او تشكيل توجعا وتخفيف حسر
فيشمل القسم الثالث
بعض المركبات

قبل

قبل العلمية للاحتراز عن زيد قائم ومثل حيوان ناطق
عليهن لمامت بل لو قال كل اسمين ليس بينهما نسبة
لكان اصوب جعلتا اسما واحدا بان جعل مجموعهما
علما دالا على معنى واحد فان كان الثاني صوتا بنيا الجزئين
اما الاول فلانه ليس محلا للاعراب لكونه جزءا حقيقيا من
الاسم فلم يحتج الى البناء واما الثاني فلكونه مبنيا قبل
التركيب وهذا سلوك مسلك الغير والا فعنده
من ان الصواب عنده انه ليس بمبني قبل الحكاية وبعدها
معرب باعراب تقديري وكسر الثاني عند الوصل لالتقاء
الساكنين وكونه الكسر اصلا في التحريك وفتح الاول للخفة
نحو سيبويه معناه قبل العلمية الراغب في السيب وهو
التفاح او الرائح ايا ما اي الواجد ريحه سمي به امام النحاة
عمرو بن عثمان الشيرازي لكمال رغبته فيه او لكونه شمه
اياه وان لم يكن الثاني صوتا بني الاول على الفتح ما لم يكن
اخره حرفا صحيحا نحو بعلبك اسم بلد بالشام مركب
من بعل وهو الزوج او الصنم وبك صاحب هذا البلد
من بك اي زحم او من بك عنقها اي دقها وحضرموت

اسم بلد وقبيلة وهي الجمان في الاصل جعلا واحدا وعلى
السكون ان كان اخره حرف علة لثقل الحركة عليها من حيث
هي حركة وان كانت فتحة نحو معدي كرب واعرب الثاني
حال كونه غير منصرف للعلمية والتركيب ولا يخفى ان المعرب
وغير المنصرف انما هو المجموع لا الثاني فقط لكن لما كان الاعراب
والمنع ظاهرين فيه واخره آخر المجموع عبر عنه بهما تسامحا
او تجوزا على اللغة الفصيحة متعلق بالبناء والاعراب
معا اما على غيرها فيعرب الاول تشبيها له بالمضاف
حيث يسقط تنوينه بالتركيب فيجري الاعراب فيه لفظا
وتقديرا على حسب العوامل وقيل يجوز في مثل معدي
كرب فتح الياء وسكونه في نصبه ويعرب الثاني ايضا تشبيها
له بالمضاف اليه في الصورة فيجري مع منع الصرف على ان
قدر انه اسم للمؤنث كما اذا قدر ان كرب اسم للكرية وبك
اسم المؤنث للبقعة يقال هذا بعلبك ورايت بعلبك
ومررت ببعلبك بالحركات الثلث في اللام وفتح الكاف
في الاحوال الثلث ومع الصرف على راي اخر ان قدر انه
اسم المذكر كما اذا قدر ان كرب اسم للحزن وبك اسم لمكان

لمكان او صاحب البلد فيكون الكاف في الاحوال الثلث
وبني الثاني ايضا على راي لتشبيهه بخمسة عشر وجه
عدم فصاحة هذه اللغة كونها مبنية على تشبيه ما ليس
باضافي بتركيب اضافي في مجرد الصورة وجعل الجزئين
الحقيقيين كلمة باعتبار الدلالة على المعنى في الاول على ان التشبيه
بخمسة عشر في وقوع الثاني عقيب الاول لغير صالح للبينية
للبناء اذ المضاف والمضاف اليه ايضا كذلك مع انهما غير
مبنيين وانه قيل المساواة غير منتج فيه كامة وانما لم يجعل
اي الكلمتان اسما واحدا ولكن تضمن الثاني حرفا عاطفا او
جارا فان لم يكن الاول لفظ اثنين بنيا اي اللفظان او الجزآن
قيل اما الاول فلوقوع اخره في وسط الكلمة الذي ليس
محلا للاعراب واما الثاني فلتضمنه الحرف وقال وفيه
انهما كلمتان بلا خلاف لدلالة الاجزاء اللفظ على جزء المعنى
وايضا يلزم عدم انحصار سبب البناء على ما سبق بيانا والذي
عندي ان التضمن للجزئين معا فلذا بنيا انتهى وسلك
في هذه المسألة الجمهور على الفتح ان كان اخرها حرفا صحيحا
وعلى السكون ان كان اخرها حرف علة لما يحكم واحد عشر

واحدى عشرة وثلاثة عشر وثلث عشرة وحادى
عشر وحادية عشرة والزائد عليها منتهيا الى تسع
عشر وتاسعة عشرة يريد بهما دون العشرين
وفوق العشرة سواء اريد المتعدد وهو القسم الاول
او الواحد منه وهو الثاني والنص في الاول ظاهر وفي الثاني
اذ ليس المعنى حادى وعشر ووجهه ان القياس ان يكون المؤ
من المتعدد اسما على صيغة الفاعل باشتقاقه من ذلك
المتعدد ولم يتيسر ذلك في احد عشر واخواته فاضطروا
الى ان يوقعوا صورة اسم الفاعل على اول الجزئين ليؤذن
من اول الامر بان المراد المفرد من المتعدد دلالة العدد وعطف
الثاني لفظا على تلك الصورة من حيث المعنى على العدد
المشتق هو منه ثم حذف العاطف في نحو حادى عشر وبقي
حادى وعشرون والمعنى واحد ونحوه اى فلان
جاري بيت بيت اى ملاصقا بيتي وبيته منه منته
الى بيت مني او ملصق بيت مني يعني به الجار القريب
وهو بين بين اى وقع بين هذا وبين ذاك ويقال هذا
الشيء بين بين اى بين الجيد وبين الردي اشار بهذا

نبه الى ان هذا الحكم غير مختص بالعدد وان كان الاول
لفظا اثنين بني اللفظ الثاني لما مر من التضمن واعرب الاول
وحذف نونه قيل لما حذف العاطف كان على صورة المضاف
في حذف النون واعرب وفيه ان هذا منقوض بمثل خمسة
عشرك لا يخفى وقيل اجراء لباب التثنية مجرى واحد وهم
الذين يقولون باعراب هذان واللذان وانحذف النون
للايجاز المطلوب وايناس المحذوف وقال الفاضل العصام
لان الجزء الثاني منزل منزلة نون اثنان فكما لا يبنى اثنان
مع النون لا يبنى مع ما هو بمنزلته ويدل عليه عدم
جواز اثنى عشرك وجواز ثلاثة عشرك نحو جاءني
اثنا عشر رجلا ورأيت اثني عشر رجلا ومررت باثني
عشر رجلا وبعض الكنايات لان بعضها معرب كفلان
وفلانة وهن وبعضها المبني من هذا الباب كهنة الغائب
انما لم يعرفها الا بها على معناها اللغوي وهو انه يعبر عن شيء
معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض كالابهام على
السامعين ونحوه غير انها بمعنى المكنى به وهو اى ذلك
البعض كم وكذا لمعنيين محتاجين الى التمييز فرقوا

بعض الكنايات

بين تمييزهما في الاعراب بتمييز اجمعهما فتنبه الثاني كم
للاستفهام عن العدد فينصب ما بعده على التمييز حملا على
مميز العدد الوسط فان خير الامور اوسطها او الحمل
على مميز احد الطرفين عكم نحو كم رجلا او يكون للخبرية
عن العدد وسميت بها لانها تحتمل الانشاء التكثير باعتبار
او متعلقها خبرية تمييزا بينهما بمعنى التكثير فيضاف الى ما
بعده نحو كم رجل او رجال لانه نقيض رب او مثله فحمل عليه
في الجر به وبمميز العدد المضاف بعضه مفرد وبعضه مجموع
فحمل عليهما وفقا للحكم وبناؤها لكونها موضوعة وضع
الحرف ولكونه الاستفهامية متضمنة بمعنى الحرف وحمل الخبرية
عليها او كذا عطف على كم يكون للعدد وقد يجي لغيره
ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم الجمعة مثلا وينصب
ما بعده على التمييز لانه في كم الاستفهامية وبناؤها
لكونها في الاصل ذا دخل عليها كاف التشبيه فصار المجموع بمنزلة
كلمة واحدة بمعنى كم فبقي ذا على اصل بنائها نحو عندي كذا
درهما قال في الامتحان وينبغي ان يذكر كاين بمعنى كم ايضا بمعنى
كم الخبرية واصلها كاف التشبيه دخلت على اي فصار

الجمع اسما واحدا مبنيا على السكون اخره نون
ساكنة لا تنوين ولذا يكتب بالنون وكيت وذيت
بحركات التاء ولا يستعملان الامكررتين بواو العطف
يكونان للحديث اي للكناية عنه نحو قال كيت وكيت
وكان من الامر ذيت وذيت وبناؤهما لكونهما عبارتين
عن الجملة التي عدت في الاصل والكلمات المتضمنة بمعنى
انما او للاستفهام كمتى وما وغيرهما وجه البناء ظاهر الا
واية فانهما معربان للامة وبعض الظروف لا جميعها
ليس بمبني والمراد به اسم الزمان والمكان لا ما اعتبر فيه
الظرفية لعدم صحته في مذ ومنذ ذكره الفاضل العصام
لكنه خلاف المتبادر وقال المص ذكرها لشبههما بالظرف في
الدلالة على الزمان ثم المراد به اعم من كونه حقيقيا
او حكميا فيشمل كيف الذي للحال والصفة وامالكم الكاف
وما عطف عليه فمن قبيل ذكر الشيء في باب ما يناسبه كون
بني لتضمنه معنى حرف التعريف ولذا صار معرفة وعلى الكسرة
لاجتماع الساكنين وكونه اصلا في تحريك الساكن وقط
بفتح القاف وضم الطاء المشددة في اشهر اللغات وقد تخفف

بعض الظروف

الطاء المضمومة وقد يضم القاف اتباعا للضمة الطاء وقد يخفف
الطاء وهذه خمس لغات كلها للوقت الماضي المنفي نحو ما فعل
ما رأيته قط اي ابدا وبناء المخففة لكونه وضعها وضع
الحرف والمشددة الحمل عليها وقيل لتضمن معنى الحرف لان
معناها الى هذا الان وقيل لشبهها بالحرف لانها مثل لما
في استغراق النفي وعوض بفتح العين وضم الضاد في المشهور
وقد جاء فتح الضاد وكسرها وهو للزمان المستقبل
المنفي فعله نحو لا اراه عوض اي ابدا وبناؤه على الضم لكونه
مقطوعا عن الاضافة كقبل بدليل اعرابه معها نحو عوض
العائضين اي دهر الداهرين والداهر ما بقي على وجه الارض
الارض ومذ ومنذ وبناؤهما الموافقتهما اياها حرفين
ولكونهما مقطوعين عن الاضافة كقبل ولذا بني الثاني على
الضم لعدم اجتماعهما واذا التقى الساكن يضم اخره للاتباع او
لان اصله منذ بدليل انه لو سمي به يصغر على منيذ ويجمع على
امناذ تدبر فلما احتيج الى التحريك عاد الى اصله نحو اليوم
قدمه على منذ لما مر وقيل ان بناؤه لكونه وضعه وضع
الحرف ومنذ محمول عليه وقال الفاضل العصام لو ثبت

هذا

هذا الثبت ان منذ ليس اصلا في البناء سابقا عليه ولانه
غالب في الاسم ومنذ في الحرف على ما حكاه الزجاج عن النحاة
لان الحذف لا يليق الحروف ولا استبعاد في ذلك كما لو يخفى
على من له ادنى استعداد واذا بني الزمان المضاف الى الجملة
وما اضيف اليها هو في الحقيقة يضاف الى مضمونها وهو
غير مذكور صريحا فكانه محذوف كما في الغايات ولم تبن على الضم
لان الالف لا يحتمله واذ بني لما مر ولكونها وضعه وضع
الحرف ولذا بني على السكون مع ان مقتضى العلة الاولى الضم
ولما قال الفاضل العصام في شرح التلخيص وهو لو وقوع
امر لوقوع غيره بحيث يكون وقوع الثاني مع معية
المُسبَّب مع السبب المقتضي فيلزم من ذلك اتحاد
زمانهما وذهب ابن السراج وابو علي وابن جني وجماعة
الى ان الزمان مدلوله وانه ظرف بمعنى حين ورد هم ابن
خروف بصحة لما اسلم دخل الجنة واجيب بانه على المبالغة
وقول سيبويه انما يكون مثل لو يحتمل الى انه مثله في المضي
او في عدم العمل او في عدم الظرفية وقال ابن مالك انه بمعنى
اذ واستحسنه ابن هشام بانه يختص بالماضي وبالاضافة

مبني على الفتح لتضمنه معنى الاستفهام لانه سؤال عن حال المخاطب واما الحركة فلالتقاء الساكنين واما الفتح فللخفة فان قلت اذا كان معنى كيف سؤالا عن حال المخاطب وصفته ومن الظرفية لان حال الرجل ليس بزمان ولا مكان وقد عده من الظروف المبنية قلت كونه ظرفا اعتبارية تنزيلي في ان يطلق عليها حالا هذا عند سيبويه بدليل ابدال الاسم منها نحو كيف انت اصحيح ام سقيم بلا تقدير حالة معرب عند الاخفش

الى الجملة فهي القول بالظرفية ولعل ميل المص الى ذلك حيث قرنه معه وجه البناء ما مر ومتى استفهامية او شرطا للزمان وانى استفهاما او شرطا للمكان وجه البناء فيهما تضمنهما اياهما وايان استفهاما للزمان وكيف استفهاما للحال وجه البناء فيهما تضمنهما اياه وان كان بعده اسم فهو خبر نحو كيف انت وان كان فعلا غير ناسخ فحال نحو كيف جئت وحيث للمكان لابهامه ويضاف الى الجملة اكثريا وجه البنا فيما مر في اذا ولدى بالف مقصورة قال الرضي لا وجه لبنائه لانه بمعنى عند وهو معرب بالاتفاق ثم قال الفه يعامل معاملة الف على والى يثبت مع الظ وينقلب ياء مع الضمير غالبا وحكى سيبويه عن قوم لداك وعلاك والاك ولا يضاف الى الضمير مقصورا لا اصل لالفه سوى هذه الثلثة ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وهو اصل اللغات وقد يتصرف فيه بنقل الضمة الى الفاء فيدفع الالتقاء بكسر النون وباسكان العين للتخفيف كما في عضد فيدفع الالتقاء بفتح او كسر او كسر النون او حذفه اشار اليه بقوله ولد بفتح اللام او ضمها وبسكون الدال وربما يتصرف

فيه

الا انه لا يستعمل الا فيما هو حاضر فيصير مكرر وعند يستعمل في بعيده من لدنه ذكره الفاضل العصام

ولدنا ولدنا ولدن ولدنه بالضم ولدنه بفتحتين ولدن ولدى ظرف زماني ومكاني كعند وسمع لدى بمعنى حول قاموس

لدنه لدني لدنا لدنه لدنه لد لد لدكم بمعنى عند ولدى بمعنى عند

فيه بحذف النون غير تسكين الدال فيقال لد بفتح اللام وضم الدال فهذه ثمانية لغات وعبارة المص تحتملها على ما لا يخفى قال الفاضل العصام ولا يخفى ان الثلثة الاخيرة مبنيات على السكون لان اخرها النون الساكنة المحذوفة والمعتبر في البناء حال الاخر دون الوسط والقول بان الاخر فيها مبني والمعتبر هو الدال مرجوح وذا بان المحذوف لعلة لا يمنع نعم يصح ذلك في لد بضم الدال دون غيره وان دفع التقاء الساكنين بحذف الحرف الصحيح لا نظير له لكن جرأهم على ذلك حذف النون في لد بلا علة انتهى فيه بحث لو صح بعضها او ضح الحروف وحمل الباقي عليه ورده الرضي بان الواضع انما وضع وضع الحروف فالوضع وضع الحروف لا يصلح ان يكون وجها للبناء والفاضل العصام بانه لا يجوز تفريع بناء الاصل على ما يحصل بالتعريف فيه فان وجوده بعد بنائه كما هو الظ وقال الرضي المسئلة منها الابتداء الذي هو معنى من وقال الفاضل العصام والاقرب ان يقال لتضمنه معنى من ويجعل دخول من تاكيدا وفيه ان هذا لا حاجة الى تقدير من ان لم يذكر كما قدره الرضي والكاف الذي

بمعنى مثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اى عن اسنان مثل
البرد الذائب للطافتها وعلى بمعنى الفوق نحو من عليه
وعن بمعنى الجانب نحو من عن يميني كالحمية صفة للثلاثة
الاخيرة والقرينة على اسميتها دخول الحرف الجر عليها
لامتناع دخولها على حرف الجر وغير الاسم من النوعين
اربعة اقسام الاول ما اى اسم مطلقا قطع عن الاضافة
بحذف المضاف اليه بلا عوض اذ لو عوض عنه فكانه لم يقطع
عنها فيعرب وهو فى غير الظرف كثير نحو قوله تع وكلا ضربنا
له الامثال وفى الظرف قليل نحو قوله وكنت قبلا اكاد
اغص بالماء الفرات والمعنى فى المثالين واحد قال بعضهم
المحذوف منوى فى المبنى ومنسى فى المعرب وقال الرضى
الحق هو الاول منويا فيه المضاف اليه اذ لو كان منسيا كما
فى الظرف يعرب مع التنوين نحو ربت بعد كاتاخير من قبل
ولم يسمع المنسى فى غيره نحو قبل وبعد وتحت وفوق
وقدام وامام وخلف ووراء واسفل ودون ومن
عل اى من علو ولا يقاس عليها ما بمعناها نحو يمين وشمال
ولا غير وليس غير وحسب وجه البناء فى الجميع المشابهة

بالحرف

بالحرف فى الاحتياج الى المحذوف وعلى الضم جبرا للنقصان
باقوى الحركات واللام عطف على ما ولم تقدم مكانه اولى
واظهر وجه البناء فيه تشبيهه بالحرف فى عدم التصرف بنوع ال
و بالتثنية والجمع والتصغير وتضمنه معنى اسم الاشارة
او حرف التعريف زائدة وعده من غير اللازم مبنى
على راى من قال انه قد يعرب استدلالا بقوله كانهما من
لم تغير او الاصل من الان حذف نونه من وكسر نونه الان
لدخولها من عليه ورد بان هذا ليس بقوى لاحتمال كون
الكسر بنائيا الا ان الفتح اشهر واكثر وقال الدمامينى
وفيه نظر لعل وجهه ان هذا الاحتمال انما يعتد به لو ثبت
الكسر بدون حرف الجر ولم يثبت والثانى المنادى وهو
ما نودى بحرف النداء لفظا او تقديرا نحو يا زيد ونحو يوسف
اعرض عن هذا فيشمل هذا مثل يا اسد ويا سماء بلا تعسف
بخلاف تعريف ابن الحاجب المفرد لا المضاف ولا المشابه
المعرفة قبل النداء او بعده فانه مبني على ما يرفع فيه لان
المنادى فى غير صورة النداء لفظا او تقديرا او محلا به راجع
الى ما الذى هو عبارة عن الحركة التى هى الضمة والحرف الشامل

لالف التثنية وواو الجمع انما بنى لوقوعه موقع الكاف الحرفى و
مشابهته لها افرادا او تعريفا فى مثل ادعوك المشابهة لكاف الخطاب
الحرفية لفظا ومعنى ذكره فى الامتحان وهو المشهور واستبعده
بعض الكمل بمنع المشابهة بانه لا تعريف فى كاف الخطاب الحرفية
و الافراد لا يكفى المشابهة والا لبنى النكرة المعرفة المفردة ثم قال
والشبه عند ى انه بناؤه لتضمنه معنى الامر كنزال لمواجبة ولذا
لم يبن المضاف لمعارضة الاضافة سبب البناء وحمل عليه شبه المضاف
ولا المقول لغير معين لان الامر خطاب لمعين والمقول لغير معين ليس
بخطاب فى الحقيقة فلو بناء مناسب الامر وانما بنى على ما يرفع به
للفرق بين حركتى المنادى المعرب وبين حركة المبنى وحرفيهما
كذا فى الرضى هذا هو الاصل لا يعدل لا يعدل عنه ما لم يوجد
المعدول عنه داع كما اشار اليه بقوله ان لم يلحق باخره الف
الاستغاثة او الندبة هذا الشرط انما يفيد فى الواحد اذ لا الف
ما دام النداء فانه لضم ما قبله دون المثنى والمجموع اذ هما
مبنيان على ما يرفع به لحق باخرهما الف او لا نحو يا زيدانا ه
ويا زيدوناه لانتفاء المنافاة ح لوجود الفصل بينهما بالنون
ثم شرط البناء الاقتصار على قوله وان لحق باخره الف بنى على الفتح

لان البناء على الفتح انما يتصور فى الواحد وفيهما اولا
خص المثال هنالك به ولو منع لحوق الالف بناءهما ايضا
على ما يرفع به لبقى حكمهما ايضا ولكن ان زيد بالاخر ما
يراد فى تقريب الاعراب فحمله لا يلحق باخرهما الف بل لو لحق
لحق بالنون وهو ليس باخرهما على هذا المعنى ولا باوله
لام الاستغاثة او التعجب او التهديد اذ به لا يبقى البناء فضلا
عن كونه على ما يرفع به نحو يا زيد مثال المعرفة قبل النداء
والمبنى على الضمة ولم يلحق باخره الف ولا باوله اللام ويا رجل
مثال المعرفة بعده والمبنى على الالف بلا الف ولا اللام ويا
مسلمون مثال المعرفة بعده والمبنى على الواو بدونهما
ويا هذا ويا هذان فى ايراد المثالين الاخيرين تنبيه على انه
ليس المراد بالمعرفة ما يقابل المضاف وشبهه وشرط ذلك
ايضا قوله ان لم يكن المنادى مضافا او مشابها به اراد به ما
اتصل به شىء من تمامه معمولا له او نعتا له جملة او ظرفا
او معطوفا عليه على ان يكونا اسما لشىء واحد او نكرة وينصب
على انه مفعول به اى يبقى على ما كان عليه من النصب لفظا
او تقديرا او محلا الذى هو الاصل لا يعدل عنه الى الضم

وعينه لعدم الداعي ولا الاضافة لكونها من خواص
الاسم فترجح جانب الاسمية وتجعل المشابهة ضعيفة فلو
ورد ان نصب المنادى تحصيل الحاصل اذ قبل كونه منادى
منصوب ايضا والا فلان اريد النصب لفظا او تقديرا
فيشكل بمثل يا يوم لا ينفع مال ولا بنون ويا مثل ما ينفع
ويا بعض من مبنيا على الاول لان كلا منها لم ينصب لفظا او تقديرا
بل محلا مع انه مضاف بفعل مقدر عند سيبويه وهو
الصحيح فاصل يا عبد الله ادعو او انادي عبد الله حذف
فعله لانشاء حذفا واجبا لدفع اللبس بكونه خبرا ثم
انيب عنه حرف النداء ليدل عليه فيتأكد الوجوب
لامتناع الجمع بين النائب والمنوب وقيل لكثرة الاستعمال
ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته نحو يا عبد
الله ويا خيرا من زيد مثال شبه المضاف وما من تمامه
معمول له ومثال ما من تمامه نعت له او ظرف نحو يا حليما
لا يعجل ويا خلة من ذات عرق بخلاف زيد الظريف
ومثال ما من تمامه معطوف عليه على ان يكونا اسما لشيء
واحد نحو يا ثلاثة وثلاثين عددا او علما خلافا ويا زيد

متعلق بينصب والجملة جزاء الشرط والجملة الشرطية مع الجزائية معطوف على ما قبلها من جهة المعنى والتقدير وان كان المنادى مفردا مذكورا فانه مبني وان كان مضافا م

١١٢

يا زيد وعمرو ويا رجلا لغير معين باي جنس باي
رجل كان وان لحق باخره اي اخر المنادى المفرد المعرفة الف
مذكور بني على الفتح لاقتضائه فتح ما قبله نحو يا زيداه
وان اتصل ما قبله لام مذكور يجب جره لانها لام الجر للتخصيص
ولدلالة على انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء وهذه اللام
مفتوحة حملا على لك ولو عطف بغيرها نحو يا للكهول
وللشباب تكسر في المعطوف ولا يستعمل فيها الا
يا لكونها اشهر وانما اعرب معها لضعف مشابهته للحرف
بدخول لخاصية الاسم نحو يا لزيد في مقام الاستغاثة
او التعجب او التهديد ولهذا لم يذكر المستغاث له لانه لو ذكر
لم يحتمل اخويه ولما لم يجر الحكم الاتي في التوابع كلها بل في بعضها
ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقا بل في بعضها قيد تعيين التابع
الجاري فيه هذا الحكم وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال
والبدل من المنادى المبني على ما يرفع به مطلقا والمعطوف على
الخالي عن اللام اذ الحكم الاتي لا يجري في غيره حكمه اي حكم
كل منهما حكم المنادى المستقل الذي باشره حرف النداء
مطلقا وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول

كالتوطئة لذكر والمعطوف المخصوص منادى مناد
مستقل في الحقيقة ولا مانع من دخول حرف النداء
عليه فكأنه باشر كلا منهما فالاول نحو يا رجل زيد في المفرد
المعرفة والثاني نحو يا زيد وعمرو وكذلك ونحو يا زيد اخا
عمرو او اخا عمرو في المضاف ويا زيد طالعا جبلا في شبيهه
ويا زيد رجلا صالحا او ورجلا صالحا في النكرة انما يتعرض
ههنا لبيان حكم غيرها من التوابع كما تعرض ابن الحاجب
والبيضاوي لكونها كانوا مع سائر المبني في كونها تابعة
لمحل متبوعها دون لفظه وقولهم ترفع حملا على اللفظ ليس
كما ينبغي اذ يلزم ح ان لا يكون اعراب التابع من جنس
اعراب المتبوع مع انه لا بد منه والتعميم الحقيقي والحكمي جمع
بين الحقيقة والمجاز وعلى الجواب ان الرفع في العاقل شذوذ في مثل
يا زيد والعاقل ليس باعراب ولا بناء بل لجر الجوار صرح به
في الامتحان فلا وجه لتخصيص هذا البيان ببحث المنادى
المبني كما لا يخفى على الذكي وحروف النداء مبتدأ خبره مجموع
يا وما عطف عليه قدمه لكونه اشهر ولذا لا يستعمل في
الاستغاثة والتعجب والندبة والنداء الاصل وهو

وهو البعيد حقيقة كقولك يا زيد لبعيد منك حقيقة
او حكما كقول الداعي يا الله ويا رب والله تعالى اقرب
اقرب الى كل شخص من حبل وريده لكن الداعي يستعمله
استقصارا للنفس واستبعادا لها من المدعو جل وعلا
كذا قال الزمخشري وقال ابن الميلاني هذا دليل اقناعي
لا برهاني فان الداعي يقول يا قريبا غير بعيد ويا من هو
اقرب الينا من حبل الوريد فاين من الانتصاب منصب
البعيد كذا في التسهيل وشرحه للدماميني فظهر انه لا اختصاص
له بالبعيد وايا وهيا هما للبعيد قدمهما لمناسبتهما
ليا لوجود يا فيهما وقدم الاول على الثاني لان الهمزة من
اقصى الحلق والهاء مما بعده وآ واي بالمد هما للبعيد ايضا
كما في التسهيل واي بالقصر للقريب وقيل للمتوسط قدمها لمناسبتها
ليا في كونه على حرفين والهمزة للقريب ووا عند منها لانه
الحق عنده كون المندوب من المنادى كما صح في الامتحان
هو مختص بالندبة لا يستعمل في غيرها بخلاف يا فانه يستعمل فيها
وفي غيرها كما سبق والثالث اسم لا التي لنفي الجنس اذا كان
مفردا اذ لو كان مضافا او شبهه لم يكن مبنيا بل يكون

مبتدأ مضاف الى النداء باعتبار اللفظ مع ما عطف عليه مرفوع تقديرا المبتدأ والجملة استئنافية ولا اعراب وجوه اخر

خبر مبتدأ محذوف اي الثالث والجملة ابتدائية

اوله مبني على السكون منصوب المحل مفعول فيه للفعل المفهوم من غير اسم لا المثنى ويبنى على ما ينصب به راجع الى الثاني لا

خبر والجملة مجرورة المحل مضاف اليه لاذا

معربا منصوبا اذ الاضافة ترجح جانب الاسمية نكرة
متصلة بلا اذ لو كان معرفة او منفصولا عنها لم يكن
مبنيا ايضا بل يجب الرفع على الابتداء في المعرفة وفي النكرة رجال كونها
غير نكرة فاذ الحكم المكرر يجيء نحو لا رجل في الدار ولا
رجلين فيها ولا مسلمين فيها ولا مسلمات انما بني
لتضمنه معنى من الاستغراقية لانه جواب لهل من رجل مثلا
وعلى ما ينصب به ليكون البناء على حركة او حرف استحقها
السكون في الاصل قبل البناء ذكره الرضي واقول هذا مخالف لما
ذكره في المنادى من انه انما بني على ما يرفع به للفرق وانه فلا بد
من بيان الفرق حتى يتم الكلام فيهما ولعل ان لا عامل ضعيف
وقد ينعزل عنه فجعل حركة معموله المبني موافقا لعمله الحقيقي
وهو النصب ليكون امارة وتذكارا له ولا يظن انه معزول
بخلاف عامل المنادى فانه قوي لا ينعزل اصلا فلا يظن
بالعزل حتى يحتاج الى التذكير هذا ما سنح لخاطر العبد الفقير
والعلم بالحقيقة عند العليم الخبير والرابع المضارع المتصل به
نون جمع المؤنث بني لكون الاخر بمنزلة الوسط وعلى السكون
حملا على الماضي او نون التاكيد خفيفة او ثقيلة انما بني

لكونها بمنزلة الجزء فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخول
وسط الكلمة ولو دخل عليها يلزم كلمة اخرى في الحقيقة وبني
على الضم في جمع المذكر ليدل على الواو المحذوفة وعلى الكسر في الواحدة
المخاطبة ليدل على الياء المحذوفة وعلى الفتح في غيرهما ذكره
في الامتحان وقال بعض الكمل يبنى مع الثاني على الفتح ان لم يقع
بينهما فصل بارز واما اذا وقع فالمضارع معرب لعدم
لوقوع الفصل بينهما بالضمير ونظر النحرير فيه بان التعليل احق
لان هذا الفصل لا يضر كونها بمنزلة الجزء لانهم جعلوا هذا
الضمير جزءا من الفعل المسند له لا يسكن آخره مثل ضربنا حتى
جعلوا النون بعده اعرابا في الاول نحو يضربن للغائبة
وتضربن للمخاطبة وهل يضربن بفتح الباء او ضمها وهل
تضربن بفتح الباء او ضمها او كسرها والنون فيهما خفيفة
او ثقيلة وهذه الالفاظ من نحو قبل الى هنا يجب بناؤها
ولا يجوز اعرابها عند وجود شرطها وان كان بناؤها
غير لازم لانتفائه عند عدم احدها واما جائز البناء
فالظرف المضاف الى الجملة والى اذ المضافة فانها
اي الظرف المذكور يجوز بناؤها لاكتسابها اياه من

من المضاف اليه بلا واسطة او بها على الفتح لخفته نحو قوله
تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ونحو حينئذ ويومئذ
اي حين اذ كان كذا او يوم اذ كان كذا ولم يجب لعدم لزوم الا
كتساب وكذلك في جواز البناء على الفتح للاكتساب والخفة
مثل وغير حال الاضافة الى ما والى أن المصدرية مع مثل ما
والى أنّ المشددة كذلك مثل قيامي مثل ما قام زيد وانه يقوم
وانك تقوم ونحو اقبل غير ما تقول لو ان تقول وانك تقول
واسم لا عطف على الظروف المكررة صفة لا المتصل بها المفرد
النكرة صفات الاسم وقد سبق حكم اسم الغير المكررة والمفصول
عنها والمضاف وشبهه والمعرفة نحو لا حول اي عن المعصية
ولا قوة على الطاعة الا بهداية الله وعنايته فانه يجوز بناؤهما
على الفتح على الاصل المذكور والعطف عطف مفرد او جملة
بتقدير الخبر للاول ورفعهما على الابتداء ليطابق السؤال
لانه جواب ابغير الله حول وقوة وفتح الاول على الاصل المذكور
مع نصب الثاني عطفا على لفظ الاول او محله القريب منونا
لاعرابه ورفعه عطفا على محل البعيد ولا زائدة فيهما
وهو بالجر عطف على النصب ورفع الاول بالرفع على ان

لا بمعنى ليس او على الغاء العمل بالتكرير مع فتح الثاني على
الاصل المذكور وهذه الوجوه خمسة اوجه تجوز في
امثال اسمائها امثاله اي مثال لا حول ولا قوة الا بالله في
كونه لا مكررة متصلا بها اسمها مفرد او نكرة مثل لا رجل ولا
امرأة فيها وصفة اسم لا عطف على الظروف او اسم لا المبني
صفة لاسم لا احتراز عن المعرب فان صفته لا يجوز بناؤها
اصلا بل تعرب قطعا رفعا ونصبا نحو لا غلام رجل ظريف
او ظريفا المفرد المتصلة به اي الاسم صفتان للصفة احتراز
بالاول عن المضافة فانه لا يجوز بناؤها اصلا نحو لا رجل
حسن الوجه وبالثاني عن المفصولة مثل لا غلام فيها ظريف فانه
لا يجوز بناؤها اصلا بل تعرب رفعا ونصبا فانه يجوز
بناؤها اي الصفة المذكورة على الفتح حملا على الموصوف للاتحاد
بينهما والاتصال وتوجه النفي اليها حقيقة فكأنها باشرتها
نحو لا رجل ظريف بالفتح ويجوز اعرابها رفعا حملا على محله
البعيد ونصبا حملا على لفظه او محله القريب نحو لا رجل
ظريف بالرفع وظريفا بالنصب واما معطوفه نكرة بلا
تكرير لا فيرفع حملا على محله البعيد ولا يجوز بناؤه لوجود

المنصوب بالعاطف ولذا لم يتعرض لذلك لان كلامه في حواشي
البناء وانما لم يتعرض لحكم سائر التوابع ايضا لانه لا نقل
عنهم فيه الا انه نقل عن الاندلسي ان ما عداها كتوابع المنادى

قد وقع الفراغ عن نسخ هذا الشرح
اظهار الاسرار بعون الله الملك
العزيز الغفار على يد اضعف الورى
الشيخ مصطفى في الضحوة الكبرى
من يوم الاربعاء السابع و
العشرين من رمضان
المبارك من سنة خمس
و ثمانين والف
تم الكتاب بعون الله
الملك الوهاب
والحمد لله رب العالمين

١٠٨٥
سنه

مكتبة المصطفى الالكترونية

www.al-mostafa.com

www.مكتبة-المصطفى.com

Source / المصدر :

KING SAUD UNIVERSITY

http://makhtota.ksu.edu.sa